



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم الاجتماع / الدراسات العليا

التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية

(دراسة ميدانية مقارنة)

أطروحة تقدم بها

عدنان موحان شبرم

الى مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الآداب / علم الاجتماع

بإشراف

أ. م. د. مؤيد فاهم محسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ
بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ
يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ
وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ))

صدق الله العظيم الآية (٦٠) من سورة الأنفال

إقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكّل المؤسسة العسكرية) التي أنجزها الطالب (عدنان موحان شبرم) وقد جرت تحت إشرافي في جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم الاجتماع، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه أدب في علم الاجتماع العسكري.

المشرف


التوقيع:

الاسم: أ. م. د. مؤيد فاهم محسن الفتلاوي

التاريخ: / / ٢٠٢٤

بناءً على التوصية المقدمة من المشرف نرشح هذه الأطروحة للمناقشة



التوقيع:

الاسم: أ. م. د. مؤيد فاهم محسن الفتلاوي

رئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب / جامعة القادسية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ(التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية) والمقدمة من قبل الطالب (عدنان موحان شبرم) في جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم الاجتماع قد جرى تصحيحها لغوياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع

٢٠٢٤ / /



جامعة القادسية / كلية الآداب
لدراسات العليا

عننا نصوصات شريفة

قرر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الدكتوراه:

على الا صمّا

قسم: اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً

على الا صمّا العسكري

وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة	ت
د. طالب عبد الكريم كاظم	استاذ		رئيسا	1
د. بيارسة عناد صليوب	استاذ		عضوا	2
د. يحيى خبي الله عودة	استاذ		عضوا	3
د. محارب عبد الرضا كبيغات	استاذ مساعد		عضوا	4
د. عمار جوار كاظم	استاذ مساعد		عضوا	5
د. موكلا قاسم محمد	استاذ مساعد		عضوا ومشرفا	6

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٤ / ٨ / ٢٧

إهداء

إلى روح من قال الحق تعالى فيهما: (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

إلى من كانت ظلي حين يلفحني التعب زوجتي المخلصة ..

إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد، أبنائي الأحبة ..

إلى اخوتي واخواتي وأبنائهم وبناتهم مصدر فخري ..

إلى من ربطتني بهم علاقة النسب .. وعطر الصداقة .. ووردة المحبة.

إلى كل من أعانني بمعلومة وذكرني بفائدة وتذكرني بدعوة ..

أهدي هذا العمل عرفانا بالجميل

شكر وامتنان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي تَوَكَّلْتُ عَلَىكَ وَأَنْتَ يَارَبُّ الْعَالَمِينَ)

الحمد والشكر لله عز وجل الذي هدانا لهذا وعلمنا ما لم نعلم وسهل علينا اعداد هذه الاطروحة والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى اله الطاهرين وصحبة المنتجبين. يطيب لي ان اتوج هذا الجهد بعظيم شكري وامتناني وفائق تقديري إلى المشرف على هذه الاطروحة الاستاذ المساعد الدكتور (مؤيد فاهم محسن)، لما بذله من جهد وملاحظات علمية وتوجيهات سديدة وقيمة لتذليل العديد من الصعوبات التي واجهتني، شكرا لتحمله عناء القراءة وصبره طيلة تلك المدة ونصحه وارشاداته، فجزاه الله عني خيراً ووفقه لكل خير.

كما اقدم شكري وامتناني إلى اسرة قسم الاجتماع جامعة القادسية كلية الآداب الذين اسهموا في اعدادي اعداداً علمياً خلال فترة دراستي (للبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه)، فهم لم يبخلوا علي بالنصائح والارشاد طيلة فترة دراستي.

وكل الشكر والامتنان إلى زملائي أثناء رحلتي الدراسية الذين كانوا لي بمثابة الإخوة وقدموا لي كثيراً من المساعدة فأشكركم من كل قلبي.

وفي الختام اقدم شكري وعرفاني لكل من وقف بجانبني طيلة فترة الدراسة وشجعني واعانني على تجاوز كل الصعوبات والعثرات والهفوات العلمية فلهم مني جزيل الشكر والامتنان... والله ولي التوفيق

عدنان

المستخلص

لما كان اساس وجود الحكومة وبقاؤها هو امتلاكها لمؤسسة عسكرية وطنية تمتلك المؤهلات التي تمكنها من الحفاظ على وحدة واستقراره البلاد، والدول التي تتدخل في عمل المؤسسة العسكرية توصف بانها دولة تشوبها الخلافات والانقسامات. فاتخذ الباحث من موضوع (التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية) عنواناً لدراسته الحالية، كون المؤسسة العسكرية في العراق تعاني وتواجه تحديات مختلفة في كافة صنوفها وانظمتها، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وحدثت تحولات سياسية واجتماعية كبيرة في العراق، وما له من مخاطر كبيرة على الأفراد والمجتمع وذلك من خلال الاجابة على الأسئلة الآتية:-

١. ما الأبعاد الاجتماعية لتشكيل المؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية؟
٢. ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحولات السياسية والدور الأمني لتلك المؤسسة؟
٣. ما العلاقة بين تشكل المؤسسة العسكرية والأمن المجتمعي والولاءات العشائرية والطائفية والأثنية والقومية؟
٤. ما علاقة التدخلات الداخلية وتشكيل المؤسسة العسكرية وانتشار الجرائم وتجارة المخدرات؟
٥. ما العلاقة بين التدخلات الخارجية والنظام السياسي وتشكل المؤسسة العسكرية والتغيرات العالمية؟

وقد تمثلت اهمية الدراسة عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تعرض لها العراق جراء الاحتلال الامريكي، وقرار حل وزارتي الدفاع والداخلية واعادة بناء المؤسسة العسكرية على اسس سياسية، ساعد على اضعاف دور ومكانة هذه المؤسسة لدى المواطنين. مما ادى لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية، ولعل من اهمها حالة من الانفلات الأمني نتيجة غياب قوى الأمن، وانعدام الأمن المجتمعي، والتدخلات الخارجية والداخلية، وانتشار للمرجعيات العشائرية والأثنية والطائفية والقومية، بدلاً من الهوية الوطنية، وانتشار للجماعات المسلحة غير الرسمية، ونقشي مختلف الجرائم و تجارة المخدرات. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف منها: -

١. بيان دور التحولات أو التغيرات الاجتماعية في تشكل المؤسسة العسكرية.

٢. التعرف على الآثار الاجتماعية التي نجمت عن تشكيل المؤسسة العسكرية.
 ٣. بيان دور التدخلات الداخلية على المؤسسة العسكرية والسيطرة على الانحرافات والمظاهر السلبية في المجتمع.
 ٤. التعرف على قدرة النظام السياسي في توحيد الولاءات العشائرية والاثنية والقومية والحفاظ على الأمن المجتمعي.
 ٥. بيان دور القوى الخارجية على النظام السياسي وإعادة بناء المؤسسة العسكرية والسيطرة على المتغيرات العالمية.
- وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفة التحليلية، وقد خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات أهمها:

١. عملت التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣ على زيادة العبء على المؤسسة العسكرية العراقية، من خلال المتغيرات والازمات الاجتماعية (حروب، النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، والتحولات الاقتصادية)، الفساد الإداري، وازمة الهوية الوطنية، والانفتاح على العالم الخارجي.
٢. أثر إعادة تشكّل المؤسسة العسكرية على أسس اجتماعية إلى ضعف في الأداء، والتحزب المذهبي، ومما أضعف قدرة القوات المسلحة العراقية في أداء مهامها الأساسية في المجتمع، وأصبحت بعض المكومات تنتظر لها بوصفها العدو وليست الجهة الرسمية الحامية لها.
٣. ساهمت التدخلات في عمل المؤسسة العسكرية العراقية لشيوع حالة من فقدان السيطرة على المظاهر السلبية في المجتمع، مما سهل لوجود بيئة حاضنة لكل الظواهر السلبية التي أضرت بالمجتمع العراقي.
٤. ان من بين ابرز المؤشرات التي أثّرت في المؤسسة العسكرية العراقية هي، انخفاض مستوى الإيمان بالعقيدة العسكرية لدى المنتسبين وضرورة الدفاع عن أمن واستقرار البلد، الاختراق الذي طال هذه المؤسسة بسبب تواطئ بعض المنتسبين لها، الممارسات غير المهنية التي مارسها بعض المحسوبين على هذه المؤسسة، وضعف التسليح والبنية العسكرية المطلوب للمواجهة والصمود للوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	العنوان.
ب	الآية القرآنية.
هـ	الإهداء.
و	شكر وتقدير.
ز-ح	الملخص.
ط-و	المحتويات.
١-٣	المقدمة
١٤-٤	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة
٩-٥	المبحث الاول: عناصر الدراسة
٦-٥	أولاً: مشكلة الدراسة
٧-٦	ثانياً: أهمية الدراسة
٧	ثالثاً: اهداف الدراسة
٩-٨	رابعاً: منهجية الدراسة
١٤-١٠	المبحث الثاني: تحديد المفاهيم
١٠	أولاً: التحول
١١-١٠	ثانياً: سياسة
١٢-١١	ثالثاً: التحولات السياسية
١٣-١٢	رابعاً: التحولات الاجتماعية
١٣	خامساً: المؤسسة
١٤-١٣	سادساً: المؤسسة العسكرية
٣٧-١٥	الفصل الثاني: نماذج من الدراسات السابقة والتوظيف النظري
٢٨-١٧	المبحث الأول: نماذج من الدراسات السابقة
٢٠-١٧	أولاً: عراقية
١٨-١٧	١. نيران عدنان كاظم
٢٠-١٨	٢. حسين ابراهيم عداي
٢٥-٢١	ثانياً: عربية
٢٢-٢١	١. زيام عبد النور

٢٢	٢. لخضر حبيطة
٢٥ - ٢٢	ثالثاً: اجنبية
٢٣	١. ماري سبيروفا
٢٥ - ٢٣	٢. شارلوت لويس ريغان
٢٨ - ٢٥	رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة
٣٧ - ٢٩	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة
٣١ - ٢٩	١. البنائية الوظيفية
٣٧ - ٣١	٢. نظرية (القيادة العسكرية)
٧٤ - ٣٨	الفصل الثالث: التحولات السياسية (خلفية تاريخية، معوقات التحول السياسي)
٥٢ - ٣٩	المبحث الأول: الخلفية التاريخية
٤٣ - ٣٩	اولاً: نبذة تاريخية
٤٦ - ٤٣	ثانياً: الحكم العثماني وحركات الاصلاح
٥٢ - ٤٧	ثالثاً: تأسيس الحكومة العراقية وتشكيل الجيش العراقي
٧٤ - ٥٣	المبحث الثاني: معوقات التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
٦٥ - ٥٣	اولاً: معوقات داخلية
٥٦ - ٥٣	١. سياسة المحاصصة
٥٨ - ٥٦	٢. تدهور الوضع الامني
٥٩ - ٥٨	٣. فرض الديمقراطية من الخارج
٦٠ - ٥٩	٤. انعدام ثقة المواطن بالعملية السياسية
٦٣ - ٦٠	٥. الفساد السياسي
٦٥ - ٦٣	٦. غياب استقلالية المؤسسات السياسية
٧٢ - ٦٥	المطلب الثاني: المعوقات الخارجية
٦٧ - ٦٦	١. ايران
٦٩ - ٦٧	٢. تركيا
٧٠ - ٦٩	٣. سوريا
٧١ - ٧٠	٤. دول مجلس التعاون الخليجي
٧٢ - ٧١	٥. المعوقات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)
٧٤ - ٧٢	المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في العراق

١٢٣ - ٧٥	الفصل الرابع: النظام السياسي المؤسسة العسكرية في العراق
٨٦ - ٧٦	المبحث الأول: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣
٨٠ - ٧٦	أولاً: المؤسسة السياسية
٨٢ - ٨٠	ثانياً: المؤسسة العسكرية
٨٢	ثالثاً: العلاقات الاجتماعية في المؤسسة العسكرية
٨٥ - ٨٣	رابعاً: خصائص المؤسسة العسكرية
١٠٤ - ٨٦	المبحث الثاني: التحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية
١٠٢ - ٨٦	أولاً: اهم التحديات التي واجهت تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣
١٠٤ - ١٠٢	ثانياً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي
١٢٣ - ١٠٥	المبحث الثالث: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية رؤية سوسيولوجية مقارنة
١١٠ - ١٠٥	أولاً: المؤسسة العسكرية
١١٥ - ١١٠	ثانياً: العقيدة العسكرية
١٢٣ - ١١٥	ثالثاً: تسليح القوات المسلحة العراقية
١٧٦ - ١٢٤	١ - الفصل الخامس: التحولات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
١٤٧ - ١٢٥	المبحث الاول: سمات التحول الاجتماعي في العراق
١٢٧ - ١٢٥	أولاً: نظام سياسي جديد اساسه المكون الاجتماعي
١٤٣ - ١٢٧	ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي
١٣٤ - ١٢٨	١. العولمة
١٣٨ - ١٣٤	٢. التغير القيمي
١٤٣ - ١٣٨	٣. التحول الاقتصادي
١٥٧ - ١٤٤	المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية
١٤٨ - ١٤٤	أولاً : الديمقراطية
١٥١ - ١٤٨	ثانياً الاحزاب
١٥٤ - ١٥١	ثالثاً: منظمات المجتمع المدني
١٥٧ - ١٥٤	رابعاً: المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣
١٧٦ - ١٥٨	المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية في ظل النظام الاجتماعي قبل وبعد

	عام ٢٠٠٣
١٦٦ - ١٥٨	أولاً: خصائص المجتمع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ المؤثرة في تشكيل المؤسسة العسكرية
١٦٢ - ١٥٨	١. النظام الملكي
١٦٦ - ١٦٢	٢. النظام الجمهوري
١٧٦ - ١٦٦	ثانياً: خصائص المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ المؤثر في تشكل المؤسسة العسكرية
٢٣٨ - ١٧٧	الفصل السادس: المجتمع العراقي في ظل التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣
١٨٨ - ١٧٨	المبحث الاول: التحول في المجتمع العراقي الحديث
١٨٢ - ١٧٩	أولاً: من ١٩٢١ - ١٩٥٨
١٨٤ - ١٨٢	ثانياً: ١٩٥٨ - ١٩٦٨
١٨٦ - ١٨٤	ثالثاً: ١٩٦٨ - ٢٠٠٣
١٨٨ - ١٨٦	رابعاً: التحول الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٣
٢٠٤ - ١٨٩	المبحث الثاني: مشهد فشل التحول الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
١٩٣ - ١٨٩	أولاً: أزمة الهوية الوطنية
١٩٤ - ١٩٣	ثانياً: ضعف دور وفعالية المجتمع المدني
١٩٦ - ١٩٥	ثالثاً: تراجع وضعف النمو الاقتصادي
١٩٧ - ١٩٦	رابعاً: الهجرة الداخلية والخارجية
١٩٩ - ١٩٧	خامساً: تدني جودة التعليم
٢٠١ - ١٩٩	سادساً: ضعف دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى
٢٠٣ - ٢٠١	سابعاً: تزايد ظاهرة الفساد
٢٠٤ - ٢٠٣	ثامناً: استمرار اشكالية البنى التقليدية
٢١٣ - ٢٠٥	المبحث الثالث: الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
٢٠٦ - ٢٠٥	أولاً: التحديات السياسية
٢١٣ - ٢٠٦	ثانياً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية
٢٣٨ - ٢١٤	المبحث الرابع: تداعيات التحولات على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣

٢٤٤ - ٢٣٧	الفصل السابع: النتائج والتوصيات المقترحة
٢٤٠ - ٢٣٨	المبحث الأول: استنتاجات الدراسة
٢٤٢ - ٢٤١	المبحث الثاني: توصيات الدراسة
٢٤٣	المبحث الثالث: مقترحات الدراسة
٢٥٢ - ٢٤٤	المصادر
٨٢	مخطط يوضح هرم المؤسسة العسكرية
١٣٣	مخطط يوضح أثر العولمة في المجتمعات العربية
٢٠٦	جدول رقم (١) يوضح مؤشرات الفساد
٢٢٣	جدول رقم (٢) يوضح مؤشرات المخاطر في العراق

المقدمة

إن موضوع المؤسسة العسكرية عموماً من أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسية والاجتماعية، وإن الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد أن من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه المؤسسة من إمكانات مادية وبشرية، إلى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة لا بد منها حتى تتطلق عملية التطور والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فوجود هذه المؤسسة حاجة أساسية للدولة كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته، ومرتكز أساسي من مرتكزات الدولة، فنقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياته اتجاه المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار، والتنمية الاقتصادية. لعل إحدى السمات الرئيسية الأكثر وضوحاً للمؤسسة العسكرية هي انتمائها إلى عالم السياسة، ففي الديمقراطيات المعاصرة تمثل سلطة تنفيذية بيد ساسة البلاد فيما يتصل بالأمن الوطني والدولة، وبضمان السلامة والنظام العام. وبحسب ما ذهب إليه " (كارل فون كلاوزفيتس)*^١ في مقولته الشهيرة الحرب والعمليات العسكرية لسيّت إلا استمراراً للسياسة، لكن بوسائل أخرى؛ وهنا ايجاء بأن المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تكون جيدة إلا بقدر ما يسمح لها السياسيون باعتبارهم أصوات المجتمع.

لهذا كله تحظى دراسة المؤسسة العسكرية بأهمية كبيرة في الحقول العسكرية والسياسية والاجتماعية كونها تمثل كياناً عسكرياً وسياسياً واجتماعياً مهماً، كما يتطلب وجودها وقوتها عوامل أساسية لها كالشعب والسلطة، فهي ظاهرة مهمة ومشروع مؤسساتي سياسي واجتماعي واقتصادي، ذو أهمية قصوى في حياة المجتمعات الإنسانية عبر العصور. لذلك يجب ان ندرك ان هناك صلة جوهرية بين المؤسسة العسكرية العراقية والنظام السياسي في العراق فهي منذ تأسيسها تعد دعامة النظام السياسي في وظائفها الأساسية بجانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي لعبتها في العلاقات المتشابكة من الدولة العراقية وبكافة مؤسساتها.

ولما كان اساس وجود الدولة وبقاؤها هو امتلاكها لمؤسسة عسكرية وطنية تمتلك المؤهلات التي تمكنها من الحفاظ على وحدة واستقرار البلاد، والدول التي تتدخل في عمل المؤسسة العسكرية توصف بانها دولة تشوبها الخلافات والانقسامات. لذا اتخذ الباحث من موضوع

*هو جنرال ومؤرخ حربي بروسى (المانيا)، ولد (١٧٨٠ - ١٨٣١)، من أهم مؤلفاته كتاب "من الحرب" تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والإستراتيجية أثراً عميقاً في المجال العسكري في البلدان الغربية. تدرس أفكاره في العديد من الأكاديميات العسكرية، كما أنها تستعمل في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات، ويعد من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً على مر التاريخ.

(التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣) عنواناً لدراسته الحالية، كون المؤسسة العسكرية في العراق تعاني وتواجه تحديات مختلفة في كافة صنوفها وانظمتها، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لها عام ٢٠٠٣، حيث تم حل هذه المؤسسة وإعادة تشكيلها بصيغة جديدة، في ظل نظام ساسي جديد مر بمراحل صعبة ومعقدة نتيجة التراكمات والازمات، مما قاد إلى حدوث خلل جوهري في صميم المؤسسة العسكرية العراقية اعاقها من القيام بأدوارها ومهامها الوظيفية، بسبب اتساع الحياة السياسية والاجتماعية بشمولية مذهبية ودينية وقومية تنافسية واقصائية وانعدام السلم المجتمعي فتعددت الولاءات والقيم والمرجعيات وتفاقت ظواهر التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي. لذا اصبحت الدولة واجهتها عاجزة ومشلولة اوصلت المجتمع إلى حافة التقسيم والتفكك.

وقد تألفت الدراسة من سبع فصول وهي الفصل الأول (الاطار العالم للدراسة) وتم تقسيمه على مبحثين، تركز المبحث الأول على عناصر الدراسة وهي (مشكلة، واهمية، واهداف الدراسة، ومنهجية الدراسة)، وتناول المبحث الثاني المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

في حين شمل الفصل الثاني الموسوم (الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للدراسة) على مبحثين، تركز المبحث الأول على نماذج من الدراسات السابقة مع مناقشة تلك الدراسات، وتناول المبحث الثاني اهم النظريات المفسرة لموضوع الدراسة.

اما الفصل الثالث الموسوم التحولات السياسية (خلفية تاريخية، معوقات) فقد تضمن الفصل مبحثان، خصص المبحث الأول لتناول الخلفية التاريخية للتحولات السياسية في العراق، اما المبحث الثاني فقد تناول معوقات التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

في حين تناول الفصل الرابع (النظام السياسي والمؤسسة العسكرية)، وتضمن الفصل مبحثان المبحث الاول انعكاسات النظام السياسي على المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣، بينما تناول المبحث الثاني المؤسسة العسكرية والنظام السياسي العراقي قبل وبعد عام ٢٠٠٣(مقارنة).

بينما تناول الفصل الخامس التحولات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (مراحل، انعكاسات، مقارنة التحولات الاجتماعية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ على المؤسسة العسكري)، وتم

تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول مراحل التحول الاجتماعي في العراق، المبحث الثاني التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية العراقية، المبحث الثالث المؤسسة العسكرية في ظل النظام الاجتماعي قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

في حين تناول الفصل السادس (المجتمع العراقي في ظل التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣) وتم تقسيمه إلى اربعة مباحث بالشكل التالي المبحث الأول التحول في المجتمع العراقي الحديث، المبحث الثاني مشهد فشل التحول الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المبحث الثالث الأمن المجتمعي في ظل التحولات الاجتماعية، المبحث الرابع تداعيات التحولات على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

واخيراً فقد احتوى الفصل السابع الموسوم (استنتاجات وتوصيات ومقترحات الدراسة) وتم تقسيمه إلى مبحثين حيث تضمن المبحث الأول استنتاجات الدراسة، بينما تضمن المبحث الثاني توصيات ومقترحات الدراسة.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

المبحث الأول: عناصر الدراسة

١. مشكلة الدراسة

٢. أهمية الدراسة

٣. أهداف الدراسة

٤. منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم

المبحث الأول: عناصر الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة

يعد التغير من أهم عناصر البناء الاجتماعي، والتحول داخل المجتمعات عملية طبيعية تشمل جميع جوانب الحياة، فيتم من خلال هذه العملية انهاء اسلوب حياة كانت موجودة واستبدالها بأساليب أخرى جديدة، لذى يصبح التغير احد اهم الظواهر التي لا يخلو منها أي مجتمع. والتحول سمة الكون لذلك نجد يمس جوانب الحياة جميعاً الاجتماعية، والسياسية... الخ، فيمس الأفراد والجماعات والمؤسسات والقيم والاعراف والسلوك والثقافة والتنشئة وطريقة الحياة والمجتمع بأكمله.

وتعد التحولات السياسية والاجتماعية في عراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣ عملية شاملة انتقل بموجبها النظام السياسي من وضعه التقليدي حكم الفرد (النظام الدكتاتوري) إلى وضع جديد، اكثر ديمقراطية وحرية للنظام السياسي الجديد، أثرت هذه التحولات على المجتمع بصورة عامة، فانقل السطة وتبدلها ونظام المحاصصة والانتخابات؛ تستند هذه المقاييس الجديدة على المجتمع التي تم اعتمادها كبداية عن مقاييس المجتمع السابقة، والتي اصبحت في نظر المجتمع مقيدة لقدراته في التجديد والتطور. وبالتالي افرزت هذه التحولات العديد من الأزمات ولعل من اهمها ازمة المشاركة السياسية، وازمة المؤسسات ومن ضمنها المؤسسة العسكرية، وازمة لانفتاح على الثقافات الوافدة التي اعطت المجتمع قفزات من التحولات في جميع الميادين ولاسيما قيمه ومعاييره الاجتماعية وبالتالي حدث اختلال هز المجتمع ولم يتمكن من مواكبة حجم التغيرات الكبير في الساحة العالمية، خصوصاً مع غياب المؤسسة العسكرية التي يعزى لها الدور الاساسي في حماية المجتمع وحفظ امنه واستقراره.

إن تلك الأزمات الناتجة عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تعرض لها العراق جراء الاحتلال الامريكي، وقراره حل وزارتي الدفاع والداخلية واعادة بناء المؤسسة العسكرية على اسس سياسية، ساعد على اضعاف دور ومكانة المؤسسة العسكرية لدى المواطنين. مما ساهم في ظهور العديد من الازمات، ولعل من اهمها حالة من الانفلات الأمني نتيجة غياب قوى الأمن، وانعدام الأمن المجتمعي، والتدخلات الداخلية والخارجية، وانتشار للمرجعيات العشائرية والأثنية والطائفية والقومية، بدلاً من الهوية الوطنية، وانتشار للجماعات المسلحة غير الرسمية، وتقشي

لمختلف الجرائم و تجارة المخدرات. وبالتالي دفع سوء الأداء السياسي بعد عام ٢٠٠٣ إلى خلق حالة من الصراع على السلطة، وعزز الانقسامات سواء كانت سياسية أو اجتماعية. كما عملت التحولات الاجتماعية غير المخطط لها على هدم اسس النظام الاجتماعي التي كان لها دور حاسم في السيطرة على البناء الاجتماعي، والذي ولد لدينا مجتمعاً تسوده القيم الوافدة التي أخلت ببنائه فاصبح المجتمع مملوءاً بالعثرات التي تخل بهذا البناء، فكان هنالك صعوبة في العيش مما دفع بالعديد من افراد المجتمع إلى سلوك طرق عيش لا تتناسب مع المجتمع وهذا ولد خللاً كبيراً اضعف البناء الاجتماعي وادخله في حالة الارياك، الذي انعكس بشكل سلبي على اعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، بحيث افقدها دورها في الحفاظ على تماسك ووحدة وأمن العراق.

ومن اجل بيان اثر التحولات السياسية والاجتماعية على تشكل المؤسسة العسكرية قام الباحث بتشخيص المشكلة البحثية من خلال مجموعة من التساؤلات كالآتي:

ما التأثيرات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تشكل المؤسسة العسكرية في ظل التحولات التي تعرض لها المجتمع العراقي؟ وتتفرع مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:

١. ما الأبعاد الاجتماعية لتشكيل المؤسسة العسكرية في ظل التحولات السياسية قبل وبعد عام ٢٠٠٣؟

٢. ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحولات السياسية والدور الأمني لتلك المؤسسة؟

٣. ما العلاقة بين تشكل المؤسسة العسكرية والأمن المجتمعي والولاءات العشائرية والطائفية والأثنية والقومية؟

٤. ما علاقة التدخلات الداخلية وتشكيل المؤسسة العسكرية وانتشار الجرائم وتجارة المخدرات؟

٥. ما العلاقة بين التدخلات الخارجية والنظام السياسي وتشكل المؤسسة العسكرية والتغيرات العالمية؟

ثانياً. أهمية الدراسة

يستمد موضوع الدراسة أهميته من اثنين من الاعتبارات: إحداهما نظري والأخرى تطبيقية. الأهمية النظرية: تعد هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبات التي تحتاج إلى دراسة مثل هذه المواضيع، كما ان اهمية إجراء هذه الدراسة يثير نوع من التحدي المعرفي نظراً لأنها تدرس موضوعاً حول التحولات السياسية والاجتماعية واثرها على تشكل المؤسسة العسكرية وما ينعكس

من ابعاد اجتماعية على المجتمع العراقي. كما تبين اهمية الدراسة خطورة تشكيل المؤسسة العسكرية على اسس سياسية وليس من اجل خدمة المجتمع بصورة عامة، كما تتبع اهمية الدراسة في بيان أهمية القيادة السياسية الحكيمة على بناء المؤسسة العسكرية بصورة تلبي احتياجات المجتمع وفق التغيرات التي حدثت وبالتالي السيطرة على الصعاب التي تواجه المجتمع.

الاهمية التطبيقية: تحاول الدراسة تطبيق ما توصلت اليه الدراسة من معلومات نظرية حول الأبعاد الاجتماعية لتشكل المؤسسة العسكرية وفق التحولات السياسية والاجتماعية، وتشكيل تلك المؤسسة على اسس صحيحة ربما يساعد النظام السياسي في السيطرة على المتغيرات العالمية الوافدة، والحفاظ على السلم المجتمعي، وإبعاد المجتمع عن مخاطر الفتن. وعليه تتبع أهمية الدراسة لكونها تدرس العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية والمجتمع من جهة، ومحاولة تحديد معرفة أفراد المجتمع حول الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في السلم المجتمعي ومدى اسهامها في تطور وبناء المجتمع من جهة أخرى، حيث ينظر في الغالب نظرة ثانوية، ويتم التركيز على دور المؤسسة العسكرية في الحروب أو الانقلابات العسكرية ويتجاهلون دورها في المجالات الأخرى، كالمجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ثالثاً. أهداف الدراسة

١. بيان دور التحولات أو التغيرات الاجتماعية في تشكل المؤسسة العسكرية قبل وبعد عام ٢٠٠٣.
٢. التعرف على التغيرات الاجتماعية التي نجمت عن تشكيل المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣.
٣. بيان دور التدخلات الداخلية على المؤسسة العسكرية والسيطرة على الانحرافات والمظاهر السلبية في المجتمع.
٤. التعرف على قدرة النظام السياسي في توحيد الولاءات العشائرية والاثنية والقومية والحفاظ على الأمن المجتمعي.
٥. بيان دور القوى الخارجية على النظام السياسي وإعادة بناء المؤسسة العسكرية والسيطرة على المتغيرات العالمية.

٤. منهج الدراسة

أ- اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فيمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تتسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة^(١)، لمحاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والجراءات المستقبلية الخاصة بها^(٢). فيقوم المنهج الوصفي على الرصد والمتابعة الدقيقة لظاهرة أو لحدث معين بطريقة نوعية بفترة زمنية معينة أو عدة فترات، للتعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث (المحتوى والمضمون)، والوصول لنتائج وتعميمات تساعد بفهم الواقع وتطويره^(٣). فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

ب- المنهج المقارن:

يركز المنهج المقارن على مقارنة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لاكتشاف العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة. ويحاول المنهج ان ينظر بعمق للظاهرة المدروسة بغية التأكد من ان العوامل أو الظروف التي تصاحبها ذات علاقة بها أو انها تكمن وراء الحالة السطحية للظاهرة^(٤). وقد استخدم المنهج في الدراسة فقد تم اجراء مقارنة بين المؤسسة العسكرية قبل ٢٠٠٣ وبعد ٢٠٠٣ وانعكاس التحولات الاجتماعية والسياسية على تشكل المؤسسة العسكرية وكذلك الدراسات السابقة التي عرضت في الفصل الثاني من الدراسة ونتائج الدراسة الحالية.

نوع الدراسة

تعد دراستنا الحالية دراسة وصفية تحليلية، فالدراسة الوصفية تهدف لدراسة الظاهرة كما توجد بالواقع، كما يعبر عنها بالتعبير الكيفي، فالبحث الوصفي يهتم بدراسة الظواهر والاحداث، كما يهتم بالعلاقة بين الظواهر الجارية^(٥). كذلك تستهدف الدراسة الوصفية تقرير خصائص ظاهرة

١ فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السواقي العلمية، الاردن، ٢٠١٨، ص ٣٩.
٢ محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط ٣، مكتبة الوسطية للنشر والتوزيع، اليمن، ٢٠١٩، ص ٤٦.
٣ ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي اسسه، مناهجه واساليبه، واجراءاته، بيت الافكار الدولية، عمان، ٢٠٠١، ص ٤٧.
٤ جبر مجيد حميد العتاي، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص ٦٥.
٥ طاهر حسو الزبياري، مصدر سابق، ص ٣١.

معينة أو موقفاً تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، لكي يتم الوصول لإصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها^(١).

١ عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم

أولاً: التحول (Transition)

التحول لغة: كمفهوم في اللغة العربية متأثراً من جمع لكلمة تحول والتحول مفرد مصدره الفعل تحول الذي يعني التغيير والانقلاب والتبدل والتنقل، أي تبدل من حاله إلى أخرى، أو تحول الماء إلى بخار أي تغير أو تبدل الماء من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية^(١).

التحول اصطلاحاً: في علم الاجتماع يعني كل عملية تغير تحدث في النظم و الأنساق والاجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة، وبما ان النظم الاجتماعية مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في البناء والوظيفة، فإن أي عملية تغير ستؤدي إلى مجموعة أو سلسلة من التغيرات الفرعية التي تحدث بدرجات متفاوتة في مختلف جوانب الحياة^(٢). والتحول ثابت من ثوابت الحياة، هو ظاهرة اجتماعية ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القديم يحدث بقوة فعل^(٣).

ويرى الباحث ان التحول مسألة غير إرادية من حيث حدوثها من عدمه، بل هي قانون رئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع غير قابل التوقف، ويتجه التحول في طبيعته على المدى الطويل نحو الأفضل، ولا يسير في خط مستقيم لان هنالك معرقات تعترض سبيله، كما يتعرض إلى انتكاسات داخلية وخارجية، وما يميز المجتمعات المعاصرة هو أن التحول يسير بوتيرة تكون متسارعة بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي الرهيب.

ثانياً: سياسة (Political)

السياسة لغة: من اصل ساس وهو فعل السائس، ويقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وروضها^(٤)، والسوس: الرياسة. يقال ساسوهم سوساً، وإذا رأسوه قيل سوسوه واساسوه وساس سياسة: قام به وسوسه القوم جعلوه يسوسهم، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، وفلان

^١ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، ط٤، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

^٢ دلال ملحق استيتة، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، ط٤، الاردن، ٢٠١٤، ص ٢١.

^٣ محمد العليوات. القيم والأعراف- قراء في التحولات الاجتماعية، دار المحجة البيضاء دار الواحة، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١.

^٤ الخليل ابن احمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرون، دار الرشيد للنشر، ح٣، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٨.

مجرب قد ساس عليه أي أمر وأمر عليه: وفي الحديث الشريف: كان بني إسرائيل يسوسهم أنبياءهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية^(١).

والسياسة اصطلاحاً: تعني تدبير شؤون الدولة، أو المدينة أو كل ما يتعلق بشؤون الدولة، والعلاقات بين الدول وخطط الأفراد والجماعات الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة^(٢). وتعرف على أنها كل ما يتعلق بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها بالدول^(٣). وهي التدبير الحكيم والنظر الحصيف في عواقب أمر ما والجهة التي تضع سياسة خاصة بهدف معين ترتبط بإطار للعمل التنفيذي لتحقيق هذا الهدف^(٤). وهنا يتفق الباحث مع تعريف مارسيل بريلو من أن السياسة هي فن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية.

ثالثاً: التحولات السياسية (Political Transition)

تم استخدام مصطلح التحول للإشارة إلى التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، ويعود هذا الدور الرئيسي في إدخال هذا المصطلح بهذا المعنى للأستاذ دانكورت روستو في مقالة كتبه عام ١٩٧٠ بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي"، وأكد رستو أن معظم علماء السياسة في عصره ركزوا على كيفية الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها ولاسيما في شمال أمريكا وأوروبا غير أن هذا لم يكن يساعد أو يخدم الدارسين للبلدان النامية الذين كانوا أكثر اهتماماً في ما يسمى بالسؤال الجيني للكيفية التي تأتي بها الديمقراطية إلى حيز الوجود في المقام الأول^(٥). أن مفهوم التحولات يعني قدرة النظام السياسي على أن يتغير في كثير من جوانبه العديدة وكثير من أهدافه وقدرته على تغيير مؤسسته العديدة المختلفة بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره^(٦). ويشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع إلى غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي^(٧).

^١ ابن منظور الانصاري، لسان العرب المحيط، منشورات بيروت، مج ٢، بيروت، ص ٢٣٩.

^٢ صدقة يحيى فاضل، مبادئ علم السياسة، ط ٣، دار العلم للنشر، جدة، ٢٠٠٣، ص ١٩.

^٣ مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة: محمد برجاي، ط ٢، منشورات عويدات، بيروت - باريس، ١٩٨٠، ص ٦.

^٤ احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣١٣.

^٥ سي حمدي عبد المومن، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد

بوضياف - المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٢٦.

^٦ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية)،

الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١١٧.

^٧ إسماعيل صبري، ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ٤٧.

ويرى الباحث بأنها انتقال في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء بلجوها إلى انقلاب باستعمال القوة أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية، ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية.

رابعاً: التحولات الاجتماعية (Social Transitions)

يعد التحول الاجتماعي نقطة ابعده من التغيير بجوانبه الكمية والكيفية فهو حالة كيفية تعبر عن تغيرات عميقة في العلاقات الأساسية بين مكونات ومستويات البنيان الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية وما بين تلك المجتمعات من علاقات كما ان التحول يتسم بالسرعة والشمول النسبيين^(١). والتحول الاجتماعي هو التغيير المتسارع في مختلف العصور السابقة التي شهدت تغيرات بطيئة ومتباعدة، فالتحول هو ذلك التغيير السريع الذي يحدث كثيراً أو دائماً، وبالتالي يرتبط هذا التحول بالتغيير حسب درجة الانتشار فإذا كانت غير سائدة في كل مكان فنحتاج حدوث تحول في كل مكان أيضاً، إلا ان التحول لا يكون مؤقتاً أو مرتبطاً بالضرورة بوجود ازمات بل هو مكون من تغيرات متشابكة ومعقدة تحدث بصورة متتابعة يتبعها عادة فترات هادئة نسبياً كما ان نتائجه لا تتوقف بصورة مطلقة بل تتسم بالامتداد الإقليمي والعالمي^(٢). ويدل التحولات الاجتماعية على التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن^(٣). وهو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغيير مادياً يستهدف تغيير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغيير معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكه^(٤). وتعرف بأنها التبدل الذي يمس بناء المجتمع ووظائف هذا البناء، وتكون بأشكال متعددة منها التغيير الذي يحدث في القيم الاجتماعية، ويتبع هذا التغيير تغيراً في الأدوار والتفاعل الاجتماعي، ومن أشكال التغيير الاجتماعي كذلك تغير النظام الاجتماعي الذي يؤدي

^١ اعتماد علام وعبد الباسط عبد المعطي، العولمة وقضايا المرأة والعمل، اعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات العليا والبحوث والخدمات المتكاملة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٨.

^٢ عبد الهادي الجواهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩٨.

^٣ احمد زايد، التغيير الاجتماعي، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٨.

^٤ عبد الباسط حسن، التغيير الاجتماعي في المجتمعات الاشتراكية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٩.

تغيراً في المراكز والأدوار الاجتماعية^(١). ويعرفها الباحث بأنه التحول الذي يقع في نظم المجتمع سواء كان في التركيب أو بنيانه أو في وظائفه.

خامساً: المؤسسة (Institution)

لغة: مشتقة من الفعل اسس أي بمعنى بنى وشيد قواعد البناء^(٢)، والمؤسسة صيغة مؤنثة لمفعول اسس نهى منشأة تبني أغراض ومنفعة عامة ولديها مجموعة من الموارد للممارسة تلك المنفعة، كالمؤسسة العسكرية^(٣).

اصطلاحاً: كلمة مشتقة من المصطلح اللاتيني (institution) والذي يشير إلى التأسيس والمنهجية والتنقيف^(٤)، والمؤسسة عبارة عن نظام يتيح للأفراد ان يضعوا توقعات منتظمة، ووفق ذلك لابد ان يعترفوا بالحقوق والواجبات التي تجعلهم ملتزمين ازاء بعضهم البعض الاخر بوصفهم مواطنين واشخاص عاديين في الوقت ذاته^(٥).

والمؤسسة هي عبارة عن وجود له عادات وممارسات قانونية راسخة منذ زمن طويل، وتنشأ أو تبني لأغراض واهداف محددة^(٦). والمؤسسة هي كل ما يبتدعه أو يقيمه الانسان، وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة، فالمؤسسة بصورة عامة تركيبة يبتدعها الانسان بالتعاون مع الافراد الاخرين في المجتمع^(٧).

سادساً: المؤسسة العسكرية (Military institution)

تعرف المؤسسة العسكرية بأنها إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة كما أنها تعد من المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية بالرغم من تكاليفها الباهظة إذا ما قورنت بالدبلوماسية^(٨)، وتعد المؤسسة العسكرية اشهر القوى الفاعلة في المجتمع وهي من أكثر المؤسسات الموجودة في المجتمع تنظيماً، حيث أنه لم تنشأ حتى الآن ايه مؤسسة يمكنها القيام

^١ لطيف طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٢، ص ٣٨٢.

^٢ لويس معلوف، قاموس المنجد في اللغة العربية، المطبعة الكاثولوكية، ط٧، بيروت، ١٩٣١، ص ١٦.

^٣ معجم اللغة العربية المعاصر، مصدر سابق، ص ٩٣.

^٤ المصدر نفسه، ص ٨٥٢.

^٥ ريمون بودون، المعجم النقدي في علم الاجتماع، منشورات الهيئة العامة السورية، ج ٢، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣٩٢.

^٦ Hornby and parnwell. An English- Readers ictionary, oxford university press, Ely, House London, Eighteenth Impression, 1967, p216.

^٧ صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٨٠.

^٨ محمد حسين المومني وسعد شاكر شبلي، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي، ط١، دار مكتب حامد للنشر والتوزيع، والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٦.

بالدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في المجتمع، وبالتحديد توفير الأمن ضد العدوان الخارجي وحماية الأمن الداخلي^(١). وهو تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين تنشئه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين ومحاولة نقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام في الداخل^(٢). وهي القوات المسلحة في تشكيلات مدربة على الطاعة، تقوم بالدفاع بالدفاع عن البلاد وتتدخل في استقرارها الداخلي^(٣). وهي مؤسسة من مؤسسات الدولة ليست إدارة بإمرة السلطة، فهي للأمة وليست للنخبة الحكمة، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحاييد في العلاقات السياسية داخل المجتمع^(٤).

ويرى الباحث على أنها تلك المؤسسة المنظمة التي تضم جميع أطياف المجتمع من مختلف المناطق الجغرافية، وتتكون من أشخاص منظمين تنظيمًا هرميًا، ومجهزين إداريًا ومكونة عسكريًا هدفها الدفاع عن الحدود ضد التهديدات الخارجية أو الداخلية.

^١ رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، ترجمة: فخري صالح، ط١، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٦.

^٢ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص ١٢٩.

^٣ عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيًا إشكالية نظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٢، سبتمبر الدوحة، ص ١٥.

^٤ عبد الله بلقزيز، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٦.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للدراسة

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

١. دراسات عراقية

٢. دراسات عربية

٣. دراسات اجنبية

٤. مناقشة للدراسات

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للدراسة

التمهيد

يسعى الباحث في كثير من العلوم الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال اختصاصه التي يمكن ان يعتمد عليها في اشتقاق بعض الافكار والفرضيات والطروحات التي يمكن اعتمادها في الدراسة الحالية، فضلاً عن ذلك فان أهمية الدراسات السابقة يكمن في عدة عوامل اساسية أهمها، إن الدراسة الحالية تبدأ من حيث انتهت الدراسات السابقة وتضيف اليها وتغنيها بالحقائق والمعلومات وتطور الأسلوب الدراسي الذي اعتمدته، كذلك الإفادة من النتائج التي توصلت اليها والتي تمكن الباحث من ان يقارن نتائج دراسته مع نتائج تلك الدراسات للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها والأسباب والظروف التي تؤدي اليها، وتبرز اهميتها كذلك في التعرف على الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها والاستفادة منها وماهية المناهج التي اعتمدت عليها لكي يستفيد منها في دراسته الحالية . وهناك عامل آخر للدراسات السابقة هو ان الباحث يستطيع ان يتعرف على أهم الموضوعات التي عالجها الباحثون في الدراسات السابقة لكي لا يعرج عليها في دراسته الحالية تجنباً للتكرار . ثم أن الدراسات السابقة توضح له الموضوعات التي لم يدرسها الباحثون السابقون لكي تركز عليها الدراسة الحالية وتغنيها بالحقائق والمعلومات، لذلك يعدّ فصل الدراسات السابقة من الفصول المهمة في الرسالة وذلك للفوائد التي يمنحها هذا الفصل للرسالة.

المبحث الأول

نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: نماذج من دراسات عراقية

(١) دراسة نيران عدنان كاظم طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣^(١).

سعت الباحثة من خلال دراستها إلى معرفة دور المؤسسة العسكرية السياسي في عراق ما قبل وبعد ٢٠٠٣، وتوضيح تأثير قرار الادارة الامريكية بحل المؤسسة العسكرية على الوضع السياسي، وتبيان الاخفاقات الفنية والسياسية التي رافقت عملية اعادة بناء المؤسسة العسكرية. وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للوقوف على نشأة وتطور المؤسسة العسكرية العراقية على مر التاريخ الحديث والمعاصر، كما اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي لغرض تحديد نطاق عمل هذه المؤسسة وتحليل واقعها وتشخيص العلل وتقويم أدائها فضلاً عن استخدام المنهج القانوني.

لذلك فإن طبيعة المؤسسة العسكرية قد تبدلت بتبدل النظم السياسية وأنماطها ما بين ملكية وجمهورية، جمهورية منفتحة وجمهورية مستبدة وأخيراً جمهورية نيابية ديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣. وقد اتسمت طبيعة المؤسسة في بداية تأسيس الدولة العراقية بأن كان لها دور مهم وأساسي في عملية بناء الدولة باعتبارها الأداة الأكثر انضباطاً من المؤسسات المتواجدة أثناء عملية تشكيل الدولة ولتصبح فيما بعد القوة المؤثرة في تحديد توجهات الحكومات العراقية المتعاقبة سواء عبر تسنم المناصب المهمة أو في الأحداث ومنها الانقلابات العسكرية التي غيرت من شكل العراق وليشهد العراق والمنطقة العربية أول انقلاب عسكري على يد بكر صدقي وليفتح بوابة الانقلابات منذ ذلك الحين. ومنذ تلك اللحظة دخل العراق دوامة الجمهوريات المستبدة وليسهم رجالات العسكر بتحديد طبيعة الحياة السياسية في العراق وتقييد الحريات السياسية والمدنية ولينتج التاريخ العراقي والحياة السياسية العراقية بهيمنة شخصية هي ليست عسكرية أصلاً على مقاليد السلطة منذ عام ١٩٧٩-٢٠٠٣، وبسبب التوجه الاستبدادي لهذه الحقبة شهد العراق عسكرة المجتمع وجر البلاد لمغامرات داخلية وخارجية ولينتهي النظام الاستبدادي على يد قوة خارجية هي الولايات المتحدة الأمريكية. أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد اختلف هذا الدور وتم تحديد الوظيفة الحقيقية

^١ نيران عدنان كاظم، طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩.

للمؤسسة العسكرية بكونها المدافعة عن حدود الوطن وتحقيق الأمن بوجود قيادة مدنية لهذه المؤسسة بموجب دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥. ومع إشراك المؤسسة العسكرية العراقية في قضايا أمنية داخل حدود الدولة بسبب الضرورات الوجودية التي اقتضتها محاربة الإرهاب وبالأخص عصابات داعش الإجرامية وبالرغم من وجود العديد من المعوقات السياسية وغير السياسية لعمل هذه المؤسسة، إلا أنه يمكن التأكيد على أن توجهات المؤسسة العسكرية وطبيعتها أصبحت محكومة بفلسفة سياسية ديمقراطية وقيادات مدنية منتخبة مع وجود بعض العوامل التي ستعمل على تحديد مستقبل هذه المؤسسة من حيث التقدم أو البقاء على وضعها الحالي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها: أدت المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في بناء الدولة العراقية إذ كانت هي الأداة المهمة والمركز الأساسي للدولة، وهذا الحال ينطبق على المؤسسة العسكرية والدولة في المنطقة العربية ودول العالم النامي خاصة بعد الاستقلال، كما لعب رجال المؤسسة العسكرية وخاصة الضباط الشريفيون دوراً مهماً في الحياة السياسية العراقية سواء كان عن طريق ما يسمى بحكومة الجيش بشكل مباشر أو عن طريق الجيش بيد السياسيين، كما إن المؤسسة العسكرية العراقية لم تكن بعيدة عن الصراعات السياسية والفكرية سواء كان داخل المؤسسة أو ما بين المؤسسة والسلطة والحكم، كما إن أذخار المؤسسة العسكرية في مغامرات عسكرية كارثية وأبرزها غزو الكويت والتي ندفع ثمنها حتى هذه الساعة ، إذ استتبع هذا الغزو حصار واسع أدى إلى نتائج سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة إنهاك وإضعاف الطبقة الوسطى، كما إن حل الجيش العراقي عام ٢٠٠٣ أوجد مشاكل عديدة ، وكان بالإمكان اللجوء إلى إبعاد قيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية المرتبطة حصراً بالنظام السابق، فضلاً عن أن ازدياد الصراع بين الأحزاب والقوى السياسية أثر ذلك على الأمن الوطني العراقي ومن ثم زيادة العبء على المؤسسة العسكرية العراقية والعكس صحيح.

(٢) دراسة حسين ابراهيم عداي الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العراق المعاصر^(١).

حاول الباحث اعطاء تصور عن دور المؤسسة العسكرية من الناحية الاجتماعية والسياسية، فهي وحدها تحتكر القوة المادية هي اداة ردع وقمع. اما في العراق فإنها تطرح تجربة خاصة نظراً للحساسية الامنية للحالة العراقية، ومن هنا، تحاول الدراسة تسليط الضوء على المؤسسة

^١ حسين ابراهيم عداي، الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٧.

العسكرية العراقية كمؤسسة ذات بنية اجتماعية، وما تتطوي عليه تلك البنية من أدوار ووظائف، فضلاً عن الفلسفة التي تتبناها والعقيدة تعمل على وفقها، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ لعبت هذه المؤسسة ادوارا عديدة عبر مراحلها، واهم تلك الادوار يتمثل في أنعكاساتها على المجتمع، وكذلك الدور السياسي المتمثل بمدى اقترابها وابتعادها عن السلطة. وقد حاولت الدراسة تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها:

١. تسعى الدراسة إلى معرفة نمو وتطور المؤسسة العسكرية العراقية منذ تشكيلها وحتى وقتنا الراهن

٢. الكشف عن مضامين تفاعل المؤسسة العسكرية اجتماعيا وسياسيا.

٣. توصيف وتحليل تأثير وتأثر المؤسسة العسكرية بالسلطات السياسية الحاكمة والمتعاقبة في العراق، فضلا عن إنعكاسات ذلك على الصعيد الاجتماعي.

٤. التعرف على مدى مهنية وحيادية المؤسسة العسكرية عبر مجموعة من المؤشرات.

٥. السعي لمقاربة جميع ذلك بين ما كانت عليه المؤسسة العسكرية قبل وبعد ٢٠٠٣.

أما المنهجية فقد استخدمت الدراسة المنهجان التاريخي والوصفي التحليلي لتحقيق متطلبات الدراسة للوصول الى نتائج، كما اعتمد الباحث على مراجعة وتحليل المصادر والوثائق كأداة رئيسة لجمع البيانات، فضلا عن أداة ثانوية (لم تظهر مخرجاتها في الدراسة) تمثلت بأجراء مقابلات مع شخصيات وقادة عسكريين تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وارشاداتهم نحو وثائق ومصادر مهمة أغنت الموضوع على مدار البحث.

أما النتائج التي توصلت لها الدراسة كانت كالآتية:

١. العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع (الهيمنة/قسر القوة): تمثلت بثلاث مراحل:

الاولى - (التأسيس للمؤسسة العسكرية): ضعف المؤسسة العسكرية قبال المجتمع.

الثانية - (الاستقواء والتحكم): مثل النفط وعوائده نقطة تحول في الدولة العراقية والمؤسسة العسكرية.

الثالثة - (الظروف الرخوة ومخيال التوازن): تؤكد التجارب الديمقراطية ان العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع تكون متوازنة.

٢. مؤشرات التحقق والاختفاق، اذ تمثلت بالاتي:

أ. اهم مؤشرات التحقق: خضوع المؤسسة العسكرية لأشراف ومراقبة المجلس النيابي (البرلمان).

ب. اهم مؤشرات الاختفاق: تعدد قيادات العمليات وارتباطها برئيس الوزراء وليس بوزير الدفاع.

٣. تحول وظائف المؤسسة العسكرية، اذ يمكن تقسيمها على النحو الاتي:

أ. الخدمات الاجتماعية.

ب. الامن الداخلي.

ثانيا: نماذج من الدراسات العربية

(١) دراسة زيام عبد النور بعنوان المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر ٢٠٢١^(١).

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التي تحمل عنوان المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر، وهي واحدة من الدراسات السياسية حول دور المؤسسة العسكرية المصرية في اعادة بناء نظام سياسي وانعكاس ذلك على المجتمع المصري، وتكمن اهميتها في كونها تزيل اللبس عن المفاهيم التي من شأنها ان تضع تصورا يمكن من خلاله تجسيد فهم وتحليل أعمق، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقارنة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الجانب النظري والجانب التطبيقي. وقد تبين دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي المصري بشكل لا يمكن انكاره. اما المناهج المستخدمة فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي فيمدنا المنهج التاريخي بإحساس تاريخي ومنظور تطوري، لأن الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض، لكنها مترابطة في سياق زمني محدد، فإذا فهمنا ماضي المؤسسة العسكرية وحاضرها فإننا نستطيع تنبؤ دور المؤسسة العسكرية في التحول السياسي من خلال مراجعة التطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي في مصر، وابرار الادوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية وتطور هذه العلاقات في عهد كل من جمال عبد الناصر، وانور السادات وصولا إلى عهد حسني مبارك، وأهم التحولات التي طرأت على المشهد السياسي في كل مرحلة. كما استخدم منهج تحليل المضمون الذي يستهدف الوصف الصريح واستخلاص بعض المعطيات وهوما حصل على سبيل المثال في قراءة التعديلات الدستورية، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة من اجل ان تكون الدراسة اكثر صلة بالواقع من أجل التعرف على طبيعة التحول السياسي في مصر ودور المؤسسة العسكرية فيه.

وعلى الرغم من التطورات التي حصلت في المشهد السياسي التي توحى بأن معادلة العلاقات المدنية العسكرية سوف تتغير لصالح المدنيين عقب إسقاط نظام حكم الرئيس حسني مبارك من خلال الحشد الشعبي والمظاهرات الجماهيرية الضخمة التي خرجت للشارع للمناداة بالحرية والديمقراطية، إلا ان الواقع على الارض قد مالت لصالح العسكريين الذين سيطروا في

^١ زيام عبد النور، المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر ٢٠١١ - ٢٠١٩، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢١.

البداية على المرحلة الانتقالية وتولي مجلس عسكري سلطة ادارة البلاد، ومن خلال هذه السيطرة استطاعوا أن يحافظوا على بنية النظام السياسي القديم دون تغيير كبير يذكر، بل زادت درجة استقلال المؤسسة العسكرية وهيمنتها وتغلغلها في شتى مجالات الحياة لا سيما السياسية منها، واتساع الفجوة بينها وبين مختلف الاطراف سواء الشعبية منها أو السياسية وبعدها عن السيطرة المدنية. وبالتالي لعبت المؤسسة العسكرية دورا حاسما في عملية التحول السياسي، هذا الدور لم يكن جديدا على ضباط المؤسسة العسكرية فقد سبقهم لذلك الضباط الاحرار عام ١٩٥٢، ومن جاء بعدهم من ضباط خلال الفترات التي سبقت حراك ٢٠١١. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات:

- لم يكن الهدف الحقيقي من وراء التحول السياسي الوصول إلى الرسوخ الديمقراطي ضمن عملية ديمقراطية واضحة المعالم، بل المسألة كانت تتمحور حول هدف محدد سلفا هو كيف تحافظ النخب العسكرية على مكاسبها المتمثلة في الحفاظ على الدول الوطنية الموروثة عن جيل الضباط الاحرار.

- بقية المؤسسة العسكرية اللاعب والفاعل الأساسي والقوي ضمن عملية التحول، بالرغم من العملية السياسية التي عرفت مصر خلال الفترة ٢٠١١ إلى يومنا هذه.

- كان الهدف من التحول السياسي الحاصل المحافظة على مكانة المؤسسة العسكرية داخل المجتمع المصري، كمكون رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه في علاقة الدولة بالمجتمع.

(٢) دراسة لخضر حبيطة بعنوان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر ٢٠١٧^(١).

ابتدأ الباحث دراسته بتقديم صور واضحة عن المؤسسة العسكرية ودورها في النظام السياسي المصري حيث بين اهمية تلك المؤسسة في النظام السياسي وفي الحياة السياسية عموما، وتعود هذه المكانة لاعتبارات تاريخية اكتسبها الجيش منذ ثورة الضباط الاحرار التي اسقطت النظام الملكي وأعلنت قيام النظام الجمهوري، وقد بين الباحث ان كل الرؤساء الذين حكموا مصر في إطار النظام الجمهوري سواء جمال عبد الناصر أو أنور السادات أو حسني مبارك كلهم أبناء المؤسسة العسكرية، وبعد التحول السياسي الذي شهدته مصر عام ٢٠١١

^١ لخضر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد ٢٥ يناير (٢٠١١-٢٠١٥)، بحث منشور في مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ٢٠١٧.

والذي أفضى إلى تنحي الرئيس مبارك، لعبت المؤسسة العسكرية الدور الاساس في ادارة الازمات السياسية في مصر اثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها حتى انتهى الامر بانتخاب اول رئيس مدني في تاريخ مصر.

اما المناهج التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة فقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسبا لوصف وتحليل الأحداث التي ميزت التحول السياسي في مصر بعد ٢٥ من يناير ٢٠١١، وظروفه ونتائجه، وتأثير فواعل البيئة الداخلية خصوصا المؤسسة العسكرية مع مختلف مراحله. وقد بين الباحث من خلال هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية، فتبوءت مكانة سياسية هامة في النظام السياسي المصري، وكانت هي الفاعلة الرئيسي في الخريطة السياسية لمصر على مستوى السياسة الخارجية والداخلية، فقد فرض الجيش المصري دوره على الساحة السياسية المصرية من خلال استناده للمكانة التاريخية التي تحظى بها هذه المؤسسة في أوساط الشعب المصري، وطبيعة الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية لمصر خصوصا الوضع الأمني للبلد، فساهمت كلها في التدخل المباشر للجيش في التأثير على نتائج عملية التحول السياسي أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، ولطالما كانت العلاقات المدنية -العسكرية بشكل عام، وعلاقة الاسلاميين بالعسكر خصوصا حركة الإخوان المسلمين، هي المحددات الرئيسية لمستقبل مصر السياسي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نورد البعض منها ان العسكريين هم المتحكمون بالأجهزة السياسية والأمنية لمصر، ويسيطرون على مفاصل الدولة العميقة، كما ان خبرة المؤسسة العسكرية الكبير قد ساهم في إسقاط حكم الإخوان المسلمين وفي تتبع وتعقب عثراتهم السياسية والإعلامية. كما ان انفراد العسكر بالقرار السياسي في كل مراحل التحول السياسي، ساهم في إعادة إنتاج للنظام السياسي المصري خصوصا بعد احتواء القوى المدنية التي كانت فاعلة في الساحة السياسية. كما توصلت الدراسة إلى ان افتقار الإخوان المسلمين لرؤية واضحة لإدارة شؤون البلاد، وعدم امتلاكهم خبرة إدارة مؤسسات الدولة وعدم قدرتهم على التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، وقلة إدراكهم السياسي لتعقيدات البيئة الخارجية.

ثالثا: نماذج من الدراسات الاجنبية

(١) دراسة ماري سبيروفا بعنوان دور الجيش في التحولات السياسية مصر نموذجاً، ٢٠١٤^(١).

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة اعطاء صورة واضحة عن الدور الذي تلعبه الجيوش في تغيير انظمة الحكم الاستبدادية إلى انظمة حكم ديمقراطية. فقد اعطت الباحثة تصوراً تاريخياً عن اهم التحولات التي حدثت خلال فترة السبعينات والثمانينات سواء كان ذلك في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية. وغالبا كان هنالك تصدع داخل الحزب الحاكم، مما ادى ذلك في النهاية إلى انتقال تدريجي نحو تشكيل نظام اخر اكثر ديمقراطية. فيمكن تمييز سلوك الجيش في المراحل الانتقالية فيتم العثور على جيش مؤسسي لا يشارك بشكل مباشر في جهاز الادارة الذي تم دعمه باطار قانوني من استعداد لتشكيل حكومة مدنية فعالة وقوية تكون قادرة على تنفيذ وأشراف مدني على الجيش.

فلم تكن الانتفاضات الشعبية الاخيرة في شمال افريقيا والشرق الاوسط تدريجية وانما كانت هنالك حالة تحول كبيرة ومفاجئة والتي تسببت في تغيير مفاجئ للنظام في العديد من البلدان العربية، فقد لعب الجيش المصري دوراً رائداً في الفترة الانتقالية فأظهرت هذه الاطروحة انه في حالة مصر ايضا طبيعة الجيش كجيش مؤسسي وليس مشاركاً بشكل مباشر في الحكم المدن، فمُنحت لنفسها خيارات واسعة النطاق والقت أي شكل من اشكال الرقابة المدنية وهذا جعل من الصعب للغاية على أي قائد مدني مستقبلي تنفيذ اشراف مدني على الجيش.

(٢) دراسة شارلوت لويس ريغان الموسومة بـ(العلاقات العسكرية-المدنية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول وسيطرة الاستراتيجية العسكرية خلال حرب تحرير العراق)^(٢)

تجدر الإشارة الى ان هذه الدراسة تفتح ابواباً لدراسات متعددة ومتنوعة في المستقبل، لان هذه الدراسة سوف تفيد جيلاً جديداً من البحوث التجريبية، وخصوصاً اذا كانت البحوث مدعومة بنظريات تهدف الى التحقيق الدقيق للمتغيرات الستة المستقلة والمذكورة في الدراسة وهي (اختلاف التفضيل العسكري-المدني، الاصرار المدني، الاصرار العسكري، الوحدة المدنية، الوحدة العسكرية، افضلية المعلومات)، كما انها تقدم فرصة اكبر لإقامة قواعد اساسية للعلاقات العسكرية- المدنية بعد احداث ٩/١١ وافضلية الصراع بين القوتين.

¹ Maria spirOva, the role of the military in political transitions, rozetta Meijer, Egypt, 2014.

² -Charlotte Louise Regan, Post-9/11 US civil – Military relations and control of Military strategy during Operation Iraqi Freedom, Unpublished doctoral dissertation, University Westminster, 2014.

ان الفهم المعاصر للعلاقات العسكرية المدنية للولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر خيمت عليها افتراضات عديدة، حيث لا يعرف فيما اذا كان صانعو القرار السياسي المدنيون قادة الجيش ام خليطاً من كليهما له التأثير الاعظم في تحديد استراتيجية الجيش في العراق تحت دوافع النقص في ادبيات العلاقة العسكرية المدنية من الناحيتين الميدانية والنظرية لفترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

لذا كان الهدف من الدراسة متمثل في النقاط الاتية:

١. تحديد قوة التوازن النسبي بين صناع القرار السياسي المدني وقادة الجيش في استراتيجية الجيش الامريكي في عملية تحرير العراق.
٢. اكتشاف الظروف التي وقعت تحتها اختلاف توازن القوة واختبار اهمية المتغيرات الست.
٣. توضيح طبيعة قوة العلاقة العسكرية المدنية خلال حرب تحرير العراق.
٤. خلق حالة لموازنة النقص التجريبي (نقص التجارب) الخاص بقوة العلاقة العسكرية المدنية خلال تحرير العراق.
٥. التعرف على القواعد الاستراتيجية العسكرية- المدنية.
٦. تمييز ٨٩ قرارا يشمل العراق عقب احداث ٩/١١ وسجل الامن الوطني اواخر ٢٠٠١ وانسحاب القوات الامريكية.

وتتبعت الدراسة التطور الحاصل في تحول علاقات القوة بين صانعي السياسة المدنية وقادة الجيش في صياغة وتطبيق الاستراتيجية الامريكية خلال حرية العراق، واستكشاف الظروف التي من خلالها حدثت عمليات التوازن بين القوة العسكرية- المدنية باستخدام عملية صناع السياسة المدنية كإطار تحليلي فان عملية حرية العراق اعيد تركيبها من خلال سلسلة من القرارات ابتداءً من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٨، والتوازن النسبي لقوة العلاقة العسكرية المدنية التي تحددت في كل مرة وفقاً لواحدة من خمسة متغيرات هي (السيطرة المدنية، السيطرة المدنية المشتركة، السيطرة المشتركة، السيطرة العسكرية المشتركة، السيطرة العسكرية).

كما اعتمدت الدراسة على منهجية ما يطلق عليه تصميم البحوث متعددة الاستراتيجيات باستخدام طريقتي البحث الكمي والنوعي، والذي مكن الدراسة من رسم خلاصة بخصوص التوازن النسبي للقوة العسكرية المدنية خلال الحرب، فان تحليل الدراسة يقدم ويصحح الكثير من التجارب غير الدقيقة وغير المتوازنة والمكتوبة سلفاً، لذا فان الدراسة مقتصرة على تحديد العلاقة بين المتغيرات الستة المستقلة وغير المستقلة واختبارها معاً، لتصنع اللبنة الاساسية لتطوير نظرية العلاقة العسكرية المدنية واحتمال ظهور عدة نظريات حول قوة التوازن النسبي لهذه العلاقة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

أ. القرارات الثابتة والتي حددت تقييم الاستراتيجية الامريكية خلال حرب تحرير العراق قررها كل من صناع القرار السياسي المدني وقادة الجيش معا.

ب. ان العمليات الدفاعية مع التركيز على تدريب القوات الامن العراقية بنت ونفذت خطط مندفعة وقرارات حول خطوة انسحاب الجيش الامريكي سنة ٢٠٠٨، بتأثير من القادة العسكريين في الجيش الامريكي مع التأثير الحاسم على هذا الاتجاه هي القيادات المدنية وهذا يدل على ان اتخاذ القرار بيد الطرفين معا.

ت. ان التحليل النوعي والكمي اظهر ان اربعة من هذه المتغيرات المستقلة لديها ارتباط قوي وفي احيان اخرى ارتباط معتدل بالمتغيرات الخمسة غير المستقلة (اختلاف التفضيل العسكري- المدني، الاصرار المدني، الوحدة المدنية، افضلية المعلومات).

ث. اظهر التحليل ان اثنين من المتغيرات المستقلة ليست لها علاقة او ربط مع قوة التوازن النسبي للعلاقة العسكرية المدنية.

ج. ان صناعة القرار الاستراتيجي كانت على الاغلب بيد صناع السياسة المدنية في جانبها العام اما في التفاصيل الميدانية فقد كان القرار مهيمنا عليه القادة العسكريون.

ح. ثبوت اربعة من التغيرات المستقلة في علاقتها بالمتغيرات التابعة مع نسبة التوازن في القوة بين صناع السياسة المدنيين والقادة العسكريين حيث وجد ارتباط قوي ذي دلالة احصائية بينهما. خ. لقد اتضح على الرغم من استفادة القادة العسكريين من المعلومات والتقنيات والمهارات التي تمنحهم افضلية في اتخاذ القرارات والهيمنة على توازن القوة الا ان ذلك لم يمنع صانع السياسة المدنية من العمل بفعالية من شأنها تحييد افضلية العسكر المتأنية من المعلومات والتقنيات وبالتالي احداث توازن في القوة بينهما.

د. لم يظهر اي تفوق للقادة العسكريين على نظرائهم صناع السياسة المدنية حتى في نتائج اصغر جزئيات القرارات الاستراتيجية وهكذا يتم التأكيد على استمرارية التوازن النسبي بين الطرفين في قوة التأثير.

رابعا: مناقشة الدراسات السابقة

١. لقد اشارت دراسة الباحثة (نيران عدنان كاظم)، إلى طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والدور السياسية الذي لعبته، حيث كان دور هذه المؤسسة ضعيفاً نظراً للإخفاقات التي تزامن مع حل المؤسسة العسكرية العراقية من قبل قوات الاحتلال المتمثلة بالحاكم المدني بريمر واعادة تشكل تلك المؤسسة مع الاخفاقات الفنية والسياسة والذي انعكس سلبا على الوضع السياسي والاجتماعي، وتطور ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق بعد عام

٢٠٠٣. كما حاولت الباحثة الربط بالخلل الدفاعي والامني الحاصل في العراق بالسياسة الامريكية من خلال انشاء وحدات عسكرية ليس لها عقيدة عسكرية واضحة وانما ترتبط بوحدة مخابراتية امريكية قامت بأعمال سلبية ساعدت في اشاعة التهديد للسلم الاهلي، كما ان القيادات السياسية العراقية حاولت بان يتم اضعاف الجيش بواسطة اعلاء التنظيمات المسلحة الغير رسمية وإقحام الجيش ونشره في نطاق المدن والتغاضي عن وجود أنشطة تسهم في التهديد للسلم الاهلي وهو ما قلل من اهمية وهيبة الجيش. كما ان الدراسة كانت نظرية ومن الدراسات السياسية ، وبذلك تكون بداية لدراستنا الحالية بعد ان اخذت جانب مهم من دراستنا وهو الجانب السياسي، ونحن سوف نتعمق إلى جوانب اخرى مثل التحول الاجتماعي، فضلاً عن استخدام مناهج أخرى من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وبذلك تكون دراستنا مكتملة لهذه الدراسة.

٢. لقد بينت دراسة (حسين ابراهيم عداي) الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العراق المعاصر، لكن المؤسسة العسكرية العراقية كانت تمتلك تجربتها الخاصة فتأثرت بتاريخ المجتمع وتركيبته وبطبيعته للنظام السياسي للدولة، بحكم ان القائد العام للقوات المسلحة هو رأس السلطة التنفيذية، وبالتالي فقد فقدت القيادة العسكرية كل مظاهر الاستقلال سواء كان ذلك في مجال التخطيط الاستراتيجي أو التنفيذ، هذا جعل المؤسسة العسكرية العراقية شبه مشلولة في الظروف الصعبة.

كما ان الباحث قد استخدم مجموعة من المناهج منها المنهج التاريخي، ومنهج التحليلي، وبذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة والقريبة عن موضوع دراستنا لكننا سوف نتطرق إلى جوانب اخرى لم ترد في هذه الدراسة، وسنستخدم مناهج اخرى مثل المنهج المقارن الذي سوف يمكننا من مقارنة التحولات السياسية والاجتماعية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، وبذلك تكون دراستنا اعم واشمل.

٣. اظهرت دراسة (زيام عبد النور) المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر دوراً لا يمكن انكاره على الصعيد المصري، حيث تطرق الباحث إلى القيادات السياسية والعسكرية دخل مصر واعطت تصور عن القيادة السياسية التي كانت في الغالب من القيادات العسكرية التي وصلت إلى السلطة، كما ان الباحث قد استخدم عدد من المناهج منها المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة، وبذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات

السياسية التي تهتم بتتبع التاريخ لمعرفة دور هذه المؤسسة على السياسة المصرية، كما ان هذه الدراسة قد استخدمت مجموعة من المناهج لكنها لم تستخدم المناهج التي يمكننا ان توصلنا إلى نتائج أكثر دقة، ولعل منها منهج المقارن والذي سوف يعطينا خواص تلك المؤسسة قبل وبعد التحول الذي يحدث في المجتمع، وهذا ما نحاول التوصل إليه من خلال هذه الدراسة والتي سوف تعطينا تصوراً واسعاً عن اثر التحولات السياسية وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية، وبذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات ذات الصلة بموضوع دراستنا لكن هنالك جوانب لم يتطرق لها الباحث في موضوع دراسته ولعل من اهمها مسألة التحولات الاجتماعية التي حدثت داخل المجتمع وانعكاس ذلك على المؤسسة العسكرية، وبذلك تعد دراستنا اعم واشمل من دراسة زيام عبد النور.

٤. لقد اعطت دراسة (لخضر حبيطة) الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي المصري صور واضحة للمؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتحولات السياسية المصرية منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وهي دراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسباً لوصف وتحليل الأحداث التي ميزت التحول السياسي في مصر بعد ٢٥ من يناير ٢٠١١، وظروفه ونتائجه، وتأثير عوامل البيئة الداخلية خصوصاً المؤسسة العسكرية مع مختلف مراحله. إذ بينت الدراسة دور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية، حيث تبوأ مكانة سياسية هامة في النظام المصري وكانت هي الفاعل الرئيسي في الخريطة السياسية لمصر على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، فقد فرض الجيش المصري دوره على الساحة السياسية من خلال اسناده للمكانة التاريخية التي تحظى بها المؤسسة في أوساط الشعب المصري وطبيعة الرهانات والتحديات. وهذا يبين الرابط الكبير بين الدراستين من خلال بحثهما عن المؤسسة العسكرية والتحولات السياسية لكن دراستنا ستكون أوسع لأنها سوف تأخذ متغيراً آخر ألا وهو التحولات الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن وهذا هو الفارق بين الدراستين.

٥. لقد كانت دراسة (ماري سيبروفا) دور الجيش في التحولات السياسية من الدراسات التي اعطت صورة واضحة عن دور تلك المؤسسة في تغيير أنظمة الحكم الاستبدادية إلى أنظمة حكم ديمقراطية، كما اعطت الدراسة حالة التغيير التي حدثت داخل تلك المجتمعات، فكان هناك تصدع دخل الحزب الحاكم، مما أدى ذلك في النهاية إلى انتقال تدريجي نحو تشكيل نظام آخر أكثر ديمقراطية، وهذا هو الفارق بين الدراستين فالتغيير الذي حدث في العراق لم يكن تدريجياً

ولم يحدث بفضل المؤسسة العسكرية العراقية وإنما كان بسبب تدخل خارجي غير الخارطة السياسية والاجتماعية للعراق، وحل هذه المؤسسة ذات التأريخ الطويل والانجازات الكبيرة وإحلال محلها مؤسسة تكاد تكون خاوية في بعض الاحيان وهذا هو الفارق بين الدراسة الحالية ودراسة ماري عن دور هذه المؤسسة في التحولات السياسي.

٦. سعت دراسة (شارلوت لويس ريغان)، والتي تناولت في بحثها شكل العلاقات العسكرية- المدنية بعد احداث ايلول/ سبتمبر وسيطرة الاستراتيجية العسكرية خلال حرب تحرير العراق، مرتكزة على ستة متغيرات مستقلة وخمسة اخرى غير مستقلة، اذا ارادت ان تحقق امرين: الاول- تقديم فرصة لإقامة علاقات مشتركة ذات رؤية موحدة ونافعة ما بين الجانب العسكري والمدني، والثاني- تقديم رؤية جيدة وانموذج يحتذى به لسيادة القرارات الاستراتيجية بعيدا عن الصراع لحفظ الامن القومي وحفظ النظام الديمقراطي.

حاول الباحث في دراسته بوساطة المتغيرات ان يصل الى صاحب القرار السياسي أو بالاحرى من ذا الذي يهيمن على القرار منفردا أكان ام مشتركا في الاستراتيجية الأمريكية في العراق، وبما ان الدراسة حاولت ان تصل إلى الاهداف باطار تحليلي اعتمدت مجموعة من القرارات التي اتخذتها الاستراتيجية العسكرية، ولم تأخذ الدراسة في الحسبان العوامل والظروف الاقليمية والدولية، فالاعتماد على سلسلة من القرارات مقطوعة عن الظروف والاسباب المحيطة بها غير كافية، كما ان الباحث اتخذ من الاستراتيجية الأمريكية انموذجا وهو العراق لقياسه على الإستراتيجية العامة في السياسة الأمريكية، فالولايات المتحدة دخلت العديد من الحروب في العالم ويمكن لأي متابع ان يلحظ ان الإستراتيجية الأمريكية تختلف من بلد اقيمت عليه أو فيه الحرب إلى آخر، وان الباحث ذكر في دراسته ان المتغيرات الخمسة غير المستقلة هي التي عالجت المتغيرات الستة ووضحت اللبس الحاصل فيها، اذ رصدت القرارات التي حددت تلك العلاقات واختبرتها على ارض الواقع من خلال بيانات حصلت عليها من جهات رسمية، لكن كما هو معروف فان اغلب المعلومات الاستراتيجية والتي تكون اشد خطورة لا تكشف الا لضرورتها، وبذا لا يمكن الاستناد والتعميم بشكل مطلق على ما ذكر في الدراسة، ولم تكف بالتعميم بل اثبتت ان التطور الحاصل في شكل العلاقات اخذ بالمزيد بعد حرب تحرير العراق، وان التوازن فضلا عن كونه محققا فقد تم ارتكازه ونموه

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للدراسة

أولاً: البنيوية الوظيفية

البناء الاجتماعي هو مجموعة الاحكام والقوانين والضوابط التي تحدد علاقة الافراد وممارساتهم في المؤسسات الاجتماعية الست وهذه المؤسسات هي المؤسسة الاقتصادية والدينية والسياسية والعسكرية والاسرية والتربوية^(١). ركز اصحاب هذا الاتجاه على دراسة البناء والوظيفة كأجزاء في نسق متكامل لتفي باحتياجات المجتمع من اجل تحقيق التوازن الاجتماعي، وقد قدم روبرت ميرتن اسهاما متميزا في النظرية البنائية الوظيفية هو (نظريات متوسطة المدى) ولكي يقدم هذه النظرية استحدث مفاهيم وادوات تحليلية منها:

_ الوظائف الظاهرة مقابل الوظائف الكامنة (الغير متوقعة)

_ المعوقات الوظيفية مقابل الوظيفة

_ فكرة البدائل الوظيفية

ان الوظيفة الكامنة هي وظيفة غير مقصودة ومتوقعة من قبل الافراد والجماعات التي تمارسها، وهي غير مدركة ومفهومة من قبل الافراد والجماعات نفسها، أما المعوقات الوظيفية هي الخلل الذي يحدث داخل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، لذا اكد العالم ميرتن على اهمية تحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي واهمية التكامل والتنسيق مع بقية الأنساق الأخرى وكذلك اهمية الوظائف الكامنة وظاهرة الأنساق. وبناءا على هذا التفسير والتحليل للوظائف الظاهرة والكامنة يمكن تفسير موضوع بحثنا الحالي الموسوم (التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية) هو ان الدولة المتمثلة بمؤسساتها المتعددة تعمل على اشباع الحاجات الاساسية لأفرادها وهذا ينعكس على تحقيق وحدة وتماسك المجتمع اذا كانت هذه المؤسسات تعمل ضمن وظائف ونتائج ايجابية وعند خروج هذه المؤسسات عن الأهداف السامية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، سوف ينشأ من خلال ذلك حالة من التوتر وعدم التوازن والاختلال داخل الأنساق الاجتماعية فتصاب الدولة والمجتمع بالانهيار والتصدع وهذا ينطبق على حالة العراق عندما تخفق الدولة في تحقيق المستوى المطلوب لمواطنيها حيث انها تتسم بانعدام الكفاءة والقدرة على تحقيق العدالة ومن هنا تبرز النتائج المزعجة لتحقيق التفكك الاجتماعي

^١ فادية عمر الجولاني، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ٣١٣.

بسبب الاخفاقات المستمرة للنظام السياسي في رسم سياسات السلم المجتمعي. فيما ان الدولة تضم مجموعة من المؤسسات وهي تمثل الأنساق الأساسية التي تقوم عليها الدولة لذا نجد ان المؤسسة السياسية تعد هي جوهر ترسيخ البناء الاجتماعي، وهي من المؤسسات الأكثر جدلا في المجتمع فضلاً عن كونها المؤسسة الأكثر فاعلية فيه، لأنها الأكثر تأثيراً في توجهاته وسير عملياته واستقراره وديمومته، فهي اهم مؤسسة تعمل على تكريس السلوك والنشاط السياسي، وفقاً لهذا الدور وطبيعة العلاقات القائمة في النظام السياسي وتكوينه تمثل وحدات ذات اهمية متداخلة تقوم بمجموعة من الادوار والواجبات، وعلى هذا الأساس اهتم العالم ميرتن بفكرة التوازن من خلال تعريفه للوظائف على انها تمثل المساهمات أو النتائج التي تؤدي إلى تكيف أو توافق نسق معين، فهو يعتقد ان الاتفاق على قيم مشتركة بين الأفراد هو الذي يوفر للمجتمع ومؤسساته بيئة عملها هو اضافة تعديلين مهمين على النظرية البنائية الوظيفية هي:

١. ان الوظائف قد تكون كامنة وليس ظاهرة بالضرورة
٢. ان الوظائف قد تكون معوقة وليس ذات اثار ايجابية أي (وظائف هدامة) ولا يستطيع الأفراد ملاحظتها وادراكها.

واهم المبادئ الاساسية التي تعتمد عليها النظرية البنائية الوظيفية هي ان المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة مهما يكن غرضها وحجمها من وحدات واجزاء مختلفة تكون مترابطة ومتساندة واحدة مع الاخرى، وان هذه المؤسسة أو المجتمع أو أي ظاهرة اجتماعية هي نسق يتكون من اجزاء متكاملة وان كل جزء يكما الجزء الآخر واي تغيير يطرا على احد الاجزاء ينعكس على بقية الاجزاء الأخرى ويؤدي إلى حدوث التغير الاجتماعي، وهذا التغير يطرأ على احد الوحدات أو العناصر الرئيسية التي يتكون منها البناء وسرعان ما يتغير ويؤثر في بقية الأجزاء ويغيرها من طور إلى آخر^(١). ولقد حاول العالم بارسونز صياغة نظريته البنائية الوظيفية عن المجتمع في ضوء عناصر الفاعل والفعل والموقف والتوجهات فهو يؤكد ان أي نسق يتكون منها لان هذه العناصر تدخل في تكوين ثلاث انواع من الأنساق هي (النسق الاجتماعي والنسق الثقافي ونسق الشخصية) وهذه الأنساق الاجتماعية تتصف بخصائص اهمها التنظيم والتبنيان والحفاظ على التكامل والاتجاه التوازني، أي بمعنى ميل هذه الأنساق نحو التوازن والعمل على الاستمرار

^١ احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المعاصرة (دراسة تحليلية- تطبيقية في النظريات الاجتماعية)، بغداد، ١٩٩٥، ٤٠-٤١.

ليستطيع النسق اداء وظائفه^(١). فالمجتمع يتكون من هذه الأنساق الفرعية والتي تتمثل بالنسق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فتعمل هذه الأنساق بوظائف متعددة ومكاملة بعضها البعض. وبالتالي فإن النظم العسكرية تمثل جزءاً مهماً من البناء الاجتماعي إذ تربطه علاقات وثيقة ومباشرة بالنظم المجتمعية الأخرى كالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأسري^(٢). فالتساند والتكاتف معناه التوازن والاتساق في الوظائف والأدوار، التي من خلالها يسير المجتمع سيراً منطقياً، إلا إن الخروج عن ذلك مؤداه تفكك وانحراف عن مبادئ وقواعد الحياة المنظمة في المجتمع، وهذه ما حصل في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، لذي حدث خلا وقصوراً كبيراً افرزه واقع المؤسسة السياسية الذي خلق انعكاسات سلبية على كل مفاصل المجتمع من خلال مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتلقي بظلالها على الواقع المجتمعي ومستوياته المختلفة والتي طالت كل الاسس والقيم والمنظومات الاجتماعية وتراجع دور المؤسسة العسكرية وتشويه قيمها وسلطاتها، مما قاد إلى تفكيك المجتمع فسادت الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاقمت العديد من الظواهر السلبية التي لم يألها المجتمع وتعمقت نتائجها السلبية على الدولة والمجتمع في العراق وعلى مختلف الاصعدة والمستويات.

ثانياً: نظرية (القيادة العسكرية)

فسر العلماء القيادة من خلال ارجاعهم شخص القائد الى مراحل نشأته الاولى وما تمتاز به شخصيته من سمات وخصائص جسمية وعقلية ونفسية، الا ان الاختلاف حصل فيما بينهم حول تلك السمات هل هي فطرية أو مكتسبة، وان تفسير حقيقة تلك النشأة للقيادة تعود للعصر الروماني فهم يعتقدون ان القادة يولدون بالفطرة وان سماتهم القيادية مولودة بولادتهم وبذلك يتكون مركزهم ويقودون الجماهير بمختلف التسميات، ومن العلماء المتأخرين الذين يعتقدون بذلك هو (كارليلر) اذ اكد على اهمية الزعامة في تحديد تلك السمات في القيادة بل في الزعامة كذلك.^(٣) تقوم القيادة في دور ادوارها بتطبيق مبدأ الوظيفة فهي تساعد الجماعة على تحقيق اهدافها من خلال رسم سياسات الجماعة من حيث الحكم والادارة وحل المعضلات التي تعترض طريقها وبهذا الدور فان القيادة تمثل الرمز للجماعة، فالنظرية الوظيفية للقيادة تعكس بشكل أو باخر الدور القيادي الوظيفي للجماعة بصرف النظر عن الاسلوب المتبع من قبل القيادة، وان كان يرى البعض ان لهذه النظرية دور سلبي في تطبيقها كونها تنتج غالباً في دول العالم الثالث نحو

^١ احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٤٩.

^٢ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، مصدر سابق، ص ١١٣.

^٣ ماهر محمد صالح حسن، القيادة- اساسيات ونظريات ومفاهيم، الاردن، دار الكندي، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

التنافس والتفرد بالقيادة والاعتماد على النظام البيروقراطي الا انها تعطي نتائج ايجابية في عمل الادارة، كما تظهر القصور في جوانب اخرى في التفاعلات الغير رسمية مع المرؤوسين كونها تعتمد الاداء فقط والسكون وهذا يعطي طابع عدم التغيير وبالتالي عدم النمو والتطور^(١).

تهتم البحوث في القيادة بدراسة خصائص الجماعة والموقف الذي تقوم فيه بهدف البحث عن اعمال يتعين على الجماعة القيام بها في ظروف مختلفة لتحقيق اهدافها مع اسهامات مختلفة لأعضاء الجماعة في القيام بأعمالها، وهذه الاعمال تسمى (الوظائف الجماعية) اي ان القيادة على وجه التخصيص تشمل ما يقوم به اعضاء الجماعة من اعمال تسهم في تحديد الهدف وتحريكهم نحو تحقيقه من خلال تحسين نوع التفاعل بين الاعضاء وحفظ تماسك الجماعة أو توفير المصادر المختلفة للجماعة، وبهذا تكون القيادة مؤداة من قبل عضو أو اعضاء كثيرين من اعضاء الجماعة، اذن القيادة تتحدد من حيث الوظائف والاشخاص القائمين بها طبقا للظروف التي تختلف من جماعة إلى اخرى^(٢).

هنالك نظريات عديدة تحدثت عن القيادة كل بحسب زاويتها التي رأتها في مجال القيادة ولا سيما القيادة العسكرية ومن تلك النظريات (السمات والموقفية والتحويلية وغيرها) وبما ان الدراسة بحاجة الى نظرية توظفها من اجل موضوعها كان لابد من الاعتماد على احداها، كما ان تلك النظريات جاءت وفق تسلسل زمني بسبب ما تعرضت له القيادة من اشكالية اذ كانت تعتمد القيادة سابقا السمات فقط، وما ان تطورت الازواضع الاجتماعية والسياسية للبلدان حتى بدا ان القيادة بحاجة الى التطور ايضا. فالنظرية الموقفية مثلا هي نظرية متطورة عن نظرية السمات اذ تقوم على العلاقة التي يرتبط فيها موقف معين وفي ظروف محددة وتعتمد اعتمادا مباشرا على الموقف الآني، فجميع الافراد الذين يصلون أو يحتلون مكانة قيادية كانوا قد استندوا إلى الموقف أو الموقع القيادي الذي شغلوه مع انهم لم يستطيعوا ان يكونوا قادة في مواقف اخرى^(٣). والموقف هو الذي ينتج القائد ويكشف عن امكانياته الفعلية والحقيقية في القيادة، لذلك فان الموقف يعتبر شرطا اساسيا في هذه النظرية وعند انعدام هذا الشرط لا يمكن للقائد ان يظهر أو ان يمارس دوره على اتم وجه، وعند تفكيك الموقف القيادي الناجح نجد انه متركب من عدة امور لا يمكن لأي امر ان يستغني عن الآخر، ف شخصية القائد وثقته بنفسه من حيث الذكاء والقدرة الذاتية والفعلية هي احدى العوامل أو الامور لذلك، وكذلك القوة التي يملكها للسيطرة على المرؤوسين مع حنكة لمعرفة الاحتياجات الاجتماعية كالمشاركة في الراي مع مرؤوسيه لتحقيق المشاركة وما يمتلكه من خبرة في اداء العمل والظروف المناسبة للعمل

^١ فخري الدباغ وقيس عبد الفتاح مهدي، علم النفس العسكري، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ١٠٧-١٠٨.

^٢ لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠، ص ٢٥٤.

^٣ نواف سالم كنعان، القيادة الإدارية، عمان، دار الثقافة، ٢٠٠٦، ص ٣٥٤-٣٥٦.

وتأثيرات البيئة وما تحمله من قيم بحيث لديه الادراك بان جميع ذلك يؤثر سواء اكان عليه ام على المرؤوسين ام على الموقف سلبي او ايجاباً^(١).

ان العلاقة المتبادلة بين القائد والأفراد يجب ان تأخذ شكل التبادل الواضح والمطلوب من الأفراد الطاعة والتعاطف مع الامر المتوجه اليهم، كما يتوجب على القائد ان يبحث عن نقاط الاستفادة من قدرات الأفراد بصورة تبادلية، اذ يقوم بتقديم الاحتياجات المادية لهم مقابل عقد يلزمهم بعمل جميع ما يطلبه منهم، واهمية هذا النوع من القيادة قد ركز عليه كثير من العلماء، ففكرة التبادل بين القيادة والمقودين أو الزعيم والتابعين تقوم على ان الاشخاص الذين يعملون داخل المؤسسة لا يمكن معاملتهم بطريقة احادية من قبل القائد، بل لابد من علاقات متعددة تضع الثقة عند اشخاص، وتسند المهمات اليهم لكي يتم الفعل التبادلي، كما ان هذا الفعل يشعر الاشخاص الذين يعملون في المؤسسة بان ادوارهم غير مصادرة، وان لهم مهام ودور فعلي يشعرهم بتحمل المسؤولية^(٢). وان هذا الشكل القيادي في العمل يؤكد طابع الثقة المتبادلة من خلال الفرص السانحة للمرؤوسين والاحترام من قبل التابعين لهم وهذه النظرية تشكل اهمية بالغة في القيادة، لأنها تدفع إلى الزيادة في معرفة احتياجات التابعين أو المرؤوسين، كما توضح وتؤكد العدالة في حصول المنفعة عندما يقوم القادة بعمل جيد، وهذا الامر بحد ذاته يؤدي الى رفع أو إلى زيادة الدور في اداء العمل القيادي، كما ان الأدوار المنوطة بالقادة والمرتبطة بمرؤوسيهي تشكل علاقة تختلف باختلاف المجموعات، فهناك ارتباط للقادة بمرؤوسيهي ذات المجموعة الداخلية، اذ تكون علاقتهم مباشرة وقريبة من بعضهم، لذلك تشكل نوع من الثقة العالية والتفاعل القوي اذ يراعي القائد مشاعر ومكافآت مرؤوسيهي، اما ارتباطه بمجموعة خارجية فتكون الثقة قليلة والتفاعل ضعيف والمشاعر شبه معدومة فضلاً عن المكافآت وكذلك الحال في سلوكه معهم^(٣).

لذا حاول العلماء في ستينيات القرن الماضي من دراسة سلوكيات القادة وتحديد سمات معينة تؤثر في المرؤوسين وكذلك دراسة السمات المشتركة للقادة والتي تميزهم كقادة وتلك المحاولة جاءت لمعرفة مدى قدرة تأثير سلوكيات القادة على انتاج العاملين، واهتم علماء النفس السلوكي بتفسير القيادة في ضوء التدريب والتفاعل واستشارة الدافعية لديهم، وقد اعتمد هذا الاتجاه السلوكي في تفسير القيادة ومدى تأثيرها على امرين حدثا في اربعينيات القرن الماضي احدهما - هو ظهور حركة العلاقات الانسانية، والاخر - اخفاق نظرية السمات في التفسير التفاعلي للقيادة ومن خلال هذين الامرين اعتقد اصحاب هذا الاتجاه ان المحدد الرئيس لفاعلية القيادة هو

^١ هاشم بكر حبري، الادارة التربوية، ط٢، مكة المكرمة، مطبعة بهادر، ٢٠٠٢، ص ٥٥.

^٢ ماجدة بنت ابراهيم الجارودي، قيادة التحويل في المنظمات- مدخل الى نظريات القيادة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١١، ص ٧٠-٧١.

^٣ سعد عبد الله الكلاي، نحو نموذج شامل في القيادة، دراسة نقدية لنظريات ومداخل القيادة الادارية، الرياض، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠، ص ٤٦، ٤٨-٥٠.

السلوك المتبع من قبل القائد والنشاطات والتصرفات التي يقوم بها اثناء العمل والتي تشكل سلوكا أو نمطا لقيادته يفسر من خلالها الدور المؤثر للقائد على مرؤوسيه^(١). لذلك يرى (دوجلاس مكريجور) ان المؤسسة تتكون من قيادة وتابعين ولكي يؤدي العاملون اعمالهم بشكل صحيح واجباري لابد من الوقوف على الطريقة التي نعمل بها مع الاخرين ومعرفة المواقف التي حفزت قدراتهم والطريقة التي نشطت عملهم، فحدد (مكريجور) مجموعة من الافتراضات السلبية والتي تدور حول الاعضاء العاملين في المؤسسة منها ان العامل لا يرغب في العمل وتقاوس عنه وهذا لابد من اجباره ومراقبته ومعاقبته ان اضطر القائد لذلك وهذا الجانب من نظريته يعرف بنظرية (X)، اما الجانب الاخر منها فيعرف بـ (Y)، وهذه متمثلة بالجانب الديمقراطي الايجابي بان يكون التعامل مع المرؤوسين كأهم امر يجب تحقيقه في المؤسسة اذ تفترض هذه النظرية ان العامل في المؤسسة هو انسان ايجابي يحب العمل والانتاج معا^(٢).

لقد طور (ريجو) نظرية القيادة من خلال تطوير المؤسسة وثقافتها لأجل الارتقاء بمستواها ومستوى افرادها. وانطلق من استشارة دافعية الافراد في المؤسسة وتحفيزهم الدائم لتحسين الاداء والتوصل لحل المشكلات التي تواجه مؤسساتهم وفي ضوء ذلك يتحدد دور القائد التحويلي في تنمية الرؤية المشتركة حول الهدف من التغيير والعمل على تدعيم القيم التنظيمية وتدريب افراد المؤسسة على استثمار قدراتهم ومساعدتهم على ادراك اهمية وقيمة النتائج المتوقعة من التغيير وطرق الوصول اليها^(٣). اذ تهدف إلى تعديل الكفاءة الفردية والجماعية داخل المؤسسة لغرض تغيير الممارسات لطريقتها في التفكير والفعل وحسب (بنيس ونانو) فان القيادة لا تتمكن من التفسير فحسب بل تطور وترفع اهداف أولئك الذين تمارس عليهم، فالقادة لديهم قدرة على التحكم في تدخلات مهمة، لذا تعد القيادة التحويلية مؤثرة اساسا في الثقافة القائمة للفاعلين وموقفهم وانفعالاتهم لتحقيق اهدافهم الفردية والجماعية، وبالتالي تحقق تعاون مهني وتحافظ عليه عبر اقرار دينامي علائقي ورمزي بين مختلف الشركاء، وبهذا تكون القيادة التحويلية متداخلة في الثقافة التنظيمية برمتها لذلك يوصفون بانهم اصحاب رؤى نظرا لعملية التغيير التي يحدثونها^(٤).

ومن هذا المنطلق يستمد القائد نفوذه وقوته للتأثير على العاملين في مواجهة هذا التحول من مصدرين اساسيين^(٥):

^١ محمد صالح الحناوي، السلوك التنظيمي، عمان، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩، ص ٢٢-٢٣.

^٢ Laurie Mullins, Management and Organizational Behaviour, 3rd, London, Pitman Publishing, 1993, P 252.

^٣ صالحة عبد الله عيسان وعلي عبد جاسم الزامل، السلوك القيادي لدى اعضاء هيئة التدريس العلمانيين في جامعة السلطان قابوس، بحث، مجلة عمان، مجلد ١٢، العدد ٢، جامعة السلطان قابوس، ٢٠١١، ص ١٢.

^٤ مونیکا غاتر تورلر، القيادة واساليب ممارسة السلطة، ترجمة عز الدين الخطابي، لا مكان للطبع ولا الناشر، ٢٠١٣، ص ٤٢-٤٣.

^٥ صالحة عبد الله عيسان ود. علي عبد جاسم الزامل، مصدر سابق، ص ١٣.

١. القوة الشرعية أو النظامية (السلطة): وهي مستمدة من المكانة والمركز الذي يمثله المدير في الهيكل التنظيمي والذي يبرر له ان يستخدم اسلوب التهديد مع المرؤوسين لتحقيق الاهداف المطلوبة.

٢. القوة المستمدة من الصفات الشخصية للقائد: وتستمد هذه القوة من الاحترام المتبادل بين الرئيس والمرؤوس وقد تستمد من الخبرة والكفاءة والمهارة التي يمتاز بها الرئيس بحيث تتحول للأعجاب بشخصيته ليقوم العاملون بأداء اعمالهم التي يكلفهم بها.

تسعى الدراسة من خلال النظريات التي وضعتها الى سبر اغوار المجتمع والخروج برؤية موحدة ودقيقة لمعرفة مدى تأثير التحولات السياسي والاجتماعية على المؤسسة العسكرية العراقية، وماهي الآثار التي خلفها تفكك المؤسسة العسكرية على المجتمع العراقي في ظروف اجتماعية وسياسية لم تشهد المنطقة الاقليمية لها مثيل. وبما ان العراق يعد من بلدان العالم الثالث فان السلاح هو الخيار الاول للسلطة أو من يفكر الوصول اليها، فالأحداث التي مرت بها المؤسسة العسكرية منذ نشأتها حتى يومنا هذا تثير الكثير من الاستقهامات المطلوب اجابتها، لذا لابد من تقديم رؤية واضحة وقرارات ميدانية لدعمها والحد من تأكلها مرة أخرى فذلك يدعم ويقوي المجتمع كما يسند الدولة ويقومها لان المؤسسة العسكرية العراقية هي اهم مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣، والذي يزيد من اهميتها هو الإرهاب الذي ضرب المجتمع العراقي في كل مكان، كما ان تشرذم البلاد طائفيا والذي وضع المؤسسة العسكرية سابقا في مواجهته جديرة بان تراقب ويعزز وجودها كمؤسسة مهمة في البلاد.

ان الانقسامات التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣ (الدولة - المجتمع) لم تأتي من فراغ، وانما كانت لها جذورها العميقة والتي تمتد إلى أكثر من نصف قرن، وكما ساهمت المؤسسة العسكرية سابقا بتفكيك البنية الاجتماعية والسياسية في العراق يرى كثيرون انها ايضا ساهمت بعد عام ٢٠٠٣ بذات التفكك، وان كان هناك اختلاف في الكم والنوع الا ان الاثر الابرز فيها بقي واضحا، لذلك لابد من التركيز عليها بكل تفصيلاتها ومجالاتها وتناولها كمؤسسة مهنية في المجتمع والدولة نظريا وميدانيا ونقدها بقوة وفق رؤية موضوعية وعلمية، وليس الهدف من النقد هو وضعها بدائرة السلب، وانما المراد تقويم بنيتها وتقويم عملها المهني لتساهم بإنجاز دورها غير التقليدي فضلاً عن التقليدي المناط بها (سياسيا واجتماعيا) في اهم واخطر ظروف شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

اما النظريات التي طرحتها الدراسة لم تكن واحدة بمفردها، لكون ان موضوع الدراسة لا يمكن تغطيته بواحدة من تلك النظريات أو لم تكُ كافية لتوظيفها على الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية العراقية، لذا كان لزاما على الباحث ان يتناول نظريات أخرى ويتم توليفها مع بعضها والخروج برؤية واحدة يمكن ان تكون دقيقة لفهم واقع المؤسسة العسكرية العراقية.

اهم ما موجود في البنائية الوظيفية (النسق الاجتماعي) والذي يخدم الدراسة الحالية هو الفعل الاجتماعي الذي يقع ضمن المنظومة العامة المتكونة من عناصر، وان هذا الفعل هو الفعل الذي يقع ضمن المنظومة الاجتماعية الفرعية للمنظومة العامة، فالمنظومة الاجتماعية تنطوي على نظم وتفاعل وروابط يقيمها الناس فيما بينهم وبها يمارس الفعل الاجتماعي ويتم تقسيم المواقع والمناصب الاجتماعية، ويترتب على هذه المنظومة منظومة اخرى تهتم الدراسة، وهي المنظومة الثقافية/ الحضارية اذ تنطوي على قيم واخلاق ومبادئ عامة تسهم في توحيد ذلك الاختلاف والتنوع الذي يحصل في المنظومة الاجتماعية، وبهذا يتحقق ويستقر النسق الاجتماعي (المؤسساتي). ومن هنا يبرز شكل البناء الاجتماعي بمعناه المنظم وفق انماط كما حددها بارسونز وهذا الانموذج الذي قدمه بارسونز يعد نظام يؤدي الى التوازن في النسق لتأدية وظيفة معينة. الا ان ذلك الانموذج يحمل طابع العمومية وان التعقيد الحاصل في المؤسسات بحاجة إلى تماسك اشد واقوى ولا بد فيها من ادخال أنظمة اخرى تعزز تماسكها واهمها نظام تقسيم العمل لضمان القوة الانتاجية وتقدم المجتمعات- المؤسسات بشكل عام، كون ان هذا النظام هو وسيلة لمعالجة الصراع الذي يفضي الى عرقلة النسق أو انهياره بالكامل، وبذات الوقت فان التقسيم يعكس العقلية الانسانية والاخلاقية كما بينها دوركايم، فضلاً عن انه يقلل اهمية الضمير الجمعي، ليصبح المجتمع خاضع لنظم وقوانين مدنية بعيدا عن القيم والاعراف، كما يقلل الصورة الفردية والفردية الناقصة، لإنتاج مجتمع أو مؤسسات حديثة قادرة على تجاوز الصراع الذي يحدثه التقدم والتطور الحضاري، وعلى الرغم من ذلك يبقى مفهوم القوة في مرحلة من مراحله معرقلاً ينبغي لحاظه وتناوله والاهتمام فيه، فالانساق المتماسكة عموماً والنسق المؤسساتي بالأخص مهما امتلكت من توازن واستقرار تبقى القوة تشكل خطورة عليها وقد تهدمها في وقت من الاوقات على الرغم من انها ذات فائدة وتصلح ان تستخدم كعنصر رئيس لتوازن واستقرار النسق. وقد تم تناول القوة بصور واشكال عديدة الا ان ما يهم الدراسة هو ما طرحه (ماكس فيبر) والذي اعتبره مبني أو قائم على الجزاءات السلبية، وكذلك ما اعتمدته وطوره (بيتر بلاو) بانه يتشكل بالجزاءات الايجابية. وان الغرض من استخدام ما نظر اليه (فيبر وبلاو) دون سواهما هو معرفة الفروق فيما كانت تعتمده المؤسسة العسكرية العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، لتمكينها من عملها الدستوري والمهني، كما ان جميع ما تم ذكره وتوليده يعتمد بشكل أو باخر على ما طرحه (دوجلاس مكريجور وريجو) في قيادة المؤسسة العسكرية كونها تعد من اهم مؤسسات الدولة في شكلها التبادلي بين القادة والمرووسين، وكذلك في تطوير نظرية التحويل التي تفضي الى تطور ثقافة المؤسسة والارتقاء بمستواها المهني. ان هذه التوليفة صاغت الدراسة لوصف وتحليل الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية العراقية في بعديها المذكورين بعد عام ٢٠٠٣، من حيث توليها والقيام بمهامها التقليدية وغيرها وعلى مستواها المحلي حصراً

(العراق)، وكذلك الحال بوصفها لاعبا أساسيا في السياسة العراقية، وبما ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ خرج من نظام دكتاتوري ليتبنى ويرسم افضل انظمة العالم ديمقراطية في مجاله السياسي، كان لابد من ان يتخطى أهم معرقلات العمل نحو نمو الديمقراطية (المؤسسة العسكرية) والتي قسمت ورسمت الصراع بين المجتمع والدولة طائفيًا واثنيًا ومناطقياً وما انعكس عليها من تحديات بعد ذلك. وبذا تعتبر المؤسسة العسكرية هي أهم العناصر التي تؤدي إلى التقليل من الاختلاف المجتمعي ودمجه في بوتقة واحدة لإعادة التلاحم الوطني، وان جميع ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على تماسك واستقرار المؤسسة ذاتها ومن ثم القيام بعملها وفق ضوابط دستورية لتكون هي الفضاء الذي يجمع جميع شرائح المجتمع العراقي، لذا يقع على عاتقها كمؤسسة استراتيجية ان تنظر إلى فئات المجتمع العراقي بنظرة تساوي لتفادي الاخطاء الماضية من جهة واستيعاب اكبر قدر منهم ليمثل المجتمع والدولة من جهة أخرى بغرض التخفيف أو الحد من الصراع. ومن أهم الضرورات الملحة للمؤسسة العسكرية العراقية هو استقلالها عن السلطة والحزبية وادواتهما لأن الاستقلال يوصل رسالة مطمئنة للمواطن بانه غير تابع للسلطة أو للحزب وارادتهما، وبهذا يجعل منه مواطن أو منتسب تابع لمؤسسة مستقلة نظريا وعمليا وبطبيعة الحال يدفع هذا الفعل نحو تشكل الروح الوطنية مما يؤدي في نهاية الامر إلى نموها وتطورها كما يؤدي إلى نمو وتطور المجتمع والسياسة وتفاعله معها على حد سواء، والاستقلال بهذه الصيغة يفضي إلى ايقاف السلطة أو الحزب المترأس أو المتنفس في الدول من التلاعب بها أو خرقها وتسييسها، كما تعد هذه الخطوات هي اولية وشبه دائمة للاعتراف بشرعيتها كمؤسسة عسكرية عراقية بامتياز.

الفصل الثالث

التحولات السياسية (الخلفية التاريخية، معوقات التحول السياسي
في العراق بعد عام ٢٠٠٣)

المبحث الأول: الخلفية التاريخية.

المبحث الثاني: معوقات التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للتحويلات السياسية في العراق

أولاً: نبذه تاريخية

في البدء علينا أن نرجع إلى الحضارات القديمة لكي نتمكن من معرفة الانظمة السياسية ودور الجيش ومكانته في تلك الحضارات. حيث كانت القبائل البدائية في العصور القديمة تؤلف جماعات مسلحة، كل فرد فيها محارب من المحاربين، وبما أن القبيلة كانت تدخل الحرب ، فإن الحرب بالنسبة اليها حرب شاملة، ولكن منذ أن تخطى الانسان عن حياة القنص والترحال كان هناك تمييز بين المحارب والمزارع غير المسلح^(١). انتهى عصر فجر التاريخ بقيام السلالة الحاكمة في بلاد سومر التي عرفت باسم فجر السلالات السومرية ما بين (٢٨٥٠-٢٤٠٠ ق.م حين ظهرت الأنظمة السياسية التي عرفت عند المختصين بدويلات المدن واهمها مدينة لكش وأبرز ما وصلنا في هذه المرحلة قصة الطوفان وملحمة كلكامش التي خلدت مأثر ملك الوركاء الأولى في حدود عام ٢٧٠٠ ق.م، كان لنزوح الأكديين من الجزيرة العربية إلى وادي الرافدين أثره الكبير في تطور النظام السياسي في العراق لأنهم وحدوا دويلات المدن السومرية وتمكنوا من تأسيس إمبراطورية واسعة الأرجاء عرفت بالإمبراطورية الأكديّة نسبة إلى عاصمتها أكد، وكان من أعظم قادتها السياسيين والعسكريين سرجون الاكدي (٢٣٧١-٢٣١٦) ق.م الذي وحد البلاد، وشكل جيشاً قوياً تمكن من خلاله فرض السيطرة على تلك المناطق. وجرى العرف السياسي من أن كل حاكم ينجح في مد سلطانه إلى المدن الاخرى كان يتخذ لنفسه لقباً سياسياً هو ملك (كيش) ثم تطور هذا المفهوم الى ملك العالم^(٢).

وشهد الألف الثاني قبل الميلاد ظهور الحضارة البابلية في وادي الرافدين وكان من أشهر ملوك سلالة بابل الأولى الملك السادس حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠) ق.م وكانت مدة حكمه (٤٢) سنة اذ تمكن من توحيد العراق وضمّان أمنه بعد أن تمزق إثر سقوط سلالة أور الثالثة إلى دويلات عدة وغزتها أقوام أجنبية في بعض أجزائه. أقام حمورابي نظام ادارياً مركزه العاصمة

^١ المقدم الهيثم الأيوبي وآخرون، الجزء الاول ، الموسوعة العسكرية، الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٧، ص٢٥٣.

^٢ فاضل عبد الواحد علي، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٣، ص٧٥.

بابل وأنجز إصلاحات كثيرة في البلاد وشق كثير من القنوات وأصلح أسوار مدن عدة وعمر معابد الآلهة عشتار ولإلهه آشور في بابل، واهتم ببناء المدارس وشجع حركة جمع التراث الفكري، ونظم جيشاً قوياً وفرض التجنيد الإلزامي، ومن أشهر أعماله مسلة حمورابي الشهيرة التي دون عليها تشريعاته وقوانينه الذائعة الصيت، ويلاحظ بصفة عامة أن قانون حمورابي كان قاسياً في توقيع العقوبات على كل من يخرج على العرف السائد أو يقترب إثماً لا يتفق الأخلاق العامة، ولم يعترف قانون حمورابي للفرد بأية حقوق قبل الدولة^(١). حكمت بعد ذلك أربع سلالات بعد العصر البابلي القديم، فكان أشهر ملوك السلالة الثالثة نبوخذ نصر* الاول (١١٢٤-١١٠٣) الذي أعاد هبة الحكم ووضع حداً لهجمات العيلاميين من إيران بعد تعرض العراق لغزواتهم طويلاً^(٢)، إذ أعاد بناء وتشكيل الجيش معتمداً على ابناء المناطق التي تقع في دائرة سلطته وهو ما مكنه من تحقيق انتصارات كبيرة في الحروب، إذ يتم استعراض الجيش في موكب، إذ في سنة ٦٥٥ ق.م ، شهد(آشور بانيبال) ملك آشور عيد رأس السنة عقب الانتصار على العيلاميين وقد استعرض الجيش المنتصر في نينوى، حيث كان يقود مركبة تمثال عشتار، وهو يدخل المدينة مع الاسرى المكبلين بالسلاسل مع رأس ملك عيلام (تيمنو) معروض على رمح أمام انظار الجماهير^(٣). وآخر سلالة بابلية حكمت بابل الحديث (٥٢٦-٥٣٩) ق.م وكان من أشهر ملوكها نبوخذ نصر الثاني أذ حكم احدا وعشرين سنة واستطاع القضاء على دولة يهوذا وتحرير مدينة القدس وأسرة اليهود وجلبهم إلى بابل وتصدى للعيلاميين. وفي عام (٦١٢ ق.م) سقطت الامبراطورية الاشورية على يد الميديين، كما سقطت مملكة بابل (٥٣٩ ق.م) على يد كورش الأخميني الذي غزى العراق من هضبة ايران وقد أدى انهيار هذين الكيانين السياسيين إلى دخول العراق في عصور الاحتلال الاجنبي^(٤).

^١ أحمد أمين سليم، حضارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٣.

^٢ نخبة من اساتذة التاريخ، العراق في موكب الحضارة الاصلية والتأثير، الجزء الاول ، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٨، ص ٣٣٠.

* يعني اسمة (الاله نبو يحمي ذريتني) إذ ان لكلمة كودورو (Kudurru) معنيين أساسيين ، الاول: حجرة الحدود وهي عبارة عن حجر تنقش عليه رموز الآلهة مع نص مكتوب يعين حدود الأراضي والحقول الزراعية المقطوعة الى شخص ما . والمعنى الثاني وهو الراجح بكونه المقصود هنا (الذرية أو الوريث) .ومن المعروف ان ملكين في تاريخ بلاد وادي الرافدين حملا هذا الاسم الأول الذي نحن بصده الآن . اما الثاني فهو ملك بابل الشهير الذي حكم من ٦٠٤-٥٦٢ ق.م والذي وصلت بلاد بابل في زمانه أوج عظمتها .

^٣ مجلة أمرو الحضائر، العدد الثاني، مطبعة مديرية المطابع العسكرية، اذار ١٩٩٤، ص ٤٩.

^٤ فاضل عبد الواحد، العراق في التاريخ، مصدر سابق، ص ١٠٨-١١٠.

ولم يظهر على مدى الاثني عشر قرناً من الاحتلال أي كيان سياسي كبير إلا أنه ظهرت فيه بعض الممالك العربية الصغيرة مثل دولة الحضر ودولة المناذرة في الحيرة التي فيها من الملوك النعمان الاول (٤٠٠-٤١٨) والنعمان بن المنذر (٥٨٠-٦٠٢) وقد اشتهرت دولة المناذرة بمعركة ذي قار بينها وبين الفرس الساسانيين التي انتصر فيها العرب وخلدوها بأشعارهم^(١). أما الفترة التي ظهر بها الاسلام في الجزيرة العربية بعد ان بعث النبي محمد (ص) تعد من أعظم الاحداث في تاريخ العرب، وبداية تحول خطير في حياتهم الدينية والاجتماعية والسياسية والفكرية، فكان له أكبر الأثر في حياتهم بحيث أدى إلى انقلاب تام في معالم هذه وتبدل في مقاييسها ونظمها ومرافقها. كما ان الجانب العسكري في عهد الاسلام كان يعتمد على مبدأ الجهاد وعلى العنصر العربي بشكل رئيسي وكذلك عهد الخلفاء الراشدين وحتى العصر الأموي كان يتكون من العرب اليمينية والمضرية^(٢). ثم جاءت فترة الحكم العباسي الذين اتخذوا من العراق مركزاً لخلافتهم لدوافع سياسية واقتصادية وحضارية، وبرزت بغداد عاصمة للخلافة العباسية، واصبحت رمزاً لقوتها وحاضرة الدنيا وأعظم المدن العربية الإسلامية، لكن سياسة العباسيين مهدت الطريق للقوى الأجنبية للسيطرة على الدولة (الفرس، الترك، البويهيين، السلاجقة) فتغلغت في أجهزة الدولة وبسطت سيطرتها على الخلافة وعملت على إضعاف الدولة العربية الإسلامية وانهيارها^(٣). فدخل عنصر الخراسانية في الجيش العباسي وفي أيام أبي جعفر المنصور أصبح الجيش يضم ثلاث فرق اليمينية والمضرية وهم من أهل العراق والشام، والخراسانية وتطلق هذه التسمية على الاهواز وفارس كرمان ومكرمان وسجستان وقوهستان وخرسان^(٤). وكان يطلق عليهم المسودة^(٥) *. وتنقسم فرق الجيش العباسي من حيث الخدمة إلى ثلاث اقسام هي المرتزقة واللبعوث (الفروض) ** الجند المتطوعة المرتزقة يعملون باجر ويمكن

^١ فاضل عبد الواحد، مصدر سابق، ص ٣١٦-٣١٧.

^٢ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، الجزء السابع، ص ٣١٧.

^٣ خالد عزام، موسوعة التاريخ الاسلامي، العصر العباسي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣.

^٤ المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

^٥ جهادية القرغولي، العقلية العربية في التنظيمات الادارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الاول (١٣٢-٢٣٢)، ط١، آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨٦، ص ١٥٥.

* تطلق هذه التسمية على الجند الخراسانية من أهل الاهواز وفارس كرمان ومكرمان وسجستان وقوهستان وخراسان والسبب لأنهم أخذوا السواد شعاراً لهم وظل الخراسانيون لمدة قرن تقريباً يكونون القسم الأكبر من جند الخلفاء العباسيين حتى خلافة المعتصم، للمزيد انظر الى الجاحظ، رسائل ج ٢، ص ٢٦٦. نعمان ثابت، الجندي في الدولة العباسية، ص ٢١٢.

**الفروض عندما تدعوا الحاجة الى ارسال قوات كبيرة الى جه من الجهات ولم يكن هناك ما يكفي لتهيئة الاعداد المطلوبة من الجند، فان الخليفة يأمر بفرض البعوث على مكان بعض ولايات الدولة ويحدد العدد الذي يفرض على كل ولاية ، فتجمع هذه البعوث وترسل الى الجهة المقصودة وهذا ما يشبه النفير العام ويشكل العرب النسبة الاكبر من هذه البعوث.

القول أن غالبية تشكيلات الجيش النظامي الموجود أكثره في بغداد أو سامراء كانت من الجند المرتزقة الأعاجم الذي يؤلف الأتراك القسم الأكبر منهم ،أما المتطوعة هم الذين ينضمون إلى الجيش حباً في الجهاد ودفاعاً عن الإسلام وغالبيتهم من العرب ومن سكان البوادي والقرى الذين يخرجون إلى النفير كلما دعا داعي إلى الجهاد، لقد كان للمتطوعين دور كبير في حماية الثغور الاسلامية على حدود الدولة البيزنطية فعندما كانت تتعرض مدن الاطراف للغزو فإن المدن المجاورة تهب من اجل الدفاع عنها من قوى الغزو^(١). ويمكننا القول أن الطابع العام للجيش العباسي كان اسلامياً عربياً رغم وجود الأعداد الكبيرة من الجند الاعاجم بين صفوفه، أذ استطاع هذا الجيش من القضاء على أهم الحركات والفتن واشدها خطراً على الاسلام في ذلك الوقت، كحركة بابك الخزمي، وحركة الزنج، وحركة القرامطة. كما قام هذا الجيش بأعظم الاعمال العسكرية عندما دحر البيزنطيين في معركة عمورية التي تمثل صفحة مشرقة من صفحات التاريخ العربي الإسلامي. ثم بعد دخول انواع جديدة من المرتزقة في صفوفه، وان تدعيم الجيش العباسي بالمرتزقة من غير العرب احدث تغييراً كبيراً وهذا التغيير فرضته طبيعة العصر بسبب ما طرأ من تغيير على طبيعة العمليات العسكرية، غير أن الاعاجم تمكنوا من السيطرة على الجيش وعلى مقاليد الامور في الدولة العباسية والذي دفع الرشيد إلى القضاء على البرامكة^(٢).

وفي عهد المعتصم تحول العباسيون إلى الأتراك الذين جاءوا من وراء جيحون عن طريق السبي باعتبارهم جزية يقدمها الأمراء المحليون، أو عن طريق الشراء وكانت قيادة هذه القوات بيد الرجال العباسيين من العرب والفرس ولما أشتعل النزاع بين العرب والفرس خاصة في نزاع الأميين والمأمون وبعد أن أظهر جند الخراساني العداء للمعتصم عند تأييدهم بيعة العباس بن المأمون ضده التمس مزيداً من الطمأنينة بالاعتماد على الأتراك ورفعهم إلى مناصب القيادة فكان من الطبيعي أن يحاول الخلفاء وضع ثقتهم فيهم حتى يؤيدوا سلطانهم^(٣). لكن في عام ١٢٥٨م احتل هولاكو بغداد وقتل الخليفة العباسي مع ولده الأكبر وبعض خاصته، وظهرت وحشية المغول في قتل المدنيين وتدمير جوانب المدينة الحضارية، فكانت نهاية الخلافة العباسية

^١ جهادية القرغولي، المصدر السابق، ١٥٥

^٢ مجلة أمرو الحضائر، العدد الثاني، مطبعة مديرية المطابع العسكرية، تموز ١٩٩٩، ص ٨٣-٨٤.

^٣ المصدر نفسه، ٨٤.

في بغداد بعد خمسمائة وربع وعشرين سنة من التواصل الحضاري العربي الاسلامي الذي اعطى الحضارة الانسانية كثير من العطاء والانجازات والقيم^(١).

ثانياً: الحكم العثماني وحركة الإصلاحات.

بدأ الحكم العثماني بعد السيطرة على العراق عام ١٥٣٥م، وتقسيمه إلى ثلاث ولايات (بغداد، الموصل، البصرة)، وكان رأس الجهاز الحكومي الوالي وهو مسؤول عن الإدارة المدنية والعسكرية ويساعده عدد من الموظفين لإدارة الولايات^(٢). وكانت حياة الناس في هذه الفترة مملوءة بالأوبئة والكوارث الطبيعية وتسود بينهم الخرافة والجهل، والعلاقات مع بعضهم البعض مفككة ومحكومة بقيم العشيرة والطائفية ولا تجمعهم سوى الممارسات العثمانية مثل فرض الضرائب الباهظة، أو الاعتداءات التي يقوم بها الجنود، فضلاً عن غياب الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الخدمات الصحية والتعليمية والإدارية^(٣). وقد استمر الحكم العثماني في العراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وامبراطورية النمسة والمجر.

اما حركات الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية والتي بدأت بداية القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت هنالك محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وفقاً للأنماط والأساليب التي كانت تتبعها الدولة الأوربية؛ وذلك لمواجهة عوامل الضعف التي أصابت بنيتها الداخلية وهزائمها العسكرية الخارجية، وأيضاً بهدف تحديثها وبرز الإصلاح العثماني بشكل واضح في القرن التاسع عشر الميلادي. فسعت الدولة العثمانية إلى تعميم سياسات التحديث والتجديد في جميع الولايات التابعة لها وذلك من خلال إدخال الأنظمة والقوانين الإصلاحية ومن بين هذه الولايات العراق. لكن في الحقيقة لم تحقق الإصلاحات العثمانية في العراق أي نجاح حقيقي إلا في عهد "مدحت باشا"*(١٨٦٩-١٨٧٢م)، بسبب فشل الحكام العثمانيين الذين سبقوه في إدخال وتطبيق هذه الأنظمة والقوانين، فظل العراق خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر بعيداً عن عوامل النمو والتقدم، فقد ساد الجهل، والبؤس، وتدهور الأوضاع المعيشية، والصحية، والاقتصادية، لذلك كان الحكام غير

^١ خالد عزام، موسوعة التاريخ الاسلامي، العصر العباسي، مصدر سابق، ص ٣- ٤.

^٢ محمد عصفور سلمان، صفحات من تاريخ العرب الحديث، المطبعة المركزية/ جامعة ديالى، العراق، ديالى ٢٠١٤، ص ٤٩.

^٣ كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، مجلة عمران، العدد ٥ / ١٩، ٢٠١٧، ص ٩٢.

* باشا: كلمة باشا معناها الملك أو الشاه، ثم استخدمت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأخيراً أصبحت اعلى لقب تشريفي في الدولة

قادرين على إدارة العراق بشكل جيد ولم يحاولوا حتى النهوض بالبلاد أو السعي لإصلاح أوضاعها وهمهم الوحيد تعزيز السيطرة العثمانية وجمع الضرائب، إلى أن جاء مدحت باشا الذي انتهج سياسات إصلاحية تهدف لتحسين واقع العراق^(١). فظهرت مؤشرات الحياة الحضرية في المدينة، وتراجع الممارسات التقليدية، ومع ذلك كله فإن ما اعتبره لونكريك المشكلة العويصة ظل قائماً؛ فالعشائر كانت طبقاً لمصلحتها تتاهض أي حكومة منظمة تحكم البلاد، وتفضل العرف العشائري على أي محكمة أو عدالة، وكان وجودها لا يتناسب مع أي حكومة^(٢). لكن التحديثات الإدارية قد صدرت من خلال قانون الولايات لسنة ١٨٦٤، دخلت التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية مرحلة جديدة إلا أن تطبيق هذا القانون في العراق تأخر حتى مجيء مدحت باشا، وطبق هذا القانون كجانب من خطته الإصلاحية في العراق؛ فتم تنظيم إدارة العراق على أساسه في أواخر عام ١٨٦٩ حتى صدور نظام الولايات العمومية عام ١٨٧٠^(٣). كما أحدث إصلاحات في النظام القضائي معتمداً في بنائها على الأسس الغربية، محاولة منها لمجاراة الدول الأوروبية في نهضتها وتقديمها^(٤).

أما في مجال الجيش فقد حاول مدحت باشا تطوير وتحديث الجيش العراقي من خلال فرض التجنيد الاجباري على الولايات التابعة لها ومن ضمنها العراق، فكانت البدايات عام ١٨٣١ على يد الوالي عمر باشا (١٨٥٧-١٨٥٩) إذ أسهم عمر باشا في اصدار قانون الخدمة الاجبارية على السكان^(٥). وتشير الدلائل إلى أن عمر باشا جاء إلى العراق بمهمة خاصة متمثلة بفرض التجنيد الاجباري على الاهالي، فقد كانت الحكومة العثمانية تخشى مغبة ذلك لسيطرة الروح العشائرية على سكان العراق، وكان التجنيد الاجباري يطلق عليه في ذلك اسم (عسكر نظام)، اذ اراد عمر باشا أن يتسرع بتنفيذه في منطقة بغداد أولاً وان نجح فيه سعى إلى تنفيذه في المناطق الأخرى^(٦). لكن ما أن بدأ بالشروع بتطبيق هذا القانون حتى عمت الفوضى في كافة المناطق وكانت السبب في عزله بتاريخ ٢٥ من ايلول عام ١٨٥٩، وغادر عمر باشا بغداد

^١ منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١

^٢ ستيفن هيمسلي لونكريك، أربع قرون من تاريخ العراق الحديث: ترجمة جعفر الخياط، ط ٤، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٤، ص ٣٤٧.

^٣ فليح كريم خضير، عبد الواحد مشعل، الوضع الاجتماعي والحركات الأدبية في ولاية بغداد بالعهد العثماني، المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٧.

^٤ جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٠، ص ٣٢٤.

^٥ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧١، الجزء الثاني، ص ٢٤٨.

^٦ المصدر نفسه، ٢٤٨.

معزولاً وحين شاع خبر عزله عم الفرع انحاء العراق ولاسيما الفرات الاوسط وعد العراقيون يوم عزله عيداً^(١). وبعد انتهاء ولاية عمر باشا بعشر سنوات اي في عام ١٨٦٩ تسلم مدحت باشا الولاية حتى عام ١٨٧١.

فسعى مدحت باشا لتطوير وتحديث الجيش العراقي ومن الأعمال الإصلاحية التي قام بها في هذا المجال، أول شيء قام هو تطبيق قانون التجنيد الاجباري^(٢). فكان هناك مجموعة من الاسباب التي دفعت مدحت إلى تنفيذ هذا القانون منها:

١. لاحظ مدحت باشا أن معظم جنود الجيش العثماني ليسوا عراقيين، بل معظمهم جنود أجانب من العاطلين والمرترقة وبعض المحكوم عليهم، وأن معظمهم يريدون العودة إلى مواطنهم الأصلية^(٣).

٢. كانت الحدود العراقية تتعرض لعمليات النهب والسلب والقتل ، ولهذا أصدر قانون التجنيد الاجباري لتوفير الأمن والاستقرار للعراقيين^(٤).

٣. محاولة مساندة الجيش العراقي للحكومة العثمانية في تطبيق قوانينها وتعليماتها^(٥).

أما مدة الخدمة العسكرية فقد تعرضت للتعديل عدة مرات منذ عهد مدحت باشا وحتى نهاية العهد العثماني، فبينما كانت هذه المدة تبلغ اثنتي عشرة سنة قبل عهد مدحت باشا وفي بداية عهده، منها خمس سنوات خدمة فعلية في الجيش تسمى (نظامية) وسبع سنوات كخدمة احتياط تعرف ب(الرديف)، أصبحت مدة هذه الخدمة عشرين سنة بموجب، ثم أجريت التعديلات فخفضت مدة الخدمة النظامية إلى ثلاث سنوات وزيدت مدة الاحتياط من سنتين إلى ثلاث سنوات. أما قانون الخدمة الذي صدر عام ١٨٨٦ ، فقد زاد سنوات الرديف إلى ثمان سنوات . أما قانون الجندية عام ١٩٠٩ فقد زاد الخدمة العسكرية إلى خمس وعشرين عاماً وبصورة التالية

^١ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق من عام ١٨٧٦_١٩١٧، بغداد، مطبعة الشعب ، ١٩٧٢، ج ٣، ص ٥١_٥٢.

^٢ فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطاع العربي الحديث ، ترجمة: عفيف البستاني ، ط٧، دار الفارابي، لبنان ١٩٨٠، ص ١٧٤.

^٣ سيار، جميل ، تكوين العرب الحديث ١٥١٦_١٩١٤، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩١، ص ٤٢٣

^٤ ماريا حسين مغناظ التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩_١٩٣٥، رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

^٥ عبد العزيز نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦م، ص ٣٨٨.

(النظامية) ثلاثة أعوام، (الاحتياط) خمسة أعوام ، (الرديف) اثنا عشر عاماً، (المستحفظ) خمسة أعوام^(١).

ومن أجل دعم مشروع التجنيد الاجباري في العراق قام مدحت باشا بسن قانون الأراضي الزراعية (الطابو)*، فكان واحد من الاسباب لسن هذا القانون هو توطين العرب البدو الرحل ثم التمكن من السيطرة عليهم واستحصال الضرائب منهم وفرض التجنيد الاجباري على أبنائهم^(٢). لكن بعد أن طبق قانون التجنيد الاجباري نجح تطبيق هذا القانون في بعض المناطق أو المدن ، ولكنه على العكس من ذلك في بعض المناطق الاخرى وخاصة منطقة الفرات الأوسط وذلك لرفض العشائر لهذا القانون مما قاد إلى اندلاع ثورة "الدغارة" التي استمرت قرابة شهرين معلنة عن رفضها لمشروع التجنيد الاجباري، ونظام الضرائب ونتيجة الصدمات الدموية، ذهب آلاف الضحايا من الطرفين، ولكنها انتهت بتفوق الجيش العثماني واعدام بعض شيوخ العشائر، كما قام مدحت باشا بقهر التمرد الذي قامت به عشيرة شمر الجربا المنتشرة في بواحي العراق وبلاد الشام وقرب الموصل ، وانتهى هذا التمرد بإعدام شيخ مشايخ شمر في الموصل، ثم جاء بعده اخوه الشيخ فرحان الذي تحالف مع الحكومة العثمانية، وبدأ يتقاضى راتباً منها، اما عشيرة المنتفك فقد استطاع مدحت باشا أن يحل مشكلاتها دون عمليات حرب وضرب، إذ ارتبط شيوخها بالتزام دفع الضرائب، وكانوا من ال سعدون الذين غدوا اداة بيد الحكومة لتنفيذ سياستها في المنتفك^(٣). ثم استقال مدحت باشا وانتهت ولايته الرصينة لبغداد بعد أن دامت حوالي ثلاث سنوات فقط ، وقد توالى عدد من الولاة الاتراك على حكم ولاية بغداد ثم بعد ذلك سيؤدي إلى إنهاء الحكم العثماني على يد الانكليز عام ١٩١٧م.

^١ لوريمر، ج، ج، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج٣، طبعة جديدة معدلة اعداها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر و الدوحة ، بدون تأريخ، ص ١٠٧٣.

^٢ سيار جميل، تكوين العرب الحديث، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٩٨.

* الطابو: اختلف العلماء في معنى مصطلح (طابو)، فمنهم من ذكر بأنه رومي الاصل من (طابوس) وتعني (الارض). كما قيل بأنه مصطلح تركي اصله (الطابوق) ويعني الطاعة ، بينما حدده رأي ثالث كونه كلمة مشتقة من الفعل (تاب _ مأك) ومعناها الاعتراف بالجميل والشكران وتقديم الولاء للمزارع الاقطاعي.. يقابل معناها في قانون الاراضي ما يقابل مصطلح التسجيل العقاري. فالطابو اذا : نظام المتصرف بالأرض او من جعل الحكومة العثمانية تخول بموجبه التصرف بالأراضي العائدة رقميتها للخزينة العامة بعد وضعها بالمزايدة العلنية وتفوض من تؤول اليه قطعة من الأرض الاميرية حق الانتفاع بعد دفع البذل ، ويبقى الملك للحكومة ، ويرث الابناء حق الانتفاع من آياتهم ، واذا اهل اصلح الأرض اربع سنوات تعطى لغيره ، اما سندات الطابو فقد دعت الحاجة لا عطاء المواطنين وثائق خاصة من أجل اطمئنانهم على اموالهم غير المنقولة وكانت هذه الوثائق تسمى سابقاً بالحجج الشرعية فلما صدرت قوانين الأراضي ، سميت ب(سندات الطابو). لمزيد من الإيضاح راجع: د. عماد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤_١٩٣٢، بغداد ١٩٧٨، ص ٤٧٦.

^٣ سيار جميل، مصدر سابق، ص ٤٢٤_٤٢٥.

ثالثاً: تأسيس الحكومة العراقي وتشكيل الجيش العراقي

في مطلع القرن العشرين ازدادت أهمية العراق الاستراتيجية درجة كبيرة نتيجة لتزايد أهمية منطقة الخليج العربي دولياً، وتساعد الصراعات السياسية والاقتصادية العالمية فيها، ومن هنا برزت المصالح البريطانية في المنطقة باعتبارها مجالاً حيوياً للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني، فعملت على بسط نفوذها على المنطقة لتأمين مصالحها الاقتصادية وحماية طرقها التجارية، وعندما اندلعت الحرب العالمي الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كانت هناك فرصة سانحة لبريطانية لتحقيق مصالحها، فوضعت الخطط العسكرية لاحتلال العراق خلال الحرب فتمكنت من فرض سيطرتها على المناطق، وبدأت بوادر دخول العراق مرحلة انتقالية جديدة في الشكل خاصة بعد إعلان الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠م، والذي أدى بدوه إلى حدوث سخط الشعب العراقي وقيام ما يعرف بثورة العشرين التي مهدت لقيام نظام الحكم الملكي؛ وشهد العراق في هذه الفترة الممتدة من عام (١٩٢٠ - ١٩٥٨) العديد من التطورات في مجال السياسة والجيش والتي أثرت بشكل مباشر على أوضاعه الداخلية. فكان من نتائج الأوضاع في العراق (ثورة العشرين)، تحقيق شيئاً ليس بالقليل، ومن نتائجه التي تمخضت عن الثورة تنظيم العلاقات البريطانية العراقية^(١). إذ بات واضحاً لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تجدي نفعاً بعد تعرضها لخسائر مادية وبشرية، وان استمرار ذلك سيكلفها نفقات باهظة الثمن ترهق ميزانيتها، لهذا قررت بريطانيا إعادة النظر في كيفية حكم العراق، فأسندت الحكومة البريطانية للسير برسي كوكس مهمة إنشاء حكومة وطنية مؤقتة في العراق تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطاني لإنهاء لإدارة العسكرية البريطانية على العراق^(٢)، فبدأ بتأسيس حكومة مؤقتة يرأسها عبد الرحمن الكيلاني ثم تقرر في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق وتأسيس الدولة العراقية، لكن هنالك مشاكل واجهت الملك فيصل وعليه حلها^(٣) منها:

١. محاولة صهر المجموعات والطوائف العرقية والمذهبية التي كان يتكون منها الشعب العراقي وتكوين هوية وطنية من هذه العناصر.

^١ بشار فتحي جاسم العكدي، صراع النفوذ البريطاني- الأمريكي في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، دار غيدان لنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٤٨.

^٢ مهدي كاظم رشيد، الجيش العراقي وتطوره وإثره السياسي ١٩٤١- ١٠٥٨، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص ١٦.

^٣ زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ٢٠١١، ص ٢٤٣- ٢٤٤.

٢. تحقيق الاستقلال للعراق وإحلال معاهدة محل نظام الانتداب الذي كان يكرهه الشعب العراقي مع تجنب المواجهة مع بريطانيا.

ولقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث والذي يعتمد على التجنيد الإلزامي، وإنشاء الكلية العسكرية سنة ١٩٢٥، وتقدم التعليم، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، واستقدام الخبرات من الخارج، وإنشاء عدد كليات كانت النواة لجامعة بغداد، وعمل على توسيع الزراعة عن طريق مشروعات الري الحديثة، وقيام الصناعات النسيجية الآلية، كما قام بعقد معاهدات الصداقة وحسن الجوار مع كل من السعودية والاردن وتركيا^(١)، كما دخل العراق إلى عصبة الأمم المتحدة في الثالث من اكتوبر ١٩٣٢ باعتباره دولة مستقلة^(٢). وبالتالي فقد اهتم النظام الملكي في العراق بالمؤسسة العسكرية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع، فالجيش مصدر قوة الوطن الضاربة للدفاع عن سيادته وأمنه واستقلاله ومن دون وجود مؤسسة عسكرية وطنية قوية لا يمكن حماية الاستقلال الوطني وردع المعتدين الغاصبين. ومنذ العصور القديمة قد اهتمت الدول بالجيش واولته رعايتها وتقديرها ودعمها البالغ أذ ان الجيش يشكل خط الدفاع في حماية الأمة وممتلكاتها، والحفاظ على امنها واستقرارها، وتحقيق سيطرتها وسيادتها^(٣).

ونستطيع القول إن الجيوش في الدولة الحديثة الاستقلال تكون أما جيوشاً تقليدية أو جيوش الحروب التحررية أو جيوشاً نشأت بمساعدة الدول المستعمرة وإشرافها. مع أن هناك اختلافات في التركيب الاجتماعي لهذه الأنماط الثلاثة من الجيوش، إلا أن تطور مهام المؤسسة العسكرية في العصر الحديث واتساع حجمها قد جعلاً من الصعب حصر الجيش في أصول اجتماعية وطبقية محدودة، وأصبح الجيش مؤسسة تضم في صفوفها منتسبين ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية^(٤). إن هذا التركيب الاجتماعي المتنوع يجعل الجيش على صلة بالمجتمع ومن ثم فلا بد أن يؤدي دوراً في الحياة السياسية فالقادة العسكريون لا يتدخلون في الشؤون السياسية، إذا كان القادة السياسيون يتصرفون بحكمة وبما يخدم مصلحة البلاد، ولكن عندما تعم الفوضى وتضعف الدولة وتهدها مخاطر الدول المجاورة، لا يقبلون بذلك ويتدخلون لتغيير الحكومات أو لتسليم السلطة مباشرة. وفي دول العالم الثالث لا يستطيع الجيش الابتعاد عن السياسة، وكان

^١ اسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر ١٤٩٢-١٩٨٠ الجناح الآسيوي، جذ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٥، ص ١٨٧.

^٢ أحمد طرييد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٤٥١.

^٣ مجلة أمرو الحضائر، العدد الثالث، مطبعة المطابع العسكرية، ١٩٩٥، ص ٥٢.

^٤ حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي، مصدر سابق، ص ٨٤.

أبرز تعبير عن هذا التدخل هو الانقلابات العسكرية، ومع أن الانقلابات قد تكون ذات طبيعة وطنية تتحول إلى ثورة أو تكون مدفوعة بعوامل خارجية غير وطنية إلا أنها تعدّ أبرز أشكال التدخل العسكري في السياسة^(١). ويمكن ملاحظة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العراق من خلال عدد الوزارات التي شغلها ضباط في الجيش منذ تشكيل الدولة العراقية إلى عام ١٩٥٨، إذ شغل ٢٨ عشرين ضابطاً ٤٥ حقيبة وزارية، والذي يعطينا انطباعاً عن أهمية هذه المؤسسة في الحياة السياسية. فخلال المرحلة الأولى من حياة الدولة أدت تلك المؤسسة أدواراً مهمة في الحياة السياسية؛ وبسبب عوامل متعددة أهمها أن الشخصيات العسكرية كانت الشخصيات الأبرز في الدولة، فاعتمدت في بداية التأسيس على قيادات عسكرية عراقية عملت في الجيش العثماني وشاركت بثورة الشريف علي بن الحسين لسنة ١٩١٦، وهم ٦٢ ضابطاً دخل الحياة السياسية، وكان في مقدمتهم (نوري السعيد، جميل المدفعي، علي جواد الأيوبي، ياسين الهاشمي، محمد أمين زكي، أمين العمري، جعفر العسكري، بكر صدقي، رشيد عالي الكيلاني، عبد المحسن السعدون، علي خالد حجازي، توفيق السويدي، شاکر الوادي، مصطفى العمري) .. وغيرهم، الذين تداولوا على السلطة طيلة الحكم الملكي^(٢). وكان الجيش أبان أحداث مايس ١٩٤١ يتألف من أربع فرق من المشاة (نظام الجيش العراقي الفرقة تضم ثلاثة ألوية، واللواء ثلاثة أفواج، والفوج ثلاث سرايا، والسرية ثلاث فصائل، وكل فصيل ١٢٠ - ١٥٠ مقاتلاً)، أي أن لدى العراق نحو ٣٦ ألف جندي منتشر في العراق، فدخل الجيش في اشتباكات مع بريطانية بعد عزل الوصي عبدالاله وهزمت القطعات العسكرية العراقية ودخلت بريطانيا بغداد واعادت الوصي للعرش^(٣). كما تدخل الجيش سياسياً من خلال الانقلابات العسكرية، اولها انقلاب بكر صدقي في تشرين عام ١٩٣٦، وكانت نتائجها محدودة، كونها ادت إلى اقالة وزارة ياسين الهاشمي وتشكيل وزارة حكمت سلمان، ومقتل جعفر العسكرية وزير الدفاع آنذاك، في حين تولى بكر صدقي اركان الجيش، كما تدخلت القيادات العسكرية في إنهاء حكومة جميل المدفعي عام ١٩٣٨ وفرضوا حكومة نوري السعيد، ثم أحداث مايس عام ١٩٤١ التي تعد بشكل أو آخر تدخل للجيش بالشأن السياسي، وانتهى تدخل الجيش في تموز ١٩٥٨ بإنهاء نظام الحكم

^١ مصدر سابق، ص ٨٤.

^٢ عمار هاشم عواد، دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٥-٦.

^٣ جارس تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

الملكي^(١). وبدأ العسكر مرحلة خطيرة في حياة الدولة العراقية عام ١٩٥٨ عندما انقلب بعض قادتها على النظام الملكي، مستفيدين من الضعف الذي يحيط بالدولة العراقية في حينه. وتعد هذه المرحلة واحدة من اكثر المراحل دينامية في حياة الدولة العراقية، كونها غيرت مسار ما أبتدأ به عام ١٩٢١ وأنهاء نظام حكم سياسي شبه مستقر الا وهو نظام الحكم الملكي رغم ما شابه نسيا من عدم استقرار حكومي^(٢).

فشهدت فترة الحكم الجمهوري العديد من التحولات خاصة في مجال السياسة منها القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، وطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادتهم إلى وظائفهم، واطلاق الحريات العامة وإلغاء المعاهدات الاستعمارية والمساواة بين جميع المذاهب والعقائد فعملت الحكومة الجديدة على وضع القوانين لإلغاء هذا التمييز الطائفي^(٣). ووضع الدستور العراقي (الدستور المؤقت) عام ١٩٥٨، وكان يراد منه تنظيم ممارسة السلطة السياسية خلال مدة معينة اعتبرت مدة انتقال فُتبت في مقدمة الدستور المؤقت الرغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين. ومن اصلاحات النظام الجمهوري قانون الاصلاح الزراعي والقضاء على الاقطاع، وتحرير النظام النقدي من التبعية الأجنبية، كما عمل النظام الجمهوري على تحرير ثرواته وخاصة النفطية من احتكار الشركات الاجنبية، واتباع سياسة تخدم مصلحة العراق من زيادة حصة العراق من عوائد النفط والمساهمة في رأسمال الشركات واستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة والمشاركة في أرباح التصفية والنقل وإخضاع الشركات للقوانين العراقية، والمساهمة في أدارتها الفعلية وتصحيح حسابات النفقات والاسعار. وفي مجال الخدمات الأخرى وسعت إلى تطوير الوضع الصحي عن طريق بناء المستشفيات والمركز الصحية، وربط الريف بالمدينة من خلال فتح طرق المواصلات البرية وسكك الحديد في اغلب محافظات العراق، وإيصال التيار الكهربائي إلى الارياف والقرى التي كانت محرومة منها^(٤).

^١ حيدر صبري شاكر الخيقاني، أعضاء على نظام الحكم الملكي في العراق، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد ٢، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ٦-٥.

^٢ محمد صالح شطيبي، اثر التحولات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٣٠٣-٣٠٤.

^٣ عبد الخالق حسين، ثورة الزعيم (دراسة في ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم)، ط ٢، ميزويوتاميا، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٠١-١٠٣.

^٤ ليث عبد الحسين الزبيدي، الثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ١٩.

لكن الاوضاع في العراق لم تحسم بل كانت بداية لأحداث أخرى لم يألفها العراق الحديث، اذ سرعان ما حدث اضطراب ايلول ١٩٦١ في المدن الكردية، دفعت الجيش للتدخل للتعامل معها الا انه لم يستطع ايجاد حل عسكري لذلك حدث تغيير شباط ١٩٦٣ بفعل تدخل الجيش بزعامة عبد السلام عارف، إلا ان الجيش رغم هذا التدخل في السياسة لم يستطع ان يجد حلاً للمشكلة الكردية التي ثارت بشكل واسع بعد عام ١٩٦٤، وجعلت المشكلة الكردية من الجيش واحدة من اهم القوى المؤثرة بالقرار السياسي العراقي، والذي انتهى حكم عارف عام ١٩٦٨ على يد حزب البعث^(١). ورغم ان الجيش كان واحداً من اهم الفواعل في الحياة السياسية قبل عام ١٩٦٨، إلا ان دوره يكاد يتأثر سلباً بعد عام ١٩٦٨، كون الجيش كان يتدخل لتصحيح مسار السياسة، إلا ان بقاء ومكوته في العمل السياسي كان يخلق مشكلة فيطلب الامر تدخل تصحيح آخر، وهو الامر الذي توقف عام ١٩٦٨ عندما تحالف الجيش مع حزب البعث لينهي الحكم العارفي، إلا انه وقع في مشكلة اكبر منها عندما لجأ النظام إلى تحزيب الجيش وكل المؤسسات الأمنية، وجعله اقرب إلى مؤسسة ضاربة بيد حزب البعث حتى عام ١٩٧٩، ثم بيد رأس النظام طوال المدة بين عام ١٩٧٩ - ١٩٩٠، لكن النظام عندما احس ان الجيش ارتفعت قوته بفعل نتائج العرب مع ايران، وان القيادات العسكرية يمكن ان تبحث عن ادوار سياسية اتجه النظام إلى خلق عدة خطوات صد وحماية ضد أي احتمال لتحرك الجيش ضد مؤسسات الحكم^(٢). ان تعامل النظام السياسي مع الجيش بعد عام ١٩٦٨ لم يكن ذا طابع مهني بشكل تام وانما تم مزاجية العوامل المهنية والسياسية، وانتهى الامر إلى سيطرة السياسة على الجيش، أي ان الامر تم قلبه بعد عام ١٩٦٨ رغبتاً من النظام الحكم في السيطرة على الدولة بشكل محكم. كما أن الامر لم يتوقف هنا، انما امتد لیتجه بسرعة إلى بحث النظام عن كل ما من شأنه استخدام الجيش للسيطرة على المجتمع، وهو ما دفع النظام السياسي إلى تشكيل عدة نماذج في عسكرة المجتمع، أي تحويل المجتمع إلى ثكنة عسكرية؛ وهو ما بدأ بتنظيمات مختلفة تحت مظلة الحزب الحاكم. كما استغل النظام الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ لیتجه بأوسع عملية عسكرة للمجتمع لم تنته إلى اليوم، منها عدد افراد الجيش للمجتمع والتي زادت على (١٢%) وفقاً لأغلب الاحصاءات، في حين ان النسبة تقع عند (٢-٣ %) في أغلب دول العالم، كما ارتفع الانفاق العسكري إلى

^١ علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

^٢ عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، صحيفة الزمان، العدد ٦٩٥٢٧، في ٢٠ نيسان ٢٠١٤.

الناتج المحلي الاجمالي ليتجاوز حاجز (٢٠ %)، في حين ام اغلب دول العالم تبقى عند سقف لا يتجاوز (٦%)، كما ارتفع عدد قطع السلاح إلى عدد السكان، بل تدفق السلاح الخفيف والمتوسط إلى المجتمع، وانتشرت ثقافة التسلح بين المواطنين، وتقليد سلوك العنف في كل المظاهر الحياتية^(١).

لكن وعلى رغم ما بناه العراق من عوامل قوة، الا انه لم يستطع ادارة ملف العلاقات الخارجية التي سببت في تدمير تلك البيئة (قوة العراق عامة والعسكرية منها خاصة) والتي انتهت بتبني الولايات المتحدة وحلفائها قرار احتلال العراق وعادة صياغة نظامه السياسية والعسكري. فاتجهت الولايات المتحدة إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ونتج عن هذا الاحتلال تحولات سواء كانت في المجال السياسي أو الاجتماعي، وتسبب بنتائج مهمة على واقع العراق ومستقبله، ولعل النقطة المهمة هي تجريد العراق من الاستقلال السياسي في التعامل مع قضية الأمن والسيادة، وهذا ما ظهر بصورة خاصة في التعامل مع ملف المؤسسة العسكرية والأمنية، وهذا ما سنشير اليه خلال الفصول اللاحقة من نتائج وتداعيات تغيير النظام السياسي وحل المؤسسة العسكرية والأمنية؛ التي تمتلك باع كبير في الحفاظ على أمن العراق واستقراره؛ وعلى الرغم من انها مؤسسة تم تشكيلها عام ١٩٢١ وليس وليدة وحكم البعث المنحل.

^١ خضر عباس عطوان، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية سياسية- تحليل مقارن، مجلة رؤية، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٦٨- ٧١.

المبحث الثاني

معوقات التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بدأت عملية التحول السياسي في العراق تواجه الاشكاليات والمعوقات بحكم حداثة التجربة الديمقراطية، فضلاً عن وطبيعة المجتمع العراقي بوصفه حصيلة للتفاعلات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في العراق، الامر الذي يستلزم تفكيك هذه العقيدة، وإعادة قراءة عملية تحول النظام إلى ديمقراطي بمنظور مختلف يضع السياسة، والنظام، والدولة، في سياق الفعل الاجتماعي بأبعاده المختلفة. لذلك تواجه عملية التحول السياسي العديد من المعوقات التي جعلت من الصعوبة تحقيقه، وفي حال استمراره سيؤدي ذلك إلى فشل عملية التحول السياسي، وبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق، لذا فإن تحقيق عملية التحول السياسي وإعادة بناء الدولة على أسس سليمة ينبغي أولاً إيجاد الحلول والمعالجات الضرورية لتجاوز تلك المعوقات. لذا سوق نتناول المبحث من عدة مطالب، عبر جانبين احدهم معوقات داخلية، والآخر معوقات خارجية كالآتي:

المطلب الأول: المعوقات الداخلية.

تعددت الساحة السياسية في العراق بالعديد من العوامل المتنوعة المعيقة لعملية التحول السياسي، والتي تتفاعل مع المؤثرات الداخلية والخارجية. وعليه سنسلط الضوء في هذا المطلب على أبرز المعوقات الداخلية، التي تواجه عملية التحول السياسي، وهي:

أولاً: سياسة المحاصصة.

إذا كانت المحاصصة السياسية مباحة ومقبولة سياسياً في الدول ذات التعددية الحزبية، حين لا تتمكن الأحزاب السياسية من تحقيق الفوز بأغلبية الأصوات في الانتخابات تلجأ تلك الأحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلاف يتم بموجبه تقاسم المناصب الوزارية بين الأحزاب المختلفة كل حسب الأصوات التي حصدها في الانتخابات، أما سياسة المحاصصة التي أفرزتها الديمقراطية التوافقية في العراق، فهي تقوم على تخصيص اقتسام جهاز الدولة بين القوى العراقية المتصارعة (الشيعية، السنة، الكرد)^(١). وهو ما تجلّى واضحاً في توزيع مناصب الرئاسة الثلاث (رئاسة الحكومة، رئاسة الوزراء، رئاسة البرلمان) وصولاً إلى بقية مؤسسات الدولة، بين القوى

^١ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٣٥.

السياسية العراقية بعد انتخابات (٢٠٠٥-٢٠١٠)، والحكومات اللاحقة والحالية سارت وفق هذه المعادلة^(١)، فضلاً عن أنه لم يشرع لها الدستور العراقي ولكنها قد أصبحت واقع حال اعطتها المشروعية الممارسات السياسية منذ بداية تشكيلها عام ٢٠٠٣ وما زالت تلك الصيغة هي السائدة داخل النظام السياسي العراقي الجديد. وكان التصور العام للديمقراطية إنها حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، والأغلبية بمعناها السياسي وليس بمعناها المجتمعي، فالأغلبية السياسية هي أغلبية افقية تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، لها قواعد ومناصرين شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الديني، أو المذهبي. أما الأغلبية المجتمعية أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والاثنية، واستقطاب الأحزاب يتم وفق هذه الصيغة، أما الديمقراطية التوافقية التي شهدتها العراق بعد عام (٢٠٠٣) فإنها لم تقم على أساس الأغلبية السياسية وإنما على أساس الأغلبية المجتمعية، وذلك تعبير عن أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والمذهبية والاثنية، فإن الأحزاب التي تقوم بهذا المشهد هي أحزاب مذهبية أو عرقية تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدّها الأصل في هذا الوجود وهو عامل تفتيت للوحدة الوطنية العراقية^(٢). فإن المكون السياسي يختلف عن المكون الاجتماعي، وبذلك يعد النائب في البرلمان ممثلاً لطائفته أو مذهبه أو قوميته ولم يعد ممثلاً لعموم الشعب، مما يؤدي في نهاية المطاف إن نائب لا يستطيع أن يكون له رأي خارج نطاق كتلته وجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية، ولا يمكن أن يكون له وجود خارج جماعته كما أن الآخرين لا ينظرون له إلا عبر جماعته^(٣). بالمحصلة فإن امتداد المكون الاجتماعي على المكون السياسي سيؤدي إلى نتائج سلبية منها^(٤):

١. تسييس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالح الجهة السياسية والجهوية، التي ينتمي إليها من تسنم منصباً قيادياً في هذا الجهاز.

٢. إضعاف إداء جهاز الدولة نتيجة لتسييسه، وانشغال المسؤول بتحقيق اهداف وطموحات الجماعة التي ينتمي إليها، وتجميع الأعوان حوله وتسلمهم المسؤوليات في هذا الجهاز بغض

^١ علي عباس مراد، حول بعض المشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٠٨.

^٢ ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ايلول ٢٠٠٩، ص ٦٠-٦٠.

^٣ مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٧٩.

^٤ وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وناء الدولة- الامة (دراسة حالة العراق)، ط ١، الاكاديميون للنشر، والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٣٨٢-٣٨٣.

النظر عن مبدأ الاختصاص والكفاءة مما يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي، بسبب كثرة تبدل وتغيير انماطه وسياسته وأساسياته، وتغيرت المعادلة السياسية في السلطة، وبذلك سيعتل جهاز الدولة ويعتل معه أدائه وكفاءته الأمر الذي يعني اختلال ثقافة النخبة حول مفاهيم المواطنة والوطن والمصلحة العامة والمصلحة العليا للوطن.

مما يوصف ان العملية السياسية والحراك السياسي في العراق أنها عملية صفقات آنية مرحلية تقدم مصلحة الطائفة والمذهب والقومية على المصلحة العليا للوطن. ومثال على ذلك ما جرى في مجلس النواب العراقي عام ٢٠٠٨، حين تم تعطيل ثلاث تشريعات كانت تنتظر الإقرار، بسبب الخلاف بين الكتل السياسية الرئيسية وهي إقرار الموازنة الذي عطلته كتلة التحالف الكردي بسبب الخلاف على نسبة الاقليم من الموازنة العامة، وقانون العفو العام المؤيد من التحالف السني (جبهة التوافق) المعطل من التحالف الشيعي (الائتلاف العراقي الموحد)، وقانون مجالس المحافظات الذي عطلته قوى التحالف السني (جبهة التوافق)، ولم يتم إقرارها إلا بعد الاتفاق على تمريرها بأسلوب الصفقة الواحدة، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من الطرف الآخر في المقابل قبول الاطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله^(١). ناهيك عن عدم حسم تسمية وزراء الوزارات الأمنية بعد انتخابات عام ٢٠١٠ على الرغم من مضي أكثر من نصف عمر الحكومة الدستورية البالغ اربع سنوات، ومعلوم حجم الخلل الذي ينتج عن وزارة بدون وزير لعدة أشهر، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وعليه فقد انسحبت تلك المحاصصة إلى مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد من أن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاث، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حال غياب التوافق عليه لأمتلاك الاطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة والطائفة والقومية وبالمحصلة ينتج أضعافاً للدولة^(٢). واصبح نظام المحاصصة الطائفية السياسية، أحد خصائص الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وبقاء استمراره بهذا الشاكلة يهدد أي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة، وأخطر ما في هذه

^١ ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مصدر سابق، ص ٧٣.

^٢ المصدر نفسه، ص ٧٥.

المحاصصة هو عدم ركونها إلى التقسيم الحزبي وإنما اتجهت إلى اعتماد المحاصصة الطائفية التي تعد أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة العراقية، والخطر ما فيه هو تبني أشكال الطائفية وزرعها في المجتمع بقصد كسب نقاط من قبل كل طرف اتجاه الطرف السياسي الآخر، وإن إي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات يؤدي بها إلى تفشي الفساد والاسلوب السيء في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، وكما هو معروف فإن العراق منقسم إلى طوائف عدة وأقليات اثنية ودينية، إذ تكمن المعضلة السياسية في فقدان الثقة بين العرب من جهة والكرد من جهة أخرى، كما وأن الانقسام السني الشيعي انعكس بظلاله على الواقع السياسي من خلال تخوف كلا الطرفين من تسلط أحدهما في السلطة على خلفية أن معظم الأحزاب السياسية الحاكمة هي بالأساس ذات توجهات دينية، طائفية، أو عرقية، وكلاً منها تقوم أما على انكار الآخر أو انهائه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقة تواجه الاستقرار السياسي في العراق^(١).

لدى نستنتج من ذلك، أن سياسة المحاصصة في حقيقة الأمر مشروع لتقسيم الوطن بدلاً من وحدته ومنهجاً لتكريس الخلاف بدلاً من تجاوزه ومعولاً لهدم الدولة بدلاً من بناءها، والاستمرار هذه السياسية تؤدي بحياة الدولة والوطن إن لم يتم علاجها والتخلص منها بسرعة، كما أن نظام المحاصصة السياسية أصبح مفرخ جيد لكثير من المشاكل منذ عام ٢٠٠٣، إذ رافق جميع مراحل العملية السياسية في العراق من مجلس حكم ووضع قانون إدارة الدولة الانتقالية ومن ثم الدائم إلى الانتخابات، وأسناد المناصب السياسية العليا والدنيا بعيد عن مبدأ الكفاءة الذي يعد مطلباً مهماً من مطالب التحول السياسي.

ثانياً: تدهور الوضع الأمني.

أن الانفلات الأمني بعد عام ٢٠٠٣ كان ولا يزال له النصيب الأكبر في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الأمن والاستقرار، فضلاً عن الاستقرار الأمني ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والمشكلة الأمنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية، وأحياناً تكون الحكومة أو القوى التي فيها هي نفسها سبب في المشاكل الأمنية؛ بقصد التزج السياسي من غياب الأمن، ودليل ذلك أن المنظومات الأمنية وحلقاتها المتعددة لا تتحمل مسؤولية

^١ معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرة، بلجيكا، إيرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٤٤.

الانتهاكات ووقوع انفلات عريض في لحظة زمنية ما، وهذا الامر يحدث تكراراً وبالقرب من مراكز المدن^(١). ان التحدي الأمني مازال قائماً مع استمرار الهجمات الإرهابية التي وأن خفت حدتها أي سنه من الناحية الكمية لكنها بدأت تأخذ طابعاً نوعياً كونها تركز على ضرب مؤسسات الدولة، ما يعني إن التجربة الديمقراطية في العراق والعملية السياسية برمتها مازالت تواجه تحديات خطيرة^(٢). فضلاً عن ان أكثر الاطراف حاجة إلى فهم التوعية بمبادئ السياسة وعلومها ومبادئ الديمقراطية هم النخبة الحاكمة في العراق، فالشأن السياسي العراقي اليوم يوصف بأنه غير طبيعي بالمقاييس العقلانية السياسية، فأغلب ساسة العراق لم يرتقوا إلى ابتكار وابداع السياسة فكراً وفعلاً، فنراهم مرة يعتمدون على الأجنبي ومرة أخرى يرتكنون إلى مرجعيات سياسية تقليدية غير مدنية (اعراق، طوائف، عشائر)، ويتوهم أغلب ساسة العراق من أن سلبية الوضع السياسي متأتية من سلبية الوضع الأمني، لكن قد اثبتت وقائع الاحداث، من أن سلبية الوضع الأمني متأتية من تفاقم سلبية الوضع السياسي (تأخر اعلان نتائج الانتخابات، اجراء الانتخابات دون احصاء دقيق للسكان، التأخر في تشكيل الحكومة، عدم وجود إدراك صحيح لمعادلة الأكثرية والأقلية، والاستناد للتوافقية غير السياسية، كالمحاصصة دون الاستناد للتوافقية السياسية المتقدمة، وعدم استناد التكتلات السياسية على البرامج السياسية المدنية، والاعتماد على اسس ضيقة كالطائفية والعشائرية والعرقية) كل ذلك أسهم تأزيم الوضع السياسي العراقي وهذا انعكس سلباً على الوضع الأمني^(٣). فالعنف في عراق اليوم ظاهرة أمنية لكنها ذات أسباب سياسية، أي إن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسية بتوزيع السلطة والثروة بين القوى السياسية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، لذا فإن الاستقرار في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار للوضع الأمني^(٤).

لذلك أسهم تردي الوضع الأمني إلى سيادة حالة من عدم الإستقرار الداخلي والذي إدي إلى تراجع ثقة ومصادقية المواطن في عمل الأجهزة الحكومية وشيوع حالة من الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل الحكومة الوليدة، هذا الأمر ساعد على تزايد التحالفات

^١ خضير عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، مقالة منشورة بتاريخ ١٧ / ٤ / ٢٠١٣، موقع انترنت ، اطلع عليه بتاريخ ١٠ / ٢٠٢٣، على الرابط: [https:// www. Azzaman.com](https://www.Azzaman.com)

^٢ طه حميد حسن العنبيكي، نحو بناء سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ١١٠.

^٣ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سابق، ص ٢٦١.

^٤ ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات عليا، العدد ٥٤، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣٠.

والتكتلات السياسية في العملية السياسية العراقية، وهذه التحالفات تركز على أساس هش لا يعتمد على البرامج السياسية والحزبية مما أوجد صداه في الاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية^(١). وبذلك أصبح الوضع الأمني المتردي شكلاً عائقاً كبيراً أمام بناء الدول العراقية وعملية التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ثالثاً: فرض الديمقراطية من الخارج:

يعود غياب الديمقراطية في العراق إلى فشل بناء القاعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها هذه القاعدة التي ما زالت تقتصر إلى العمق الذي يمكنها من ان تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها ومواصلة تطورها. لذا قامت الولايات المتحدة بفرضها في العراق، فعمدت إلى بناء البنية التحتية العراقية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إضافة إلى البنية المادية وفق تصورات غربية لا تمت للواقع العراقي بصلة، فكانت الوليد لتشكل نظام سياسي نظر له كثير من العراقيين بمثابة طفل غريب غير شرعي، كانت الديمقراطية غير موحدة تغطيها بصمات الولايات المتحدة في قلب الشرق الأوسط^(٢). إذ يرى البعض أن أي تحول ديمقراطي يصاحبه بروز ظاهرة صراع الإرادات السياسية المتباينة أو المتماثلة طالما أن الجميع يريد أن يشارك في الحكم وهذه الظاهرة مصدرها فحوى التحول الديمقراطي ورغبة المكونات في تمثيل نفسها والوصول إلى السلطة بعد سنوات من الحكم الفردي السلطوي، وهذا ما يفسر ظهور أحزاب متعددة بحكم التعددية السياسية التي أقرها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، وعلى وفق ذلك تعددت الإرادات وتنوعت القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل ضمن عملية سياسية مليئة بالتناقضات مما انعكس على مشكلتي الأمن والاستقرار السياسي في العراق والتي كان فيها السبب والنتيجة هو ضعف الاندماج الوطني^(٣). فالديمقراطية التوافقية بوصفها نتاج المحاصصة في السلطة، على الرغم من أن الهدف الكامن فيها هو حل إشكالية السلطة، إلا أنها أدت إلى زيادة الخلافات بين الكتل السياسية وهو ما أسهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار في العراق وهو ما تأثر بواقع التدهور الأمني، إذ عمل كلا المتغيرين على تغذية بعضهما الآخر في صورة

^١ ياسر ابراهيم علي، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٣٧.

^٢ وليم أندرسن وغاريت ستانسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسم، مراجعة ماجد شير، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص ٣٧٠.

^٣ أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٥٣، تموز ٢٠١٢، ص ٧٣-٧٤.

الترابط الجدلي وتبدو هذه نتيجة منطقية إذا علمنا أن عدم الاستقرار في إحدى نتائجه هو انعدام فاعلية النظام^(١).

رابعاً: انعدام ثقة المواطن بالعملية السياسية.

إن الثقة السياسية تعني الاعتقاد بأن الحكومة تعمل وفق التوقعات المعيارية للمواطنين حول ما يجب أن تقوم به، ومدى اعتقاد الشعب بأن الحكومة تعمل وفقاً لمصالحه، وإنجازاتها تتوافق مع النتائج المفضلة لديه، وكثير من الأكاديميين يعدون الثقة السياسية عنصراً حيوياً للفاعلية السياسية^(٢). وكثير من المجتمعات التي تمتلك الثقة السياسية تكون أقل عرضة للفساد، ونظام حكم أفضل، ونمو اقتصادي قوي، واحترام كبير للقانون من قبل المواطنين، وتشجع المواطن على سهولة دفع ما عليها من التزامات والامتثال لقواعد القانون كدفع الضرائب وغيرها من الالتزامات، أيضاً ينظر للثقة السياسية في نطاق واسع، على أنها دليل استقرار الحكومة ومقياس مدى فعاليتها في الاستجابة لمطالب الجماهير^(٣). أما الثقة المنخفضة تدل على وجود خلل ما، في العملية السياسية والمؤسسات السياسية أو كليهما يعملان بصورة هزيلة، ربما يكون الأداء السياسي هزئياً أو أن توقعات المواطنين هي عالية جداً، لكن مهما كانت فإن الثقة المنخفضة تشير إلى وجود خللاً ما^(٤). أما عدم الثقة السياسية هو التقييم السلبي للسياسة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع. إذ يثق المواطنون في الحكومة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسؤولة عن الاتجاهات غير المرغوبة فيها، وفق ذلك فإن عدم الثقة السياسية عادة ما يكون تقييمي أو معياري لأنه يحدث عندما يشعر الفرد بأن أداء الحكومة مرفوض وإن موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع، لأن أي خرق للمعايير أو تناقض بين أداء الحكومة وتلك المعايير المقبولة جماهيرياً يمكن أن يقصد به اللامعيارية وهي المصدر المباشر لعدم الثقة^(٥). لذا فإن استمرار تدهور مستويات الثقة السياسية الموجه إلى المؤسسات السياسية والسياسيين في العراق، ستؤثر سلباً على شرعية النظام السياسي، وبالتالي تكون المحصلة من الصعوبة إيجاد نظام سياسي عراقي مستقر داخلياً وفاعل خارجياً في ظل انعدام الثقة السياسية. كما أن فقدان الثقة السياسية، بين أطراف العملية

^١ سعدي كريم العزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧.

^٢ وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٤٣.

^٣ عبد الحكيم خسرو جوزل، الثقة السياسية في الديمقراطيات الناشئة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين، ٢٠١١، ص ١١٧.

^٤ المصدر نفسه، ص ١١٨.

^٥ المصدر نفسه، ص ١١٩.

السياسية ككل ممن اتفق الشعب على اختيارهم لتمثيله، يعتبر واحدة من اوجه المعضلات السياسية التي تحول دون بناء دولة عراقية، فالعراق كما هو معروف منقسم إلى عدة طوائف وإقلييات اثنية ودينية، إذ تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة السياسية بين كلاً من العرب من جهة والأكراد من جهة، الساعين لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاستقلال عن السلطة الاتحادية، كما إن الانقسام السني الشيعي من جهة أخرى، انعكس بظلاله على الواقع السياسي، من خلال تخوف كلا الطرفين من تسلط احدهم في السلطة، على خلفية ان معظم الأحزاب السياسية الحاكمة هي بالأساس ذات توجهات دينية طائفية، وكل منها تقوم إما على تهميش الآخر أو اضعافه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقة تواجه عملية بناء دولة المؤسسات العراقية^(١).

خامساً: الفساد السياسي.

إن الفساد السياسي في العراق يعد من الظواهر الخطيرة التي رافقت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣، منذ أول لحظة، هي ظاهرة خطيرة تتخر في جسم المجتمع ابتداءً بالجانب الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عملية التنمية بكل أنواعها والتي تؤدي إلى عجز الدولة عن مواجهة تحديات إعادة الإعمار وبناء التنمية. وبحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، يقع العراق في نهاية السلم من قائمة الدول في الفساد، وهذا المؤشر خطير جداً، إذ يلقي بظلاله على مجمل الوضع العام، ومن ثم يصبح عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات ثقيلة على مبدأ المواطنة وعلى مجمل مفهوم العملية السياسية في العراق. وفي الحقيقة فإن ارتفاع مؤشر الفساد في العراق يعود إلى جملة من الأسباب الرئيسية هي:

١. أسباب سياسية: وهي كالآتي^(٢).

- أ. ضعف اداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ب. غياب القدوة السياسية، غياب النزاهة في القيادات الإدارية الماسكة للسلطة، حيث تفتقر هذه القيادات إلى النزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.
- ت. تفشي البيروقراطية الحكومية.

^١ خضير عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، مصدر سابق.

^٢ ناصر عبيد الناصري، ظاهرة الفساد، دار المدى للنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

ث. انعدام المعارضة البرلمانية.

ج. السلوك الانتخابي الفاسد الذي يركز على ثلاثة أشياء متداخلة متباينة التأثير والتأثر في مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية وهي (الناخب، المرشح، الأحزاب السياسية)، والعامل المشترك بينهم هو (الرشوة الانتخابية) التي تقع عندما يحصل الناخب على ثمن صوته الانتخابي مقدماً، أي يأخذ ثمن الصوت بمجرد قيامه بعملية التصويت ويحصل عليه من جيب من يصوت له، وتأتي خطورة الرشوة الانتخابية من أنها تحرف العملية السياسية برمتها مما يسبب الفساد.

ح. وجود أغلبية لكثير من ممارسات الفساد المنحرف والخطير بسبب المحاصصة والمحسوبية الحزبية وتحويل الوزارات والدوائر المهمة إلى مقاطعات تابعة لهذه الجماعات أو تلك والتي تعد بمنأى عن المسألة، وعدم إسناد الوظائف على أساس الكفاءة والنزاهة وإنما على أساس المحسوبيات والولاءات الحزبية^(١).

خ. عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما أدى بدوره إلى تطبيق المحاصصة الطائفية التي أدت إلى عدم إعطاء الأولويات للكفاءات العلمية والمهنية، وهذا بدوره أدى إلى صعود الأشخاص غير الكفؤين إلى المناصب الحكومية مما زاد من كثرة الفساد في العراق.

د. غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، وهذا يدل على أن المسؤولين وأبناءهم والمقربون منهم يمثلون مرجعية أعلى من القانون، ولا يطبق القانون على هذه الفئة فكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العليا للدولة، لذلك لم تتمكن الإدارة العراقية من تطبيق القوانين على الجميع دون تحيز أو انحياز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع الأمر الذي حال دون وصولها إلى مستوى مقبول من الرشد الإداري.

ذ. شخصنة السلطة ان هذا المبدأ يوضح مدى ضعف مؤسسة السلطة ذاتها لصالح الفرد، وافتقار أغلبية عناصر المؤسسات الجديدة للخبرة على محاربة الفساد فيه^(٢).

٢. أسباب اجتماعية، وتتمثل بالآتي:

وتمثل في ما خلفته الحروب من آثار ونتائج على المجتمع، والتدخلات الخارجية والطائفية والمحسوبيات والحالة النفسية التي تولدت لدى المجتمع العراقي الناجمة عن عدم الاستقرار

^١ عوض خلف دلف العيسوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، بحث منشور في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، ٢٠٠٩، ص ٥.

^٢ عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مرقع انترنت على الرابط: <http://lahaye-uni.com/scfrs.Net/index2.Php?option.com-content&tas>

والخوف من المجهول القادم، إذ يسعى كل من تتوافر له الفرصة إلى اغتنامها بجمع أكبر قدر ممكن من المال كأجراء احتياطي للمستقبل فضلاً عن الفقر والجهل والظلم وغياب ثقافة النزاهة وسيطرة القيم المادية وضعف تأثير الأسرة والمجتمع^(١). وتعرض كثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة للمسح والتحلل مقابل بروز قيم ومفاهيم أخرى، ويغلب عليها الطابع المادي، إذ يصبح الثراء وجمع المال وتكديس الثروات بشتى الوسائل بمثابة قيم ومفاهيم بديلة وسائدة للتغيير عن المكانة الاجتماعية المرموقة، وهذا قد يدفع إلى الارتشاء والاختلاس والسرقة وغيرها من ممارسات الفساد لتلبية متطلبات تلك المكانة^(٢). وفي غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العام عن من يحميه عبر إيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة والذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد.

٣. اسباب اقتصادية وإدارية:

وتتمثل الاوضاع الاقتصادية في الوضع المتردي والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة فضلاً عن الفقر والبطالة وتدني الرواتب وعدم انتظامها وتقلب العائدات النفطية. اما الاسباب الإدارية فتعد البيئة الإدارية بكل مكوناتها عاملاً مشجعاً على ارتكاب ممارسات الفساد في دوائر والأجهزة والإدارات العامة، إذا كانت تلك البيئة يسودها التسيب واللامبالاة والفوضى وانعدام النظام ويتضح ذلك في^(٣) الآتي:

أ. التراخي في تقويم الانحرافات وكشف المشكلات ومعالجتها في الوقت المناسب مما يخلق انطباعاً لدى الموظف العام بعدم اكتراث الإدارة واهتمامها وحرصها على سير العمل بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يدفع ارتكاب كل المخالفات غير المشروعة كالرشوة والسرقة وغيرها.

ب. تداخل الاختصاصات والسلطة وتعدد مراكز اتخاذ القرارات الأمر يجعل الموظف العام مسؤولاً أمام أكثر من رئيس، وعليه يسهل عليها القيام بالمخالفات الإدارية التي تقوده إلى ارتكاب ممارسات الفساد.

ت. كثرة الروتين وتعقد الإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى استغراق الموظف في تفاصيل الإجراءات ومرورها بالعديد من الحلقات للحصول على الموافقات المطلوبة، وهذه الإجراءات تعد

^١ الهام عطا حطوط الموسوي، دور الرقابة المالية من الحد من ظاهرة الفساد الاداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، المعهد العالي للدراسات والمحاسبة والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧.

^٢ فتحي محمد اميمة، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجاً)، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ٦-٨ نوفمبر ٢٠١٢، ص١٧.

^٣ سمير عادل حسين، الفساد الإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٧، هيئة النزاهة، العراق، ٢٠١٥، ص١٣٤-١٣٦.

فرصة مناسبة أمام الموظف العام لتحقيق مكاسب شخصية كقبول الرشاوي مقابل تسهيل الإجراءات الإدارية.

ث. عدم الاستقرار الإداري في كثير من المؤسسات والأجهزة الإدارات العامة وكثرة التنقلات والتكاليف خلال فترة قصيرة، شجع على استغلال المناصب أو الوظيفة وصرف الجهد والوقت بحثاً عن سبل الثراء وجمع المال بالفساد نتيجة الاقتناع بأن المنصب أو الوظيفة ليس دائمة وأنه لا مجال أمامه لإثبات ذاته لأنه عرضة للنقل والاستبدال بآخر.

ج. تخلف نظم الحوافز والمكافآت وعدم قدرتها على تلبية متطلبات الموظف العام الحياتية الاجتماعية والاقتصادية، نتج عنها جنوح كثير من الموظفين إلى ارتكاب ممارسات مخالفة للتعويض عن القصور في نظم الحوافز والمكافآت عبر تعاطي الرشوة والعمولة والاختلاس.

سادساً: غياب استقلالية المؤسسات السياسية.

يقضي التحول السياسي إلى أيجاد مؤسسات سياسية أكثر فعالية وأفضل تكيفاً، وأكثر تعقيداً وعقلانية، وأكثر ثباتاً واستقراراً، وقادرة على احتواء القوى الاجتماعية، وكذلك قادرة على التكيف مع الظروف والمستجدات. أن هدف التحول السياسي هو خلق مؤسسات سياسية أكثر كفاءة وفاعلية (زيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها) حتى تصبح قادرة على انجاز المهام والمتطلبات الجديدة التي تفرزها عملية التحول. لذي فإن عملية المؤسسة تعني إيجاد أصول وقواعد الممارسات والعمل الممنهج لتنظيم الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة، فهي بذلك تعني من المنظور الإداري الفصل بين الشخص المسؤول الإداري وسلطته الإدارية أو الفصل بين الولاية وشخص من يتولاها أي الفصل بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي^(١). وفي رأي كثير من علماء السياسة إن أحد الفوارق الجوهرية بين الأنظمة المتقدمة والأنظمة التقليدية أو المتخلفة هو أن الأول تحكمه مؤسسات مستقرة دولة المؤسسات، تركز على الدستور والقوانين والفرد فيها خاضعاً للقانون. أما الثاني فيحكمه اشخاص، وتكون المؤسسات فيه مختركة وعبرة عن مباني هشة للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة ويطلق عليه دولة اللامؤسسات. إن دولة المؤسسات ليست عبارة عن أبنية مؤسساتية حديثة، بل انها قبل ذلك نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حداً فاصلاً بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي، وهي توجد في المجتمعات التي استوعبت الحداثة، وتجاوزت هيمنة الاطر التقليدية (العائلة، العشيرة، الطائفة،

^١ وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة_ الامة، مصدر سابق، ص ٣٨٥.

(والعرق)، فالمجتمعات المتقدمة مجتمعات تحكمها المؤسسات، وليس هناك عشوائيات متحركة، وإنما كل شيء منشأ نحو أطر تنظيمية بالأساس على المصلحة العقلانية والكفاية والقدرة على التنافس في الحقول والمجالات، والأقدر على النجاح هو الذي يتمكن من تجاوز انغلاقات التفكير التقليدي، ويتصالح مع التطور والذهنية الخلاقة، وفي العراق تفرض الشخصية المفرطة نفسها كعامل إضافي للفشل والانسدادات التي تواجه إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وكأن الاستقطابات الطائفية والقومية والجهوية غير كافية، ويبدو أحياناً إن من العسير التجرد من الأجندة الشخصية عند الخوض في معترك السياسة ونشاطات الدولة المختلفة، فتبرز النزاعات الشخصية على السطح، وتغدو المؤسسات في أحيان كثيرة رهينة التطلع الشخصي لمديرها، فتفقد تدريجياً محتواها التنظيمي وتغدو جزءاً من لعبة الصراع على الكرسي، وهذا الصراع المستدام والمتحرك يضعف قدرة المؤسسات على الرسوخ والتحرك بأفق استراتيجي واسع وديمقراطي^(١).

أما في العراق ونتيجة لصراع الهويات الفرعية بعد العام ٢٠٠٣، وما تمخضت عنها سياسة المحاصصة والطائفية كان من الطبيعي إن يكون هناك تداخل بين السياسي والمؤسسي، فإذا كان الدور السياسي يمكن أن لا يقوم على الخلفية المهنية لأدائه، فإن الدور المؤسسي لا يمكن أن يقوم إلا بتوفر الخلفية المهنية والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه، وكان من الممكن أن يضطلع بالأول الحزب السياسي فإن الثاني تضطلع به الحكومة، لذا فإن أي تداخل بين الاثنين يؤدي إلى الإرباك والفوضى وانهيار المؤسسة الحكومية (الوزارة) وفشل أداء مهماتها^(٢). إن الصراع السياسي في العراق اليوم، أوقف كل ما يعلق بعملية المؤسسة، إذ أصبح كيان الجماعة يسيطر في جهاز الدولة وإحكام قبضتها عليه عبر تجميع الأعوان وما يقتضيه ذلك من ارتكاز إلى تنظيمات الأولية (العائلة والعشيرة، والطائفة، والعرق) التي تمثلها، ومن ثم تسخير هذا الجهاز لخدمة مصالح الفئة التي تسيطر عليه. لدى فإن جهاز الدولة يصبح رهناً لقاعدة اجتماعية معينة هيمنت على السلطة وحولتها لصالحها وهي بشخصيتها لهذا الجهاز تجسد ذات النمط الشمولي والسلطوي التي تدعي براءتها منه، ومن جانب آخر يمثل هذا التماهي بين السياسي والمؤسسة في ذهنية النخبة السياسية العراقية الحاكمة والتي تجسد سياسة المحاصصة

^١ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

^٢ وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة - الأمة، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

الطائفية، وتعلي مصلحتها الآنية الضيقة على مصلحة الوطن والمواطنة، فإنها بذلك تمثل سمو السياسي على القانون. ومن ثم فإن غياب ثقافة المؤسسات نتيجة التداخل بين السياسي والمؤسسي ينعكس سلباً على تدني أداء المؤسسة وعدم ايفائها بالتزاماتها امام المجتمع، وإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن قياسه عبر (التكيف، التعقيد، التماسك، الاستقلالية)، وهذا هو ما يميز الأنظمة الحديثة عن الانظمة التقليدية، إذ زادت درجة التنظيم والتعقيد والتكيف والتماسك في مؤسسة كلما زادت فيها درجة تدقيق اهدافها، والعكس نقيض ذلك وهو ما يشكل خطراً تواجه إقامة دولة المؤسسات. وعلى صعيد آخر أن غياب اصول قواعد اللعبة الديمقراطية في العملية السياسية العراقية، منها غياب المعارضة السياسية الحقيقية التي تعرف في اغلب بلدان العالم المتحضر بحكومات الظل، هي من تراقب وتقوم عمل الحكومة، اما في العراق لا وجود لمثل هذا النظام وان وجدو فهو يمارس عمله في حدود ضيقة جداً، فالمشكلة بدأت وكأن الكل يريد أن يحكم، ولكبح هذه الرغبة تعززت المحاصصة الحزبية ترضية لمختلف الأحزاب والاطراف لكن دون جدوى، الجميع يريد أن يكون مشاركاً في صناعة القرارات والمواقف، بدءاً من الملفات الأمنية والمسؤولة عن قياداتها وكيفية عملها وما يفترض انها اسرار لا يطلع عليها سوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والقادة الامنيون كما هو معمول به في كل بقاع العالم، مروراً بالقرارات الاقتصادية وليس انتهاء بالمواقف الدبلوماسية العراقية تجاه القضايا الخارجية^(١). لذا فإن التجاذب بين محاولات المؤسسة ومحاولات الشد والجذب للهيمنة على السلطة، عبر عد العملية السياسية مباراة صفرية من يربح يستولي على كل شيء، ومن يخسر يفقد كل شيء، وبذلك يحكم اللعبة السياسية وفقاً لمبدأ الصراع وليس التنافس، الصراع الذي يجسده الانشداد إلى الماضي وتغليب الاحتكام إلى قيم المجتمعات الأولية، وتقاطع الهويات الفرعية وتنافر وتنازع والولاءات المحلية، وهو ما يمكن أن ينتهي بتقسيم البلد إلى فئات متصارعة في ما بينها.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية.

إن النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات لا يمكنه التحرك بمعزل عن البيئة المحيطة بها سواء كانت هذه البيئة اقليمية أو دولية، التي تمثل الاطار الذي يتحرك فيه ولا

^١ ابراهيم حسيب الغالبي، ازمت العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي ٢٠١٠-٢٠١٣. ط٢، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠٢.

يتجاوزه إلا في حالات محددة فهو يتأثر ويؤثر بتلك البيئة بشكل كبير. لذلك سوف نتناول اهم المعوقات الخارجية التي تواجه عملية التحول السياسي، سواء كانت هذه التحديات اقليمية أم دولية.

أولاً: إيران.

تمتلك إيران المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب أساسي في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، ومكنته تلك المكانة من أن يؤدي أدواراً مختلفة تراوحت بين أن تكون إيجابية كما يرى البعض، أو سلبية إلى اقصى حد ممكن كما يرى آخرون، ولكن على أي حال لا يمكن انكار الدور الإيراني في العراق. ففي ظل الفراغ السياسي الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي له، كان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذه الوضع مخاوف إيران من أن يؤثر هذا الفراغ وما ينجم عنه من اضطرابات داخلية على الاوضاع بداخله، وكان على إيران من جراء ذلك مواجهة ثلاثة احتمالات وهي^(١):

١. تشكيل حكومة مستقرة لكنها موالية للأمريكان، وهذا ما قد يشكل خطراً كبيراً على إيران.
 ٢. إن يفشل العراق في إيجاد حكومة قوية تمنع حالة الفوضى وانتقالها إلى الحدود مع إيران، فضلاً عن احتمال عملية انفصال لأحد الاقاليم العراقية كإقليم كردستان الأمر الذي من شأنه التأثير على الاقلية الكردية في إيران.
 ٣. ظهور حكومة مستقرة ومركزية وذات طبيعة علمانية تتأصب العداء لإيران، وتحاول مجابهة الطابع الديني للدولة الإيرانية بحيث تقترب في التعامل مع طهران إلى اسلوب النظام السابق.
- من هذا المنطلق عملت إيران لتنفيذ استراتيجيتها في العراقي والتي تتبع من طبيعة المصالح الإيراني في هذه البلد، عبر ايجاد حكومة ذات طابع ديني وليس بالضرورة ان يكون قائماً على اساس ولاية الفقيه في إيران، ولكن على الاقل لا تتأصب لها العداء، والحيلولة دون ظهور عراق قوي قد يشكل تهديداً سياسياً وعسكرياً وايدولوجياً لإيران، والعمل على تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين والموالين لإيران، وايضاً الترويج لإيجاد درجة من الفوضى سهلة الانقياد^(٢). كما أدى الواقع السياسي المتأزم الذي انبثق عقب العام ٢٠٠٣ وتشظي الهويات الذي سبق ان تعرضنا له، دوراً مهماً في ابراز دور القوى الإقليمية وقدرتها على التدخل في الشأن

^١ همام خضير مطلق، أثر المتغيرات الإقليمية على الاوضاع الداخلية العراقية (إيران- سوريا) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٧-٢٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٢٣٤.

^٢ همام خضير مطلق، أثر المتغيرات الإقليمية على الاوضاع الداخلية العراقية (إيران- سوريا) انموذجاً، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

العراقي، فإن القوى العراقية على اختلافها صارت تبحث عن ضامن إقليمي يحمي وجودها المهدد في العراق، عبر الاتكاء على قوى خارجية تمتلك القوة اللازمة لحماية كل مكون، مما حدد نوع الاصطفاف السياسي والتأثير الإقليمي^(١). ومن هذا المنطلق تتمتع إيران بأفضلية ملحوظة في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الاقليميين نظراً لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتبطة إلى حد ما لمصالح إيران، حيث تمتلك إيران أدوات متعددة، فلديها نفوذ واسع على قوى سياسية ذات ثقل كبير في العملية السياسية^(٢). وهو ما أعاق بناء العملية السياسية في العراق بمسار صحيح نتيجة التدخل الخارجي وترجيح جهة على أخرى. حيث انتقلت إيران من الحياد للاحتلال الأمريكي للعراق، إلى دعم العراقيين في مواجهة الاحتلال، فقد دعمت بعض الجماعات المسلحة، لإبقاء الولايات المتحدة مشغولة بالعراق دون التفكير بمهاجمة إيران، والتي صنفت كإحدى دول الشر حسب رؤية الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش)^(٣). وهو ما أثر سلباً على عملية بناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق، نتيجة انتشار العنف في العراق. كما يرى البعض إن إيران غذت العنف الطائفي عن طريق دعم بعض الميليشيات المسلحة في العراق، فضلاً عن إثارتها للعديد من المشكلات منها احتلال بئر الفكة النفطي في ميسان، وتلويث شط العرب بمياه البزل، وتحويل مجاري انهر تغذي شط العرب، وقصفها قرى كردية في شمال العراق بالمدفعية الثقيلة، واغراق العراق بكميات كبيرة من المنتجات المدعومة إلى السوق العراقية^(٤). كما شكل العراق منفذاً اقتصادياً مهماً للبضائع والسلع الإيرانية، التي تبدأ من السيارات، وتصل حتى الصناعات الغذائية البسيطة، وفي الوقت نفسه شكل العراق منفذاً مهماً بالنسبة لإيران للعملة الصعبة عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية كبيرة على إيران، والتي كانت تداعيات تهريب العملة كبيراً جداً على السوق العراقية. وبالتالي لم يكن الدور الإيراني في العراق من الأسف إيجابياً في أحسن أوضاعه، فكانت المواقف أعلاه، وسواها لإيران من معوقات بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق.

ثانياً: تركيا.

^١ علي عبد الهادي المعموري، سياسية الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ٨٥.

^٢ حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار... أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٣، جامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٦.

^٣ حميد شهاب أحمد، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٦.

^٤ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

أن هناك مجموعة متغيرات أساسية تشكل بدرجات متفاوتة مرتكزات السياسة التركية تجاه العراق، ومن أبرزها:

١. المسألة الكردية: حيث شكل العامل الكردي بعداً أساسياً في العلاقات التركية العراقية وحدد بدرجة كبيرة حجم التدخلات التركية في الشأن العراقي الداخلي منذ قيام الدولتان ولغاية اللحظة، إلا إن ما يعنينا هو المسألة الكردية بعد عام ٢٠٠٣. حيث قدم المسؤولون الاتراك مجموعة من الشروط لمساعدة العمليات العسكرية الأمريكية أو لقبول التغير في العراق عام ٢٠٠٣. ومن هذه الشروط ما يأتي^(١):

أ. لا لدولة كردية مستقلة في شمال العراق.

ب. لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود اثنية.

ت. لا لكر كوك تحت السيطرة الكردية.

ث. منح الاقلية التركمانية حقوقاً واسعة.

إن التغير الذي حصل في العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة أصبح له أهمية كبيرة بالنسبة إلى تركيا ومصالحها وأمنها القومي، بل أن الرئيس التركي صرح أكثر من مرة قائلاً: إن العراق تحول هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة لتركيا تتقدم انضمامها إلى الاتحاد الاوربي^(٢). والسبب في ذلك يعود إلى أن تطور الأوضاع في العراق بصورة عامة وفي شماله بصورة خاصة لها تداعيات وانعكاسات خطيرة في الشأن الداخلي التركي، مما دفع تركيا إلى مزيد من التدخل في الشأن العراقي. كما ان تركية لا تمنع من اقامة نظام فيدرالي على اسس جغرافية، بل تمنع اقامة فيدرالية على اسس عرقية، فإن مخاوف تركيا اليوم من اقامة دولة كردية في شمال العراق، لذلك يأتي موقف تركيا من المشروع الفيدرالي في اقليم كردستان الذي يعد تدخلاً في شؤون العراقية الداخلية من جهة ونظر القانون الدولي وانتهاكاً لسيادته في حين تنتظر تركيا إلى هذا الامر بوصفه يشكل تهديداً للأمن القومي التركي لإذكائه نزعة اكراد تركيا بالمطالبة بحقوقهم اسوة بأكراد العراق. وعليه صار الحوار المعلن لسياسة تركيا تجاه العراق هو أن لا ينفصل أكراد عن الحكومة المركزية لما يسبب هذا الأمر من تأجيج لمشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال.

^١ عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفدرالية في اقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٥٩.

^٢ عامر كامل احمد، موقف الدولة الإقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الأمريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد ١ مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٧.

٢. مشكلة المياه: إن تركيا تطمح من خلال ملف المياه إلى جني فوائد اقتصادية جمة من خلال توظيف مشروعاتها المائية، في جنوب شرق الاناضول (غاب - GAP) على نهري دجلة والفرات، بوصفها هذه المشاريع المائية أنها تشكل عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي، مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه، والتي يمكن أن تتنافس قضية الطاقة بوصفها قضية سياسية واقتصادية، تطمح تركيا إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة، نظير بيعها المياه إلى البلدان العربية المجاورة، وهو ما يعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده^(١). لذلك استغلت تركيا وستعمل على الدوام، مسألة المياه كورقة ضغط على العراق من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ومن تلك المكاسب التي لا تقل أهمية عن غيرها هي نقطة التهديد الكردي، ومسألة استيراد النفط والغاز من العراق.

٣. حزب العمال الكردستاني: تشكل تحركات حزب العمال الكردستاني بين البلدين، والعمليات العسكرية التي يشنها الحزب ضد تركيا التي تكبدها خسائر فادحة، وهي منطلق للتدخل آخر للتدخل التركي في العراق، وقد شنت تركيا عدة عمليات عسكرية جوية وبرية شمال العراق وهي تلاحق عناصر الحزب^(٢). وهذا تدخل وتجاوز على سيادة العراق ووحدته أراضيها. ويأتي التدخل التركي وخرق السيادة العراقية في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العراقية أن هذا العمل هو انتهاك للقوانين الدولية واعتداء على السيادة الوطنية، وهذا يدل على أن تركيا لا تحترم السيادة العراقية.

ثالثاً: سوريا.

اسهمت سوريا بزعة الاستقرار السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، إذ إن سوريا لم تضبط حدودها مع العراق لمنع تسلل الإرهابيين. فجاء التخوف السوري من المشروع الأمريكي إذا ما نجح في العراق فإنه سيكون مرشحاً للانتقال إليها ومن ثم ترى الولايات المتحدة بأن الدعم الذي تقدمه سوريا للجماعات المسلحة لعبور حدودها لصالح استمرار العمليات القتالية ضد القوات الأمريكية وذلك ما يؤخر المشروع الأمريكي في العراق الذي يستنتج عنه تأخر تصدير المشروع إلى سوريا^(٣). لكن الحال تغير عن سابقها وفي خضم الازمة السورية الحالية (منذ عام ٢٠١١)،

^١ محمد علي تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٩، بيروت، ٢٠١٤، ص ٨٧.

^٢ علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٨٨.

^٣ بان صباح جمعة، العلاقات العراقية- السورية (الازمة وسبل الانفراج)، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٣٠٩.

فإن التأثير قد تراجع إلى حده الأدنى، وإن بدأت تؤثر بطريقة أخرى على الأمن العراقي عبر تسلل كثير من المقاتلين من سوريا إلى العراق، خاصة بعد تشكيل (الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام) والمعروف باسم داعش الإرهابي التي ولدت من رحم تنظيم القاعدة الإرهابي ثم انشقت عنها.

رابعاً: دول مجلس التعاون الخليجي.

إن دول مجلس التعاون الخليجي حالها حال كل الدول الأخرى تسعى نحو أمن اقليمي يحفظ دولتها من التغييرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الأوسط غير المستقرة والتي تعد من أكثر البيئات تعقيداً وتغيراً، لهذا عملت هذه الدول على تسخير كثير من امكانياتها نحو هذا الهدف لا بل أنها طورت علاقاتها وتفاعلاتها حيال الدول الأخرى على أساس تحقيق أمنها وسلامة أراضيها في ظل متغيرات منطقة الشرق الأوسط وكانت على تماس مباشر من منطقة الخليج العربي، وما حدث في العراق في عام ٢٠٠٣ خير دليل على ذلك السعي الخليجي^(١). كما ان بروز النفوذ الإيراني داخل الساحة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ خلف واقع جديد لتوازن اقوى في المنطقة من معادلة أمنية جديد في الخليج العربي، إذ ان التغير الجذري الذي حصل في العراق واعتماد منطق المحاصصة الطائفية الذي اعتمده الحاكم المدني (بول بريمر)، يميل لمصلحة الشيعة والأكراد مقارنة بذلك الذي كان سائداً في عهد النظام السابق، يعد ذلك مصدر تهديد لدول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما أن في تلك الدول اقليات شيعية مقصية عن السلطة كما في البحرين^(٢). إذ ان البعد الطائفي يدخل في درجة كبيرة في الحسابات الخليجية، وهو يرتكز بدرجة كبيرة تجاه وجود إيران المتميزة مذهبياً مع حكومات دول مجلس التعاون، التي ينضوي تحت سلطتها مواطنين يتسقون مذهبياً مع إيران، مما سبب قلقاً دائماً لحكومات الخليج من أن يشكل الخطاب الديني الإيراني مصدر قلق لأوضاعهم الداخلية، وعزز ذلك التقارب العراقي - الإيراني في أعقاب العام ٢٠٠٣^(٣).

كما إن السبب المهم الآخر لقلق دول الخليج العربي هو التجربة الديمقراطية في العراق لكونها تتضمن كبدية لقبول متطلبات المشاركة السياسية الحقيقية لمختلف الوان الانتماءات

^١ خلود محمد خميس، تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً)، مجلة السياسيات الدولية، العدد ٢٦-٢٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص٨.

^٢ فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ٢٩٨-٢٩٩.

^٣ علي عبد الهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

السياسية التي غيّبت لفترة طويلة عن المشاركة والتي أسفر مطالبها في إطار العملية السياسية التي ينبغي أن يرسخها الدستور العراقي الجديد في هيئته النهائية والتداول السلمي للسلطة في أرفع مراتبها والذي تزامن مع الضغوطات الأمريكية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الإصلاح السياسي فضلاً عن الإصلاح الاجتماعي^(١). لذلك كان هناك دور سلبي واضح لكل من السعودية والكويت وقطر. فكان الموقف السعودي غير داعم للعراق ولم يكن حكومياً فقط، بل له امتدادات أخرى في بعض مفاصل الدول السعودية، منها إصدار رجال دين سعوديين العديد من الفتاوي التي تبيح القتال في العراق، ودعم الجماعات الإرهابية في العراق، مما كان له دور كبير في إشاعة العنف الذي كان السبب الرئيس في إعاقة بناء دولة عراقية مدنية ديمقراطية. أما الكويت فإن آثار الاجتياح العسكري للكويت مازالت حاضرة، تنكّي الرغبة في الانتقام والثأر مما لحق بها جراء ذلك الاجتياح، فلم تكتفي لعقد من الزمن من الحصار على العراق، وفتح أراضيها وأجوائها ومياها لاجتياح العراق وتدميره. فعملت الكويت بعد عام ٢٠٠٣ على خلق العديد من المشاكل مع العراق، منها عدم اخراج العراق من طائلة العقوبات المترتبة عليه، وترسيم الحدود وبناء على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل ١٢٠ كم^٢ يشمل ابار نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق سابقاً يستغلها^(٢). كما قامت بأنشاء ميناء مبارك والهدف منه هو عزل العراق بحرياً.

أما الدور القطري في الشأن العراقي، فيتضح عبر تلك الزيارات العلنية والخفية لزعامات بعض الكتل السياسية لها، في أوقات يكون فيها العراق بأمس الحاجة للتوافق السياسي لصنع قرارات سياسية لها تأثير كبير في الحياة السياسية العراقية، وحياة المواطن العراقي، في أوقات يكون فيها العراق مأمس الحاجة إلى جو من الهدوء السياسي للوصول للتفاهم الوطني.

خامساً: المعوقات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية).

إن الاحتلال الأمريكي للعراق، وما رافقه من فوضى أمنية، وفراغ سياسي، وتهميش لمؤسسات الدولة، وتدخل مستمر في شؤون الحكم يساعد على عدم تطوير سياسة الدولة العراقية وتحديثها لصالح الشعب، بل خضوعها لرغبات المحتل ومصالحه، ما أدى إلى ظهور ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، التي تعد أهم وأكثر المشكلات خطورة في الوقت

^١ خلود محمد خميس، مصدر سابق، ١٣.

^٢ جميلة الطاهر، العلاقة العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع (دراسة مستقبلية)، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد ٧، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، حزيران ٢٠١٤، ص ١٩٨.

الراهن، لما لها من تأثيرات سلبية كثيرة في أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ايضاً لها تأثيرات في الوحدة الوطنية والاندماج وعلى جهود استكمال بناء الدولة، كما ان لها صلات سببية متبادلة مع جهود التحول، وتكمن خطورة هذه الظاهرة حينما نجد المؤسسات السياسية الحديثة العهد تحت سيطرة وتوجيه العناصر قليلة الخبرة والتجربة ما يؤدي إلى تلوّثها وفشلها.

ان مسألة عدم الاستقرار السياسي في ظل الاحتلال الأمريكي بدأت تأخذ أبعاداً وأشكالاً متعددة منها محاولة البعض سحب البلاد إلى حرب أهلية وإلى صراعات حزبية ودينية وطائفية، وأحياناً دفع البعض إلى حركات التمرد والانفصال، وهكذا تبدو ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكأنها من حقائق الحياة اليومية في العراق، وبالإمكان وضع أدلة كثيرة من الأمثلة على عدم الاستقرار السياسي وأشكاله، التي تعكس ضعف دور المؤسسات الشرعية وعجزها ما أفسح المجال أمام فساد بعض النخب الحاكمة أو تبعيتها، فضلاً عن افتقارها للشرعية السياسية المستندة إلى القبول الشعبي وتأييده، مما يعزز احتمالات انهيار الاستقرار لهذه السلطة، وهذا يؤدي إلى تأخير عملية التحول السياسي في العراق^(١). فضلاً عن ذلك عدم توفر رؤية سياسية إستراتيجية على مستوى البلد، وتعارض عملية التحول من الأهداف الإقليمية للقوى المؤثرة في الساحة العراقية، ما دفع إلى عدم وجود قيادات سياسية تحظى بثقة الشعب وبالتالي أدت إلى ضعف السلطة وهشاشتها، هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تأخير عملية التحول السياسي في العراق، فضلاً عن وجود عوامل متفرقة تتعلق بشتى ظروف المجتمع العراقي منها ما يتعلق بدرجة الوعي السياسي، ونسبة المشاركة السياسي، ومنها ما يتعلق بفهم البعض لمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وغيرها من المفاهيم العصرية التي تؤدي إلى الاندماج بين مؤسسات ومنظمات وهيئات المجتمع مع الدولة فضلاً عن الجهل والأمية والتخلف الاجتماعي بين أفراد المجتمع. كل هذه المعوقات تؤدي إلى تأخير عملية التحول السياسي في المجتمع العراقي.

نستنتج من ذلك، أن عملية التحول السياسي في العراق واجهت كثير من المعوقات، منها داخلية واخرى خارجية، وكانت تلك المعوقات بشقيها تمثل عمليات ضغط لإجهاض عملية التحول السياسي في العراق. وعليه لا يمكن تحقيق عملية التحول السياسي الناجحة بدون تجاوز تلك المعوقات، وان الاستمرار على هذا النهج سيجعل من الصعوبة تحقيق عملية التحول السياسي ولتحقيق ذلك لابد من العمل على تجاوز تلك الصعاب.

^١ وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سابق، ص ١٩١ - ١٩٢.

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في العراق

اما عن الاستقرار السياسي في العراق فنجد أن العراق قد فقد استقراره السياسي منذ عام ٢٠٠٣، نتيجة اسقاط النظام السياسي السابق من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وإعادة بناء نظام سياسي جديد اساسه الديمقراطية، ونظام المحاصصة التوافقية. لذلك بعد إنجاز الحكومة المرحلية متطلبات الانتقال الدائم إلى العمل التشريعي والتنفيذي بدأت الحكومة العراقية ممارسة مهامها في ٦ أيار ٢٠٠٦، لكن مع بقاء قوات الاحتلال داخل العراق، وبذلك لم تكن للحكومة العرقية أي سلطة عليا وإنما كانت بيد قوات الاحتلال حتى الاتفاق وخروج المحتل عام ٢٠١١، وبعد تسلم حكومة المالكي لولاية ثانية عام ٢٠١٠ لم نلاحظ أي استقرار سياسي في ظل التدهور الأمني، ومنتشار مظاهر العنف المسلح، والتدهور الاقتصادي ودخول عصابات (داعش) للعراق. لكن بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء أصبح هناك بوادر انفراج في الاستقرار السياسي العراقي، من خلال الاعتماد على الدستور كمرجعية في حل الخلافات، وتجاوز الأزمات العالقة، لذلك حاول في اصلاحاته الشامل تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، والتصدي لإرهاب داعش، وحل الإشكاليات العالقة مع حكومة كردستان العراق بما فيها المناطق المتنازع عليها، والعمل على إنهاء الفساد المالي والإداري الذي استشرى في بنية المؤسسات، والتأكيد على إنهاء العمل بنظام الامتيازات والمحاصصة الطائفية^(١). لذلك يمكننا أن نرى من ان العراق قد عانى بعد الاحتلال الأمريكي لعام ٢٠٠٣ من عزله عن الجانب العربية، والتوجه صوب الجانب الإيراني، إذ إن الحكومات التي تشكلت بعد ذلك التاريخ لم تسمح بطي صفحة الماضي بما فيها من سلبيات اتجاه الدول العربية المحيطة بالعراق بل استمر في عزلتها مما دفع العراق إلى الابتعاد عن محيطة العربي، إلا انه ومع مجيء حكومة حيدر العبادي، شهدت العلاقات العراقية العربية وتحديداً المملكة العربية السعودية انفراجاً كبيراً في تطور العلاقات بين البلدين لما له من اهمية اقتصادية وسياسية، فضلاً عن التبرع من قبل المملكة العربية السعودية ببناء بعض المشاريع وبالأخص في مجال الرياضة في العراق، يضاف إلى ذلك الزيارات بين الطرفين، كما تطورت تلك العلاقات أكثر مع حكومة عادل عبد المهدي ومن بعدها حكومة مصطفى الكاظمي بشكل أكبر، والتي نجحت في عقد عدة مؤتمرات جمعت أطرافاً إقليمية متنافسة أو بينها توترات، وصولاً

^١ احمد الانباري، حكومة حيدر العبادي: تحديات الإصلاح والفرص المتاحة، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٦٩، ٢ شباط ٢٠١٧، ص ٧٠-٧١.

إلى نجاح الوساطة بين السعودية وإيران، كما سارت الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني على نفس النهج بسعيها للوساطة بين مصر وإيران، وإبداء استعداد العراق للمساهمة في حلحلة الأزمة اليمنية^(١). كما تم الاستثمار في مجال الطاقة مع شركة توتال الفرنسية، ويهدف المشروع لزيادة إنتاج النفط وتعزيز قدرة البلاد على إنتاج الكهرباء من خلال تنفيذ أربعة مشاريع للنفط والغاز والطاقة المتجددة بقيمة ٢٧ مليار دولار، فيساعد المشروع على تطوير ونمو الغاز المتكامل إلى تحسين إمدادات الكهرباء في البلاد، واستغلال الغاز المصاحب بثلاثة من حقول النفط في تشغيل محطات الكهرباء، مما يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد، كما تضمن مشروع تطوير ونمو الغاز المتكامل إنشاء محطة معالجة ستمكن العراق من استغلال مياه البحر في عملية إنتاج النفط كثيفة الاستخدام للمياه بدلاً من مياه الأنهار والأهوار العذبة^(٢). كما هنالك مشروع طريق التنمية الرابط بين الخليج العربي وتركيا، الذي يتم الربط بين الأسواق الآسيوية بالأوروبية عبر ميناء الفاو الكبير ثم القناة الجافة من سكك حديد وطرق برية تنتهي بالحدود العراقية التركية شمالاً، كما يحاول هذا المشروع بناء مدن صناعية قريبة من هذا الطريق، ومدن سكنية جديدة، فضلاً عن استيعابه لا عداد كبيرة من اليد العاملة. وبالتالي كانت هذه السياسات ناجحة ومثمرة في طريق تعزيز الاستقرار السياسي في العراق، فشهد العراق استقراراً غير مسبوق، لكن هذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط، ووجود وفرة مالية والتي بدورها يضعف حالة المعارضة بشكل مباشر أو غير مباشر لاسيما المرتبطة بالوضع المعيشي، والخدمات، والوظائف، وكذلك الهدوء السياسي سواء كان محلياً وإقليمياً، فكان لخروج التيار الصدري من المشهد السياسي اثر أضعف حالة التوتر السياسي العراقي. كما أن المؤثر الخارجي أكثر تأثيراً من الداخلي، إذ كان للاتفاقيات الخارجية، وحالات الصلح الإقليمية بين السعودية وإيران التي كان للعراق دور بارز فيها، كما لعبت الإدارة الأمريكية دوراً في الاستقرار السياسي العراقي، من خلال امداد العراق بالدعم الدبلوماسي، والاقتصادي، والدعم الأمني^(٣). ومع ذلك فإن هذا الاستقرار لا يرتكز على أرضية صلبة، إذ يعتمد تأجيحها على حالة الإخفاق أو النجاح الحكومية.

^١ مركز المستقبل، لماذا يسعى العراق لتعزيز دوره في التهدة الإقليمية موقع انترنت على الرابط:

اطلع عليه بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٢٣. <https://futureuae.com/AE/Mainpage/Item/8477>

^٢ الجزيرة نت: العراق توقيع اتفاق للطاقة مع توتال بـ ٢٧ مليار دولار على الرابط: اطاع عليه بتاريخ ٢٢ / ٨ / ٢٠٢٣

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023>.

^٣ الترا عراق، هل تعيش حكومة محمد شياع السوداني في استقرار حقيقي، موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ: ٢٣ / ٨ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://ultrairaq.Ultrasawt.Com>

الفصل الرابع

النظام السياسي والمؤسسة العسكرية العراقية

المبحث الأول: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: التحديات التي واجهت المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: النظام السياسي والمؤسسة العسكرية رؤية سوسيولوجية مقارنة

المبحث الأول

النظام السياسي والمؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣

أولاً: المؤسسة السياسية

في البداية لابد من تحديد ما تعنيه بالمؤسسة السياسية، هي مجموعة الاحكام والقوانين التي تحدد علاقات وسلوكية الأفراد في المنظمات السياسية كالأحزاب والسلطات والجماعات الضاغطة^(١). فهي تهتم بتوزيع النفوذ والقوة بين الأفراد والجماعات وترسم معالم الإدارة السياسية في المجتمع وتحدد حقوق وواجبات رئيس الدولة بالنسبة لأبناء الشعب وتحدد حقوق وواجبات الشعب اتجاه الرئيس وتحدد كذلك واجبات السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والفصل بينهما، فضلاً عن تحديد طبيعة الايديولوجية السياسية التي تتبناها الدولة، بالإضافة إلى رسم نمط العلاقات الدولية التي تربط الدولة بالدول الأخرى.

لقد كان الإنسان البدائي في العصور البدائية يخضع لنظم قبلية تستند إلى صلات القرابة وكانت العلاقة بين الجماعة ورئيسها تعتمد على العلاقة الطوعية المبنية على الاحترام والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة والولاء الطوعي، وتشد هذه العلاقة روابط القرابة والعصبية القبلية، فالقبيلة كانت تمثل الاطار السياسي الذي يحدد حقوق الأفراد وواجباتهم وبعد ظهور السلطة السياسية أو ما نسميه اليوم بالدولة ظاهرة اجتماعية حديثة النشوء نسبياً، اذ انها ظهرت بنشوء المدينة^(٢). وقد عرف ماكس فيبر الدولة بانها المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل اقليم معين^(٣)، ويتضح ان الدولة تعد احد الوسائل المهمة في الضبط الاجتماعي، حيث تمارس وظائفها من خلال القانون الذي يستند إلى قوة فيزيقية مطلقة. فالدولة وفقاً لتعريف ماكس فيبر ماهي إلا جهاز داخل المجتمع وليس المجتمع ككل. وقد اتخذت تفسيرات ظهور الدولة اشكالات متعددة^(٤): فلقد ارجع كل من سبنسر وكونت ظهور الدولة إلى نتيجة زيادة حجم المجتمعات وتعقدتها اللذين نجما عن الحروب. فسبنسر يقرر ان الحرب قد ألقت المجتمع المعقد وانها زادت المجتمع الاشد تعقيداً ألفة وتضامناً.

^١ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٦٤.

^٢ حميد كردي الفلاحى ومحمد حربي حسن، ادارة المؤسسات الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٩٤. ص ١٩٣.

^٣ يوتومور، يعهد في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٠١٧.

^٤ المصدر نفسه، ص ٢١٩.

أما كونت فيعتقد ان الحرب هي السبب الأول والهام الذي اسهم في نطاق المجتمعات الإنسانية وتأسيس سلطة سياسية مستقرة. أما الماركسية فأنها تعزو ظهور الدولة إلى التباين الناجم بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع، ذلك التباين الذي يتبعه نمو في القوى الانتاجية والثروة. وقد قدم اوبنهايمر تفسيراً لنشوء الدولة منتقداً به النظرية الماركسية حيث قال ان نشوء الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى الهزيمة التي تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى، فالدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة منتصرة على جماعة مهزومة بهدف واحد اساسي هو إخضاع الجماعة المهزومة لنظام الجزية^(١). وهناك رأي آخر يشير إلى ان الدولة جاءت نتيجة لاجتماع الأفراد وتعاقدهم على ايجاد سلطة تعمل على تنظيم حياتهم وسد حاجاتهم، فالدولة كيان إداري مصطنع جاء عن قصد وارادة. لقد كان الإنسان في البداية حراً طليقاً إلا أنه تلافياً لحالة الفوضى التي كانت سائدة في مجتمعة أجمع الأفراد وتعاقدوا واختاروا حاكماً عليهم يعمل على تنظيم حياتهم بالعدل والانصاف فاذا ما اخل بالعقد واساء الحكم فللأفراد الحق في عزله واختيار غيره. في الواقع فإنه مهما تعددت الآراء في اسباب نشوء الدولة فأن هناك اتفاقاً عاماً على ان الدولة ظاهرة حديثة نسبياً ظهرت بنشوء الحضارات وتعقد الحياة وزيادة حجم السكان، وتعد وظيفة الحفاظ على الأمن والسلامة الداخلية من اهم الوظائف التي تؤديها الدولة، حيث ان هدف كل المجتمعات هو الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع ويمكن تحقيق هذا عن طريق التعاون بين المؤسسات والنظم الاجتماعية المختلفة، وان الحفاظ على الأمن والنظام يتم عن طريق تطبيق القانون الذي يهيئ للأفراد جواً ملائماً للعمل.

ان طبيعة المجتمعات الحديثة المتغيرة تتطلب تدخل الدولة وقيامها بوظائفها في كافة المجالات وذلك حفاظاً على النظام والأمن والحد من الصراعات بين المصالح المختلفة وتنظيم المنافسة والقضاء على الانحرافات.

ونستطيع ان نوجز أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسية في المجتمع بما يلي^(٢):
١. ترجمة الأفكار والمبادئ والقيم والمثل السياسية التي يؤمن بها المجتمع إلى سياسات عملية تلعب الدور الكبير في نمو المجتمع وتقدمه في نفس الوقت تحقيق اهداف وطموحات افراده.

^١ يوتومور، مصدر سابق، ص ٢١٩.

^٢ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ١٦٩.

٢. تشريع وتنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون وفعاليات المؤسسات البنيوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي مع تحديد واجبات وحقوق الشعب تجاه الدولة وواجبات وحقوق الدولة تجاه الشعب.

٣. التصدي للأخطار الداخلية والخارجية التي تهدم النظام الاجتماعي وتعرقل مسيرة المجتمع كالانقسامات السياسية الداخلية والصراع بين الاقليات القومية والصراعات الاجتماعية والطبقية أو التصدي للعدوان الخارجي الذي يدهم المجتمع ويتحدى وجوده وقوميته وتراثه ومقدساته، فتؤدي القوات المسلحة التي تسيطر عليها المؤسسات السياسية دوراً بارزاً في التصدي للعدوان الخارجي والحد من خطورته.

٤. قيام النظام أو النسق السياسي على تشجيع الأفراد بالمساهمة في شؤونه واشغال الادوار المهمة فيه بعد الحصول على التدريب والمهارة والكفاءة الإدارية والمهنية مع مكافئة شاغلي هذه الادوار وتحفيزهم على تقديم المزيد من الخدمات والفعاليات المقيدة والبناءة التي من شأنها ان تطور نوعية العمل السياسي في المجتمع.

٥. العمل على تكييف النظام السياسي برمته إلى طبيعة البيئة الاجتماعية التي توجد فيها مع ترجمة ايدولوجية النظام الاجتماعي إلى واقع عمل يسهم في تحقيق اهداف القيادة السياسية.

وفي عالمنا المعاصر فأننا نستطيع ان نميز بين ثلاثة انماط من المواقف السياسية^(١)، أولاً موقف المجتمعات القبلية التي اخذت بالتصنيع وبعض النظم السياسية الحديثة نتيجة للتأثيرات الغربية وتقع الغالبية العظمى من هذه المجتمعات في أفريقيا. وهناك موقف البلدان غير الصناعية التي كانت لها حضارات قديمة والتي أخذت بالتصنيع بعد تحررها من الحكم الاستعماري أو الاقطاعي أو الاوتوقراطي وتشمل هذه الفئة كثير من البلدان في اسيا والشرق الأوسط وبعض دول امريكا اللاتينية. وفي الدول الصناعية نستطيع ان نميز بين نمطين من انماط النسق السياسي الأول الرأسمالي والثاني الاشتراكي.

أما الخصائص السياسية العامة المميزة للمجتمعات الصناعية فهي^(٢):

أ. اتخاذ المجتمع السياسي شكل الدولة.

ب. وجود أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة.

^١ يوتومور، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

^٢ حميد كردي الفلاحي ومحمد حربي حسن، مصدر سابق، ص ١٩٦.

ج. انتخاب القادة السياسيين.

د. إدارة الشؤون العامة بواسطة بيروقراطية مركزية كبيرة.

ثانياً: المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية من المؤسسات الاجتماعية المهمة في قتنا الحاضر والتي يتكون منها البناء الاجتماعي، نظراً للوظائف المهمة التي تؤديها هذه المؤسسات للمجتمع، ويتجلى دور هذه المؤسسات بالدفاع عن الوطن من الاخطار والتهديدات الاجنبية والحفاظ على الأمن والنظام داخل البلد. حيث ان هذه المؤسسة هي مؤسسة اجتماعية لا تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات العائلية والتربوية وغيرها. فتشرف هذه المؤسسة على تدريب وتسليح القوات المسلحة وتحديد الظروف التي يعلن فيها حالة النفي العام للحرب، كما تضع الاحكام والقوانين التي تمكنها من إدارة وتطوير منظمات وتشكيلاتها العسكرية وتحقيق الوحدة النفسية والاجتماعية لأعضائها بحيث تكون منظمات وتشكيلات موحدة قادرة ومستعدة على تنفيذ الاوامر التي تصدر اليها من القيادة السياسية^(١).

ومما يجعلنا نضفي صفة المؤسسة الاجتماعية على المؤسسة العسكرية وجود عدد من الصفات التي تجعل المؤسسة العسكرية تحمل الصفات والخصائص التي تتميز بها بقية المؤسسات الاجتماعية وهي^(٢):

١. وجود ابنية ومعدات واجهزة مادية تستعملها الوحدات والتشكيلات القتالية.
٢. وجود نماذج معينة من العلاقات والممارسات الاجتماعية التي يلتزم بها شاغلوا الادوار الاجتماعية.
٣. وجود الاحكام والاعراف والصيغ السلوكية التي تنظم انشطة القوات المسلحة وتقودها إلى السير نحو تحقيق اهدافها.
٤. وجود القيم والمبادئ التي تحقق وحدة القوات المسلحة وتماسكها لكي تستطيع تحقيق اهدافها وطموحاتها المنشودة.

ترتبط المؤسسة العسكرية بعلاقات وثيقة وطيدة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات السياسية والعائلية والاقتصادية وغيرها. فلو أخذنا على سبيل المثال العلاقات بين

^١ حميد كردي الفلاحي ومحمد حربي حسن، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

^٢ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، الدار العربية للموسوعات، ط ١، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٣.

المؤسسة العسكرية والاقتصادية لوجدنا مجموعة من الصلات والروابط العضوية المتكاملة، فالمؤسسة العسكرية لا تستطيع اداء وظائفها وتحقيق مهامها واهدافها القريبة والبعيدة دون وجود المؤسسة الاقتصادية، فلأخيرة هي التي تجهز القوات المسلحة بالمعدات والمستلزمات الحربية التي تساعد في القتال والدفاع عن الوطن وتزويد أفرادها بالملابس والمواد الغذائية التي تحتاجها وكل ما من شأنه ادامة المهمة التعبوية والقتالية للمؤسسة. من جانب آخر فالمؤسسة العسكرية لها دور بارز في استمرار المؤسسة الاقتصادية، فالقوات المسلحة تؤدي دوراً فعالاً في تأمين الحماية العسكرية لتلك المؤسسة وتساعد على توطيد الأمن والاستقرار في البلد مما يشجع المؤسسة الاقتصادية على العمل والانتاج. تتكون المؤسسة العسكرية من سلسلة من الادوار الوظيفية المختلفة ويمكن تشبيه المؤسسة العسكرية من حيث الهيكل التنظيمي كما في الشكل الموضح، حيث تتفرع الادوار الوظيفية فأدوار القيادة في القوات المسلحة تشمل ادوار قائد الفيلق وقائد الفرقة آمر اللواء، في حين الأدوار الوظيفية تشمل ادوار الضباط العاملين في الوحدات القتالية والإدارية وهي آمر فوج، وأمر سرية، وأمر فصيل، وأما الأدوار القاعدية فتشمل ادوار نواب الضباط وضباط الصف والجنود، ولكل من الأدوار المذكورة واجباته وحقوقه ونمط اتصالاته وتفاعلاته داخل وخارج المؤسسة العسكرية ويحدد القانون الرسمي هذه الواجبات والحقوق^(١).



^١ حميد كردي الفلاحي ومحمد حربي حسن، مصدر سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

وتختلف المهام والواجبات العسكرية داخل المؤسسة العسكرية من صنف لآخر فمثلاً واجبات قائد الفيلق تشمل الإشراف على إدارة وتدريب استعداد الفرق وواجبات قائد الفرقة تشمل الإشراف على تدريب وتسليح شؤون الألوية ، كذلك فأن واجبات آمر اللواء فأنها تتحدد في امور التدريب والتسليح والاستعداد للمعارك والإشراف على الشؤون الإدارية للألوية وإدامة الاتصال بقائد الفرقة، فالواجبات تختلف حسب طبيعة الدور وحجمه.

ثالثاً: العلاقات الاجتماعية في المؤسسة العسكرية

يمكن ان نميز مجموعة من الانماط من العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة العسكرية هي^(١): العلاقات الاجتماعية العمودية والعلاقات الاجتماعية الأفقية والعلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية، فالعلاقات الاجتماعية العمودية التي تشمل مجموعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية مختلفة كالعلاقة التي تربط بين قائد الفيلق بقائد الفرقة وأمر اللواء بقائد الفرقة والجندي بأمر الحظيرة ومثل هذه العلاقات يحددها النظام الداخلي للوحدة العسكرية، فليس من حق الجندي ان يتصل بأمر السرية مباشرة وإنما يجب ان يتصل بأمر الفصيل وبعدها بأمر السرية. أما العلاقات الاجتماعية الأفقية فهي التي تقع بين شخصين أو أكثر يحتلون ادوار اجتماعي متساوية ومتكافئة كاتصال الجنود فيما بينهم واتصال ضباط الصف ببعضهم. وتنقسم العلاقات الاجتماعية العمودية والأفقية في القوات المسلحة إلى قسمين هما: العلاقات الاجتماعية العمودية أو الأفقية الرسمية وغير الرسمية، فالعلاقات العمودية الرسمية تتمثل بمجموعة الاتصالات التي تقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز عسكرية مختلفة وتطور حول الواجبات والمهام الرسمية للمؤسسة العسكرية كاتصال آمر اللواء بأمر الفوج حول ضرورة زيادة ساعات التدريب العسكري. أما العلاقات العمودية غير الرسمية فهي الاتصالات أو التفاعلات التي تقع بين شخصين أو أكثر وتطور حول الاغراض الشخصية للأفراد الذين يكونونها كاتصال النقيب بالملازم حول الذهاب إلى النادي العسكري بعد الانتهاء من الدوام الرسمي والملاحظ ان اعضاء المؤسسة العسكرية يرتاحون كثيراً للعلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية لانها تتسجم مع طبيعة شخصياتهم وتتلاءم مع ميولهم واتجاهاتهم.

^١ احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، مصدر سابق، ٨١-٨٣.

رابعاً: خصائص المؤسسة العسكرية

تتميز المؤسسة العسكرية بخصائص أو مميزات معينة تختلف عن بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى وندرج أدناه أهم هذه الخصائص^(١):

١. مهمة المؤسسة العسكرية

تتحدد مهمة المؤسسة العسكرية بتشكيل الوحدات العسكرية المتخصصة وتشرف على تدريبها وتسليحها وتجهيزها بالمعدات العسكرية والأسلحة، وتكون هذه الوحدات مهيأة للدفاع عن الوطن ضد أي عدوان خارجي يقع على البلد، والحفاظ على السلام والأمن داخل البلد الواحد وتساعد على شيوخ الاستقرار والطمأنينة في نفوس المواطنين، وقد تتولى المؤسسة العسكرية مهام أخرى خلال فترات السلم فقد تقوم بأداء لبعض الأعمال الانتاجية والخدمية وتنفيذ بعض المشاريع التنموية.

٢. التدرج الهرمي

يعد النظام العسكري نظاماً اجتماعياً متدرجاً بدقة، ويكون هذا التدرج على شكل مثلث أو هرم حيث تحتل قمته المراكز العسكرية العليا ويحتل وسطه المراكز العسكرية الوسطية وقاعدته المراكز العاملة وتشمل الجنود وضباط الصف وسائر المراتب، ويكون حجم وعدد المراكز العاملة أكثر واكبر من بقية المراكز الأخرى. ويبدأ التدرج الهرمي من رئيس الجمهورية بصفته القائد العام للقوات المسلحة وينتهي بالفرد المجند ويمثل هذا التسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تحقق انضباطاً وفاعلية واستمراراً في النسق العسكري. ويعتمد التدرج الهرمي للمؤسسة العسكرية على الرتب العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية، تعرف الرتبة العسكرية بأنها تلك الصفة أو النوعية التي تعطي للأفراد العسكريين والتي تحدد مكانهم في التدرج الهرمي بدقة وتعطيهم صلاحية ممارسة السلطة وإصدار الأوامر داخل إطار يحدد القانون العسكرية، وتقسم الرتب إلى درجات تحدد نوع ومقدار القوة النسبية للأفراد الذين يتقلدونها، فهناك قائد الفيلق الذي يصدر الأوامر إلى قائد الفرقة وقائد الفرقة يصدر الأوامر والتوجيهات إلى آمر اللواء.

٣. مساهمات كافة العسكريين

^١ احمد ابراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨١-٨٥.

من الخصائص المميزة للمؤسسة العسكرية هي المشاركة الجماعية في اداء الاعمال والواجبات المطلوبة، فأداء الواجبات العسكرية يتطلب درجة عالية من التعاون والتنسيق بين افراد المجموعة أو التشكيل العسكري، وإذا ما وقع أي خلل في اداء واجبات أية مجموعة من المجموعات داخل الوحدة العسكرية فإن هذا بدوره سيؤثر سلباً على طبيعة ونوع العمل والواجب المكلف به الوحدة العسكرية ويخلق نوعاً من التذمر والاستياء داخل تلك الوحدة. لذا تصبح مهمة اشراك كافة العسكريين في الواجبات والمسؤوليات التي تضطلع بها الوحدات القتالية من الشروط الاساسية التي ينبغي ان تنسم بها المؤسسة العسكرية الناجحة.

٤. اختلاف المكانة الاجتماعية بين الضباط

من ابرز السمات الواضحة للمؤسسة العسكرية هي الهوة في المكانة الاجتماعية بين الضباط والجنود حيث تؤكد التقاليد والتعليمات العسكرية على هذا الجانب وتراه ضرورة انضباطية.

٥. السلطة والمولة

من الصفات المميزة للمؤسسة العسكرية وجود سلطة تعد بمثابة الوسيلة الاساسية التي تعتمد عليها هذه المؤسسة لتحقيق الاهداف المرسومة للقوات المسلحة، إذ ان الوظيفة الاساسية للسلطة في المؤسسة العسكرية لا تقتصر على حدود اصدار الاوامر والتعليمات من الجهات العليا في تلك المؤسسة وانما تشمل ضمان طاعة هذه الأوامر والتعليمات. والسلطة في المؤسسة العسكرية تتركز في المناصب القيادية التي تتولى عملية تنفيذ القرارات وتحقيق اهداف النظام. فضلاً عن ذلك فالمؤسسة العسكرية تتميز باعتمادها نظام المنزلة ونعني بالمنزلة السمعة والشرف والاحترام الذي يتمتع به افراد المؤسسة العسكرية وتعتمد المنزلة الاجتماعية في المؤسسة العسكرية على المراكز الوظيفية التي يحتلها الفرد في القوات المسلحة، فكلما كان الفرد ذو رتبة عسكرية اعلى كانت منزلته الاجتماعية كبيرة .

٦. المعتقدات والقيم والاهداف المشتركة

من الخصائص الاخرى التي تتميز بها المؤسسة العسكرية وجود اهداف ومعتقدات وقيم مشتركة تساعد على وحدة وتماسك الأفراد داخل القوات المسلحة، إذ ان وجود هذه المبدأ يساعد كثيراً تلك المؤسسة على الانسجام والوحدة والتعاون، مما يولد ظهور تشكيلات قتالية موحدة وقوية تستطيع الدفاع عن الوطن وحمايته. لذا يصبح غرس تلك القيم ضرورة تحتم على القيادات العسكرية تبنيها بهدف خلق جيش عقائدي موحد، وان عدم تحفيز ذلك فانه يؤدي إلى جعل

الوحدات والتشكيلات العسكرية مفككة وغير قادرة على تحقيق الاهداف السوقية، كما ان المعتقدات والقيم والاهداف التي ينبغي على القوات المسلحة الايمان بها والتمسك بتعاليمها يجب ان تكون مشتقة من ايدولوجية النظام الاجتماعي وهنا نؤكد على ضرورة قيام المؤسسات العائلية والتربوية والدينية والثقافية على دعم المؤسسة العسكرية لا نها المسؤولة عن امن المجتمع وسلامته.

٧. الاكتفاء الذاتي

غالباً ما تتميز المؤسسة العسكرية بكونها مجتمعات مكتفية ذاتياً تعمل على توفير حاجات أفرادها لكي تمكنهم من اداء ادوارهم على نحو فعال وغالباً ما يكون مراكز عمل ونشاط القوات المسلحة في اماكن منعزلة عن المناطق المدنية.

٨. الالتزام بالأدوار العسكرية

الحقيقة المعروفة في المؤسسة العسكرية هي حتمية قيام الأفراد الذين يلتحقون بالقوات المسلحة إلى تقبل الادوار العسكرية الجديدة والتكيف مع المجتمع الجديد، اذ ان عدم تقبل تلك الادوار سيعرض الافراد في هذه المؤسسة إلى العقاب وهي تعد ملزمة لهم.

المبحث الثاني

تداعيات النظام السياسي على المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣

أولاً: اهم التحديات التي واجهت تشكيل المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد دخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣ وانتهاء العمليات العسكرية اصدر الحاكم المدني (بول بريمر) في العراق اول قرار وهو اجتثاث حزب البعث، وبعدها اصدر القرار رقم (٢) لحل المؤسسة العسكرية بكافة تشكيلاتها ومنها: (وزارة الدفاع، والاستخبارات، والامن الخاص، والحرس الخاص، وسلاح الطيران، والبحرية، والحرس الجمهوري، وفدائيي صدام، ومجلس قيادة الثورة، والمحاكم الثورية، والخاصة، ومحكمة الامن القومي، وغيرها من المؤسسات شبه العسكرية)^(١). فضلاً عن ذلك لم يكن حل القوات المسلحة مشروطاً بجمع السلاح واحتوائه، وبذا تحولت ترسانة المؤسسة العسكرية إلى خردة جرى تهريب قسم كبير منها إلى دول الجوار، ولم يتبق إلا النزر اليسير من الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة والعجلات الأخرى، فضلاً عن بطاريات المدفعية من مختلف العيارات والتي كانت تعد بالآلاف، والأسلحة الخفيفة التي أصبح معظمها بيد المواطنين المدنيين، كما تم تدمير المؤسسات التدريبية من كليات ومعاهد عسكرية عريقة ومدارس قتال الصنوف (الأسلحة) الرئيسية حتى أصبحت عبئاً كبيراً على مساعي إعادة البناء، يضاف إليها إهدار مخازن السلاح والذخيرة ومستودعات التجهيزات والمعدات والإمداد اللوجستي، كذلك جرى تدمير منشآت التصنيع العسكري وسرقة وتهريب محتوياتها، لاسيما أن بعضها يحتوي على ماكينات ومعدات تصنيع متطورة جداً^(٢). واثار قرار حل القوات المسلحة العراقية جدلاً مريراً، إذ رأى المنتقدون ان هذا القرار سيدفع بمئات الالاف من العراقيين ان يدخلوا ضمن العاطلين عن العمل، مما سيمهد لهم ان يكونوا مسلحين في الشوارع، اما مؤيدو هذا القرار فيرون ان القوات المسلحة قد حلت نفسها بنفسها، كما رأى كثيرون ان تصوير الامر بانه دائر بين الابقاء والحل ولا ثالث لهما غير صحيح، لكون ان هنالك خيارات اخرى يمكن من خلالها فحص اهلية العسكريين، او حل بعض الوحدات والابقاء على اخرى^(٣).

^١ مجموعة باحثين، الحشد الشعبي- الرهان الاخير، سلسلة كتب مركز بلادي، كتاب رقم (١)، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٣٩-٤٠.

^٢ عزيز جبر شيال، الجيش العراقي- قدرات متدنية وتهديدات متزايدة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports>

^٣ المصدر نفسه، ص ١٥.

ان من الاخطاء التي وصفها البعض بالفادحة والتي ظهر اثرها على بنية الدولة والمجتمع اتخاذ قرار بهذه الطريقة، اذ انعكس اثره اجمالاً بالاتي:

١. خسارة الدولة العراقية لخبرة عسكرية دامت لعقود طويلة من الزمن.
 ٢. زيادة في العبء المادي واللوجستي لإنشاء مؤسسة عسكرية جديدة.
 ٣. تمكين جهات معادية للاستفادة من الافراد المسرحين واستخدام خبرتهم ضد الدولة والمجتمع.
 ٤. بذل جهود مضاعفة لإعادة صياغة المؤسسة العسكرية بصيغة موضوعية ومهنية.
 ٥. تواجد العنف والقتل والإرهاب في المجتمع بشكل ملفت وسريع من دون رادع.
 ٦. زيادة في نسب البطالة.
 ٧. اتاحة فرص سانحة لنمو القوات غير النظامية والحركات المسلحة.
- لذلك يعد هذا القرار واحداً من سلسلة القرارات غير الموفقة لدى برimmer المتمثلة ب(حل الجيش العراقي) ومجموع المؤسسات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمؤسسة العسكرية، بما فيها الشرطة وقوى الامن على اختلاف مسمياتها، وقد برر ذلك بان عناصر في الجيش العراقي وخاصة الحرس الجمهوري وتنظيم الامن الخاص قد لوثوا ايديهم بكثير من الدماء، لكن في المقابل يعتقد آخرون ان ضباط الجيش كانوا مهنيين، اذ دفعتهم قيمهم الوطنية العراقية للمؤسسة العسكرية وليس لصدام حسين، وهؤلاء بمقدورهم ان يشكلوا القوام الاساسي والجوهري لمؤسسة عراقية جديدة^(١).

لذلك تركت الطريقة العشوائية لقرارات حل وزارة الدفاع والأجهزة الأخرى ما يأتي^(٢):

- أ. حدود مفتوحة للبلاد بطول (٤٢٠٠) كم تطل على ستة بلدان متداخلة في اتجاهاتها السياسية وانتماءاتها العرقية والاثنية.
- ب. وضع قوة فتية من الشرطة العراقية الجديدة غير مكتملة التدريب والتجهيز أمام تحديات كبيرة من الإرهابيين والمتسللين والمجرمين المطلق سراحهم قبل الحرب بقليل، بدون قوة وطنية ساندته لها، كما إن التدخل والعمل غير المنسق بين الشرطة العراقية والشرطة العسكرية لقوات الائتلاف جعلها هدفا لهجمات إرهابية أوقعت عدداً كبيراً من الإصابات في صفوفها.

^١ مجدي كامل، الحكام العرب في مذكرات الزعماء والقادة السياسيين ورجال المخابرات، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي، د ت، ص ٣٩٤-٣٩٥.

^٢ عدنان قحطان وكريم بهية، حل الجيش العراقي : الأسباب والنتائج والبدل المطلوب، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٧، آب، ٢٠٠٤، ص ٦٩.

ت. صعوبات واضحة في تسليم الملف الأمني للعراقيين، بسبب التباطؤ وعدم الجدية التي كان يتعامل بها الأمريكيون في بناء جيش وطني جديد، وقوات حدود وأفواج طوارئ وجهاز شرطة متكامل ، يمكن الدولة العراقية من ممارسة سيادتها الوطنية حتى لو كان ذلك في ظل الاحتلال. ث. ترك الوضع الأمني ظلاله في تأخير عملية الأعمار، وبقاء نسبة عالية من البطالة بين صفوف العراقيين وخاصة منتسبي الوزارات التي حلتها سلطة الائتلاف. هـ. افرز الفراغ الأمني في العراق ظاهرة وجود الشركات الأمنية الخاصة التي كان يعمل بها الآلاف من العناصر الأجنبية، إذ استعانت القوات الأمريكية بتلك الشركات لحماية بعض قواتها ومؤسساتها كما استعانت ببعضها في المواجهات مع المقاومة العراقية وكان لها الدور الواضح في تردي الوضع الأمني في العراق نتيجة اشتراك رجالها في عمليات السلب والنهب وتكوين عصابات الجريمة المنظمة حيث قامت بقتل المدنيين في ممارسة واضحة لخرق حقوق الإنسان^(١).

لذلك أصدر الحاكم المدني بول بريمر قرار رقم ١٧ في ٢٧ نيسان ٢٠٠٤ والذي منح بموجبه الشركات الأمنية الخاصة وما يسمى بالمتعاقدين الأمنيين حصانة قانونية تحول دون ملاحقة السلطات العراقية لهم مما أدى إلى تفاقم ممارساتها وانتهاكاتها ومن أبرزها إدخال الأسلحة كاتمة الصوت إلى الداخل العراقي وممارسة أنشطتها بسرية وعدم خضوعها للمراقبة مطلقاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أصدر السفير بول بريمر أمراً إدارياً يحمل الرقم (٢٢) في ٨ / ٨ / ٢٠٠٣، لإعادة تشكيل جيش عراقي جديد مبني على نظام الخدمة التطوعية التي لا تتجاوز ٢٦ شهراً. إلا أنها فشلت في إنتاج مؤسسات أمنية وعسكرية محترفة على الرغم من الخبرات الكبيرة المتراكمة في المؤسسات الملغاة والإسناد المباشر من القوات الأمريكية والقوات الحليفة لها. إذ أحدث قرار حل الأجهزة الأمنية فراغاً كبيراً، أخرج معه العراق من معادلة ميزان القوى الإقليمية ليكون ساحة مكشوفة لأجهزة مخابرات دول إقليمية ودولية فضلاً عن تلك السلبات التي رافقت إعادة تشكيل القوات المسلحة، الأمر الذي جعلها غير مؤهلة لمواجهة التحدي الأمني المتمثل في الإرهاب انطلاقاً من أن الأمن في عصر الاعتمادية الدولية، يعتمد على قدرة وقوة ومثانة وسلامة الوضع الداخلي للدولة بمقوماتها المختلفة، والعراق بعد العام ٢٠٠٣ بأجهزته الأمنية المتعددة، يواجه نمطاً غير محدد من الجماعات الإرهابية يتطلب

^١ مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق - القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١١-١٢.

تشخيصها وتوضيح السمات الأساسية لهذه الجماعات، لتكون حاضرة إزاء صانع القرار للتوصل إلى صيغة مواجهة علمية وعملية للحد منها^(١). سعت الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الدور الأساس للجيش العراقي الجديد ينصب على مواجهة الإرهاب، واتساقاً مع ذلك شكلت قوات الحرس الوطني العراقي بمشروع قدمه وزير الدفاع الأمريكي السابق (بول وولفويتز) حمل أسم (المشروع الأمني لمكافحة الإرهاب) إذ بين المشروع أن الهدف منه، صياغة وتشكيل مؤسسة عسكرية عراقية جديدة تصب في بوتقة السياسات الإستراتيجية العسكرية للبلاد مستقبلاً، لكن الجلي في الأمر أن هذا التشكيل تأثر بشكل كبير بواقع المحاصصة وشهد أفراده وقياداته استهداف واسع من قبل التنظيمات الإرهابية في ظل تجهيز عسكري ضعيف المستوى لا يرتقي لمستوى التهديدات الأمنية التي شكل لمواجهتها^(٢). فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق، بات الإرهاب سمة ملازمة للتطور السياسي إذ أصبح العراق ملاذاً لبعض التنظيمات التي تحركها أيديولوجيات دينية (ولاسيما تنظيم القاعدة) التي سعت على نطاق عملها الميداني تحت غايات محاربة الاحتلال الأمريكي وإقامة نظام إسلامي في العراق وفق فقه الخلافة الراشدة، لكن عمليات هذه التنظيمات بلغت حد استهداف المجتمع بأعنف الطرق والأساليب وهو ما أكد فعلياً أن هذه المجموعات تسعى إلى تحقيق غاياتها عن طريق إثارة الرعب والرغبة في نفوس الجميع فأخذت أعداد الضحايا تتصاعد بشكل كبير.

فعمدت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء مؤسسات بشكل عمودي في العراق يبدأ من أعلى قمة هرم مؤسسات سلطة الدولة نزولاً إلى أطرافها الفرعية من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة خلال مرحلة الاحتلال العسكري وليتم تفويضها في إدارة البلاد، في ظل محاولة متعمدة لإضعاف وحدته الوطنية من خلال إثارة الصراعات المذهبية والطائفية وصولاً إلى ما يعرف بحرب المكونات الاجتماعية الداخلية وهذا ما هو معروف لدى المتخصصين في مفاصل المؤسسة العسكرية كافة من أجل جعل الأخيرة غارقة في أتون المواجهات والصراعات والحروب الدائمة^(٣).

^١ مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١ ، بغداد، ٢٠١٤، ص١٧٣.

^٢ سيمون هيرنش، المنطقة الرمادية : كيف انتقل برنامج سري للبتاغون إلى أبي غريب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٣٠٥ ، تموز ٢٠٠٤ ، ص ٣٩-٤٠.

^٣ أحمد عدنان كاظم ، أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث ، ط١، الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد ، ٢٠١٦، ص١٦٨.

شهدت القوات المسلحة والأمنية تطورات مهمة على مدى المدة بين (٢٠٠٦-٢٠١٢)، حيث اسس العراق حكومة مستقلة، شكلياً في اقل تقدير، فيها وزارات سيادية مثل الدفاع والداخلية، وهنالك تشكيلات مثل المخابرات، والأمن الوطني، وتوسع البناء في القوات المسلحة افقياً (عدداً) وعمودياً (التنظيم)، والامر نفسه مع القوات الأمنية الأخرى، فاصبح لدى العراق مع نهاية عام ٢٠١٥، ١٧ فرقة عسكرية للقوات العسكرية البرية فقط، وبعدد متوسط نحو ١٤ الف لكل فرقة فيكون للعراق نحو ٢٥٠ الف جندي مشاة، يضاف لهم نحو ١٠٠ الف في وحدات عسكرية خاصة، ونحو ٦٥٠٠ الف شخص بالقوة الجوية، ونحو ٦٠٠٠ الف شخص في القوة البحرية، فضلاً عن وجود نحو ١٢٠ - ١٥٠ الف في هيئة الحشد الشعبي، ٢٥٠ الف في وزارة الداخلية، ونحو ١٥٠ الف في تشكيلات أمنية أخرى مختلفة من حماية منشآت وحماية شخصيات، ويمكن أن يضاف لها عدد كبير غير محدد من عناصر التنظيمات المسلحة (الغير رسمية) المختلفة التي تعمل بموافقة ومظلة الحكومة، وبذلك يكون العدد ما بين ١٣٠٠٠٠٠-١٤٠٠٠٠٠ مليون عسكري ورجل أمن ناشط عسكرياً، والعدد لا يشمل المقاتلين في اقليم كردستان التي يتوقع ان يكون فيها العدد ١٠٠ الف من البيشمركة، ونحو ١٠٠ - ١٥٠ الف رجل أمن^(١). كما لم يجري العمل وفقاً لنظام ثابت لتدرج الرتب العسكرية والأمنية حتى عام ٢٠١٢، وانما كانت الرتب تمنح ايضاً للأحزاب، لا نستغرب أن نجد قيادات عسكرية وأمنية عليا لا تعرف القراءة والكتابة، أو انها لا تحمل مؤهلات جسمية^(٢). إن الصورة الكاملة لمعالم الجيش العراقي لم تتضح كونه في تلك الفترة لم يمتلك الأهلية الحرفية العسكرية للمشاركة في القيام بعمليات عسكرية ضد كل من يهدد الأمن القومي العراقي، ولذلك فإن المؤسسة العسكرية كان لابد لها من إعادة الخبرات السابقة في الجيش وخصوصاً أن القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية كان ناجحاً وله دور في تفعيل القوات العسكرية العراقية لما يمتلكه الجيش العراقي من خبرة مما يساعد في بناء إستراتيجية عسكرية فاعلة فضلاً عن وضوح العقيدة العسكرية المزمع تبنيها للجيش العراقي^(٣). إن من ضمن الإشكاليات في إعادة بناء الجيش العراقي هي دمج التنظيمات

¹ Loose Ends, Iraq's Security Forces between U. S. Drawdown and Withdrawal, Baghdad/ Washington/ Brussels, International Crisis Group, October 26, 2010, p; 2- 3.

^٢ حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق، مجلة دفاتر سياسية وقانونية، جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٢، عام ٢٠١٥، ص١٣١.

^٣ مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٩.

المسلحة التي منح الكثير من أفرادها رتباً عسكرية عالية دون المرور بالسياقات العسكرية المتعارف عليها في منح الرتب حتى أُطلق على هؤلاء تسمية (ضباط الدمج)*، إذ رافق هذه الحالة رواج ظاهرة الفساد المالي في تشكيل القوات المسلحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وتحديداً أولى تشكيلاته عام ٢٠٠٤ وتسبب هذا الفساد لاحقاً بظهور ما يسمى الجنود (الفضائيين)**، فضلاً عن إشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي، لاسيما إذا تكرر تلك الحالة بحقب مقاربة يؤدي إلى مخاطر كبيرة أهمها تراجع ثقة الشعب بالجيش، ثم إن إشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي يكون في النهاية على حساب جاهزيته وكفاءته الميدانية في مواجهة العدو^(١). لذلك يمكننا أن نرى لم يتم الاعتماد بالنصوص الدستورية في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، حيث نص الدستور العراقي في المادة التاسعة - أولاً/ ١ تتكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة^(٢). والحقيقة إن الواقع يؤكد عدم اكتمال البنية المؤسساتية للجيش العراقي الجديد بسبب أزمة التغلغل التي أصيبت بها العملية السياسية ويرجع ذلك إلى^(٣):

أولاً. هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن ضعف التدريب للقوات الأمنية والعسكرية والشرطة، مع تفشي خطر التنظيمات المسلحة المستديرة على الوضع الأمني، ولا ريب في أن التنازع السياسي الراهن وفقدان الثقة بين القيادات السياسية والعسكرية، وانحيازها لمن يخاطبها على أساس المناطقية أو الهوية الضيقة، فضلاً عن التشكيك في قدرة المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن بعد إعادة تشكيلها عام ٢٠٠٣.

* قانون الدمج وهو قانون رسمي صدر من سلطة الائتلاف المؤقتة عام ٢٠٠٤، والمرقم (٩١)، إذ عرف القانون بتسميتين: قانون بريمر، أو قانون دمج الميليشيات، ويهدف إلى تعويض المتضررين من النظام السابق، فضلاً عن سد النقص الحاصل في المؤسسة العسكرية جراء حل الجيش العراقي.

** الجنود الفضائيين : مصطلح استخدمه لأول مرة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي أثناء حضوره جلسة مجلس النواب العراقي في ٣٠ تشرين الثاني عام ٢٠١٤ لوصف الجنود الوهميين الذين تظهر أسمائهم في قوائم الرواتب دون أن يكون لهم وجود فعلي، الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على الرابط الإلكتروني <http://arb.parliament.iq/archive>

^١ محمود أحمد عزت البياتي، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٤٢.

^٢ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٩)، للمزيد راجع جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٥، في ١٧ / ١ / ٢٠٠٦.

^٣ كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، العدد (٥٦) بغداد ٢٠١٣، ص ١٣٢ - ١٣٣.

ثانياً. خضوع المؤسسة العسكرية إلى سياسة المحاصصة في توزيع الحقائق الوزارية) الدفاع العرب السنة، الداخلية من حصة العرب الشيعة، أما رئاسة الأركان فهي من نصيب الكرد، وتنزل طريقة الحصص حتى قادة الفرق والألوية العسكرية، بل وامتدت حتى طلبة الكليات العسكرية وقوى الأمن الداخلي.

حيث شهدت حقبة حكم رئيس الوزراء السابق إياد علاوي ، زيادة في عدد قوات الجيش العراقي وفتح باب التطوع، إلا أنها لم تكن بمستوى التحديات الأمنية القائمة، فالقوات التي شكلت في ذلك الوقت كانت تسير وفق البناء الأفقي (القوة القتالية) على حساب البناء الرأسي (القدرة القتالية) وهذا الأمر شمل القوة الجوية والبحرية وطيران الجيش مما أسهم في ضعف الاستجابة للهجمات الإرهابية المتكررة واستمر هذا الحال في عهدي كل من (إبراهيم الجعفري ونوري المالكي) إذ وجدت البلاد نفسها أمام مشاكل خطيرة من الناحية الأمنية في ظل تزايد مستمر للهجمات الإرهابية والتي بلغ أوجها في تفجير مرقد الإمامين في سامراء (علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام)^(١)، لذلك اتبعت وزارة الدفاع العراقية سياسة زيادة عدد القوات العسكرية كما ونوعاً بالتزامن مع زيادة عدد القوات الأمريكية والزج بأعداد كبيرة من المتطوعين في الجيش فضلاً عن توجه الوزارة لإعادة فتح الكليات العسكرية وجامعة الدفاع الوطني وكلية الأركان، إلا أن المشكلة التي واجهها الجيش العراقي بقيت على حالها في ظل استمرار سياسة المحاصصة للمناصب العسكرية بعيداً عن الكفاءة والخبرة في ظل غياب الثقة بين الشركاء السياسيين والتي انعكست سلباً على الواقع الأمني^(٢). حيث وجه تقرير لجنة جونز لقياس الاستقرار عدد من الانتقادات لعمل المؤسسة العسكرية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ تمثلت في الآتي^(٣):

١. تستمر القوات الأمنية بالافتقار إلى هيكلية القيادة الفعالة فضلاً عن استمرار ثقافة الفساد الإداري في هيكلية القوات الأمنية.

٢. تغيب قرابة ثلث أعضاء القوات الأمنية العراقية دون إجازة أو أنهم فروا في أوقات معينة الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد القوات الفعلي الموجود في الميدان.

^١ عزيز جبر شبال، الجيش العراقي: قدرات متدنية وتهديدات متزايدة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ٢٠١٢ ، ص ٦-٨ على الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/2012115134647609886.html>

^٢ المصدر نفسه.

^٣ مجموعة باحثين ، قياس الأمن والاستقرار في العراق ، ط ١ ، مركز العراق للأبحاث ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٣. خضعت القوات الأمنية العراقية لمبدأ المحاصصة فالعديد من العناصر العسكرية والأمنية يرون أنفسهم بوصفهم ممثلين لانتمائهم الحزبي أو الطائفي أو المذهبي أو القومي وليس للمؤسسة العسكرية والأمنية. لذلك أجرت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش عام ٢٠٠٨، مفاوضات مع العراق حول اتفاقية وضع القوات تمنح بموجبها القوات الأمريكية في البلاد حصانات قانونية، وهو شرط لا بد منه لتركز القوات الأمريكية في أي مكان، ولكن مع تحفظ واحد يقوم على سحب تلك القوات بحلول نهاية عام ٢٠١١، إذ اعتقد العديد من القياديين الأمريكيين والعراقيين أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام ٢٠١١ كان أمراً محبذاً على المستويين الأمني (تدريب القوات العراقية والسيطرة على المجال الجوي ومكافحة الإرهاب) والسياسي (استمرار مشاركة الولايات المتحدة وتوفير الطمأنينة لدول الجوار) وفي ذلك الوقت، بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تخطط لوجود عسكري مستمر، إلا أن الجمود الذي استمر ثمانية أشهر حول تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات العراقية في آذار/مارس ٢٠١٠ أدى إلى تأجيل الموافقة النهائية في واشنطن*. وعند تشكل حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في كانون الثاني عام ٢٠١١، فقرر الرئيس أوباما، بموافقة من مستشاريه، إبقاء القوات في العراق على أن يكون تعداد هذه القوات (٥٠٠٠ جندي) وحصل على موافقة السيد المالكي على إجراء محادثات جديدة حول (اتفاقية وضع القوات) وفي هذا السياق، راجع قادة الأحزاب العراقية مراراً بنود هذه الاتفاقية لكن بحلول تشرين الأول ٢٠١١ وصلوا إلى طريق مسدود فقد وافقوا جميعهم على وجود القوات الأمريكية، باستثناء كتلة التيار الصدري برئاسة مقتدى الصدر، وفي ما يتعلق بالحصانات، كانت الأحزاب الكردية، هي الوحيدة التي قدمت لها الدعم ولم يقر المالكي باتخاذ قرار نهائي بتقديم دعم مماثل، ونظراً إلى أن السياسة الأمريكية طويلة الأمد تقوم على مبدأ بأن القوات المتمركزة في الخارج يجب أن تحظى بحصانة قانونية، انتهت المفاوضات بالفشل وبدأت عملية انسحاب القوات^(١).

* صادق مجلس النواب العراقي على الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ بتصويت ١٤٩ عضواً لصالحها من أصل ٢٧٥ عضواً أي ما نسبته ٥٤% من الأصوات وللمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقية ينظر: اتفاقية مركز القوات بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، جنيف، ٢٠٠٩، ص ١١-٢٣.

^١ جيمس جيفري، ما وراء الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على الموقع الرسمي لمعهد واشنطن على الرابط الإلكتروني <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq>

ركز الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) على الانسحاب من العراق وإعادة هيكلة القوات من خلال خطة البنتاغون باسم (الرؤية الأمريكية) عام ٢٠١٠ وهي تقوم على استخدام قوات تقليدية أصغر حجماً وتوجيه استثمارات الدفاع المستقبلية نحو الاستخبارات، والمراقبة، الاستطلاع، ومكافحة الإرهاب، زيادة الانتشار وبناء قدرات ومنشآت للحروب الطويلة وتوقع الحرب على نوعين: الأول، حروب مكافحة الإرهاب والثاني، حروب القيادة الحتمية في ترتيب سلم القوى في النظام العالمي^(١). ترك الانسحاب الأمريكي من العراق في العام ٢٠١٢ وفق الاتفاقية المبرمة بين واشنطن والحكومة العراقية في عام ٢٠٠٨ تأثيراً كبيراً على القوات الأمنية العراقية والتي لم تصل بعد إلى مستوى الجاهزية والحرفية التي تؤهلها لمواجهة تحديات ضخمة، إذ بدأ الوضع الأمني يتأزم فأصبحت مهمة القوات الأمنية صعبة ومربكة، في ظل تواجد جماعات إرهابية وعصابات مدربة تدريباً خاصاً ومسلحة بأسلحة حديثة تتحرك بمساحات واسعة، يأتي هذا في ظل عدم امتلاك القوات العراقية لطائرات مقاتلة أو منظومة رادارات قادرة على التصدي للأخطار الخارجية وتفتقر إلى منظومة دفاع جوي ومنظومة طيران حربي لحماية أجوائه^(٢)، فالقطاع الأمني قد بدأ بالكاد في الوقت الذي انسحب فيه الأمريكيون ولم تكن الوحدات المقاتلة التي تم بناؤها بأعداد كبيرة تتوافق مع معايير الأمريكيين من حيث الدعم المطلوب والخدمات اللوجستية والاتصالات والمدفعية والقوة الجوية والخدمات الطبية، وكلها كانت مطلوبة لاستبدال الدعم الذي كان الأمريكيون يقدمونه، وكانت إعادة تدريب الجيش متأخرة لسنوات عدة عن تقديم جيل جديد من القوات المدربة تدريباً جيداً ومؤسسات الدفاع الحديثة^(٣)، فلم يخضع تدريب القوات المسلحة العراقية الجديدة لفلسفة وعقيدة وتدريب موحدة، فعقيدة التدريب تستبطن من العقيدة العسكرية، في حين لم تحدد عقيدة عسكرية موحدة، ثم لم تكن هناك إستراتيجية موحدة ومعلنة، إذ كانت عمليات تدريب القوات الجديدة موزعة على عدد كبير من مدارس التدريب والتي تعود إلى جيوش مختلفة: عراقية، وإيرانية، وبريطانية، وأسترالية، وكندية، وأردنية، وقطرية، وإماراتية، وألمانية، وأوكرانية، وبولونية... الخ وكل منها يدرّب حسب عقيدته التدريبية النابعة من عقيدته العسكرية، مما أدى إلى افتقار القوات الجديدة إلى قواعد تدريب واشتباك موحدة وهذا أمر

^١ سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٥٥٩-٥٦٠.

^٢ سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٢، تموز ٢٠١٥، ص ٦٧.

^٣ مايكل نابيتس، مستقبل قوات الأمن العراقية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد ٨، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٨-١٩.

مهم جداً يراعى في الجيوش الحديثة^(١). لذلك كان لابد من إعادة النظر بهيكلية الجيش بما يتلائم وطبيعة المرحلة الحساسة التي يشهدها تاريخ العراق الحديث، وإعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الأفراد والمؤسسات العسكرية والأمنية، اذ يستلزم إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية المختلفة بما يسهم في عملية بناء جيش قوي نوعي يعمل على حماية المدنيين والوقوف بوجه الإرهاب في كل مناطق العراق ويحمي حدوده^(٢). فشهدت البلاد بعد الانسحاب الأمريكي سلسلة من اخطر الانهيارات الأمنية، ففي محافظة الانبار تصاعد نشاط تنظيم القاعدة الإرهابي بصورة غير مسبقة وأقدم على عمليات نوعية أبرزها حادثة قضاء النخيب* وتدابيرها التي كادت أن تؤدي إلى حرب طائفية، وكذلك سقوط مركز شرطة مدينة البغداد في الرمادي بيد الإرهابيين لفترة محدودة، وفي محافظة نينوى يقوم تنظيم القاعدة بجباية الضرائب بشكل علني من المواطنين والدوائر والشركات اغلبيهم يدفعون خوفا وتهديدا وسط عجز الحكومة المحلية من السيطرة على الوضع، كما شهدت محافظة كركوك سلسلة من عمليات التصفية الجسدية والاختطاف والتفجيرات الانتحارية التي طالت أبناء المحافظة كافة وفي كربلاء التي تعد مغلقة امنياً بطوق كامل من رجال الأمن شهدت هي الأخرى اختراقات أمنية وحدثت فيها الكثير من التفجيرات، وكذلك الحال في الحلة وبغداد وصلاح الدين وغيرها، تمثلت اعنف الانتهاكات السيادية الفعلية للحدود والأراضي العراقية بالقصف الإيراني والتركي العنيف الذي أدى إلى استشهاد وجرح العديد من المواطنين الكورد في الشريط الحدودي ونزوح الآلاف منهم بذريعة مطاردة المعارضين دون أن تتمكن الحكومة العراقية من وقف هذه الانتهاكات الصارخة والخطيرة لسيادة الوطن^(٣). ارتفعت وتيرة العنف بعد أكمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق بانطلاق الاعتصامات في المحافظات ذات الأغلبية للمكون السني(الانبار، صلاح الدين، الموصل، كركوك) وكان سبب هذه التظاهرات الجدل السياسي العقيم والتوتر المتصاعد بسبب سياسة الحكومة والذي أدى إلى صدام مسلح في مناطق الرمادي والفلوجة وعدد من مدن محافظة

^١ رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح (العراق تحت الاحتلال وتدمير الدولة وتكريس الفوضى) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤.

^٢ مايكل ناينس، مستقبل القوات المسلحة العراقية، مصدر سابق، ص ٥.

* حادثة النخيب : شهدت منطقة وادي القذر، التي تبعد نحو ٧٠ كم عن مركز ناحية النخيب التابعة لمحافظة الأنبار يوم ٢٠١١/٩/١٢، عملية اختطاف لحافلة ركاب عراقيين قادمة من سوريا، ومن ثم قام المختطفون بقتل رجال كانوا على متن الحافلة بينهم اثنان من أهالي الفلوجة ومواطن سوري هو سائق الحافلة والبقية هم من محافظة كربلاء ، مقال بعنوان : تصاعد حدة التوتر بين كربلاء والانبار من جديد عقب حادثة النخيب، السومرية نيوز، ١٦ أيلول ٢٠١١ على الرابط الالكتروني <https://www.alsumaria.tv/mobile/news/46121>.

^٣ مقال بعنوان : تصاعد حدة التوتر بين كربلاء والانبار من جديد عقب حادثة النخيب ، مصدر سبق كره .

الانبار وتسبب في خلق بيئة مناسبة لتقبل عودة التطرف المذهبي إلى المجتمع العراقي، إذ جرت اشتباكات بين قوات العشائر وقوات الأمن العراقية في مناطق غرب العراق فضلاً عن صدور مذكرة إلقاء القبض بحق حماية وزير المالية السابق (رافع العيساوي) الصادرة من محكمة التحقيق المركزية في ٢٢/١٢/٢٠١٢ بتهمة التحريض على العنف وفق المادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب^(١). إن الحديث عن دور المؤسسة العسكرية بعد انسحاب القوات الأمريكية يعني الانتقال إلى الوظيفة الجديدة التي أُلقيت على عاتقها وهذا الجانب يعد من الجوانب الأكثر تعقيداً كونه يتطلب وجود آليات للتنسيق بين المؤسسات والتشكيلات الأمنية بالدرجة الأولى والتي لم يتمكن واضع الإستراتيجية الأمنية من حسمها بسبب التعقيد في مركزية توجيه القرار الأمني وغياب المقدرة في تأمين المستويات اللازمة من المقاطعة في البيانات والمعلومات الاستخباراتية ومن ثم فإن تعدد المؤسسات والتشكيلات بحاجة إلى تحديد الوظائف وهذا ما يرتبط بالعقيدة العسكرية التي تضع الأسس المنهجية لإدارة القوة الموزعة عبر هذه التشكيلات وبحسب الأطر النظرية التي تتحدد بموجب العقيدة السياسية للدولة^(٢).

لوحظ مع اجتياح عصابات داعش الإرهابية لمدينة الفلوجة في وقت مبكر من عام ٢٠١١ ، أن القوات العراقية بإمكانها مكافحة المسلحين خفيفي التسليح فقط، وإن الجيش العراقي لا يمكنه أن يشارك بكفاءة عالية أو متوسطة في القتال ضد قوات مسلحة لديها دبابات ومدفعية وأسلحة مضادة للدبابات ودفاعات حيوية التي حصل عليها تنظيم داعش كغنائم بعد اندلاع الحرب في سوريا عام ٢٠١١ باعتبار أن قوات الأمن العراقية تواجه صعوبة خطيرة في مهاجمة وتحييد التحصينات المركزة للمسلحين في العراق وأن مثل هذا الجهد من شأنه أن يثبت أنه أكثر تكلفة بكثير من الناحية المادية والبشرية لقوات الأمن العراقية من أجل تجاوز انتفاضة محلية واسعة النطاق^(٣)، فضلاً عن إن القوات العراقية شهدت ضعف الروح المعنوية بسبب تدني نوعية القيادة والنقص في التدريب الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية على الفخر العسكري وتعرض الجنود ورجال الشرطة إلى الاغتيال والترهيب، إذ قتل تنظيم داعش المئات من أعضاء القوات الأمنية العراقية وهم خارج عملهم، مثلما قتل المئات من أفراد عائلاتهم ودمر العديد من

^١ عدي فالح حسين ، جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ١٩١ .

^٢ علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي -دراسة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مكتب العراق الجديد للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٤ .

^٣ DJ Elliott , The Missing Link : A Realistic Appraisal of the Iraqi Military , Defense Industry Daily staff ,12 July,2011

منازلهم، كما تضاعفت ساعات الخدمة في الوحدات التي فيها جنود فضائيين مما أثر على الجنود المتواجدين^(١). انتشرت الاعتصامات حتى طالت الموصل وسامراء والحويجه وقد حدث في هذه الأخيرة صدام مسلح ما بين المعتصمين وقوات الجيش، وبعد اقتحام الجيش ساحة الاعتصام في هذه المدينة بحثاً عن مطلوبين هاجموا نقطة تفتيش راح ضحيتها جندي وإصابة ضابطين والاستيلاء على أسلحتهم، وقد تزامنت في هذه الفترة اشتباكات ما بين قوات الجيش ومسلحين مجهولين في الانبار وصلاح الدين وديالى والموصل وزادت هذه المواجهات في ٢٦ نيسان ٢٠١٣ بعد أن رفعت ساحات الاعتصام شعار (جمعة حرق المطالب) في إشارة إلى تحول المطالب السلمية إلى الصراع العسكري وقد دعى خطيب جمعة الرمادي إلى تشكيل جيش تحت اسم (جيش العزة والكرامة) هدفه حماية أهل السنة وفي الجمعة نفسها خرج خطيب الفلوجة مرتدياً الزي العسكري وهو يطالب المحتجين بالثأر لدماء الحويجه^(٢)، وبذلك أصبح الاقتتال بين الجيش وأبناء المناطق ذات المكون السني تلبية لدعوات منابر الاعتصام حتى دخول عصابات داعش الإرهابية لتلك المدن، وزعمت الكثير من القنوات الفضائية وكذلك بعض سياسي هذه المدن بأن هؤلاء هم ثوار العشائر وليس داعش إلى حين أقدم عصابات داعش بحملة إعدامات وهدم قبور الأولياء الصالحين وإعلانه خلافة إسلامية، مما دفع الجيش العراقي إلى أن يشن هجوماً في محافظة الانبار حيث معاقل داعش بهدف إدخال المحافظة تحت سيطرة الحكومة، الأمر الذي أتاح فرصة مناسبة أمام عدد من التنظيمات المسلحة وعصابات داعش الارهابية الناشطة في سوريا للهجوم الشامل في ١٠ حزيران ٢٦١٤ واجتياح محافظة نينوى في شمال العراق واحتلال مدينة الموصل مركز المحافظة وثاني أكبر مدينة عراقية بعد انهيار عدد من قطعات الجيش العراقي وهي فرقتي المشاة الثانية والثالثة وفرقة من الشرطة الاتحادية وفرقة من الشرطة المحلية المدافعة عن المدينة في غضون أيام قليلة^(٣).

عانى العراق منذ بداية عام ٢٠١٤ ، سلسلة من الكوارث العسكرية التي هزت ثقة البلاد في الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى، إذ استولى تنظيم (داعش) في العراق على الفلوجة والموصل والرمادي في وقت لاحق، واختفى عشرون لواء من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية فضلاً عن وحدات ومقار أخرى عديدة في عدة أيام خلال شهر حزيران من عام ٢٠١٤ ، من دون أن يبقى

^١ مايكل نابيتس ، مستقبل قوات الأمن العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.

^٢ إدريس هاني وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٥-٤٤٦.

^٣ جليل طالب جعفر البعقوبي ، الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش :دراسة رؤية لمستقبل قلق ، ط١ ، دار الجليل ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٣٤٦.

لها أي أثر والتي لم تكتمل عملية بناءها بعد. سقطت الفلوجة في كانون الأول عام ٢٠١٣ وكذلك الرمادي والموصل وتفككت مقرات وقواعد عديدة فضلاً عن أربعة عشر لواء من ألوية الجيش والشرطة الاتحادية، وفي ١٢ حزيران ٢٠١٤ قتل ما لا يقل عن ١٥٦٦ طالباً من طلاب القوة الجوية العراقية في هجوم على قاعدة الصحراء الجوية (معسكر سبايكر) في يوم لن ينساه العراق وهكذا خسر العراق السيطرة على ثاني أكبر مدنه وهي الموصل وجزء كبير من الأراضي شمال بغداد وغربها وبنفس الأهمية فقد الجيش العراقي ثقة الناس وفقد إيمان قواته الخاصة ولم يعد الجنود يثقون بقادتهم^(١)، فبعد المواجهة مع قوات الجيش العراقي والقوات الأمنية، تعرف داعش على قدرات هذه القوات وعدم قابليتها على أداء رد الفعل المناسب وإنهيار معنويات جنودها إذ استيقظ الجميع فجر الثلاثاء ١٠ حزيران ٢٦١٤ على واقع صدمة سقوط الموصل في محافظة نينوى على يد داعش وبات يتحدث عن دولة حقيقية في حيز العوالم الواقعية حتى ظهر الناطق باسم داعش (أبو محمد العدناني) في ١١ حزيران في تسجيل صوتي بعنوان (ما أصابك من حسنة فمن الله)، مهدداً بالزحف على بغداد وبلهجة طائفية قائلاً (إن بيننا تصفية للحساب ثقيل طويل لن يكون في سامراء أو بغداد وإنما في كربلاء)^(٢).

لذلك مثلت فتوى الجهاد الكفائي* في ١٣ حزيران ٢٦١٤ تحولاً استراتيجياً في الحرب على عصابات داعش الإرهابية فكانت هناك استجابة عالية من أبناء الشعب لتلبية نداء الفتوى لدرجة أن المؤسسات العسكرية لم تستوعب عدد المتطوعين وبناءً على هذه الفتوى وتلبية لها دعت الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى تشكيل جيش رديف من أبناء الشعب العراقي لمساندة القوات المسلحة ثم وضعت هذه الدعوة في إطار رسمي عبر تأسيس (مديرية الحشد الشعبي) لتطويع القادرين على حمل السلاح من جميع المحافظات العراقية وتم بعد ذلك تشكيل لجان الحشد الشعبي في بغداد ومحيطها وفي مدن وسط العراق وجنوبه إذ قامت تلك اللجان بتسليم السلاح لعدد كبير منهم ودعت الآخرين لحمل أسلحتهم الشخصية بسبب كثرة أعداد المتطوعين^(٣). إن إمكانات التوظيف الإستراتيجي للحشد الشعبي عبر توظيفه في

^١ سماح مهدي صالح العلياوي ، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد ، ط١ ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٤٨٨ .

^٢ حسن أبو هنية ومحمد سليمان أبو رمان ، تنظيم الدولة الإسلامية "الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية " ، مؤسسة فريدريش إيرث ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٠ .

* يقصد بالجهاد الكفائي أو الجهاد الدفاعي بأنه ذلك الجهاد الذي يأتي في سياق الدفاع عن النفس أو العرض أو المال أو الوطن أو الدين وسمي بالكفائي لأنه في حالة قيام بعض أفراد الأمة بهذا الواجب فإنه يسقط عن بقية أفراد الأمة، مصدق عادل، التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق ، ط١ ، بلا دار طباعة ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ١٧ .

^٣ إدريس هاني وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٧-٢٥٨ .

إستراتيجية الأمن الوطني العراقي تواجه عدة معضلات تؤثر على مدى الاستفادة منه وفي مقدمتها الجانب الأيديولوجي الذي يعد دافعاً لمعظم السلوكيات التي تصدر عن عناصر الحشد الشعبي بجميع تشكيلاته، وعليه فإن عدم التمكن من بناء عقيدة عسكرية خاصة بهذه التشكيلات تعمل على صهر كافة التكوينات القيمية بمنظومة قيمية عليا سوف يصعب من إمكانية الاستفادة من الحشد الشعبي كقوة احترافية بعد تحقق الانتصار على عصابات داعش الإرهابية. ولعل ما يزيد من صعوبة التوظيف الإستراتيجي في هذا الجانب إنه ما يزال هناك بعض التشكيلات التي لم تتخذ موقفاً واضحاً من الحشد الشعبي كقوة عسكرية داخله تتقيد بالأوامر الصادرة منه والتي أخذت شرعية المشاركة ضد عصابات داعش الإرهابية من خلال التنسيق مع قيادة العمليات المشتركة أو قيادة الحشد الشعبي ومن ثم فإن هذه التشكيلات من الصعب تقييدها بمعايير الاحترافية العسكرية كونها لم تخضع إلى النظام المؤسسي داخل الدولة ومازالت تحتفظ بمقدار من الاستقلالية في قراراتها، الأمر الذي يتطلب جهوداً في إشراكها بأيدولوجية مشتركة مع فصائل الحشد الشعبي^(١).

وبحلول ٢٢ شباط ٢٠١٦ صدر أمر ديواني برقم (٩١) من مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي تضمن ثمان فقرات تتعلق بإعادة تشكيل وتنظيم هيئة الحشد الشعبي^(٢)، وكالاتي:

(١). ان يكون الحشد تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية.

(٢). يرتبط التشكيل بالقائد العام للقوات المسلحة.

(٣). ان التشكيل يعمل بأنموذج يضاوي جهاز مكافحة الإرهاب الحالي من حيث التنظيم والارتباط.

(٤). يتألف التشكيل من قيادة وهيأة اركان وألوية مقاتلة.

(٥). يخضع هذا التشكيل ومنتسبيه للقانون العسكري النافذ من جميع النواحي.

(٦). يتم تكليف منتسبي ومسؤولي وأمري هذا التشكيل وفقاً للسياقات العسكرية، من ترقية، ورواتب، ومخصصات، وعموم الحقوق والواجبات.

(٧). يتم فك ارتباط منتسبي هيئة الحشد الشعبي الذين ينضمون إلى التشكيل عن جميع الأطر السياسية، والحزبية، والاجتماعية، ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه.

^١ مصدق عادل ، التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي، مصدر سابق ، ص ٢٠.

^٢ صباح صادق جعفر الانباري، قانون الحشد الشعبي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٦، مع الأمر الديواني رقم ٩١ لسنة ٢٠١٦، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٧، ص ٣- ١٠.

(٨). ان يتم تنظيم التشكيل العسكري من هيئة الحشد الشعبي بأركانه وألويته ومننتسيه ممن يلتزمون بما ورد من توصيات لهذا التشكيل وخلال مدة ثلاثة أشهر، اضافة إلى تولي الجهات ذات العلاقة تنفيذ إحكامه.

لذلك وبعد انسحاب القطعات العسكرية (الجيش – الشرطة) من مدينة الموصل وتعددت التفسيرات إزاء ذلك إذ يقول التفسير الأول : صدور أمر بالانسحاب من قبل القيادة العسكرية المركزية إلى الفوج العسكري المتواجد في مدينة الموصل وهذا ما أدلى به اللواء الركن مهدي الغراوي قائد الشرطة الاتحادية في محافظة نينوى أبان دخول داعش، إذ أشار بأنه استلم أمر الانسحاب من القائدين، اللواء عبود قنبر قائد العمليات المشتركة ومعاون رئيس أركان الجيش واللواء علي غيدان قائد قوات دجلة المرتبطان بوزارة الدفاع والخاضعة لمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي آنذاك بوصفه القائد العام للقوات المسلحة^(١)، وقد أحيل هؤلاء القادة على التقاعد بأمر من رئيس الوزراء حيدر العبادي، وهناك التفسير الثاني الذي قدمته اللجنة التحقيقية المشكلة من قبل اللجنة الأمنية لمجلس النواب برئاسة النائب حاكم الزاملي حول سقوط مدينة الموصل ، والتي لم تعلن نتائجها رسمياً لكنها لمحت بتواطئ محافظ المدينة ائيل النجيفي وضعف الجانب العسكري، شاكية من عدم تعاون سياسيين وعسكريين بارزين مع اللجنة^(٢).

صدر عن مجلس النواب العراقي تقريراً مفصلاً عن أسباب سقوط الموصل مع تحديد المقصرين في هذا الشأن إذ عزى التقرير الأسباب كالاتي^(٣):

أ. ساحات الاعتصام.

ب. إشكالية العلاقة بين الأجهزة الأمنية وقضايا الفساد الخاصة بالمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى.

ت. إشكالية الصراع السياسي في محافظة نينوى.

ث. الصراع الإقليمي وتأثيره على الوضع الأمني في المحافظة.

هـ. ضعف جاهزية القطعات العسكرية ومحدودية قدراتها العسكرية.

و. أسباب فنية تعبوية.

^١ قناة البغدادية ، مقابلة مع مهدي الغراوي بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٤.

^٢ أسعد كاظم شبيب ، الخيار الصعب قراءة في أبعاد فتوى الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٦ ، ص٦٨-٦٩.

^٣ لمزيد من التفاصيل ينظر تقرير سقوط الموصل ، الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على الرابط الالكتروني : <http://ar.parliament.iq/2016/08/01> اطلع عليه بتاريخ ٣٠ /٧ /٢٠٢٣.

ومن أهم نتائج التقرير ذكره أسماء شخصيات عديدة متهمه بالتورط في سقوط الموصل يقدر عددها (٣٦) شخصية^(١). لذلك يمكن أن يظهر الوضع الأمني في عدة مؤشرات مهمة^(٢) هي:

(أ). ان القوات الأمنية العراقية كانت تستهدف الجماعات المسلحة الصغيرة من دون الوصول إلى قمة الهرم أو العنصر القائد للعمليات والممول لها مما يؤدي إلى تجديد الفصائل العسكرية واستمرارها.

(ب). تورط العديد من السياسيين في الحكومة ومجلس النواب في قضايا ذات علاقة بالإرهاب والفساد المالي.

(ج). دور بعض الكيانات والأحزاب السياسية في تعيينات المؤسسة الأمنية، مما جعلها عاملاً ضاغطاً على المواطن من اجل تلبية طموحاته، وتحديد الولاء ضمن هذه الفئات.

يمكننا القول إن التركيبة الأمنية وآلية بناء المؤسسة العسكرية وطبيعة الصراعات السياسية كانت سبباً مهماً في تلك الأحداث، إلا أن الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية الأخرى بنيت على أساس المحاصصة بكل ألوانها فضلاً عن تداخل السلطة والمسؤوليات ضمن المؤسسات الأمنية الوطنية مما يجعلها عاجزة عن تنسيق وتبادل المعلومات وهذا الترتيب قد شجع أيضاً على خلق شكلاً عالي الشخصية في القيادة والتحكم، فعلى سبيل المثال، يستطيع رئيس الوزراء تخطي الوزراء والقيادات العسكرية في استخدامه لعناصر الأمن الوطني وهذا بدوره أثر بشكل سلبي على أداء المؤسسة العسكرية. لذلك نجد أن الجيش العراقي قد قطع شوطاً طويلاً منذ العام ٢٠١٤ عندما اجتاحت عصابات داعش الإرهابية العراق وسيطرت على أراض واسعة منه،

أصبح الجنود العراقيون مدربين ومجهزين بشكل أفضل، كما ارتفعت معنوياتهم جراء الانتصارات التي حققوها، وباتوا يتمتعون بخبرة واسعة من خلال محاربة داعش في المناطق الحضرية والمناطق الريفية والجبالية الوعرة وفي جبهات متفرقة مما يعكس قدرة الجيش على خوض عدة معارك متزامنة على أكثر من جبهة واحدة وقد تحققت هذه الانتصارات بدعم ومشاركة فصائل الحشد الشعبي وقوات البيشمركة تلك الفصائل التي يجب أن تضم للقوات المسلحة، تدرك الحكومة العراقية أن مرحلة ما بعد الانتصار على داعش، هي الأخطر إذ تستوجب هذه المرحلة

^١ تقرير سقوط الموصل ، مصدر سبق ذكره .

^٢ رعد الحمداني، وقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ٢١.

إبقاء فصائل الحشد الشعبي داخل إطار القوات المسلحة ومحاولة ضم قوات البيشمركة^(١)، والاتجاه نحو تعزيز دورهما الأمني ولاسيما الداخلي لترتيب الداخل العراقي ليتفرغ الجيش العراقي للقيام بواجباته التي ينص عليها الدستور والمتمثلة بحماية الحدود والدفاع عنه ضد أي خطر خارجي. لذلك تبقى الحقيقة الأهم هي إن القوات الأمنية العراقية تقاوم وتتصر في مواقع عديدة على الخريطة، وتقف بمواجهة تنظيم داعش على أطول جبهة أكثر من أي قوة مسلحة أخرى، إلا أن قوات الأمن العراقية قد عانت من خسائر كبيرة أكثر من أي قوات أخرى في مواجهة تنظيم داعش، كما كانت تقاوم الجهاديين السلفيين لأكثر من عشرة سنوات بشكل متواصل، ولا تزال تلك القوات الآن تستعيد عافيتها بشكل متنامي، وعلى أولئك الذين يسخرون من قوات الأمن العراقي أن يضعوا في الحسبان أن العراق يسترد قوته، وأن العراقيين لديهم ذكريات طويلة. وبالتالي فإن مهمة إعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية كبيرة جداً وهي مسؤولية عراقية، فالعراق بحاجة إلى قوات يمكن أن تغير بمرونة من حجمها وشكلها وفقاً لاحتياجات البلد قادرة على إعادة الانتشار والتحرك وأن تكون الخدمات اللوجستية سريعة وعملية، فعلى المدى الطويل، سيتعين على المؤسسة العسكرية العراقية تعزيز الأمن الوطني العراقي، والاهتمام بالتماسك الشامل لوضع الردع والدفاع المتطور الخاص بها، وهذا يشمل الاهتمام بالقدرات القتالية والتسليحية، والمناورات العسكرية، والخطط في جميع المجالات - الجوية، والبحرية، والبرية والإلكترونية، والدفاع الصاروخي، فضلاً عن توخي المرونة في تعديل الأساليب القتالية (العقيدة القتالية)، لمواءمة التهديدات والتحديات الجديدة الداخلية والخارجية، وهذا سيضمن تعزيز موقف الردع والدفاع للمؤسسة العسكرية العراقية وإمكانية استمرارها في الوفاء بمسؤولياتها الكبرى في حماية العراق أرضاً وشعباً.

ثانياً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي

كانت المعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد طرحت اثر توقيع إعلان المبادئ بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء نوري المالكي في (٢٦/١١/٢٠٠٧) فمع ظهور مؤشرات قوية على نجاح مشروع الديمقراطية في العراق وتثبيت ركانتها برعاية أمريكية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لجعل العراق شريكاً استراتيجياً في العلن وقاعدة ميدانية متقدمة في

^١ أسعد كاظم شبيب ، الخيار الصعب قراءة في أبعاد فتوى الجهاد الكفائي، مصدر سابق، ص ٦٨-٦٩.

الواقع^(١). في ٢٦ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ تم الإعلان عن مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق وخلال المدة الممتدة بين التاريخ واليوم السابع عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٨ الذي تم فيه توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي جرت مداولات ومناقشات واستطلاعات رأي وعقدت مؤتمرات متعددة لإلقاء الضوء وتوضيح البنود الملتبسة والغامضة فيما تضمنه ذلك الإعلان ومن ثم الاتفاقية^(٢). كان هدف الحكومة العراقية من توقيع هذه الاتفاقية تحقيق جملة من القضايا على رأسها الاعتماد على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن على إخراج العراق من طائلة أحكام البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تحديد جدول زمني لخروج القوات الأمريكية بموعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ وإنهاء الاحتلال فعلياً بعدما انتهى شكلياً^(٣). ألزمت الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة للعراق في مواجهة ظروفه الأمنية وتقديم العون في مكافحة الإرهاب والدفاع عن سيادة العراق والمساعدة في درء الإخطار التي تمس به، مع ملاحظة أن العراق يمر بظروف صعبة تضعف من قدرته على مواجهة ذلك بمفرده، فالدعم العسكري من أسلحة أمريكية متطورة والتدريب وتأهيل القوات العراقية والدعم الاستخباراتي وتوفير المعلومات المتاحة عن الجماعات المسلحة سيكون له الأثر الجيد في قدرة العراق على استعادة أمنه^(٤). واشتملت اتفاقية الإطار الاستراتيجي على (٣٠) مادة فضلاً عن ديباجتها والتي تعد جزءاً رئيساً، جاءت هذه الاتفاقية بنصوص في مواضيع مختلفة منها ما هو سياسي واقتصادي وثقافي وأمني مشترك وأكدت على التزام أمريكي بالانسحاب من العراق واستعادة العراق لمكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦٠) لسنة ١٩٩٠^(٥). فكان نصت الاتفاقية العراقية الأمريكية على (من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع

^١ علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة من قساوسة المالكي إلى جدائل اليزابث، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٣٥.

^٢ حسين حافظ العكيلي، العراق في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، ط١، مكتب الغفران للخدمات الطباعة، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٨٤.

^٣ علي عبد الهادي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

^٤ المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

^٥ منعم خميس مخلف وآخرون، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة (استحقاقات معلقة)، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد ١٣، السنة الرابعة، شتاء ٢٠١٥، ص ٤٧.

المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري، ويتفقان في هذا الصدد على^(١):

١. عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياحه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، وبناء على طلب من حكومة العراق يقوم الطرفان بالشروع فوراً في مداولات إستراتيجية وفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراء آخر، لردع مثل هذا التهديد.

٢. يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق، بما في ذلك، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية.

٣. لا يجوز استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممرًا أو منطلقاً لشن هجمات ضد بلدان أخرى. لم يرد في القسم الثالث من اتفاقية الإطار الاستراتيجي الخاص بالتعاون الدفاعي والأمني أي التزام أمريكي بشأن الدفاع عن العراق من التهديدات الخارجية سوى في فترة مؤقتة هي فترة وجود القوات الأمريكية المؤقت ولغاية الانسحاب الذي تم في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب حدوث تجاوزات من قبل تركيا في شمال العراق وإيران في جنوبه، لم تحرك فيها الولايات المتحدة الأمريكية ساكناً هذا ما يشير بوضوح إلى تتصل أمريكي من الالتزام بالدفاع عن العراق حتى في ظل الوجود المكثف لقواته^(٢).

^١ المادة ٢٧ من اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية الأمريكية.

^٢ حسين حافظ العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧.

المبحث الثالث

النظام السياسي والمؤسسة العسكرية رؤية سوسيولوجية مقارنة

المؤسسة العسكرية في ظل النظام السياسي العراقي

منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، شهد العراق العديد من التحولات السياسية التي أثرت بشكل كبير على المؤسسة العسكرية، حيث بدأ النظام السياسي العراقي بعد تشكل الدولة العراقية بتأسيس تلك المؤسسة في ٦ كانون الثاني ١٩٢١، ثم ثورة تموز عام ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري، تأثرت المؤسسة العسكرية بشكل كبير جراء هذا التحول من إجراء تغيير في تركيبها وتوجيهها السياسي، ثم حدث تحول آخر للمؤسسة العسكرية العراقية في فترة حكم حزب البعث الذي زج هذه المؤسسة في حرب مع إيران استمرت لثمان سنوات، شهد العراق انخفاضاً في القدرة القتالية للجيش نتيجة للاستنزاف الذي تعرض له خلال هذه الحرب، فتأثرت المؤسسة العسكرية بشدة نتيجة لفقدان الكوادر العسكرية والموارد والتجهيزات الهامة. ثم تم حل هذه المؤسسة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وإعادة بنائه من جديد، حدثت تأثيرات كبيرة أثرت على المؤسسة العسكرية منها التغييرات السياسية التي تبعت فترة الاحتلال، والفوضى الأمنية، والجماعات المسلحة، ودخول تنظيم داعش للعراق عام ٢٠١٤. فكان هنالك اختلافات كبيرة بين الحقبين، فقبل الاحتلال كانت المؤسسة العسكرية تحت سيطرة نظام الحكم السابق وحزب البعث، وكان يمتلك هيمنة كاملة على القوات المسلحة، التي كانت تعد أحد أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط. لكن بعد الاحتلال الأمريكي واسقاط نظام الحكم، تم حل المؤسسة القديمة وتشكيل قوات مسلحة عراقية جديدة تحت إشراف الولايات المتحدة، وتم تدريب عناصرها وتفعيل قدراتها في مواجهة التحديات. لكن لم يؤخذ بالمعايير المهنية، مما ولد قوات ضعيفة وواهنة أمام التنظيمات الإرهابية التي دخلت وانتشرت في المناطق العراقية في ظل الاحتلال وبعده. وكشفت أحداث احتلال مدينة الموصل والمدن العراقية الأخرى هشاشة هذه المؤسسة، وما رافقها من انجازات وإخفاقات. لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث وبصورة تفصيلية لمقارنة للمؤسسة العسكرية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ من ناحية البناء العسكري والعقيدة العسكرية والأثر الذي تركته على الواقع الاجتماعي:

أولاً: بناء المؤسسة العسكرية

جاء الشروع بتشكيل الجيش العراقي بعد تشكيل الحكومة المؤقتة عام ١٩٢١، برئاسة عبد الرحمن النقيب، وتضمنت الحكومة وزارة للدفاع اسندت إلى الفريق جعفر العسكري، وشكلت نواة الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا في جيش الحجاز، لذلك كان تأسيس الجيش العراقي بمساعدة قوات الاحتلال البريطاني التي سعت من أجل تشكيل جيش نظامي عراقي معتمداً على التطوع، وحاولت قوات الاحتلال تأسيس هذا الجيش من أجل تحقيق مصالحها^(١). فاراد البريطانيون ان تنحصر مهمة الجيش كقوة قمع داخلية أكثر منه كقوة لحماية حدود الدولة وسيادتها. وكانت دوافع تأسيس الجيش مختلفة نسبياً بين الجانبين العراقي البريطاني مما أدى إلى أن تكون محوراً مركزياً للصراع بين الطرفين استمر لغاية منتصف الثلاثينيات، فنجح البريطانيون في إقرار تصوراتهم عن ماهية الجيش ومهامه لغاية عام ١٩٣٥ بصدد فكرة التطوع على الرغم من انتهاء الانتداب البريطاني بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ وحصول العراق على الاستقلال الرسمي أثر دخول العراق عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢^(٢). إذ يمكن القول ان الدور السياسي للجيش العراقي في الحياة السياسية برز من بداية الثلاثينات من القرن العشرين عندما أصدر النظام الملكي قانون الدفاع الوطني عام ١٩٣٤، وأصبح نافذاً اعتباراً من (١٢ / ٦ / ١٩٣٥)، وتحديداً منذ الانقلاب الأول بقيادة بكر صدقي عام ١٩٣٦، وما تلاه من حركة مايس ١٩٤١ التي قادت إلى الاحتلال البريطاني الثاني للعراق، وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تحول الجيش العراقي من وكيل للنخب السياسية إلى قائد سياسي للبلاد. لعب الجيش العراقي دوراً في الصراع السياسي إذ أصبح احد الاقطاب الاساسية إلى جانب العشائر، والكتل والأحزاب السياسية، والعرش الملكي، والإدارة البريطانية، واستخدمت قوتي الجيش العشائر تبعاً للمصالح التي تقتضيها سياسة واهداف القوى الثلاث الأخرى، فأصبح الجيش جهازاً قمعياً لمصلحة الدولة، ولعب دوراً مهماً في قمع الانتفاضات والتمردات والقومية والدينية والاجتماعية، والتي أدت إلى اصطدامه بالمؤسسة العشائرية، مثبتاً قوته وتفوقه الساحقة عليها، وكل هذه الاحداث وطدت دور المؤسسة العسكرية باعتبارها قوة قمع اساسية في المجتمع، إلى جانب تزكية نزعة القمع لدى ضباط الجيش، جاعلة منها خصالاً وطنية مشروعة ومحبة وباسلة، بل انها عززت في نفوس العسكريين رؤية انهم اصحاب القرار الحاسم في اللحظات

^١ رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ط٢، مطبعة الدار العربية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٧.

^٢ عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي (١٩٣٥ - ١٩٣٩)، مجلة التربية والعلوم، المجلد (١٤)، العدد (١٨)، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٨.

الفاصلة^(١). ولذلك يعد العراق أنموذجاً للقيادة العسكرية في تولي السلطة، فمنذ العهد الملكي وقيام الجمهورية حكمت البلاد من قبل العسكر، وبعد عام ١٩٦٨ اعتمد حزب البعث على تبعيثة المؤسسة العسكرية لغرض البقاء في السلطة إذ تم عسكرة التنظيم البعثي وعسكرة المجتمع العراقي بأسره. ولقد وضفت السلطة العراقية عبر التاريخ نوعين من القوى القمعية لإخضاع أبناء الشعب العراقي كرعايا واتباع، وهما: قوى القمع السياسية العسكرية التي تعمل ضمن بنية المجتمع بشكل عمودي من أعلى هرم السلطة متمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية ونزولاً لهيكل الدولة التنفيذية ومؤسساتها، وقوى القمع الاجتماعية^(٢). كان وصول حزب البعث إلى السلطة بواسطة الجيش، بداية لدخول العراق مرحلة جديدة من مراحل العنف السلطوي، إكتسب فيها هذا العنف طابعاً شاملاً، وأضحت إدارة المجتمع من خلال الجيش والأمن هي الوجه الطبيعي للحياة، وحتى الحرب أصبحت جزءاً متمماً من الواقع الحياتي، وكان الشعب العراقي يذبح يومياً، كجزء من لعبة المصالح الدولية والاقليمية في المنطقة^(٣). فكان الجيش هو الجهاز الوحيد القادر على احداث التغيير السياسي؛ فالجيش هو الاكثر تنظيماً من بقية أجهزة الدولة وطبيعة تراتبيته في أطاعه الأوامر التي تصدر من الأعلى رتبة إلى الأقل والتي يقرها قانون خاص، وقدرته على خلع رئيس الدولة واستبداله بأخر بدلاً عنها، وهي الحقيقة التي أوصلت حزب البعث إلى السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨، ولأن الجيش يمتلك تلك القدرة فقد قررت النخبة الحاكمة تحطيم تلك القوة بكل الوسائل الممكنة لتأمين عدم حدوث انقلاب عسكري ضدها، وقد نجح في ذلك إلى حد بعيد، وذلك من خلال تحويل الجيش إلى كتل من المرتزقة بعيدة عن القوانين التي تنظم عمل القوات المسلحة^(٤). فكان العراق يمتلك ثلاث تشكيلات رئيسية من الاجهزة العسكرية وشبه العسكرية، وهي الجيش النظامي والذي بلغ عدد افراده نحو مليون عسكري، والحرس الجمهوري وقدر عدده بنحو ٣٠٠ ألف شخص، والجيش الشعبي، والأجهزة الأمنية الأخرى^(٥). وقد تمكنت هذه التشكيلات من الوصول إلى مراكز متقدمة في التصنيف العالمي من حيث قوة الجيوش، فوصلت

^١ سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ط١، المانيا، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

^٢ محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي (وابرز تحولاتها)، ط٢، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص ٤١٦.

^٣ سلام عبود، مصدر سابق، ص ١٧٣.

^٤ حامد الزيايدي، ما بعد الاستعباد (العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣)، ط١، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١١، ص ١٩٥-١٩٦.

^٥ خضير عباس عطوان، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية سياسية تحليلية مقارنة، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣ مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٩٢-٩٣.

إلى اوج قوتها نهاية الثمانينات من القرن الماضي بعد الخروج منتصراً من الحرب العراقية الإيرانية وصنف الجيش العراقي بعدها الرابع عالمياً.

أما بعد عام ٢٠٠٣، فيمكننا ان نجد فوارق في المؤسسة العسكرية بين الحقبين، حيث أصدر الحاكم المدني بريمر أمراً إدارياً بالرقم (٢٢) بتاريخ ٨ آب ٢٠٠٣، لإعادة تشكيل جيش عراقي وقد نص القرار على (انسجماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب، جاء هذا الأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة لتشكيل جيش عراقي جديد بوصفه الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع عن العراق الحر، وإدراكاً للحاجة البدء وعلى وجه السرعة وبدون تأخير في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني، وانطلاقاً من إدراك هذه الحاجة لابد من إشراك المؤسسات الحكومية الأخرى في تحديد بنية المؤسسة العسكرية الناشئة التي توكل إليها أغراض محددة في هذا الأمر، وتشمل على وجه التحديد القوات البرية التي تجند وتدريب وتنظم تشكيل قوة عسكرية للدفاع عن العراق الجديد)^(١). وبذلك فإن تأسيس هذا الجيش كان بأمر من قوات الاحتلال من أجل تلبية مصالحها وليس من أجل مطلب وطني أو غاية اجتماعية. لذلك حدد الأمر (٢٢) لسنة ٢٠٠٣ الغرض من تشكيل الجيش العراقي، لتوفير قدره تسهم في أمن العراق أثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة ويكون استمرار هذا الجيش بعد انتهاء فترة ولاية سلطة الائتلاف، مرهون بقرار من الحكومة التي سيشكلها الشعب العراقي في المستقبل والتي ستمثله ويعترف بها المجتمع الدولي، كما ولا يشغل المراكز القيادية في هذا الجيش سوى الضباط العراقيين ويتولى المدير الإداري لسلطة الائتلاف قيادتها وبكافة الصلاحيات التي كانت منطوية سابقاً بوزارة الدفاع للسيطرة على الجيش الجديد)^(٢). وقد سمح للضباط من رتبة عقيد وما دون الانضمام للجيش الجديد وكان السبب وراء ذلك حسب رأي بول بريمر (أننا نبني جيشاً يتكون من ثلاث فرق، ولم نكن نحتاج إلى ضباط أعلى رتبة من رتبة عقيد حتى يمكن نشر الفرقة الأولى خلال سنة، لأننا لا نحتاج إلى جنرالات لقيادة لواء من الجيش، إذ عادة الذين هم برتبة عقيد يتولون قيادة الفرقة العسكرية)^(٣). كما حددت سلطة الائتلاف الخدمة في الجيش العراقي الجديد، بأنها خدمة طوعية ولمدة محددة لا تتجاوز (٢٦) شهراً، رهناً بقرار من الحكومة التي سيشكلها الشعب، لا تمدد الخدمة إلا في حالات الطوارئ

^١ أمر سلطة الائتلاف رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣، الوقائع العراقية، العدد، ٣٩٧٩، آب ٢٠٠٣.

^٢ أمر سلطة الائتلاف رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣، الوقائع العراقية، العدد، ٣٩٧٩، آب ٢٠٠٣.

^٣ حوار مع الحاكم المدني الأمريكي السابق للعراق بول بريمر حول حل الجيش العراقي وقانون اجتثاث البعث واعتقال صدام، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد ٨٥، كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٠، ص ٤٩.

التي يعلنها رسمياً الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة وأن لا يقل سن التجنيد عن (١٨) سنة. وبذلك أصبحت اغلب تشكيلات الجيش العراقي برية الطابع وذات تجهيز خفيف، الغرض منه الانتشار داخل المدن لتجنيب قوات التحالف الاحتكاك المباشر مع الأهالي خشية تصاعد أعداد القتلى والجرحى بين صفوف قوات التحالف التي لم تكن تتوقع ما أصابها من خسائر، وكان الاعتماد الرئيسي على قوات الاحتلال البرية والجوية قبل وبعد انتهاء المعارك والمواجهات والملاحقات المسلحة مع القوى المناهضة لقوات التحالف وعملياته العسكرية، وبعد أن بدأ الانسحاب التدريجي لقوات التحالف، وإنابة المسؤوليات الأمنية بالقوات العراقية المستحدثة تزايدت أعداد منتسبي الجيش والشرطة وحمايات المنشآت وحرس الحدود والاستخبارات العسكرية والمدنية، وبحساب متوالي لموازنات التشغيل للأعوام الماضية يتضح بأن حصة الأمن والدفاع فيها تزيد عن ١٥ % سنوياً، عدا عن استخدام رئاسة الوزراء لأغلب مكونات الملاحق التكميلية وللغرض نفسه^(١). كما أن القوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة حتى حزيران ٢٠١٤، قد افتقرت إلى الكثير من التوصيف الاحترافي كما تفتقر إلى مقومات النجاح، فهي قوات غير موحدة وغير محترفة، بل تعد قوات مراكز قوى متصارعة من أجل مصالح محدودة وذاتية وحزبية ومن ناحية القدرة القتالية فهي توصف بأنها (قوات هشة تفتقر إلى منظومات القيادة والسيطرة، والخبرة والتخطيط والتنفيذ، وإلى سياقات العمل الفنية والتدريبية والقتالية، وإلى الحنكة والثقة بالنفس أو ثقة الشعب بها وتفتقر كذلك إلى الخبرات الإدارية، ناهيك عن افتقارها إلى الصنوف المساندة كالمدفعية والهندسة وغيرها والأخطر أنها لا تملك قوة جوية فاعلة ولا منظومات الدفاع الجوي)^(٢). هذا ويتكون الجيش العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من الحرس والوطني، وجهاز مكافحة الإرهاب التي الحققت بوزارة الدفاع، والحشد الشعبي، والبيشمركة التي كان من المفروض أن تأتمر بأمر رئيس الوزراء وهذا عكس ما حصل، وأجهزة الأمن والشرطة، والتي يقدر عدد هذه القوات ما يقارب ١,٤ مليون شخص عدا القوات الموجودة في اقليم كردستان^(٣). لذلك يمكننا أن نلاحظ الفارق الكبير بين المؤسسة العسكرية الحالية والمؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣ خاصة

^١ جمال محمد تقي في العراق جيش مهلهل وتسليح معطل وحسم مؤجل !، صحيفة صوت اليسار الالكترونية <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/16102012/JemalTaki0003.htm>.

^٢ رعد الحمداني ، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠) ، ط١، بيروت ، تشرين الأول، ٢٠٠٨ ، ص ٩٠ .

^٣ عمر هاشم عواد، دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية: دراسة في تأثير الولايات المتحدة على الرابط: <https://ilps.Edu.iq/index.Php/ilps/aricle/download/46/48> طلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧.

في التصنيفات العالمية التي حصل الجيش العراقي بموجب هذه التصنيفات لعام ٢٠٢٣ على المرتبة ٤٥ علمياً بعد أن تراجع عن مرتبة ٣٤ العام الماضي^(١). وكذلك الفارق في تسمية صنوف الجيش العراقي، فقد استبدل الحرس الجمهوري، والجيش الشعبي وباقي التشكيلات، بالحرس الوطني، وجهاز مكافحة الإرهاب، والحشد الشعبي، والشرطة الاتحادية، هذا من حيث التسمية، اما طريقة الإنتماء لهذه المؤسسة فقد كانت المؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣ تعتمد على التجنيد الإلزامي الذي طبق عام ١٩٣٥، وقانون التجنيد الإلزامي لعام ١٩٦٩، لكن طريقة الانتماء للجيش العراقي الحالي هي التجنيد التطوعي بصورة عقد، لذلك عمل الجيش العراقي السابق على الاندماج الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية في المجتمع العراقي من خلال فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على كل مكونات المجتمع العراقي بدون استثناء، وهذا ادى إلى تقوية الروابط الاجتماعية، ورفع الروح الوطنية، وتعزيز لمفهوم المواطنة. لكن الخدمة التطوعية لا تفرض على كافة ابناء المجتمع وانما هي اختيارية، لذلك لجأت اليه الطبقة الفقيرة المحرومة التي لا تمتلك مورداً وهذا يعد احد اسباب ضعف المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، لأنها اعتبرت وظيفة وليس واجب وطني خاصة مع انعدام العقوبات العسكرية الانضباطية، لذلك كانت هذه المؤسسة تعد العنصر الأبرز سواء كان في التغيير أو القيادة، على عكس من ذلك لم تمتلك المؤسسة الحالي تلك الروح التي تؤهلها لقيادة العراق.

ثانياً: العقيدة العسكرية

تمتلك كل دولة من دول العالم عقيدة عسكرية خاصة بها والتي تكون تجميعاً لمجموعة من المضامين الإستراتيجية التي تعد بمجملها أسساً وشروطاً للأداء العسكري، إذ أصبح البناء الأمني مرتبط بكليته على الأداء العسكري والعقيدة العسكرية وتعد الأخيرة موضوعاً ذو إطار كبير يمتد عمودياً من أعلى التنظيمات العسكرية في الدولة ويتدرج حتى أدنى المستويات العسكرية، لذلك سوف نتطرق إلى كيفية غرس تلك العقيدة في نفوس أفراد المؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها. فالعقيدة العسكرية من حيث علاقتها بالنظام هي مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح، وتعد ظل السياسة في الميدان لتسترشد بها القوات المسلحة

^١ العراق ٤٥ دولياً، تصنيف أقوى جيوش العالم لعام ٢٠٢٣، وكالة شفق نيوز، اطلع عليه بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠٢٣ على الرابط: <https://shafaq.com/ar/%D8%B9%D8%B1%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88>

سلباً وحرماً لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا أو الإستراتيجية القومية^(١). لذلك كان الهدف من بناء القوات المسلحة العراقية في أوائل حقبة نشوئها، هو رفع العبء عن كاهل قوات الاحتلال البريطانية بتسلم ملف الأمن الداخلي لهذه القوات، ولذلك فقد ظل الهدف الأساسي من بناء أية قوات مسلحة لأي بلد هو ضمان سيادة البلد والدفاع عنها الذي ظل غائباً في هذه الحقبة إذ استمرت قوات الاحتلال في ضمانها^(٢). لكن الحكومة العراقية منذ تأسيسها حاولت بناء مؤسسة محترفة في مجتمع مفكك تشوبه النعرات الطائفية والقومية والعشائرية، لذلك تنبه الملك فيصل إلى ذلك فحاول بناء مؤسسة عسكرية محترفة، وبناء نخب عسكرية بوصف الجيش واحداً من أبرز المداخل لبناء الدولة العراقية التي وصفها الملك فيصل الأول بأنها دولة فيها تعددية اثنية ومذهبية وتحتاج جهاد من أجل انجاح بناء المشتركات والهوية الجامعة^(٣). لذلك حاول تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية باعتبارها واحدة من أهم الآليات التي تحقق الهوية الوطنية داخل المجتمع، وكان إقرار قانون التجنيد الإلزامي مصحوباً بجدل سياسي استمر لأكثر من ١٥ عام مع الحكومة البريطانية التي كانت تعتمد على قوات اللفي* في فرض الأمن ومواجهة الثورات والحركات الشعبية المعارضة آنذاك في العراق. لذلك لفت العقيدة العسكرية العراقية في العهد الملكي بثوب القومية العربية وبمباركة ضباطه الأوائل من ذوي الميول القومي، ويذكر أن الأولوية في مرحلة تأسيس الحكومة والجيش لم تول للجيش بل إلى وزارة الداخلية، بينما كانت المؤسسة العسكرية المخطط للتغيير السياسي عام ١٩٥٨، فالنظام الجمهوري وصل إلى الحكم من خلال المؤسسة العسكرية، والذين حرصوا على تبني الصفة القومية العربية لكي تضمن استمرار بقائهم في السلطة، كما عملوا على تغيير قادتها الكبار وجعلهم خاضعين لسلطاتهم عن طريق سحب قيادة المؤسسة العسكرية رأس السلطة حتى لو كان مدني وغير مهني بالشؤون العسكرية^(٤). وبعد تولي حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ أصبحت

^١ عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، وزارة التعليم العالي ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

^٢ عبد الوهاب القصاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩٥.

^٣ حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهوري، ترجمة: غيف الجراز، ط ٢، دار الحياة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٤.

اللفي*: قوات شبه رسمية أنشأت من قبل دولة الاحتلال البريطانية وكان أغلبهم من الاثوريين وقد استخدمت في مرحلة مواجهة الثورة الوطنية العراقية عام ١٩٢٠ بلغ عددها ٤٠٠٠ جندي عام ١٩٢١ ووصل العدد إلى ٧٥٠٠ عام ١٩٢٥، ربيع حيدر الموسوي ومهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق (١٩٢١-١٩٤١) دراسة تاريخية، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ١٣، ٢٠١٢، ص ١٩٦.

^٤ حسن تركي عميرة، مصدر سابق، ص ١٢٦.

العقيدة العسكرية للجيش العراقي نابعة بالأساس من العقيدة السياسية لحزب قومي يدعو لوحدة الاقطار العربية، والقضية المركزية في هذه العقيدة تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، ويعتمد في اقتصاده على المذهب الاشتراكي، ثم تطورت هذه العقيدة سلباً من خلال رؤية طموح النظام البعثي خارج أرضية الواقع، لذلك تقاطعت هذه العقيدة مع المرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مما لاشك فيه ان هذه العقيدة كانت ذات اهداف كبيرة جداً خارج الإمكانات والوسائل المتاحة للجيش العراقي المنهك بسلسلة طويلة من الحروب، لذلك فقد اطمأنت القيادة العليا في العراق إلى ذلك الكم من القوة التي تملكها، فكان التطور النوعي في حقيقة الأمر مقتصر على تطور ملحوظ في القوة الجوية وصواريخ (ارض - ارض) المطورة محلياً، هذا الاطمئنان الذي صاغ اطار الاستراتيجية العسكرية العراقية التي بدت غير واقعية كونها تملك قوة عظيمة لا تقهر وربما هذا هو سبب الخسارة المريعة للعراق في حرب عام ٢٠٠٣^(١).

أما بعد عام ٢٠٠٣ فيمكننا أن نلاحظ أن الإستراتيجية العسكرية تخضع بتصوراتها وأدائها الإستراتيجي للإستراتيجية العليا وتستمد عضويتها من العقيدة السياسية العليا للدولة، لهذا تبدو العقيدة العسكرية مقيدة بإطار عام يرسم لها أهداف السياسة والإستراتيجية التي تعمل بشكل مباشر في ساحة الحرب. كانت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق تؤكد تسريع تجنيد القوات الأمنية العراقية ضمن جدولاً زمنياً. لكن عملية بناء المؤسسة العسكرية الجديدة كما هو متوقع تعوزها النظرة الصائبة والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم العسكري بالأسس المعروفة، فشهدت بداية التشكيل جمع اعداد ثم يسلمون بما تيسرت من اسلحة ويوضع على رأس كل جماعة منهم ضابط يمنح رتبة، لا تتلائم وخبرته ولا اعداده العسكري، فكان الهدف واضحاً هو استيعاب جماعات الأحزاب السياسية والدينية من جهة وتهيئة معين مسلح بأي شكل من الاشكال^(٢). ولما كانت منظومة صنع القرار في الدول النامية ومنها العراق، تتميز بكونها شبه محدودة، فهناك فريق عمل صغير يحيط بصانع القرار الذي تقع عليه مسؤولية اتخاذ القرارات الإستراتيجية وفق آلية عمل محدودة جداً وتبدو محنة ذلك واضحة فيما يخص الحرب أو التهيئة لها، وكذلك فيما يخص الغايات والأهداف الإستراتيجية العسكرية الأخرى، إذ تعمل

^١ منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢٣) جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١، ص ١١.

^٢ عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي (١٩٩١-٢٠٠٣)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٩٩.

الدوائر العسكرية العليا على دراسة تلك الأهداف بهامش محدد من المناقشات في الأغلب لإغراض التنفيذ وتوضيح ذلك بشدة أبان النظام السياسي السابق، إذ كانت عملية صنع القرار فيه تخضع بالأساس لرؤية القائد السياسي وهو القائد العام للقوات المسلحة وبأسلوب مقيد للغاية^(١).

لذلك علينا أن نلاحظ الوضع الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال الآتي^(٢):

١. أفضى تفكك الدولة إلى تفكيك البنى الاجتماعية في المجتمع العراقي، بمعنى انقسامه إلى ثلاث فئات سكانية كبيرة طائفية، وما نتج عن ذلك من تراجع لمفهوم الوحدة الوطنية.

٢. امتلاك الكتل الثلاثة لأجهزة العسكرية والأمنية والذي جعل من قواها في خيار تنافس ومن ثم الصراع للحصول على مكاسب دستورية تشكل أساساً قانونياً لترسيخ موقعها في بناء الدولة الجديدة.

٣. تزامن البناء الحزبي، الطائفي، العرقي للقوات المسلحة مع حالة العنف المنفلتة، بمعنى أن القوى المتضررة من انهيار الدولة العراقية تحاول إعادة بناء نفسها سياسياً وعسكرياً بهدف مواصلة الصراع الدامي، الأمر الذي يؤكد أن الكتل السكانية الثلاث تتخبط في الدفاع عن مصالحها بأشكال عسكرية.

٤. تعدد وتعايش الأجهزة الأمنية (الاستخباراتية) الفاعلة على الأرض العراقية منها أجهزة دولية وإقليمية تتقدمها المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية (الميت)، الاستخبارات الإيرانية والسورية.

٥. وقوع المؤسسة العسكرية تحت الهيمنة الأمريكية عبرة أجهزة CIA التي تعد أضخم مؤسسة استخباراتية في العالم، ومع ذلك وانسياقاً مع ما يواجهه العراق من تهديدات جدية ومؤثرة تنال منه، حكومة وشعباً وقوات مسلحة، برزت الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات العراقية لتوظيفها بشكل مشترك وينسق أداء قتالي موحد لحفظ الأمن والنظام في العراق من خلال شن الحرب وبالتعاون مع قوات التحالف الدولية، ضد قوى التمرد والإرهاب والحفاظ على

^١ منعم صاحي العمار ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة " دراسة في نظم تشكيلها" ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢٤/٢٣ ، ٢٠١١ ، ص٥.

^٢ مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧٣.

أرض العراق وشعبه من خلال التعاون المشترك بالاستفادة من الجهد الجوي للقوات الأمريكية لتقديم الإسناد لمكافة التهديدات والتحديات المباشرة من أي قوة خارجية تقليدية^(١).

عبر المخططون الإستراتيجيون العراقيون من خلال سياسة وزارة الدفاع العراقية الصادرة عن هيئة الأركان المشتركة العراقية في نشرتها السرية المرقمة ٥٥٧١ في ٢٠٠٦/٩/٥ والتي تستمر لخمس سنوات عن أهمية الوزن الجيوبولتيكي في صياغة الإستراتيجية من خلال عقيدة عسكرية تلائم هذا الوزن وتتفاعل وتتأثر وتؤثر فيه، بعد أن كان النظام السابق يهمل الوزن الجيوبولتيكي ويعتمد في صياغة هذه الإستراتيجية للقوات الثلاث البرية والجوية والبحرية، كما أكدت الوثيقة على آلية التنسيق العالي المستوى مع الأجهزة الحكومية وخاصة وزارة الداخلية، وأن سياسة الوزارة تتبثق من إستراتيجية الأمن الوطني العراقي والتي تؤمن التوجيهات الإستراتيجية لإغراض الدفاع وبناء القوات المسلحة من أجل تلبية متطلبات الدفاع عن المصالح الوطنية العراقية والتي حددتها الحكومات المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣^(٢).

حددت سياسة الدفاع طبيعة التهديدات ونوعيتها لاسيما مكافة الإرهاب عن طريق بناء مؤسسة عسكرية وطنية وتشكيل قيادة عامة لمكافة الإرهاب متمثلة بالنوعية والكمية والتدريب والتسليح والتجهيز كما اهتمت العقيدة العسكرية الجديدة بالقيم المؤسسية والتنظيم، خاصة وأن القيم المركزية وجوهرها يكمن في إقرار المنتمين إلى القوات المسلحة العراقية بمبادئ (الخدمة، الولاء، السلطة المدنية المنتخبة، المهنية وعدم التدخل في الشؤون السياسية والإيمان بأن لا دور للقوات المسلحة في عملية تداول السلطة، والوحدة الوطنية، والقيادة المدنية العسكرية والتي سوف تلهم قواتنا الأمنية تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، والتمثيل، والنزاهة، وأمن المعلومات، والشفافية وأخيراً إمكانية تحمل التكاليف)^(٣)، فضلاً عن أهم الإفرازات التي أنتجت الحرب على تنظيم داعش الإرهابي هي العقيدة القتالية للتشكيلات الأمنية العراقية، إذ أصبح العراق أمام شكل جديد من العمليات القتالية يقوم على التعاون والشراكة بين القوات المسلحة والحشد الشعبي وقوات البيشمركة، وهذا الأمر قد شكل محتوى جديد لطبيعة العمليات القتالية، إذا أصبحت مبادؤه بيد القوات المسلحة بدلاً من انتظار الفعل وبذلك انتقلت طبيعة الإستراتيجية القتالية من الدفاع إلى

^١ منعم صاحي العمار ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة " دراسة في نظم تشكيلها" ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ - ٧ .

^٢ مجموعة باحثين ، التقرير الاستراتيجي العراقي الأول ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ .

^٣ المصدر نفسه، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

الهجوم، الأمر الذي يعني بالمحصلة قابلية القوات المسلحة على الردع والتحرير^(١)، وذلك يتطلب بناء جيش جديد بمعايير تقوم على (نظام تجنيد إلزامي وتنظيمات جيدة، وأسلوب مميز في استدعاء الاحتياطيات، وهيئات ركن قتالية وإدارية، وضبط صارم لكنه مهني وإنساني، وتسليح متفوق، ورئيس أركان قادر على تداول تلك العناصر، وروح عسكرية طيبة تجاه الشعب وإبقاءها متجذرة وإدامتها حية وباستمرار)^(٢). وهنا نلاحظ الفارق بين المؤسستين حيث كانت الأسس التي بنيت عليها المؤسسة العسكرية العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ اعتمدت العقيدة الدفاعية الوطنية، وأخذت بعين الاعتبار المهنية، والمؤهلات العلمية، بينما نلاحظ أن الأسس التي اعتمد عليها في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية عام ٢٠٠٣ من قبل الحاكم المدني بريمر غير واضحة المعالم من حيث العقيدة العسكرية، والمؤهلات العلمي والمهنية، كذلك نلاحظ أن الروح القتالية والمواجهة الميدانية للمؤسسة العسكرية اتجه التنظيمات الإرهابية اتسمت بالإخفاقات وقلة الانجازات، والذي يعد مؤشر خطير على بنية هذه المؤسسة، وضعف كفاءتها القتالية. كذلك نلاحظ قيادة هذه المؤسسة كانت قيادة مركزية موحدة تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والداخلية، على العكس من ذلك فإن المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣ قد بنيت على أسس طائفية وفئوية، نلاحظ ان القائد العام للقوات المسلحة كردي ووزير الدفاع سني ووزير الداخلية شيعي، وكذلك توزيع القادة والضباط قد تم بنائه على هذا الأساس، وبذلك فقدت هذه المؤسسة قيادتها المركزية واصبحت متحزبة وغير متماسكة يشوبها الوهن وضعف الروح القتالية، لذلك نجد التدخل واضح من قبل الاحزاب السياسية في عمل هذه المؤسسة تلبية لمصالحها الشخصية، وبذلك يكون الفارق كبيراً بين الحقتين فاذا علمنا أن مراكز التدريب قبل عام ٢٠٠٣ تعج بالجنود والقادة والضباط الذين كان لب عملهم هو صنع مقاتل يمتلك عقيدة عسكرية وطنية وهمة الوحيدة هو الدفاع عن بلده العراق، لذلك كانت فترة التدريب طويلة تخضع لاختبارات ميدانية وليس صورية، وهذا مالا نلاحظه في اعداد هذه المؤسسة بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثاً: تسليح القوات المسلحة العراقية

تعد وزارة الدفاع من أهم الوزارات العراقية التي يقع على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد وحماية الشعب ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات

^١ علي فارس حميد، العقيدة القتالية وتحديات الأمن الوطني بعد تنظيم داعش (دراسة في الخيارات الإستراتيجية)، مجلة اغتراب، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، العدد ١ حزيران، ٢٠١٦، ص ٦٨.

^٢ صباح عبد الحميد الشخيلي، إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، ط١، دار بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٥٨.

الحكومية الأخرى، وقد تأسست هذه الوزارة في عام ١٩٢١ وتم حلها عام ٢٠٠٣ بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٦١ في ٢٢ شباط ٢٠٠٤ وتتكون الوزارة من ٦٢ تشكيل مقسماً بين دائرة أو مكتب أو قسم وتمارس الوزارة مهامها من خلال القوات المسلحة التي تعد القوة النظامية العراقية وتتألف فروعها من القوة البرية والقوة البحرية والقوة الجوية^(١) :

١. القوات البرية: تعد أهم تشكيلات القوات المسلحة العراقية باعتبارها أول قوة عراقية شكلت عام ١٩٢١ وشاركت القوات البرية في العديد من المعارك على مر التاريخ والتي شملت الأراضي العربية مثل حرب فلسطين ١٩٤٨ وحرب ١٩٧٣، أما البنية التي تتكون منها القوة البرية فقد مرت بعدة مراحل إذ أن القوة البرية العراقية تتألف من أربع فرق وتشكلت الخامسة عام ١٩٥٩ ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كانت القوات البرية العراقية قد وصلت إلى تسع فرق وبحلول عام ١٩٩٠ أصبحت القوات البرية العراقية بتعداد ٥٦ فرقة مما جعل الجيش العراقي رابع جيش في العالم وبعد حرب الكويت تقلصت القوة البرية إلى ٢٣ فرقة فضلاً عن قوات الحرس الجمهوري.

٢. القوة الجوية: هي القوة المسؤولة عن حماية الأجواء العراقية وتعد قوة دعم للقوة البرية والبحرية، وقد تأسست القوة الجوية العراقية عام ١٩٣١ وخلال فترة الخمسينيات والستينيات استخدمت القوة الجوية الطائرات السوفيتية والبريطانية، وفي السبعينيات نمت القوة الجوية بسرعة كبيرة واشترى العراق المزيد من الطائرات السوفيتية والفرنسية في حين بلغت القوة الجوية ذروتها في الثمانينيات عندما بلغ عدد طائراتها أكثر من ٩٥٠ طائرة لتصبح واحدة من أكبر القوى الجوية في المنطقة، لكن لم تلبث أن سقطت سريعاً بعد حرب الخليج الثانية إذ دمرت معظم الطائرات العراقية وما تبقى من طائرات دمر عام ٢٠٠٣.

٣. القوة البحرية: هي القوة المسؤولة عن حماية السواحل العراقية وقد تشكلت القوة البحرية العراقية عام ١٩٣٧ كقوة من أربع سفن صغيرة مقرها في البصرة وكانت تدعى في البداية قوة الدفاع الساحلي العراقية، وبعد عام ١٩٥٨ بدأت البحرية العراقية في التوسع وأنشأت أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية في البصرة التي عرضت على درجة البكالوريوس في هندسة الحرب والدراسات البحرية، وبحلول عام ١٩٨٨ تلقت البحرية العراقية ثمانية زوارق أوسا فئة الصواريخ المزودة بصواريخ ستيكس من الاتحاد السوفيتي فضلاً عن شراء أربع فرقاطات وستة

(١) الموقع الرسمي لوزارة الدفاع العراقية على الرابط الإلكتروني <https://www.mod.mil.iq>

طرادات فئة الاسد من ايطاليا، إلا أن البحرية العراقية دمرت بشكل كامل تقريباً خلال حرب الخليج عام ١٩٩١.

لذلك فقد بلغت القوات العراقية ذروتها مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، فبلغ عدد القوات البرية أكثر من مليون رجل، في ثمانية فيالق (من ضمنها الفيلق الأول الخاص من الضباط المتقاعدين، وكان مؤلف من ثلاث فرق مشاة، ولواء مغاوير، ولواء مدرع)، وما يعادل (٥٧) فرقة مدرعة وآليات ومشاة، إضافة إلى الحرس الجمهوري في ستة فرق مدرعة وآلية ومشاة قوات خاصة، وأربعة ألوية مغاوير، وكان هنالك أكثر من ٤٥٠٠ دبابة، وكثر من ٢٥٠٠ ناقلة أشخاص مدرعة، وأكثر من ٢٥٠٠ مدفع مختلف العيار، كما تمتلك القوة الجوية أكثر من ٦٥٠ طائرة مقاتلة، في ١٥ سرب طائرات هجومية أرضي، ١٢ سرب طائرات متصدية (دفاع جوي)، ٤ أسراب ميراج 1 الفرنسية متعددة الأغراض، وسرب طائرات استطلاع، وبلغ عدد الطائرات السمتية لطائرات الجيش ٥٠٠ سمته، كما تم تطوير وتحديث أسلحة ومعدات القوة الجوية لتحقيق التفوق النوعي على العدة، وتم تطوير سلاح الصواريخ أرض - أرض وتصنيعها^(١)

أما من ناحية الصناعات العسكرية فقد امتلك العراق قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣، قاعدة كبيرة للصناعات العسكرية والمتمثلة في مئات المصانع والمعامل والورش التابعة لـ (هيئة التصنيع العسكري)، والتي كانت صناعة مملوكة بالكامل للدولة، وقد تولت هيتان حكوميتان إدارة هذه الصناعة في النظام السابق، الأولى كانت عبارة عن هيئة تتمتع باستقلال ذاتي اضطلعت بمهمة الإشراف على مصانع العتاد العسكري التي أنشئت في النصف الثاني من حقبة السبعينيات، في حين تولت الهيئة الثانية الإشراف على المشروعات التقنية المتقدمة مثل (الأبحاث الكيميائية وأبحاث الصواريخ في الثمانينيات) تحت توجيه وإدارة وزارة الصناعة^(٢)، وقد ضمت الصناعة العسكرية العراقية عدداً من المؤسسات الإنتاجية والبحثية المستقلة التي يعمل بها (١٠٠) ألف شخص وتتمثل أهم مجالات الإنتاج العسكري العراقي في (أسلحة المشاة والمدفعية، والعربات المدرعة والتعديلات التي أدخلت عليها، والذخائر التي تطلق في الجو، والالكترونيات، وتعديل الطائرات)، إلا أن ظروف حرب (١٩٩١) وحرب (٢٠٠٣) أدت إلى

^١ نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٠٨.

^٢ يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٢٣٥.

تدمير تلك المصانع والمعامل بالكامل^(١)، وبالتركيز على الصناعة الحربية يمكن مكافأة الضباط العائدين من حرب الثماني أعوام بتحويلهم إلى رجال أعمال الدولة العسكرية وقد تحكمت هذه العقلية العسكرية برسم تطور الدولة الحديثة وبرنامجها الاستراتيجي في استخدام العلم والتكنولوجيا (٢٢) ألف مليون دولار خصصت للصناعة الحربية في الخطة التي تنتهي عام ١٩٩٢ في وقت كانت فيه البلاد تحتاج إلى كل فلس لأعمار ما خربته الحرب ورغم تراكم الديون أصبح العراق السوق الأمثل والأكثر إغراء لتصرف الأسلحة التي ستكسب الغرب بعد تخفيف الاستقطاب الدولي وحل المشاكل الإقليمية بالجوار^(٢).

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد سعت الإدارة الأمريكية بعد إعادة تشكيل الجيش العراقي، على تسليحه بالطريقة الأمريكية وعلى الرغم من أن عقيدة الجيش العراقي هي دفاعية، إلا أن ضرورات مكافحة الإرهاب تتطلب عقيدة هجومية، لذا فإن المنتبع لعقود تسليح الجيش العراقي يجد أن الولايات المتحدة اتبعت مع العراق سياسة تسليح تزوده بموجبها بأسلحة دفاعية متوسطة التطوير يراد بها الدفاع في وجه الإرهاب دون اللجوء لردة فعل هجومية في حال تعرضت وحدات الجيش العراقي إلى أي هجوم إرهابي مباشر ومكثف^(٣)، إذ قامت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق على أساس بناء وتشكيل الجيش العراقي الجديد وفق الطروحات الأمريكية، وقد أشار الحاكم المدني بريمر في هذا الصدد بـ (أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق تؤكد على مسألة مهمة، ألا وهي تسريع تجنيد القوات الأمنية العراقية)^(٤). بالإضافة إلى تباطء الولايات المتحدة الأمريكية في تسليم الجيش العراقي طائرات F16، وكذلك طائرات الاباتشي التي كان الجيش العراقي بأمر الحاجة إليها في قتاله مع داعش على الأراضي العراقية، لدعم القوات البرية المقاتلة على الأرض، على الرغم من أن الحكومة العراقية قد دفعت الأثمان الأولى من هذه الطائرات والحجة التي كانت قدمتها الإدارة الأمريكية لذلك هو عدم دفع الحكومة العراقية لمصاريف صيانة هذه الطائرات التي لم تستعمل بعد، أو عدم تأهيل القاعدة الجوية التي تتواجد عليها تلك الطائرات، وبهذا تخلت الولايات المتحدة عن توفير أحد أهم أدوات المعركة التي وعدت الحكومة العراقية بها^(٥). لذلك كان هدف عدم تسليح الجيش العراقي وإبقاءه

^١ المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

^٢ زهير الجزائري، المستبد صناعة قائد صناعة شعب، ط ١، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦.

^٣ محمد منذر جلال، الإستراتيجية الأمريكية ولعبة التسليح في العراق، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العراق، العدد ١٣، السنة الرابعة، شتاء ٢٠١٥، ص ١٠٦.

^٤ بول بريمر، عام قضيتة في العراق النضال لبناء غد مرجو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

^٥ محمد منذر جلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

بحاجة إلى الدعم الأمريكي للقيام بمهام معينة، يهدف إلى إعطاء الجيش الأمريكي الفرصة للعودة إلى العراق، تحت ذرائع متعددة منها حماية المواطنين الأمريكيين في العراق، وحماية السفارة وطاقم الدبلوماسيين الأمريكيين وعوائلهم. لذلك التفتت الحكومة العراقية إلى حيوية طيران الجيش ودوره الفاعل في الأمن ومكافحة الإرهاب، إذ تمت إعادة بناء طيران الجيش عام ٢٠١١، ما استلزم تأسيس كلية طيران الجيش بعد خمسة أشهر من تاريخ تأسيسه والتي خرجت حتى العام (٢٠١٣) ثلاثة وستين طالب بشروط قبول صعبة ومراحل فحص معقدة ويشرف على التدريس نخبة من الطيارين العراقيين فقط، بعد أن كان تدريب الطيارين يتم من قبل شركة أمريكية^(١). إن الحاجة الماسة لسلاح الجو في مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي هي التي دفعت حكومة رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) آنذاك من التوجه نحو روسيا للبحث عن خيارات جديدة ومتطورة للتسليح فوقع عدد من عقود التسليح معها بلغت قيمة أحد هذه العقود (٤) مليار دولار، استطاعت روسيا أن تؤمن للعراق في وقت قياسي طائرات (السوخوي) وطائرات (m35) وطائرات (صائد الليل) المقاتلة، فضلاً عن الذخيرة لتستخدم من قبل وزارة الدفاع في قتال التنظيمات الإرهابية^(٢). كما أدت استجابة روسيا السريعة إلى توقيع عقود تسليح جديدة لشراء أسلحة ومعدات تتناسب مع تحديات مرحلة مواجهة تنظيمات داعش الإرهابية، لاسيما أن طبيعة تلك الأسلحة التي يريدها العراق تعكس الرغبة العراقية في رفع قدرات الجيش العراقي لحفظ الأمن ومكافحة الإرهاب، إذ أشارت وزارة الدفاع العراقية أنها وقعت عقداً تسليحياً لشراء أسلحة متطورة روسية الصنع، كما بينت أنها استلمت (٤٢) مضادات ليزيرية حرارية وقاذفات صواريخ و(٥٠) مدرعة مضادة لأقوى الصواريخ والعبوات وهي تحمل (١٢) شخص مع سائق وراي ومخابر مهمتها الدخول في عمق العدو تحت نيران لا تتأثر بها، وبعد العراق الأول عالمياً ممن ستسلمه روسيا هذه الآليات كما أنه استلم (١٣٠) دبابة من روسيا^(٣).

لذلك حرصت وزارة الدفاع العراقية على استمرارية التدريب الخارجي لمنتسبيها، بالتعاون مع البلدان والمنظمات التي تربطها بالعراق اتفاقيات تعاون، مثل حلف الناتو وحرصت الوزارة على وضع معايير تتعلق باللغة والمهارة والتخصص العلمي لابتعاث المنتسبين إلى الدورات

^١ فائق صبيح هاشم ، كلية طيران الجيش مؤسسة علمية رصينة وأسس لبناء طيران عراقي كفوء ومقتدر ، مجلة بلادي ، وزارة الدفاع العراقية ، السنة التاسعة ، العدد ٥٥ ، تشرين الثاني ٢٠١٣ ، ص ٢٢.

^٢ محمد منذر جلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

^٣ حسن سعد عبد الحميد، السياسة العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص ٦١.

التدريبية الخارجية، وتقتصر مديرية التدريب العسكري تنسيب العائدين إلى الدوائر العسكرية والأكاديمية بما يكفل نقل خبراتهم التي اكتسبوها من التدريب^(١). وعلى الرغم من جهود الحكومة العراقية نحو تسليح الجيش العراقي بمعدات وأسلحة حديثة كي يكون قادراً على مواجهة الإرهابيين، إلا أن احتلال مدينة (الموصل) وبقية المناطق الأخرى عام ٢٠١٤ ، كشف الضعف الكبير في القدرات التسليحية والتنظيمية ومنظومات القيادة والسيطرة والدعم اللوجستي التي كانت متوفرة لدى القوات المسلحة العراقية المؤلفة من جيش وشرطة اتحادية وقوات مكافحة الإرهاب، مما تسبب بخروج أربعة فرق من الخدمة وفقدان معدات عسكرية كثيرة من دبابات ومدرعات وعجلات همر ومدفعية تقدر بمليارات الدولارات فضلاً عن حالة استنزاف كبيرة للقدرات التسليحية العراقية والقوة البشرية، إذ واجهت القوات المسلحة بهذا الصدد عدداً كبيراً من المعوقات في جانب التسليح منها^(٢):

١. النقص الكبير في الأسلحة والمعدات من ناحية الكمية والنوعية بسبب غياب سياسة دفاعية واضحة على صعيد الدولة نجم عنه غياب إستراتيجية عسكرية في تسليح القوات العسكرية العراقية .

٢. غياب الدور الواضح والفعال لرئاسة أركان الجيش في القيادة والسيطرة وتوزيع القطعات والأسلحة وارتباك القوات.

٣. تلكؤ الولايات المتحدة الأمريكية في تسليح الجيش العراقي على الرغم من توقيع اتفاقية أمنية مع الجانب الأمريكي عام ٢٠١١.

٤. تفشي ظاهرة الفساد المالي في وزارة الدفاع والداخلية خصوصاً في صفقات التسليح بحسب تقارير هيئة النزاهة العامة العراقية منذ أول تقرير لها في عام ٢٠٠٥.

٥. افتقار القطعات العسكرية العراقية إلى السلاح الحديث المتطور كما ونوعاً.

لذلك يرى بعض المحللين أن مخططي الإستراتيجيات الأمريكية يأخذون بنظر الاعتبار في ملف تسليح العراق عاملين متلازمين: الأول وقوع العراق تحت ضغط هيمنة جارتها إيران والثاني تحول العراق إلى عامل في إضعاف معادلة تفوق إسرائيل في المنطقة ويضيف آخرون عامل آخر يتصل بضعف البنية الاحترافية لطبقة العسكر الجديدة، الأمر الذي يمكن أن يقود أو يهدد

^١ علي عبد الهادي المعموري ، سياسة الأمن الوطني في العراق، مراجعة :عماد الشيخ داود، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٦، ص٣١٢.

^٢ علي عبد الهادي المعموري، مصدر سابق، ص٩٢.

باستخدام القوة العسكرية في حملات مشابهة لحملات النظام السابق^(١). لذلك بدء العراق بعد عام ٢٠٠٣ بتجهيز قواته الأمنية بأسلحة ومعدات يقوم بشرائها من مناشئ عالمية دون أن يتم الاكتراث بإعادة إحياء الصناعات العسكرية المحلية ولعل قرار الحاكم المدني بول بريمر رقم (٧٥) لعام ٢٠٠٤ قد ساهم بضرب الصناعات العسكرية، إذ تضمن توزيع الشركات الصناعية العسكرية العراقية بحجة تشكيلها خطراً على القوات الأمريكية والشعب العراقي والمنطقة^(٢)، واستمرت هذه الحالة مدة طويلة فقد أشار رئيس هيئة النزاهة السابق (رحيم العكلي) إلى أن وزارة الصناعة العراقية تتحمل جزءاً من هذه المشكلة لكونها عجزت عن إعادة تلك المنشآت للعمل، فضلاً عن أنها تمنح رواتب لأكثر من (٥٠) ألف موظف كانوا يعملون في تلك المنشآت التصنيعية دون أن يقوموا بأي عمل، واستناداً لذلك وعلى مسار واحد بدأت وزارة الدفاع ووزارة الصناعة والمعادن العراقية بإعادة تأهيل واستثمار تلك المصانع، إذ أسست وزارة الدفاع العراقية مركزين خاصين لتصليح وتأهيل العجلات العسكرية العراقية افتتحهما وزير الدفاع السابق (خالد العبيدي) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩ ويتخصص هذان المركزان بتصليح العجلات العسكرية وتأهيل الدروع والدبابات لإدامة زخم المعركة والتفوق في العدة والعدد على التنظيمات الإرهابية، كما سعت الوزارة إلى إنشاء معمل لتصليح الطائرات المروحية العسكرية في قاعدة الكوت الجوية^(٣)، في حين بدأت وزارة الصناعة والمعادن العراقية بالتوجه نحو إحياء التصنيع العسكري من حيث الإعلان عن تصنيع عجلة مدرعة محلية الصنع مسيرة عن بعد مهمتها صد وتدمير العجلات المفخخة ومعالجة العبوات الناسفة والمراقبة في أرض الحرام، مما قد يشكل دعماً لوجستياً قوياً لوحدات الجيش العراقي في حربه ضد الإرهاب^(٤). وفي إطار أهمية الصناعات الحربية في تثبيت وتحقيق الأمن الوطني وتحقيق الاستفادة من الخبرات الوطنية والمساهمة في تأمين العمل الحربي للوزارات الأمنية الوطنية وبهدف إنشاء قاعدة متطورة للصناعات الحربية في العراق من خلال إقامة مصانع متخصصة في هذا المجال وتأهيل القائم منها وتجهيزها بأحدث وسائل التكنولوجيا والتقنيات اللازمة والاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له للمشاركة الفعالة في الصناعات الحربية وسد احتياجات المؤسسة العسكرية من الأسلحة والعتاد والذخائر

^١ علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة الخامسة، العدد التاسع عشر، ٢٠١١، ص ٦.

^٢ ديباجة /القسم الأول والثاني من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالصناعات العسكرية العراقية.

^٣ حسن سعد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤-٩٥.

^٤ المصدر نفسه، ص ٩٥.

ودعم الاقتصاد الوطني وإنهاء أو تقليل استيراد الأسلحة والعتاد وإنتاج المواد المدنية وتصدير الفائض منها فضلاً عن المساهمة في المحافظة على الأمن الوطني وتعزيز السيادة الوطنية، صوت مجلس الوزراء العراقي في جلسته الاعتيادية المنعقدة في ١٥ أيار ٢٠١٥ على قانون هيئة التصنيع الحربي^(١). لذلك أن وجود صناعة عسكرية عراقية يخفف العبء الاقتصادي على ميزانية الدولة جراء التخصيصات الكبيرة لشراء الأسلحة فضلاً عن أنها توفر فرص عمل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل وتوفر للعراق تجهيزات عسكرية بأسعار مناسبة وجودة عالية.

لذلك نستنتج الفارق الكبير بين المؤسستين، فنجد أن الحكومات السابقة قد تمكنت من بناء جيش يمتلك كل المؤهلات التي تمكنه من أداء واجباته، وقدرة على احداث تغيير في بنية النظام السياسي، ودور بارز في القيادة والتوجيه، وبفضل التسليح المتكامل الذي حصل عليه الجيش العراقي فقد استطاع ان يلعب دوراً بارزاً سواء كان في محيطة الإقليمي أو الداخلي، واستطاع ان يحقق الانتصارات الكبيرة والتي اكسبته السمعة العالية، وتمكن من ان يخمد الثورات، ويغير الأنظمة السياسي عبر الانقلابات العسكرية بدءاً بانقلاب صدقي باشا وانتهاءً بوصول النظام البعثي للسلطة، كما استطاع هذا الجيش ان يعطي للحكومات القوة والسيطرة على كل مجريات الأمور داخل البلاد، وان يمنحهم الهيبة والاحترام الدولي، كما استطاع هذا الجيش ان يصل إلى قوة خاصة مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اهله للوصول إلى مصاف الدول العظمى، خاصة بعد حصول الجيش العراقي على المرتبة الرابعة عالمياً، لذلك اعتمدت المؤسسة العسكرية العراقية على إعداد خطط تدريب سنوية بشقيها الفردي والجماعي، وإعداد دورات تدريبية تطويرية داخل العراق وخارجه بهدف تطوير الكفاءة القتالية لمختلف صنوف القوات المسلحة، فمن المتعارف عليه انه كلما تطورت تقنيات الأسلحة الحديثة ومتنوعة في الكم والعدة فأنها تصبح عديمة الفائدة مالم يتم التركيز على تهيئة عناصر مدربة جيداً. لذلك فقد اصبح هذا الجيش يمتلك قوة تسليحية عالية من دبابات، ومدربات، وناقلات، ومدفعية مختلفة، وصواريخ قريبة ومتوسطة المدى، وأنظمة مضادة، ورادارات، فضلاً القوة الجوية التي امتلك فيها العراق كم كبير من الطائرات والذي قدر بأكثر من (٩٥٠) طائرة مختلفة، بالإضافة إلى القوة البحرية، كما تمكن العراق من بناء قاعدة كبير للصناعات العسكرية والمتمثلة في مئات المصانع والمعامل

^١ نيران عدنان كاظم، مصدر سابق، ص ١٠٨.

والورش التابعة لـ (هيئة التصنيع العسكري)، فجري تدريب وتأهيل مئات الآلاف من العمال والفنيين والمهندسين في هذا القطاع، لكن ظروف حرب (١٩٩١) وحرب (٢٠٠٣) أدت إلى تدمير تلك المصانع والمعامل بالكامل والبقية ترك للسلب والنهب والتخريب المعتمد^(١). على العكس من ذلك فلم تمتلك المؤسسة العسكرية العراقية الحالية تلك المقومات التي تؤهلها للسيطرة على الوضع العراقي المأزوم، فمنذ إعادة تشكيل الجيش العراقي عام ٢٠٠٤، حاولت الإدارة الأمريكية تسليح الجيش العراقي بالطريقة الأمريكية، مبني على عقيدة دفاعية من تدريب وتسليح، حيث تم تزويد العراق بالأسلحة الدفاعية متوسطة التطوير والهدف منها هو الدفاع في وجه الإرهاب من دون اللجوء لردة فعل هجومية في حال تعرضت وحدات الجيش العراقي إلى أي هجوم إرهابي مباشر ومكثف. لذلك لم يكن تسليح الجيش العراقي منذ عام ٢٠٠٤ بالمستوى المطلوب لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها العراق، وعلى الرغم من التخصيصات المالية الضخمة التي تم تخصيصها في الموازنات العراقية لتسليح الجيش إلا أن شبهات الفساد كانت حاضرة وبقوة في عقود التسليح، مما عرقل من مهمات القوات العراقية في تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، إذ انسحب ضعف التسليح إلى ضعف في قدرات الجيش العراقي وتزويده بأسلحة قديمة تارة وأخرى مستعملة تارة أخرى. لذلك بدأ العراق بتجهيز قواته الأمنية بأسلحة ومعدات يقوم بشرائها من مناشئ عالمية دون ان يتم الاكتراث بإعادة احياء الصناعات العسكرية المحلية، واستمرت هذه الحال مدة طويلة رغم كل الاصوات الداعية للاهتمام بالتصنيع العسكري. لذلك بدعت وزارة الدفاع ووزارة الصناعة والمعادن العراقية بإعادة تأهيل واستثمار تلك المصانع، حيث اسست وزارة الدفاع معرضين خاصين لتصليح وتأهيل العجلات العسكرية، كما بدعت وزارة الصناعة والمعادن بالتوجه نحو احياء التصنيع العسكري لكن هذه الخطوات لم تكن بالمستوى المطلوب. لذلك يمكن ان تسهم الصناعة العسكرية العراقية في تخفيف العبء الاقتصادي على ميزانية الدولة جراء التخصيصات الكبيرة لشراء الأسلحة، كما أنها تساعد على توفير للبلد عملة صعبة، وقدرة كبيرة على تشغيل مئات الآف من العاطلين عن العمل، كذلك تمكنها من ان توفر للعراق التجهيزات العسكرية بأسعار جديدة وجودة عالية.

^١ حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٦٥.

الفصل الخامس

التحولات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الأول: سمات التحول الاجتماعي في العراق.

المبحث الثاني: التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية العراقية.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية في ظل النظام الاجتماعي قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول

سمات التحول الاجتماعي في العراق

أولاً: نظام سياسي جديد اساسه المكون الاجتماعي

بعد التغيير السياسي الذي حصل بالعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بدأ الحديث عن بناء نظام ديمقراطي دستوري على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية، واختلفت الآراء حول شكل وطبيعة النظام السياسي الذي ينبغي أقامته في العراق الذي تم حسمه بدستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥، الذي تبنى النظام البرلماني (النيابي) كنظام للحكم، إذ نصت المادة الأولى منه على ان " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"^(١)، وتبنى التأكيد على الفصل المرن من خلال التعاون والتوازن بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، على ان تكون السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء الذي يكون هو المسؤول الأول والمباشر عن السياسية العامة للدولة. لكن بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي في العراق مع الأوضاع الداخلية والخارجية تعد عملية معقدة وصعبة، إذ ان التحول من نظام مركزي قائم على قاعدة الحزب الواحد إلى نظام برلماني بكل أسسه المتعارف عليها في الدول الديمقراطية المستقرة أمر يحمل في ثناياه كثير من الصعوبات والتحديات.

فيمتيز المجتمع في العراق بالتنوع الإثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي والثقافي، وكان هذا التنوع والاختلاف يسوده التآلف والتعايش والتسامح وكان مصدر غنى وإبداع للعالم أجمع. لكن أثر هذا التنوع في المجتمع العراقي في البنية السياسية للنظام السياسي العراقي من خلال تكوين تعددية سياسية كان لها الأثر السلبي في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني^(٢). هذا أفرز مزيجاً معقداً في طبيعة الهوية الوطنية العراقية، تداخل معها الموروث لدى أغلب العراقيين في التفكير والسلوك بحيث جرى التعبير عنها بالموروثات الطائفية والعشائرية، حتى طغى كل منها على معايير الكفاءة، وقد تباينت حالة الغلبة بين هذه الموروثات لدى بعض قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق، سببت هذه الحالة تفكيك في

^١ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، الباب الأول المبادئ: الأساسية، المادة (١)، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، ط٧، دار الولاء للطباعة، بغداد، ٢٠١٣، ص٩.

^٢ عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة دراسات، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٠٢.

النسيج المجتمعي وطغت حالة من فقدان الثقة بين مختلف القوى والأطراف السياسية، مما خلق حالة عدم الاستقرار السياسي. لذلك تبلور التفكير الجدي لقادة قوات الاحتلال الأمريكي للعراق لاعتماد أسلوب جديد من صيغ العمل الديمقراطي لم يكن مألوفاً في العراق والدول المجاورة له من قبل، وذلك من أجل إيجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها السياسية القائمة على الديمقراطية التمثيلية، بعد أن أعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو أحد أهدافها الرئيسية التي دفعتها إلى احتلال العراق، فوجدت أن ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن أسلوبها في تطبيق الديمقراطية التمثيلية، وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي أصبح يبدو منطقياً لاتباعه في العراق، على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية، وهذا يعني أن تكون التوافقية خطوة على طريق خلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، وجراء معاناة المجتمع في العراق أسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الآسيوية والأفريقية والأمريكية الجنوبية، من مشكلات سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الإجماع الموحد لها، فقد كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الأفضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي في الإدارة الأمريكية، لذلك بدأ الشروع باتباع عمليات التحول الديمقراطي في العراق منذ عام ٢٠٠٥^(١). ويمكن اعتبار النظرية الفدرالية نمطاً محدوداً وخاصاً من النظرية التوافقية، وبالمثل فمن الممكن استعمال الفدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي مجتمعاً فيدرالياً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي تتطابق فيه الانقسامات الإقطاعية مع الانقسامات الإقليمية، ونظراً لكون الحكم على المستوى المحلي منظماً بصورة عملية على أسس إقليمية دائماً فإن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الاستقلال الإقطاعي، فضلاً عن تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق جاء لكونها الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يشترك الجميع في الحكم، ولا تكون هناك سيطرة للأغلبية أو للأكثرية ومن خلالها يتحقق مضمون التوافق بين الجماعات المختلفة. لكن واقع الحال اثبت عكس ذلك تماماً، فبدلاً من تحقيق الانسجام الاجتماعي زاد التباعد بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي، وبدلاً من جعل الديمقراطية التوافقية مرحلة انتقالية للوصول إلى الديمقراطية التنافسية المستقرة، تنامت مظاهر الاستئثار والانفراد بالسلطة، والتصارع بين

^١ عبد الحي وهناء صوفي، الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية، (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد الخريف، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٧

مؤسسات الدولة، بدلاً من تحقيق النفع العام، وإعادة بناء البنى التحتية لخدمة المواطن العراقي، تصاعدت معدلات الفساد المالي والإداري، وعطلت مشاريع النفع العام، وترهل الجهاز الحكومي وعجزه عن تلبية حاجات الناس، وازدادت الفجوة بين السلطة والشعب^(١).

لذلك كان هنالك مجموعة من الأسباب التي جعلت التنوع في العراق مصدر ضعف وليس قوة منها^(٢):

١. ارتباط المجتمع سلباً بالموروثات التاريخية، مما جعلها حبيسة التاريخ ومرتهنة له بل تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافتها الاجتماعية والسياسية.
٢. غياب الثقافة الديمقراطية القائمة على أساس احترام التعددية السياسية والتنوع الفكري، إضافة إلى غياب التعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمع بصورة عامة.
٣. وجود مصالح ضيقة أو أجندات سياسية عند بعض الأشخاص أو الجماعات المعنية بتمثل الطوائف أو المهيمنة عليها فتعمل لأجلها دون النظر للإخطار المترتبة عليها.
٤. بروز الأصوات المطالبة بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية على حساب الهوية الوطنية.

لذلك يعد التحول في العراق عملية غير سليمة لعدم توفر بيئة اجتماعية وسياسية مناسبة تكون تأثيراتها إيجابية على البيئة الاجتماعية، فلا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي إلا من خلال خلق بيئة سياسية اجتماعية ثقافية قابلة ومستعدة لهذا التحول.

ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي

كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية لانعتاق المجتمع العراقي بأسره من قيود الحكم الأوتوقراطي، حيث مرت البلاد بمرحلة حرجة من تاريخه الحديث واتسمت المرحلة بإشكاليات غاية في التنوع والتعقيد وبالأخص ما يتعلق منها بالتحول صوب بناء مجتمع مدني في ظل التطورات العالمية التي حدثت في وقت سابق. فكان العراق يعيش تحت نظام دكتاتوري مقيد للغاية، مما أدى إلى عزله عن العالم الخارجي خصوصاً بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وحتى سقوط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣. ويعد سقوط النظام السابق بداية فتح المجتمع العراقي

^١ سعود منيف الفيصل، التحولات الديمقراطية واثرها على الحياة السياسية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٣، ص ٨٩.

^٢ طارق عبد الحافظ الزبيدي، أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد السابع والسبعون، يوليو ٢٠٢٢، ص ١٤٧.

أبوابه للعالم الخارجي بشكل كبير، فتم توسيع الاتصالات والتجارة الدولية، وتحسين الوصول إلى مختلف السلع والخدمات المقدمة من قبل الدول الأخرى. فضلاً عن ذلك ما تم إضافته من التكنولوجيا ووسائل الإعلام الحديثة إلى الحياة العراقية بشكل كبير فزاد انتشار الهواتف المحمولة والانترنت، مما سمح للمواطن العراقي التواصل مع العالم الخارجي بسهولة وسرعة. بالإضافة إلى عودة العراق إلى المشاركة في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية، والتعاون في مختلف المجالات مثل التعليم، والثقافة، والاقتصاد، والبحوث العلمية، فساهم وصل المجتمع العراقي على العالم الخارجي في تشجيع التواصل وتبادل الأفكار والثقافات بين العراق وبقية الدول، فضلاً عن اسهامه في نشر الوعي بقضايا عالمية مشتركة، وبناء شراكات وعلاقات دولية أكثر تعاوناً وتفاهماً. وسنتطرق إلى أهم التطورات العالمية التي احدثت تحولاً بارزاً في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وكالاتي:

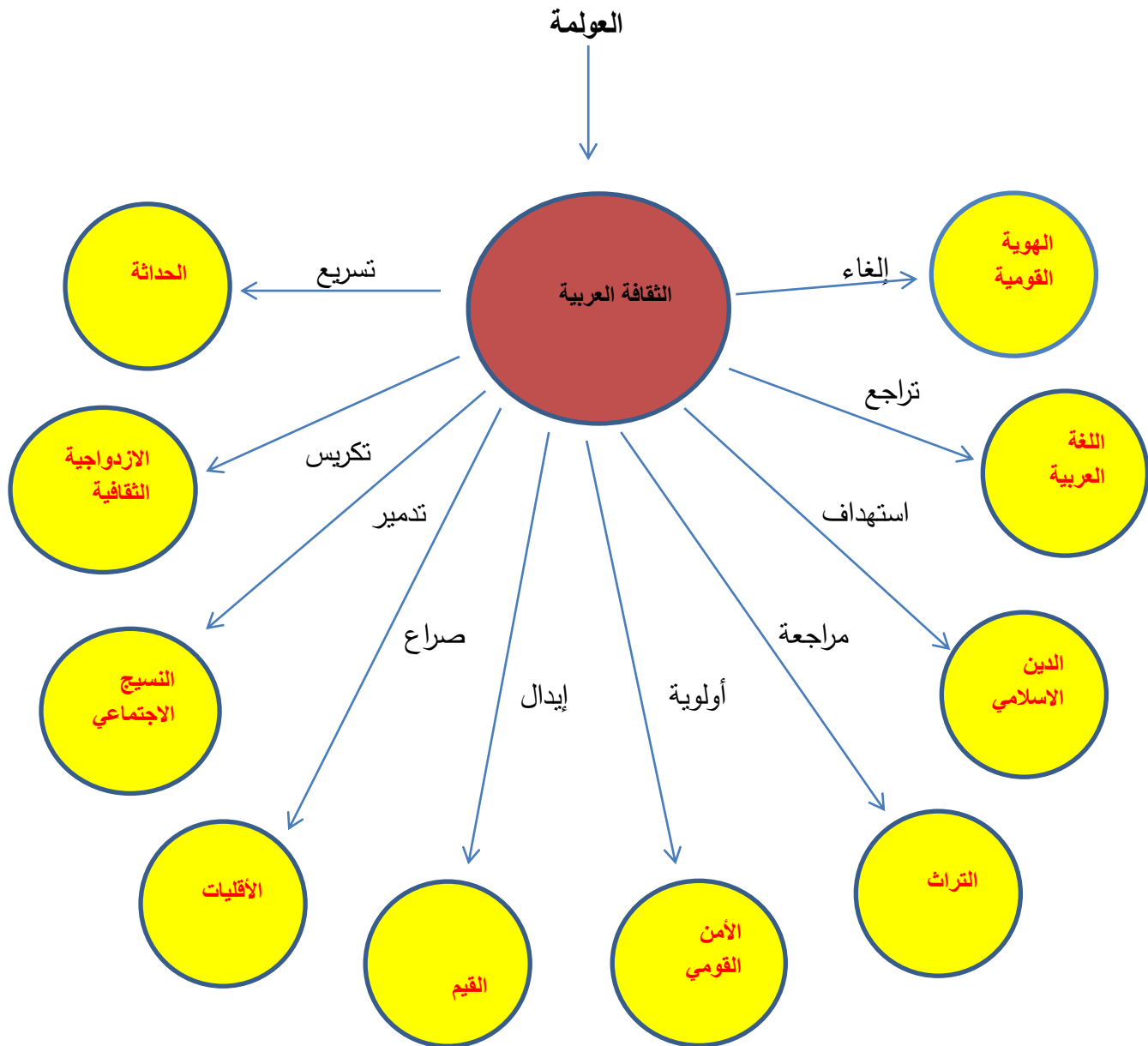
١. العولمة:

من الموضوعات التي شغلت كثير من الباحثين في التخصصات المختلفة هو موضوع العولمة، وأخطر أنواع العولمة هي "العولمة الاجتماعية" ويراد بها تنميط العالم كافة بأنماط اجتماعية سائدة في العالم الغربي يراد منها تدمير الأسرة والقضاء عليها^(١)، وهو موضوع له ثقل كبير على المجتمع العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص وله خصوصيته الأكثر أهمية على البنية الاجتماعية والمتمثل بالأسرة في بناء مجتمعاتنا، وهو موضوع له إشكالات افرزتها الحضارة الغربية، فبقدر ما اضافته على حياتنا من تطور وازدهار في مجالات الحياة كافة سواء على المستوى الاجتماعي أم الاقتصادي أم العلمي، إلا انها تركت بالمقابل سلبيات كانت لها آثار سيئة على المجتمع. ويقف المجتمع امام تحدي كبير بسبب حجم التطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة والاجهزة التي غزت الاسواق وجعلت أفراد المجتمع في العراق أمام امتحان كبير وصعب في كيفية التعامل مع الانزلاقات والمغريات وما يعرض وما يسمع.

وبلاحظ اهداف العولمة الأولى هي كيفية هدم وتفكيك نسيج المجتمع خاصة المجتمع العربي ومنها المجتمع الاسلامي وبالتحديد من خلال تقويض الأسس الدينية والقيم المجتمعية

^١ ابراهيم مذكور ونخبة من الاساتذة المصريين العرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٨٤.

التي تعد ركائز مهمة لحياة أفراد المجتمع وتماسكه، من خلال ما طرحته من قواعد جديدة محاولة منها التلاعب بمقدرات الشعوب العربية تحت مسميات وافكار من الرؤية الغربية وبفرض ايدولوجية جديدة لها انتشارها بفعل ما تحققه تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة التي اصبح تأثيرها الواضح في نفوس ابناء المجتمع الواحد. والمخطط التالي يوضح أثر العولمة في المجتمعات العربية^(١):



الشكل رقم (١) مخطط يوضح دخول العولمة للمجتمعات العربية

^١ محمد حسن البرغثي، الثقافة العربية والعولمة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٩.

وبلاحظ ان العولمة تمثل فعل اعتداء على الثقافة العربية من خلال اختراقها والتأثير على مكوناتها، فنجد العولمة تستهدف إلغاء الهوية القومية، والعمل على تفكيك الدولة القومية التي تقوم على أساس ثقافي، كما تستهدف الدين الاسلامي باعتباره مكوناً رئيسياً للهوية القومية، وهي بذلك تدمر النسيج الثقافي اللازم للحياة الاجتماعية، ويتراجع عندئذ استخدام اللغة العربية لتحل محلها لغات ثقافة المركز، وتستبدل قيمنا الثقافية بقيم الثقافة الغربية، في ضوء مراجعة وإعادة النظر في التراث القومي، ويفتح المجال أمام الأقليات العرقية والدينية للصراع. فهذا الشكل يمثل التأثيرات المتوقعة إلحاقها بالثقافة العربية.

لذلك كانت محاولات العولمة التأثير على الافراد والأسرة العراقية من خلال عدة محاور، اهمها^(١):

أ. تغيير نمط العلاقات الاجتماعية والتواصل الأسري بين الازواج وظهور علاقات جديدة بمسميات عولمية جديد مثل (المتلية الجنسية، والزواج بدون عقد) وجعلها مفاهيم مقبولة اجتماعياً، اضافة إلى استهداف المرأة وما تواجهه من تحديات نظام العولمة وافكارها التي ترمي إلى محو خصوصيتنا الاخلاقية والثقافية والتاريخية واحلال الرؤى الغربية بكل ما فيها من انحطاط خلقي واخلاقي.

ب. تغيير نمط الثقافة الأسرية وخاصة علاقات الابناء بالآباء وضعف التواصل الاسري بينهم من خلال التدفق الإعلامي وثورة المعلومات، ومن خلال تعدد القنوات الفضائية وما تعرضه من برامج وافلام بعيدة عن واقعنا الذي نعيشه، فضلاً الشبكة العنكبوتية (الانترنت) والموبايل كلها تسميات اصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية ومن الكماليات التي قد يراها الكثيرون انه لا يمكن ان تستمر حياتنا بدونها، بالإضافة إلى استهداف الطفولة من خلال عدة منافذ تطبق بها العولمة اهدافها ولكن بشكل مبطن تحت ما يسمى الحفاظ على حقوق الطفولة.

فلتلك المواقع القدرة الكبيرة في بث تأثيراتها السلبية على أمن المجتمعات إلى حد إفراز العنف الداخلي الذي أصبح ثقافة في المجتمع العراقي عبر تهديد التلاحم المجتمعي والثقافي^(٢). وللتدفق الإعلامي وثورة المعلومات اهمية بالغة في الحياة اليومية من خلال دورها الفعال في بناء مجتمع متحضر مبني على اسس علمية، فهو مرتبط بشكل أو باخر بالنظم الاجتماعية التي

^١ منى عبد الستار محمد حسن، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد (٢)، مج (٢٢)، ٢٠١٤، ص ٤٩٢.
^٢ عمار شرعان (محرراً)، التقرير الاستراتيجي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الأول ٢٠١٧، ص ١٥٢.

ينتمي اليها ومتأثر بها، وتبرز أهمية من خلال التأثير على سلم المعرفة والتطور في المجتمع بل وحتى على استمراره وديمومته، وهو ليس حالة ظرفية وإنما هو يتولى نقل اراء ومعتقدات جيل الى جيل اخر وينمي العلاقة بينهما، ومما لاشك فيه ان الإعلام يستطيع ان يؤثر بطرق عديدة على وعي وسلوك الانسان في مختلف مراحل العمرية، ويحدد وجهات نظرهم وقناعاتهم وفهمهم للحياة. اذ تطرح العولمة وسائل جديدة واشكالاً ومضامين إعلامية جديدة على أفراد المجتمع، حيث اتاحت تكنولوجيا الاتصال إمكانية تعرض أفراد المجتمع للبحث المباشر عبر الاقمار الصناعية، فزادحت السماء بالفضائيات العربية والاجنبية والتي تبث برامج ومضامين وإعلانات مغايرة للثقافة العربية وقواعد السلوك والاخلاق السائدة في المجتمع^(١).

ولو ركزنا على الابعاد الاجتماعية للتكنولوجيا على سبيل المثال (الهاتف النقّال والانترنت) وتأثيراتها في المجتمع فأصبح استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة مختلفة باختلاق الاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، كما تختلف باختلاف مراحل النمو والتنمية الاجتماعية والتحديث السياسي، فالهاتف المحمول والانترنت يستخدم في العالم المتقدم مثلاً غير ما يتم استخدامه في العالم الثالث، وذلك لأن المحمول يستخدم في البلدان المتقدمة للضرورة، ولكن لدينا يستخدم في النظرة والابهة دون استخدام رشيد وهذا يرجع إلى ان ثقافة الهاتف المحمول مازال يصور لنا انماط الاستهلاك على انها مصدراً للقيم الإنسانية والتكامل الشخصي؛ فالمظاهر الاجتماعية قد لعبت دوراً مهماً في اقتناء الهاتف المحمول كون المظاهر الاجتماعية تؤدي إلى اكتسابهم المعاني والرموز الاجتماعية المرتبطة بالوضع الاجتماعي المتميز والمشاركة في الحياة الحديثة والفرص المتكافئة وهذا الجهاز السحري أصبح رمزاً للتميز الاجتماعي والمكانة، وصار يصنف البشر بالإضافة إلى الملابس أو الزي ومن ثم صار الشكل والمظهر بمثابة الواجهة التي يمكن اخفاء صورة اجتماعية دائماً ما يجري الانسان على تلميعها وتصنيفها، فالمحمول يشكل لوناً جديداً من ألوان التحزب الاجتماعي بين انصار الشركات^(٢). ومن ابرز سلبيات الهاتف المحمول اعلاء قيم الانانية على حساب قيم التضامن الاجتماعي ذلك لأن هذه التقنية تعنى ثقافة الانا أولاً قبل الجماعة على الصالح العام، واستنزاف الموارد والدخول مما يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، ناهيك عن الكاميرا المصورة التي باتت تخترق جدار

^١ وائل فاضل علي، العولمة والتنشئة الاجتماعية، ٢٠١٤ موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط:

<https://socio.yoo7.com/t3518-topic>

^٢ منى عبد الستار محمد حسن، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية، مصدر سابق، ص ٤٩٧.

الخصوصية أو عرض افلام الاثارة؛ اما الانترنت فان من يدمن عليه يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية بشكل عام مما يؤدي إلى انعزالهم الاجتماعي والتأثير السلبي على علاقاتهم الشخصية والاجتماعية^(١)، اضافة إلى انتشار المعلومات المضللة على الانترنت، فيمكن لأي شخص نشر محتوى كاذب أو مضلل بسهولة. كذلك إيجاد ما يسمى بالمجتمع الافتراضي الذي يتشكل من الأفراد الذين يتفاعلون باستمرار من دون ارتباط هؤلاء بثقافة أو مجتمع أو مكان محدد، لذلك فإن الانترنت وسيلة لا يمكن السيطرة عليها ولا ترتبط بقيادة الرأي والمفكرين شأن وسائل الاعلام والاتصالات الأخرى^(٢). لكن بالرغم من كل ذلك اثرت التكنولوجيا الحديثة في تغيير المجتمع العراقي فأصبح استخدام الموبايل والانترنت واستخدام التطبيقات خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي أمراً أساسياً على اختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية والعلمية، كما أصبح انتشار الأجهزة الالكترونية كثيراً في جميع المجالات، فتم التطوير على التلفاز ليصبح هنالك التلفاز الذي يشغل القنوات عبر الانترنت، كما يمكن ربط الموبايل بالتلفاز والتصفح من خلاله، فضلاً عن انتشار الألعاب الالكترونية على اختلاف أنواعها، كذلك الساعات الذكية والرقمية التي تتحكم في كثير من الجزئيات في حياة الإنسان وتقيس مقدار التزامه بالتمارين الرياضية وغيرها^(٣).

كما أصبحت المؤتمرات تقام عبر البث المباشر مع عدة جهات من مختلف الدول، وازداد التعارف والتواصل بين الثقافات ومنها ما أثر على النظام الأسري، اذ أصبح البعض يرتبط بأجناس مختلفة ويختار شريكاً للحياة من خارج حدوده الجغرافية وخلفيته الثقافية وربما الدينية. كما أثر التطور التكنولوجي بشكل كبير وملحوظ في طرق التواصل الأسري والعلاقات بين أفراد الأسرة الوحدة، فوجد التواصل الفعلي يتم استبداله بالمكالمات والرسائل، وأن الانشغال بالانترنت والأجهزة والألعاب أسهم بشكل كبير في تخفيف الساعات التي يقضيها أفراد الأسرة والواحدة معاً، بالإضافة إلى مساهمته بشكل كبير في التأثير على الأفكار والتوجهات نظراً لما يتم نشره وتداوله على مواقع التواصل الاجتماعي والتلفاز والانترنت. فاختلف نمط الحياة اذ نجد أن نمط الحياة السريع والسهل حل محل نمط الحياة البطيء والتقليدي، ومع انتشار الانترنت ساعدة الإنسان في

^١ حسين اسماعيل علي، الابعاد الاجتماعية للمعلوماتية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، مجلد العدد ٣ لسنة ٢٠١٢.

^٢ مي العبد الله، الاتصالات والديمقراطية، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١٦.

^٣ حارث صاحب محسن، أثر الانترنت في التغيير الاجتماعي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد (٥٩)، الجزء (٢)، ٢٠٢١، ص ٥٥١-٥٥٢.

تنظيم وتحسين نوعية الحياة، أذ سهلت حياة الإنسان وأصبحت سريعة الوتيرة، فبإمكانه وبضغطة زر واحدة أن يصنع قهوته التي يبدأ بها يومه كما يمكنه ان يحضر طعامه وان يقوم بكي ملابسه وتجفيفها وأن يقرأ على الأجهزة اللوحية بل ويستمتع صوتياً للكتب التي يحب قراءتها، وأن يدفع الفواتير ويتسوق إلكترونياً ويستمتع إلى الموسيقى، ويستطيع الإلمام بالأخبار العالمية والتواصل مع الاصدقاء والأهل الذين سكن معهم أو الذين يعيشون خلف الحدود.

ومع انتشار تلك التطورات في المجتمع بعد عام ٢٠٠٣ انجبت معها العديد من الوظائف والمهن التي استحدثت مع زيادة التكنولوجيا وانتشار التطبيقات والمواقع الإلكترونية، فأصبح هنالك وكالات خاصة للتسويق الإلكتروني وتطوير التطبيقات والمواقع، فضلاً عن مواقع العمل عن بعد، كما استحدثت الكتب والصحف والمجلات الإلكترونية التي استبدلت بالكثير من المطابع والصحف فضلاً عن الكتب المسموعة التي غدت ملائمة جداً لواقع سريع الوتيرة وعدم وجود الوقت للقراءة في كثير من الأحيان، كما أثر ذلك على أساليب الكتابة والتعبير على المستوى الشخصي والمهني^(١). وأصبحت التعازي والتهنئة بالأفراح تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتعبير عن المشاعر والآراء أصبح بالكتابة والصورة وتبادل المحادثات بل وحتى وبفيديوهات البث المباشر والإعجاب بمنشورات الآخرين وإعادة نشرها، مما ساهم في وجود مؤثرين ونشطاء اجتماعيين وخلق العديد من المواضيع وانتشار الفعاليات التي يتم تغطيتها إلكترونياً. كما ساهم الشبكة الإلكترونية في خلق المنصات التعليمية الإلكترونية وفرص التبادل الثقافي عبر أبواب الانترنت المفتوحة على العديد من الثقافات، بالإضافة إلى توفير الفرص عبر الدراسة عن بعد والتقديم للعديد من المنح والفرص التطوعية في الخارج، فضلاً عن ايجاد طرق جديدة في التعليم كالمواقع والتطبيقات التي تقدم الدورات الإلكترونية المجانية، ووجود العديد من مقاطع الفيديو التي بإمكانها ان تعلمك الكثير وأنت في مكانك^(٢).

لذلك يعد العراق من اكثر الدول المتأثرة بالعولمة، خاصة ان العراق قد أصبح في موقع المتلقي والمستهلك وليس في موقع صانع القرار أو حتى المؤثر فيه. والدولة الضعيفة هي من تتعرض لسلبات العولمة، وهي المستهدفة من أدوات العولمة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو

^١ حارث صاحب محسن مصدر سابق، ص ٥٥٣.

^٢ المصدر نفسه، ص ٥٥٤.

ثقافية، فالدولة القوية قادرة على تحويل العولمة لصالحها خاصة وان هذه الدولة تمتلك أصلاً اقتصاداً قوياً وكذلك قوة سياسية وعسكرية قادرة على التلاؤم مع حجم التطورات الجديدة.

٢. التغير القيمي

تعد القيم الاجتماعية الموجه الأساسي لسلوك الأفراد والعلاقات التي تربطهم ببعضهم، وهي التي تحكم العلاقات ضمن محيط الأسرة وفي المجتمع، فضلاً عن العلاقة بين المجتمع وبين النظام السياسي، فهي معتقدات تحكم مشاعر وتفكير وسلوك ومواقف الأفراد واختياراتهم وتنظيم علاقاتهم مع الآخرين ومع مؤسسات النظام السياسي في مكان وزمان معينين. وللقيم الاجتماعية تأثير واضح على المجتمع وافراده بشكل يعكس طبيعة هذه القيم واختلافها من مجتمع لآخر، سواء كانت إيجابية أو سلبية ولها آثار واضحة في البيئة الاجتماعية، لكن العبرة ليس بالتغيير بل في نوعية التغيير. فالمجتمع العراقي يمتلك ثقافته الاجتماعية الخاصة به والتي تتبع من تاريخه الطويل وعاداته وتقاليده نشأة فيه واستمرت عبر قرون من الزمن، لتتسخ بين افراده على شكل قيم ومبادئ. لذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قدمت العديد من الدول الأجنبية والمنظمات إلى العراق، مما أدى إلى اندماج ثقافات وقيم مختلفة مع الثقافة العراقية التقليدية، هذا الاندماج أدى إلى تغير المشهد الاجتماعي والثقافي وعدم استقرار المجتمع العراقي، فشهد العراق زيادة في عمليات التجارة غير المشروعة والفساد والجريمة المنظمة، وكذلك زيادة في العنف والتطرف الديني. فتأثرت القيم العراقية الأصيلة بتلك القيم الوافدة وأصبحت هنالك صراعات وتوترات فكرية وثقافية، خصوصاً ان العراق عاش فترة من الزمن في حالة من الانغلاق والتفوق الداخلي بسبب منع السلطة السابقة لجميع انواع التواصل الثقافي مع العالم الخارجي من صحافة وبث فضائي، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق اثر احتلال الكويت عام ١٩٩٠، وهذا افضى إلى حالة من الصراع الثقافي بين الثقافة القديمة الجديدة، والذي تكمن أبرز سماته في الجهل بفلسفة التنوع القائم على الاختلاف الذاتي بين ما هو فكري أو عرقي أو ديني، وبروز حالة عدم التقبل الثقافي التي تبديها الكثير من الثقافات بوجه الثقافة الغربية وتحويلها إلى مواجهة حقيقية من الممكن ان ينتج عنها

مزيد من الصراع بينهما بسبب صرار الثقافة المستهدفة للدفاع عن وجودها وعن مشروعية اختلافها وتنوعها بعيد عن اشكال الهيمنة والتبعية^(١).

ولا شك أن اختلال القيم في أي مجتمع بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة له تأثير فاعل وكبير في عملية التغير الاجتماعي، فهي توجه السلوك تقود عملية التغير، وتتأثر به في الوقت نفسه، فإما تنمو وتقوى أو تستكين وتضعف. وبذلك يكون التفاعل الاجتماعي من أجل مسارات التغير، مرتبط بمعرفة القيم التي يجري التفاعل على أساسها، لأن بإمكانها تيسير التغير الاجتماعي أو إعاقته تبعاً لمدى رسوخها وقوة تأثيرها سلباً أو إيجاباً^(٢). إذ إن الكثير من مجتمعاتنا اليوم تبدو قلقة ومضطربة نتيجة ضعف القيم، ومن الطبيعي أن يصيبها انهيار طالما أن هناك تدميراً مخططاً، ويبدو أننا نتخلى عن تراثنا الموروث وندمره لأجيالنا القادمة، فعندما تصاب القيم الاجتماعية بالضعف في ممارسة قوتها بسبب قدمها أو ظهور اتجاهات اجتماعية جديدة مناهضة لها، يحدث التفكك والانهيار الاجتماعي ويظهر هذا الانهيار في الجوانب الأتية^(٣):

- أ. عدم احترام العادات والتقاليد وأنماط السلوك المتعارف عليه اجتماعياً.
- ب. سيطرة روح الأنانية بين أفراد الأسرة وأفراد المجتمع.
- ج. عدم التقيد بالضوابط الاجتماعية التي تصبح بنظر الأطفال المنحرفين جامدة، ما يدفعهم إلى احترامها ولانحراف عنها، والتقليل من سيطرتها وقوتها.
- د. اللامبالاة وعدم اهتمام الفرد بالآخرين.

ونتيجة لتداعيات الاحتلال الأمريكي وغياب سلطة القانون، وتداعيات عوامل داخلية مثل الفقر والبطالة، وعوامل خارجية مصحوبة باجندات خاصة لدول الجوار. تعرض النظام القيمي إلى اختلال واضطراب في مقاييسه ومعايير الحاكمة لأفكار وسلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع، مما أفقد الأفراد توازنهم النفسي والاجتماعي وقدرتهم على استيعاب الحاضر وتجاوزهم له نحو مستقبل أفضل. في مثل هذه الأوضاع انطلقت فعلاً كل مظاهر العنف من قتل وخطف وحصول على المال بوسائل غير مشروعة ولم يتوقف الأمر عند هذا فحسب، إذ بدأ نظام قيمي

^١ حسين درويش العالي، الثقافة العراقية بين خيرات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والنشر، العدد (٧٤)، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

^٢ عيسى الشماس، القيم والمجتمع، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢٢، ص ١٤٤.

^٣ وديع خليل شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٤٥.

جديد يتبلور في المجتمع العراقي توضحت دلالاته من خلال الاتجاهات والمشاهدات اليومية المؤلمة، وانعكس ذلك سلباً على النظام القيمي ومعايير السلوك والعلاقات الاجتماعية حيث اصبحت بالوهن والاختلال وتفشيت التداعيات السلبية الآتية^(١):

(أ) - انتشار ظاهرة العنف السياسي، بنوعها المنظم الذي تقوم به مؤسسات سياسية تجاه اهداف ورموز محددة لغرض تحقيق اهداف سياسية واجتماعية ذات صلة بالفاعل، والعنف غير المنظم الذي يمارس من قبل فرد أو أفراد من اجل تحقيق اغراض خاصة قد تكون مادية أو تأرية بعيدة عن الاهداف السياسية أو الفكرية.

(ب) - ظهور مكونات اجتماعية (عشائرية)، وسياسية (حزبية)، ومذهبية (طائفية)، تتسم بالقوة والتأثير في كل مفاصل الحياة الاجتماعية وبما يعكس مصالحها الخاصة.

(ج) - تفشي ظاهرة الفساد الإداري بفعل المناخ الملائم المتمثل بغياب السلطة وانهيار منظومة القيم والانفتاح العام بدون ضوابط وتعدد مصادر اتخاذ القرار.

(د) - تراجع كبير في قيم ومعايير واخلاقيات العمل في السوق ومؤسسات الدولة، وابتعدت كثيراً عن معايير الكفاءة والنزاهة والشفافية.

(هـ) - ظهور جرائم لا تمت بصلة إلى منظومة القيم العراقية مثل تجارة المخدرات وخطف النساء والإتجار بهن، وذبح الأفراد اللاأخلاقي والمنافي لتعاليم الدين الاسلامي، واختلاس أموال الدولة، وخطف الأفراد لأسباب مادية.

(و) - ظهور قيم هابطة انعكست بوضوح على سلوك الممارس اليومي للأفراد وافسدت الذوق العام وهدرت الحق والخير والجمال قائم على الأنانية وتحقيق المصالح الذاتية.

(ي) - فقدان الحساسية العامة للقيم عند الكثير من الأفراد واحلال القيم الفردية الأنانية كبديل مما أدى إلى انتشار الفوضى.

هو امر في غاية الخطورة وله نتائج وخيمة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والاخلاقية خاصة وأن موقع العراق الاستراتيجي يجعل منه بلداً مصدراً لهذه المواد الخطرة. كما ان الادمان على المخدرات يؤدي إلى ضعف صحة المتعاطين وخمولهم وعزوفهم عن العمل وفقدانهم الشعور بالمسؤولية على صعيد الأسرة والمنظمة والمجتمع، فضلاً

^١ فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢٨-٢٢٩.

عن انفاق الكثير من الأموال من أجل الحصول عليها مما يدفع متعاطيها نحو الانحراف وارتكاب الجرائم. لذلك ومع دخول الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح لدينا بواعث غير تقليدية للعنف، فالانهيار السريع والمفاجئ للنظام السياسي في العراق أحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أوجدت حراكاً اجتماعياً وسياسياً ومهنياً وجغرافياً واسعاً متأثراً بتوجهات واتجاهات وتعرضات قادا إلى بروز قيم جديدة خلخلت النظام القيمي القديم، كان للمؤثرات الخارجية من تدخل مباشر وغير مباشر بشؤون العراق الداخلية وأثر وسائل الإعلام المتنوعة قد أسهم بشكل كبير في هذه التغيرات التي لم تحصل بفعل سياق تطور تاريخي موضوعي، وهو ما يشكل مصدر خطورة تمثل بخلق ظروف استثنائية غير مستقرة تعرقل الحياة الاجتماعية والسياسية والتنمية. هذا ما يعبر عنه باضطراب منظومة القيم وانحسار مفاهيمها وأفكارها وعرافها وتقاليدها الإيجابية وانتشار مفاهيم الظلم والاضطهاد وتصفية الحسابات الخاصة والحصول على المكاسب الفردية^(١). في حين كانت الأسرة العراقية ضحية الاحتلال الأمريكي وانهيار السلطة السياسية في البلد، مما أثقل كاهل الأسرة بمتطلبات ومهام كانت أغلبها تؤديها مؤسسات الدولة وقنواتها المختلفة، كوظيفة الأمن والحماية وتوفير الخدمات المختلفة، بما يحقق أهدافها، لكن نجد أن كثير من الأسر العراقية قد تدمرت لهول الصدمة على نفوسها وعلى حياتها، والذي سبب تراجعاً كبيراً في أدوارها ووظائفها المناطة بها، وهذا أدى إلى انحراف كثير من عناصرها، في ظل غياب السلطة وتقشي حالة الفوضى والاضطرابات الداخلية. فحدث تراخي في وسائل الضبط الاجتماعي وعدم قدرتها في ممارسة مهامها وواجباتها، من حفظ الأمن والنظام، وحماية الناس والسهر على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم، ففشل وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية، إنما يرجع بشكل مباشر إلى فشل النظام الاجتماعي في المجتمع وعدم قدرته على احتواء كل هذه المتغيرات والانحرافات التي رافقت الاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي^(٢)، مما نجم عنه كثير من المشكلات والانحرافات التي اخلت بالنظام الاجتماعي بصورة عامة. لذلك فعلماء الاجتماع يؤكدون أن الجريمة تنشأ عن التنظيم الاجتماعي، وما يحدث في هذا التنظيم، وما يطرأ عليه من تغير أو تحول وتطور، وبذلك فهي اخذت تتفك عنه بأي حال

^١ فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

^٢ خليل محمد حسن الخالدي و عماد اسماعيل جميل الرواس، مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبان الاحتلال الأمريكي، مجلة آداب الرفادين، عدد خاص، العدد (٤/٤٧) مؤتمر كلية الآداب العلمي، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٣.

من الأحوال^(١). هذه المقولة تنطبق إلى حد كبير على وضع المجتمع العراق وطبيعة التنظيم الاجتماعي فيه، في ظل الظروف الراهنة من قهر وتسلط وهيمنة الاجنبية، وتلاشي السيادة الوطنية، مما جعل التنظيم الاجتماعي يفقد دوره ومكانته وهيئته في المجتمع عموماً، فأصبح الفرد العراقي لا يلقى بالاً ولا أهمية من وجود أو عدم وجود هذه الآليات الضبطية وبات أمر خرقها وتجاوزها وعدم الانصياع إلى قواعدها وقيمها وأنماطها السلوكية من الأمور المألوفة والطبيعية في المجتمع^(٢). اذ شهد المجتمع خللاً في كل الجوانب والميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتم خلل كبير في الأداء التنظيمي لأغلب هذه المؤسسات والنظم المجتمعية، سواء في الأدوار والواجبات أو الأهداف والغايات، نظراً للتحوّل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يمر به البلد، مما نجم عنه انعدام التنظيم الاجتماعي وتفككه، جراء هذا التحوّل خلف ورائه تركة ثقيلة وكبيرة من المشكلات الاجتماعية والانحرافيه، ناهيك عن مشكلات البنية التحتية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع والبضائع الأخرى التي أثرت وبشكل كبير على الواقع القيمي للمجتمع.

كما تعرض النسق الثقافي الحضري إلى هزات اجتماعية كبيرة بسبب انتشار ظاهرة تريف المجتمع، فزححت اعداد كبيرة من الريف إلى الحياة السياسية، وتسمنوا مناصب حساسة في أجهزة الدولة حتى اصبحوا يمثلون مراكز قوى مؤثرة في كثير من تفاصيل حياة المدينة، مما جعل المدينة تعيش حالة من التفكك في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٣). ففقد السلوك الاجتماعي محدداته، فأصاب المجتمع تحللاً اجتماعياً بسبب اغتراب الفرد لمكونات النظام الاجتماعي من قيم ومعايير وقواعد وتجاهل آليات فرضها، وامتناله لبديلاتها من ثقافات دخيلة التي اقحمت المجتمع عنوة مع الاحتلال، مع زيادة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي التي تساهم في تغيير العادات والتقاليد الاجتماعية، وقد يتسبب في انحسار بعض القيم التقليدية وظهور قيم جديدة. كما بالإمكان عبر وسائل التواصل الحديثة نشر أفكار وثقافة مغايرة لقيم المجتمع وربما متعارضة بشكل كلي معه، خاصة بالنسبة لفئة الأطفال والعنصر الشبابي الفاقدين للحصانة الكافية ضد تأثيرات تلك الثقافة الوافدة، بالإضافة إلى اسهام تلك المواقع في بث

^١ مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠.

^٢ خليل محمد حسن الخالدي وعماد اسماعيل جميل الرواس، مصدر سابق، ص ١٣.

^٣ ذكرى عبد المنعم ابراهيم، تريف مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٩٢-٢٩٣.

الأفكار الطائفية والعنصرية والقبلية التي قد تزيد التوترات في العراق وتهدد تماسكها وأمنها الاجتماعي الحديث بوصفها واحدة من المتغيرات الدولية يمكن عبر ما تنشر من أخبار كاذبة وإشاعات تقود بل وقادت في أحيان كثيرة إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل المجتمع العراقي عبر الابتزاز والاحتيايل والسرقة الالكترونية، مما اوجب أمنة تلك المواقع لاسيما بعد اختراق التنظيمات الإرهابية في المجتمع العراق، وارتباط متطرفي الداخل بالخارج. فلابد من وضع ضوابط لانسياب البرامج والمواد الإعلانية والثقافية التي يكون لها أثر سلبي في مجتمعاتنا، وكذلك لابد من السعي لإيجاد إنتاج ثقافي وإعلامي عربي مشترك ذي نوعية جيدة، كي ينجح هذا السعي لابد من أن نبدأ بتقوية المقومات الأساسية للإنتاج الإعلامي والثقافي، كتدعيم المناهج والبرامج في مراكز التدريب والتدريس^(١).

٣. التحول الاقتصادي

لذلك تأثر المجتمع العراقي بشكل كبير بالانفتاح الاقتصادي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، وتزايد فرص العمل وتحسنت الظروف الاقتصادية للكثير من الأفراد مما أدى إلى زيادة مستوى الدخل وتحسين معيشتهم. كما شهدت السوق العراقية وصول المزيد من المنتجات العالمية مما أتاح للمستهلكين العراقيين الاختيار من بين مجموعة واسعة من المنتجات، ومع ذلك تباينت تأثير الانفتاح الاقتصادي على المجتمع العراقي في حين استفاد بعض الأفراد والشركات من فرص الأعمال الجديدة والاستثمارات * الأجنبية، وهناك فئات أخرى لم تستفد بنفس القدرة. فأسهم الانتقال السريع نحو اقتصاد الحر إلى إحداث اختلالات عدة بالنسبة للاقتصاد العراقي من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، اذ من الصعوبة الانتقال الفوري من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى الاقتصاد الحر دون المرور بمراحل زمنية معدة سلفاً، تأخذ بنظر الاعتبار إعداد قوانين وتشريعات وسياسات اقتصادية مدروسة تعمل على تحقيق هذا الانتقال، كمحاولة لتخليص العراق من مشكلة المديونية الخارجية والتي تركزت معظمها في التعويضات للدول والمؤسسات الخارجية^(٢). إلا ان ما حصل هو الشروع الفوري في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق (الحر)، بقيادة خارجية وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أربك الاقتصاد العراقي، وانعكس سلباً بشكل مباشر على الواقع العراقي، نتيجة ما حمله من مخاطر عدة تمثلت بعدم القدرة على

^١ محمد حسين البرغثي، الثقافة العربية والعولمة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠٤-١٠٥.
^٢ عصام الجلي، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسية النفطية، ندوة مستقبل العراق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

انتاج واقع اقتصادي حقيقي قادر على الإيفاء بمتطلبات المرحلة، نتيجة فقدان القوانين والنظم اللازمة لعملية الانتقال، كقوانين تحرير الاسواق والتجارة الحرة والاستثمار والخصخصة وتحويل المصانع الحكومية إلى خاصة، ناهيك عن افتقار العراق للمؤسسات التي تنفذ تلك القوانين الجديدة، الأمر الذي أحدث فجوة بين التشريعات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية العاملة والتي عانى معظمها من التوقف عن العمل^(١).

كما أن سياسة ربط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي من خلال فتح الأبواب امام الاستثمار الأجنبي من رؤوس أموال وتقنيات إدارية وتكنولوجيا حديثة، تم وضعها ضمن برنامج التنمية للحكومة، مع إعداد الموازنات والبرامج الاستثمارية، وتوفير مناخ استثماري جاذب لاستضافة الاستثمار الأجنبي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، إلا ان هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من بيئة استثمارية معينة جاذبة ومحفزة، وأبرز مقومات هذه البيئة ما يأتي^(٢):

١. الاستقرار السياسي والأمني، فالبيئة الأمنية المستقرة توفر بيئة استثمارية جاذبة، فكان غياب الأمن في العراق بعد عام ٢٠٠٣ سبباً رئيسياً في احجام المستثمرين عن الاستثمار في البلاد وتسبب ايضاً في هروب رؤوس الأموال إلى خارج العراق.

٢. التشريعات القانونية التي تتضمن كافة الجوانب القانونية الي تسهل عملية الاستثمار وضمان حقوق المستثمر الذي خصص جزءاً من ثروته في الاستثمار، وإعادة رأس المال المستثمر أو تحويل الارباح المتحققة أو جزء منها أو بيع جزء من الموجودات التي اكتسبها بعد الاستثمار في البلد المضيف، وتعد التشريعات الضامنة عاملاً مهماً في جذب الاستثمار.

^١ حامد عبيد حداد، النداءات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٨٠.

*- يعرف الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي وأحد مكونات الاقتصاد الكلي، ويعمل على توظيف الأموال المتاحة في الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمرون تحقيق أفضل عائد بأقل مستوى من المخاطر، وهناك استثمار محلي وآخر أجنبي، فالمحلي هو مجمل الاستثمارات الوطنية وتشمل استثمارات الدولة والقطاع الخاص، أما الاستثمار الأجنبي فيكون مباشراً أو غير مباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف لأموال أجنبية يقوم به المستثمر الأجنبي سواء كانوا أفراداً أو شركات من بلد اقامته إلى بلد آخر، والاستثمار علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة أو مصلحة دائمة لمستثمر من بلد آخر ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الاموال، وانما هو تدفق يضم حزمة من المكونات، وهي رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن القدرات التسويقية وهناك من يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الاجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيه أو يسيطرون فيها على الإدارة، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الاستثمار في الأوراق المالية وغالباً ما يكون قصير الأجل ويعتمد على حركة الاسعار للأسهم في الاسواق المالية، إذ ان بعض الشركات الاستثمارية لها سياسات محددة فتعمل على مسك محافظ استثمارية قصيرة الاجل كالأوراق المتداولة في السوق النقدية. للمزيد من التفاصيل انظر : حاكم محسن محمد الربيعي وبشرى محمد سامي، امكانات استضافة الاستثمار الاجنبي في العراق للمساهمة في حل مشكلة السكن ونماذج من تجارب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٢-٥٦.

^٢ ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير، مصدر سابق، ص ٢٣٨-٢٣٩.

٣. التشريعات الاقتصادية التي تتضمن كل ما تقدمه الحكومة من إعفاءات أو سماعات ضريبية كعامل تشجيع للمستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في البلد، وفي كثير من الأحيان تلجأ الحكومة إلى منح إعفاء ضريبي في قطاع اقتصاد معين أو تخفيض نسبة الضريبة على الربح المتحققة، ورسوم الاستيراد على المعدات والمكائن وما يحتاجه المشروع للاستثمار.

٤. الاسواق المالية الفاعلة التي توفر المعلومات عن سوق البلاد بما يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري السليم، وتحقيق سعر عادل للأسهم المتداولة في السوق المالية، أو ما يسمى بالقيمة العادلة، وتساعد الاسواق المالية في تعبئة المدخرات الوطنية وتخصيصها واستثمارها في المجالات الاستثمارية التي يرى المستثمر انها تحقق افضل عائد بأقل مستوى من المخاطر.

٥. وجود شبكة اتصالات تقوم بتأمين الاتصالات مع مختلف الاسواق الاقليمية والاجنبية لتبادل المعلومات والبيانات التي تسهل عملية اتخاذ اجراءات أو قرارات معينة أو استخدامها للدراسات التحليلية، وتعد جزءاً من البيئة الاستثمارية الجاذبة.

ان ما يواجه الاقتصاد العراقي من مشكلات انما هي ناتجة عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض اركان الاقتصاد العراقي، مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحر وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي. فالصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن لا تنطبق لا من قريب ولا من بعيد مع صور اقتصاد السوق الحر. فالقطاع الخاص وبعد مرور سنوات عدة على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق حر، وبرغم إقرار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، والقطاعات الحقيقية لم تنشط إلا بالقدر اليسير أمام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية، والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي ما زالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك، وما زال البرنامج الاقتصادي غير واضح وما من تشريعات تفعل لحماية المستهلك، وما من قوانين لحماية العمال، والمحصلة ان منظومة الحكم الحالية ازاء فوضى اقتصادية وليس ازاء اقتصاد حر^(١). بالإضافة إلى ان الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لم تطالب بحقوق العراق الدولية خاصة قضية المياه الأمر الذي أدى إلى تراجع

^١ نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨٦-٨٧.

القطاع الزراعي تراجعاً كبيراً، وزاد الإعتماد على الاستيراد لمختلف المنتجات الزراعية، أما القطاع الصناعي فهناك ما يقارب (١٥٢) شركة صناعية تكاد تكون متوقفة عن العمل، بسبب فتح باب الاستيراد على نحو غير منتظم، مما جعل السلع الأجنبية منافسة للسلع المحلية من حيث السعر، لا من حيث النوعية، رغم انه ثبت ان المنتج العراقي متفوق في جودته على السلع المستوردة^(١).

لذلك تعرض الاستقرار المجتمعي إلى مجموعة من التحديات ذات الطابع الاقتصادي، فعلى الرغم من تمكن العراق من تفعيل صادراته النفطية بكميات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، إلا ان هذه الصادرات والموارد المالية المتحققة منها لم توظف بالشكل الصحيح مما أدى إلى تولد الكثير من الأزمات الاقتصادية، لذا فإن أي استقرار مجتمعي لا يتم دون ان يكون هناك استراتيجية اقتصادية وفق قاعدة اقتصادية تضمن المستوى الاجتماعي المطلوب للإفراد داخل المجتمع وتعزز من النمو الاقتصادي وتعدد مصادره لخلق فرص اكبر نحو المزيد من الاستقرار. وما شهدته العراق من تحديات اقتصادية أثرت على استقرار المجتمع العراقي وانعكست على وضعه السياسي وواقعه الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم إفراد المجتمع بعد ان تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص. لذلك فإن التجربة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قد فشلت في التحول إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بمبادئ السياسات الليبرالية الجديدة. وللدلالة على مظاهر الفشل تكفي مؤشرات انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، ونفشي الفساد، وتردي الخدمات العامة، وتدهور مستويات المعيشة، واتساع فجوة التباين في الدخل والثروات، وزيادة الدين العام والقروض الأجنبية، والعجز عن إقامة وتحديث البنية الأساسية المادية (الاقتصادية) المتقدمة، وعدم تأهيل مشاريع القطاع العام الحيوي، وتجاهل ضرورات الاستثمار الحكومي لتقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في التمويل والانفاق العام المهيمن على الطلب الفعال

^١ بشرى محمد سامي الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، والفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٦.

(الاستهلاك العالي، والاستيرادات المتزايدة من المنتجات الاستهلاكية، واستخدام الأيدي العاملة الأجنبية غير الماهرة، والاستثمارات المحدودة جداً)^(١).

^١ صبري زايد السعدي، العراق: السياسات النفطية في غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٢)، العدد (٤٨٨)، ٣١ تشرين الأول ٢٠١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اطلع عليه بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط <https://academia-arabia.com/files/2/143263> :

المبحث الثاني

التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية العراقية

أولاً: الديمقراطية

تعد الديمقراطية اسلوب لممارسة الحكم التي تركز أساساً على حكم الشعب، وتقوم على عدة ركائز هي: الأحزاب والبرلمان والتمثيل والانتخابات ومسؤولية النواب، والفصل بين السلطات. وأصبح نظام الحكم الديمقراطي اليوم يكتسب صيغته وشكله من جراء التزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية، وتحول دون حكم الفرد المطلق أو حكم الفئة المستبدة، وتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط (حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب)، والمقصود بالحد الأدنى من شرط حكم الشعب هو حكم الاغلبية الذي يعني نظام الحكم التعددي الحر ففي هذا النظام تتخذ القرارات من قبل أكثرية أفراد الشعب، وعلى الرغم من نجاح الديمقراطية في المحافظة على حقوق وحرّيات المواطنين، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية ونجاحها في عملية انتقال السلطة بالوسائل الديمقراطية الدستورية، إلا أنها لا تتسم بالشمولية المطلقة. وتكمن أهميتها في أنها تمنح المواطنين القدرة على اختيار ممثليهم عن طريق الانتخابات والاختيار بين المنافسين، وبالتالي توفر ظروف حياة أفضل لا سيما في مجال التعليم والصحة والحرّيات وسيادة القانون والقضاء وغيرها، وهذا له أثر مباشر على حياة المواطنين^(١). فضلاً عن ذلك فإنها تحترم قيمة مهمة كثيرة مثل المساواة والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن الدول الديمقراطية تقل فيها ظاهرة التطرف والإرهاب نظراً لحرية التعبير المتاحة للجميع، كما أنها تسمح للمواطنين بعرض وجهات نظرهم في القضايا الداخلية والخارجية متجاوزين بذلك مصالحهم الضيقة^(٢). ولا تنحسر إيجابيات الحكم الديمقراطي على الصعيد الداخلي فحسب، وإنما لها أثر مباشر على سياسات الدولة الخارجية وعلاقاتها الدولية، فالدولة الديمقراطية تعد أفضل الدول التي تقام معها علاقات تجارية ودبلوماسية، ذلك أن تبنيها يحول دون حصول تغيرات مفاجئة في السياسة والتخطيط، كما يجعلها مقيدة في سياساتها الخارجية بقواعد وقوانين داخلية، وتحت رقابة

^١ جارس تيللي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢١.

^٢ بيكو باريك، سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة: حسن محمد فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٩٧.

وأشراف ومشاركة جميع القوى والفواعل الداخلية، مما يحد من قدرة الحكام على التفرد باتخاذ قرارات مصيرية في مقدمتها قرار الحرب^(١).

وقد تبنى العراق صيغة الديمقراطية التوافقية نظراً لطبيعة المجتمع العراقي. ويقوم جوهرها على فكرة تكوين التحالفات الكبيرة بما يسمح التمثيل لمختلف مكونات المجتمع في صنع القرار دون الخضوع لسلطة الأكثرية^(٢). وقد طبقت العملية الديمقراطية في العراق عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وعملت قوات الاحتلال على ترسيخ مبدأ المحاصصة، وكان ذلك واضحاً في مجلس الحكم الذي أسسه الحاكم المدني بول بريمر والحكومات المنتخبة، كما أوضحنا في فصول سابقة. كان القاسم المشترك هو التوزيع الواضح للمكونات الاجتماعية على الرئاسات الثلاث، والوزراء نزولاً إلى الوظائف والحلقات الأصغر، فرض هذا الواقع تحديات على مستقبل الديمقراطية في العراق، وحتى على الواقع المجتمعي، ذلك انها اتصفت بالصفة الطائفية والعرقية. وقد اصطدمت التجربة الديمقراطية في العراق بالخلافات والعقبات والشكوك والصراعات، وبسلسلة من أعمال العنف كانت بدايتها مقاومة الاحتلال الأمريكي، ومن ثم موجة العنف الطائفي، وغيرها من أعمال العنف والإرهاب، بالإضافة إلى دور التنظيمات الموالية للأحزاب، التي ألقت بظلالها على العملية الديمقراطية في العراق، علماً ان بناء أية دولة ديمقراطية يتطلب حصر السلاح وكل مظاهر القوة بيد الدولة^(٣). في مقابل ذلك أسهمت إدارة الاحتلال للعراق بدورها في تعزيز الطائفية والعرقية بين مكونات الشعب، عن طريق تعزيز الهوية الفرعية الطائفية والعرقية في العملية السياسية، والتي كانت واضحة منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي عام ٢٠٠٣، ولعل أهم سمات هذه المرحلة شيوع وقوة المسألة الطائفية والعرقية، ذلك ان القوى المهيمنة على المشهد السياسي والمسيطرة على العملية السياسية تأسست على أساس طائفي وعرقي لا سيما وانها أفادت من قرارات الحاكم المدني اثناء مدة الحكم الانتقالي، وقد أجمت هذه القوى المشاعر الطائفية لتحقيق مكاسب سياسية، ولا بد من الإشارة إلى ان أهمية هذه المرحلة تكمن بانها قد رسمت واقع العراق وحتى مستقبله لا سيما مع إقرار الفيدرالية كشكل

^١ محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٦٨.

^٢ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الديمقراطية في العراق والواقع وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد الثاني والسبعون والثالث والسبعون، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٦٣.

^٣ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري مصدر سابق، ص ٢٧٢.

للحكم في العرق^(١). وتمثل الطائفية عامل تهديد لوحدة الشعب وتنوعه الثقافي، ولكل القيم الأساسية للديمقراطية في العراق.

ومن المعروف ان جوهر الديمقراطية يقوم على المنافسة السياسية بين الأكثرية والأقلية وهنا تكمن الإشكالية العراقية، ذلك ان التقسيم بين الأكثرية والأقلية ليس أيديولوجياً يستند على أساس أفقي بحيث يمكن للأقلية أن تصبح أكثرية، ذلك ان الممارسة الديمقراطية في العراق أكدت بان تقسيم القائم على أساس طائفي وعرقي، وبعد المنافسة السياسية فان الثبات سوف يلزم هذه المنافسة، كون الأكثرية والأقلية عموديتين، ومن ثم فان التنافس لا يستند على أساس الرؤية وبرامج إدارة الدولة، وان الاعتماد على هذا الواقع والتسليم بأكثرية المجتمع وإقليته من حيث الطائفة والعرق، فإن ذلك يؤدي إلى ان تكون العلاقة تضارب وتعادي وتتافر لا تنافس، والذي ينطوي على آثار سلبية عدة منها: أحداث فجوة بين المجتمع والدولة، وله آثاره السلبية أيضاً على المواطن والهوية كون الفرد هنا أصبح ملزم بالهوية الضيقة، وعلى هذا الأساس أصبحت الديمقراطية في العراق أداة لتنظيم الانتخابات والمشاركة السياسية، ولم تستطيع تحقيق السلم المجتمعي المستند على الأسس الفكرية الحر^(٢).

وما زاد من تعقيد الواقع الديمقراطي في العراق استناداً إلى تقرير معهد السلام الأمريكي ثلاث مسائل جوهرية هي^(٣):

١. ان القادة الجدد هم قليلي الخبرة في صنع السياسة وتنفيذها، وقد أنعكس هذا الواقع على طبيعة العلاقات المؤسسية، فبحسب التقرير ان قادة العراق الجدد لم ينشؤوا حكومة وطنية تعمل كدولة واحدة، ورافق ذلك ضعف الشعور بالانتماء إلى حكومة وطنية، فلم يقد الوزراء بتطوير التعاون مع زملائهم الوزراء بشأن القضايا الوطنية، لا سيما وان التعاون هو من الأمور الضرورية جداً للقيام بوظيفة أية حكومة وطنية، وقد أدى هذا الانقطاع في القمة إلى جانب الافتقار إلى الخبرة الحاكمة إلى فشل الحكومة العراقية في إضفاء الطابع المؤسسي عليها أو تقديم الخدمات التي يحتاجها السكان.

^١ اياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الكوفة، العدد (٤)، جامعة الكوفة، خريف ٢٠١٣، ص ١٩٨-١٩٩.

^٢ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

^٣ اياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

٢. هيمنة واضحة من قبل معارضة الخارج على القيادة والحكم، أي من قبل العراقيين المنفيين الذين أمضوا معظم حياتهم في الخارج، مقارنة بالمعارضين الذي عاشوا في العراق وهم أقلية، يستثنى من ذلك الاكراد كونهم تمتعوا بكيان شبه مستقل عن الحكومة المركزية قبل الاحتلال.

٣. أن معظم القادة الحاليين هم من الذين عاشوا لسنوات في منفاهم في دول الشرق الأوسط وتحديداً إيران وسورية ولبنان، وهم غير مقتنعين حول بعض الأفكار والقيم الغربية، في حين ان المعارضين الذين عاشوا في الدول الغربية لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة لديهم دراية نسبية بالثقافة الغربية قد تم تقليل نسبة اسهامهم في الحكومات المنتخبة لا سيما بين الاعوام (٢٠٠٥-٢٠١٤)، وقد افضى هذا الواقع إلى ان التنافس أصبح من أجل السلطة، والتصويت على أساس الكتل العراقية والطائفية، فضلاً عن ذلك أن قادة جميع الطوائف والأحزاب لم يعطوا التنمية الاقتصادية الأولوية.

لذلك فمشكلة الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق تكمن في تنفيذها وليس في مبادئها، إذ ابتعدت عن روح هذه الديمقراطية فبدلاً من ان تكون عاملاً للتوافق والانسجام بين الكتل والقوى السياسية المختلفة والجماعات الاجتماعية المتنوعة، أصبحت وسيلة تعمق إدارة الدولة والنهوض بمؤسساتها، وهذا أثر سلباً على حياة المواطن، كما تم استخدام هذا النظام كوسيلة للالتفاف على الدستور حتى اصابته البلاد في بعض المراحل بشلل سياسي، وكانت أبرز مظاهر الخلل في تطبيق هذا النظام هو التأخر في تشكيل الحكومة المشكلة في العام ٢٠١٠ إلى ما يقارب الاربعة اشهر. لذلك فالمبدأ التوافقي لم يقدم حكومة فعالة على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا واضحاً عن طريق المسيرة السياسية للحكومات التوافقية المتعاقبة^(١). والتحول القائم على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية اضعفت الحكومة ومؤسسات الدولة، فلم تتحسن الخدمات، وقلت فرص الاستثمار، وتراجع الاعمار والتنمية، وانتشر الفساد الذي أصبح أهم خطر يهدد مستقبل البلد، بل أن التوافقات الحزبية أصابت مؤسسات الدولة بالترهل والركود، فضلاً عن انها لن تنجح في إلزام الكتل البرلمانية في تبني أهداف تحقق المصلحة العامة تتجاوز المصالحة الضيقة، مما جعل سلوكها يتصف بالسلبية الذي انعكس بشكل مباشرة على القضايا الحيوية للمواطنين، الأسباب عده أهما ضعف الانسجام

^١ أمّنة محمد علي، إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥١)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

والتوافق بين الكتل السياسية داخل البرلمان، والتنافس فيما بينها على تقاسم الحصص وترضية الفرقاء السياسيين، وصعود الثقافات الفرعية المستندة على الاختلافات الحزبية القائمة على منطلقاتها الفكرية وليس على ثقافة وطنية جامعة واحدة تتبنى التسامح وتلتزم بقيم المواطنة^(١).

ثانياً: الأحزاب.

ركزت أدبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن ان تلعبه الأحزاب في بناء الديمقراطية. فقد أكد صموئيل هنتنغتون على أن استقرار أي نظام سياسي في طور التحديث يتوقف على قوة احزابه^(٢). فلا يمكن تصور وجود حياة ديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية؛ إذ ان نظام الحكم يكتسب صيغته من جراء التزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية تحول دون حكم الفرد المطلق أو حكم القلة وتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط حكم الشعب^(٣). والحد الأدنى من حكم الشعب الذي اكتسبته الدول الديمقراطية، هو حكم الكثرة. ولما كانت الديمقراطية تنشأ الترتيب المؤسساتي فلا بد من وجود مؤسسات سياسية تعبر عن رأي ومطالب المجتمع، والحزب أحد المؤسسات السياسية الذي يمثل شريحة اجتماعية يدافع عن مصالح المجتمع، سواء عن طريق الوصول للسلطة بواسطة الانتخابات أو في المعارضة لمراقبة السلطة التنفيذية^(٤).

ولكي يكتسب الحزب صفة الديمقراطية يحتاج إلى^(٥):

١. الشرعية والتي تبرز من خلال التقاف الناس حولة بصورة خيار إرادي وواعي.
٢. الشفافية الداخلية التي تلزم بأحترام حق أفرادها في المناقشة والحوار والنقد والمسائلة والمحاسبة وفق قوانينه الأساسية الداخلية.
٣. التعددية التي تكفل الحق الانتماء لجميع المواطنين دون إقصاء أو تمييز من حيث العراق والدين والمذهب، وان يكون اكتساب العضوية متاحاً لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة والاعتراف بحق كل عضو من أعضاء الحزب بالتعبير عن رأيه بمنتهى الانفتاح دونما حجر

^١ محمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد (٣)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٣، ص ١٧٦.

^٢ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

^٣ علي خليفة الكواري محرراً وآخرون، حوار من اجل الديمقراطية، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٤٣-١٤٣.

^٤ سمير عبد الرحمن الشميري، مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديمقراطي، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (٣)، السنة (١)، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٥.

^٥ أحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٩)، العدد (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص ١٣٠.

عليه أو مصادرة لحقة في الاختلاف والمعارضة، ما دام يلتزم بقواعد الديمقراطية، وإتاحة الفرصة لنمو تيارات وأطراف ضمن إطار الوحدة داخل الحزب، بما يسمح لنمو قيادات شابة تعمل على استمراريته وديمومته.

٤. قبول الحزب لغيره من الأحزاب انطلاقاً من حق الرأي والتعبير والتنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً بين الأحزاب.

لذلك اتاح أنهيار النظام السياسي السابق ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، للأحزاب العراقية إلى العمل بعننية، فشهدت الساحة السياسية العراقية تأسيس حركات وأحزاب سياسية جديدة، والتي يزيد عددها عن (٢٠٠) حزب وحركة سياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد، والتي كانت في الغالب تلتف حول شخصية عراقية (من المعارضة العراقية في الخارج)، أو حول شخصية عراقية في الداخل، ولكنها ظهرت في ظل وضع حساس يكتنفه صراعاً سياسياً وصدامات دموية مع مشكلات اجتماعية برزت بشكل كبير بعد ان كانت مكبوتة سابقاً، في ظل ارتفاع معدلات الجريمة وضعف متزايد في كافة البنى مع تأثيرات اقليمية ودولية^(١). لقد أفرزت تطورات ما بعد احتلال العراق حراكاً سياسياً، وفتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية ومدنية وقيادات أنشطة متنوعة ناهيك بعودة القوى والتجمعات والأحزاب السياسية التي قدمت من الخارج إلى ممارسة عملها ونشاطها من داخل العراق بعد ان كان محرمات أي نشاط أو تنظيم سياسي معارض أو غير موال للسلطة الحاكمة، فبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهيكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، وبعض الأحزاب كبير وقوي وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم أو المقر أو بعض البيانات الصحفية، بعضها لديه شعبية واسعة وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تأريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة، والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام ٢٠٠٣ إذ وجدت عشرات الأحزاب التي افاد مؤسسوها من اجواء الحرية التي توافرت لهم^(٢). فأعطى الدستور العراقي الدائم، ومن قبلها إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق والحكومات المتعاقبة بعدها، حرية حق تكوين الكيانات السياسية والانضمام إليها، فنصت المادة (١٣/ج) من قانون إدارة الدولة الانتقالية: (.. ان الحق

^١ احمد عبدالله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ٦١.

^٢ نعم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٦٢.

بحرية تشكيل النقابات والأحزاب والانضمام إليها وفقاً، هو حق مضمون). أما الدستور العراقي الدائم فنص على تكوين الأحزاب اذ نصت المادة (٣٩/أولاً): (على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام اليها مكفول وينظم ذلك بقانون).

وبما أن إطلاق حرية تأسيس وتشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية الديمقراطية ذات تجربة فريدة في المنطقة، إلا إن ظهور هذه التنظيمات السياسية الكبير، أسهم في تشرذم الحياة السياسية في العراق^(١). ومن مفارقات الممارسة الديمقراطية في العراق ان المكون الاجتماعي تحول إلى حزب سياسي، فهناك أحزاب للتركمان وأحزاب للأكراد وأخرى للسنة والشيعية والمسيحيين والتركمان وغيرهم مما أثر على ظاهرة الاستقطاب العمودي الذي يؤسس للاختلاف والفرقة وترسخه، والذي له انعكاسات سلبية مباشرة على مفهوم المواطنة، وبذلك فإن واقع الأحزاب العراقية بعد عام ٢٠٠٣، ذات طابع مختلف على النقيض من الأحزاب التي تأسست في العراق في مطلع القرن العشرين التي نشأت على أساس أفقي ضمت مختلف أطياف الشعب العراقي^(٢). فقليل من الأحزاب الحالية لديها عمق اجتماعي وقاعدة شعبية تدعمها، بالإضافة إلى ان قليل من الأحزاب لديها برنامج حزبي واضح أو خطط للعمل التي يمكن للناخبين ان يستند على قراراتها المستنيرة، فأغلب هذه الأحزاب هي أشبه بمنظمات ناشطة في خدمة جماعات المصالح أو زعيم الحزب الذي اكتسب مكانته عن طريق الميراث، أو الوضع الاجتماعي^(٣).

لذلك شهد العراق تحولاً في النظام الحزبي وانتقل من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، لكن هنالك خللاً في هذا التحول، يعود إلى الجهة التي أسهمت فيها. ان أهمية المولاة للجهة التي أسهمت في التحول الديمقراطي، إنما تعود إلى حقيقة إن التحول عندما يكون نتيجة ضغط داخلي، فإنه يكون محكوماً بالحاجة الداخلية ومعبراً عن الواقع السياسي والاجتماعي للبلد، أما اذ كان مفروضاً من الخارج فإنه يكون نباتاً زرع في غير ارضه، وعليه فإن فرصته للنماء والازدهار تكون محدودة، وهو الأمر الذي ينطبق على حالة العراق ذلك ان التحول الذي دشنته الولايات المتحدة، إنما جاء معبراً عن حاجتها، مما سبب حالة من الانفلات والفوضى في

^١ نغم محمد صالح، مصدر سابق، ٦٣.

^٢ ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

^٣ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

العراق^(١). تلك التعددية الحزبية كانت لها آثار سلبية في أغلبها على العملية السياسية وعلى واقع المجتمع العراقي.

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني.

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ظاهرة عدت الأبرز على الصعيد الاجتماعي وتمثلت بالانتشار غير المسبوق لمنظمات المجتمع المدني، والتي تعنى بمختلف القضايا في مختلف المجالات والاتجاهات، ووصل عددها إلى مئات المنظمات، كان العديد منها فاعلاً وحاولت ان ترسم لها اتجاهاً واضحاً، واستطاعت ان تحقق التواصل مع جماهيرها، إلا ان السنة الغالبة لهذه المنظمات ما زالت صعبة التحديد بفعل حداثة التجربة وطبيعة الحالة العراقية السياسية، والامنية، والاقتصادية المعقدة وغير المستقرة^(٢). ساهمت إدارة الاحتلال في تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني ودعمها بالأموال الخيرية، في ضوء حاجة المحتل لدعم هذه التنظيمات خاصة وان مؤسسيها جاءوا إلى العراق بعد الاحتلال وبعضهم لا يحمل الجنسية العراقية، وبعضها الآخر خضع للأشراف الأمريكي المباشر، فيما مثلت بعض هذه المنظمات مورداً لمديريها والعاملين فيها والمشرفين عليها^(٣). وقد تناول دستور ٢٠٠٥ في عدد من مواده منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات المهنية، فالمادة (٢٢) تناولت تنظيم علاقات العمل على أسس اقتصادية تراعي قواعد العدالة الاجتماعية، وكذلك على كفالة الدولة لحق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام اليها، على ان ينظم ذلك بقانون. لكن الدستور يغفل الإشارة صراحة إلى الإضراب في متنته، وتكفل المادة (٣٦) من حريات التعبير والاجتماع والتظاهر إلا انها تفرنها باشتراط عدم الإخلال بالنظام والأدب، وهي ذرائع طالما استخدمتها السلطات لمنع النشاطات المعارضة لها أو تقييد المرأة في ممارسة هذه الحقوق^(٤). وتناولت المادة (٤٣) دور منظمات المجتمع بالنص أولاً: تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون. وتناول البند الثاني: تحرص الدولة على النهوض بالقبائل

^١ أحمد عبدالله ناهي، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق دراسة مقارنة، نشرة شؤون عراقية تنقيفية، العدد (٤)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، كانون الأول ٢٠٠٧، ص

^٢ سندس عباس حسن، مؤسسات المجتمع المدني والدستوري، وزارة الدولة لشؤون المرأة، أوراق عمل مؤتمر الوطني الثاني للمرأة العراقية نحو ثقافة دستورية للمرأة العراقية، بغداد، ٣ - ٤ آب ٢٠٠٥، ص ١٢.

^٣ ستار جبار علاوي، المجتمع المدني والدولة في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان ٢٠٠٥، ص ٦٢-٦٣.

^٤ ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير، مصدر سابق، ص ٤١٦.

والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزيز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان، كما اعطى الدستور مركزاً للعشائر والقبائل بعدها هي الأخرى مؤسسات ومنظمات إنسانية تمتلك أرقى القيم والمبادئ التي اسهم في وحدة المجتمع ورقية وسموه بين المجتمعات، وقد انفرد هذا الدستور عن سوابقه من دساتير العراق في رعاية هذه القيم والمبادئ وتعميقها في المجتمع العراقي^(١).

والملاحظ ان معظم هذه المواد تحيل تطبيقها إلى قوانين فرعية خاصة يصدرها مجلس النواب بالأغلبية البسيطة، ذلك يسمح للسلطة التنفيذية المعبرة عن أغلبية برلمانية معينة في الالتفاف على الكثير من الحقوق والضمانات والحريات التي ينص عليها الدستور وخصوصاً تلك التي تعنى بالنقابات ومنظمات المجتمع المدني^(٢). وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في رفع الوعي في المجتمع ككل فضلاً عن دورها في الدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها، وهي باختصار الوجه الآخر للعملة في النظام الديمقراطي، ويمكن ان تشكل هذه المؤسسة ظهيراً ورديفاً بل ومراقباً يقطاً ومحاسباً لممارسة السلطة. ولا تكتمل أو تغطي الديمقراطية بدون نمو وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تعد صمامات الأمان لحماية حريات وحقوق المواطنين، خاصة في ظل سيادة القانون وإعطاء القضاء دوراً مستقلاً بحيث يستطيع ان يؤدي رسالته خارج تأثير السلطة التنفيذية^(٣). ووصل عدد المنظمات غير الحكومية إلى الالاف، وأصبح للمرأة حضور واسع في النقابات المهنية. لذلك تبرز أهمية إعادة تكوين النظام الاجتماعي في العراق، والعمل على تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي لدى التكوينات التقليدية لتنظيم تدريجي في إطار الولاء الأكبر، وتبدو مؤسسات المجتمع المدني هي الأنسب لتحقيق هذا الأمر، ولا يعني ذلك القضاء نهائياً على المكونات والرموز، بل تنمية الوعي وتعميقه من خلال هذه المؤسسات سيشعر اعداداً كبيرة بأن هناك بديلاً وظيفياً معقولاً للتكوينات التقليدية مما يسهم في ترشيد انماط العلاقات كلها، ويمكن ان تتحمل مؤسسات المجتمع المدني الجزء الأكبر من مهمة التحول الديمقراطي ونجاز التحولات الاجتماعية المتمثلة في احتواء آثار الاقصاء والتهميش، فعملية

^١ حسين الطحان، الدستور العراقي الجديد، ط١، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٢٦.

^٢ ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير، مصدر سابق، ص ٤١٦.

^٣ عبد الحسن شعبان، اشكالية الدستور العراقي المؤقت، الحقوق الفردية والهياكل السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد (١٤٠)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٧.

الوصول إلى مجموعة من المعايير العقلانية ليست عملية آلية بل ان إعادة تشكيل النظام الاجتماعي وتكوينه وانجاز الدور التنموي لا يمكن ان تتم من خلال التفاعل غير المركزي بين الأفراد والمجتمعات بل تحتاج إلى إعادة بناء من خلال التوجيهات العامة، وهذا يجسد الحاجة الماسة إلى نمط جديد من القيادة، وإلى ضرورة الانتقال إلى ما وراء البنية المعرفية والانفعالية الموحدة لجميع البشر إلى المعايير الحقيقية التي أنشأتها المجتمعات البشرية وقامت بتطويرها^(١). لكن على الرغم من النجاحات التي حققتها بعض هذه المنظمات إلا ان تأثيراتها ظلت محدودة وجزئية، وذلك لأن النظم والهيكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي، بالإضافة عن اخفاق المنظمات غير الحكومية في إقامة روابط بين عملها على المستوى القاعدي وبين الأنظمة والهيكل الأوسع التي تعد جزءاً منها، لذي فقد انحسر عملها في تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية والصحية والوقائية وتنظيم الأسرة.. ، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات إلا إنها لا تخلق إلا جزءاً من الرفاهية النسبية وغالباً ما تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية التي تتبناها الدولة^(٢). ولهذا تعد هذه المنظمات غير فاعلة في معظم البلدان النامية لا سيما في العراق، ففي ظل الوهن الذي تعاني منه هذه المنظمات يفترض ان يكون مصدر تكامل القرارات هو الدولة وذلك في المراحل الأولى لبناء منظومة الرفاهية الاجتماعية، ثم تأخذ بالتحول تدريجياً إلى المجتمع المدني في المدى المتوسط والبعيد، حتى لا تتحول الاصول المولدة للرفاهية الاجتماعية إلى رأسمالية الدولة بدلاً عن ملكية المجتمع المدني الذي يمكن ان يحافظ على مكاسبه في هذا المجال. لذلك وبشكل عام يمكن القول ان هناك مؤشرات تؤكد أن النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية في العراق قد تجاوز ذلك إلى تحول نوعي في أنشطة بعض هذه المنظمات وبرامجها، فقد برز جيل جديد من المنظمات يقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة، بالإضافة إلى الاهتمام بمكافحة البطالة والفقر وعمالة الأطفال ومحاولة تبني منهج جديد للتعامل مع مثل هذه المشاكل، يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية، وبالنتيجة فإن هذه الخطوات المهمة قد تكون بداية جديدة للدور المرتقب الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة لاسيما السياسات المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية^(٣)، لذلك أصبح

^١ سندس عباس حسن، مصدر سابق، ص ١٣.

^٢ سندس عباس حسن مصدر سابق، ص ٥١٤.

^٣ المصدر نفسه، ص ٥١٤.

فكرة الشراكة بين هذه المنظمات والدولة والسوق مطلباً ملحاً في ظل التحولات الاقتصادية المؤثرة التي ساهمت بدرجة كبيرة في تراجع الدولة عن القيام ببعض وظائفها أو انجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفاعلية.

رابعاً: المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣.

إن عملية الانتقال الديمقراطي في أي بلد من البلدان لا بد أن تتزامن مع عملية الإصلاح الداخلي في الدولة وإعادة تنظيم العلاقات المدنية- العسكرية للتماهي مع أهداف الحكومة المدنية أثناء عملية الانتقال الديمقراطي على وفق ما يحدده الدستور والقوانين النافذة، إذ يتم تحديد مسؤوليات المؤسسة العسكرية في ضرورة احترام السلطة المدنية وخضوعها للمحاسبة القانونية وإنها ليست شريكاً سياسياً فضلاً عن ضرورة تعامل المدنيين مع القوات المسلحة على أنها أداة أساسية في الحفاظ على كيان الدولة. لذلك تعد المؤسسة العسكرية والأمنية من أهم المؤسسات التي تعمل الدولة على بناء قدراتها لغرض درء مخاطر التهديدات الخارجية، ومعالجة التحديات الأمنية الداخلية لما في ذلك من أثر كبير في حماية المصالح الوطنية، والنظام السياسي، والاستقرار الأمني والاقتصادي، وعلى مر مراحل بناء وتطور المؤسسة العسكرية في العراق كانت هذه المؤسسة ضحية الأنظمة السياسية التي حاولت استغلالها لمصلحتها ولم تعمل على بقائها محايدة. شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تغييراً جذرياً تمثل بسقوط النظام السابق، وحل بدله نظام سياسي ديمقراطي جديد يختلف كلياً عن سابقه في أسسه وتوجهاته ومؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وبسبب ان التغيير قد جرى بصورة تدخل عسكري خارجي مباشر صاحبه اتخاذ قرارات خاطئة، لم تراعى واقع المجتمع العراقي وظروفه وتراكمات تجربته التاريخية كان في مقدمتها قرار حل المؤسسة العسكرية السابقة، وتشكيل مؤسسة جديدة تفتقد إلى التوازن في تركيبها وبنيتها وتوجهها والذي أدى بالنتيجة إلى عدم استقرار سياسي، وتمزق اجتماعي، واقتتال طائفي، وبيئة أمنية رخوة جاذبة للإرهاب والتطرف، ونشاط الجماعات المسلحة، والتنظيمات العابرة للحدود.

حاول العراق الاستفادة من دعم قوات التحالف آنذاك، وعمل على ادخال بعض الاقسام الجديد إلى هيكله الوزارات الأمنية مثل قوات الشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب وغيرها من التشكيلات. لكن هناك متغيرات أثرت على المؤسسة العسكرية، وما يهمنا هو المتغيرات الاجتماعية التي اصابته المجتمع في العراق وحدثت تحولاً كبيراً في البنية المجتمعية كان لها

انعكاسات على تشكل المؤسسة العسكرية. حيث أدت الفوضى المدمرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إلى فقدان الأمن لدى الأفراد والجماعات التي بحثت عن حماية لكياناتها في العشائر والطوائف، وظهر الاستنفار العشائري جلياً إلى درجة جعلت القوى والحركات السياسية ومؤسسات الدولة تشرع هذه الانتماءات وتعتمد على منهج المحاصصة، وتعود من ثم إلى إرث كاد يختفي بفعل ما أنجزته الدولة العراقية الحديثة من تحولات^(١). وفي ظل هذا الشد والجذب، وفقدان الأمان وغياب الأسس القانونية والمؤسسية للدولة وضعف سلطة الدولة، جعلت تلك الأسباب الفرد العراقي يضطر للجوء إلى التكوينات التقليدية لتوفر الأمن والحماية له ولأفراد أسرته بعد ان فقد الثقة بالأجهزة الأمنية. فاعتماد مبدأ المحاصصة الطائفي في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية أثر في تركيبة منظومة القيادة والسيطرة وتوزيع المناصب على حساب الحرفية والمهنية في الجيش العراقي، بدءاً من رئاسة أركان الجيش، ونزولاً إلى باقي التشكيلات، أدى ذلك إلى تدخل الانتماء السياسي والطائفي في هذه المؤسسة التي كان يجب ان تكون فوق الميول والاتجاهات السياسية، وكذلك فإن عملية دمج الجماعات المسلحة في بناء القوات المسلحة أسهم بشكل كبير في مستوى الكفاءة والأداء، فتوغلت هذه الجماعات في غالبية صنوف هذه المؤسسة والتي يجب ان تكون محايدة وفوق الميول والاتجاهات السياسية، وتكون مهنية، وغير طائفية؛ لكي تؤدي واجبها في بسط النظام وهيبة الدولة^(٢). لذلك في عام ٢٠٠٥ تكثفت جهود التدريب والتوظيف، وبحلول عام ٢٠٠٧ ازدادت عمليات التجنيد في قوات الأمن العراقية، و قد تم تجنيد (١٤٠٠٠) عنصراً في الجيش العراقي الجديد كل خمس أسابيع، وفي غضون ست سنوات وصل حجم الجيش العراقي إلى أربعة أضعاف هذه السرعة في تجنيد المقاتلين قد أضرت بسلك الضباط على وجه الخصوص؛ لأن الأمر يتطلب سنوات لتدريب الضباط من ذوي الرتب المتوسطة أو العالية، فضلاً عن إعادة الضباط الذين أخرجوا من الجيش العراقي السابق، لكن برتب كبيرة جداً من دون تدرج في المناصب والرتب، وتسلموا مناصب رفيعة أكبر من مكانتهم، هذا أثر كثيراً في أداء تشكيلات الجيش والقوات الأمنية^(٣). وعلى الرغم من ارتفاع عدد القوات الأمنية في الجيش والشرطة، وتضخم موازنتها إلى أرقام كبيرة، فإن ذلك لم يحقق الأمن، ولم يمكن القوات الحكومية

^١ محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربية للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، ٢٠١١، ص ٦.

^٢ عثمان رياض، تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية. مجلة رؤية تركية، العدد (١٠ / ١)، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، تشرين الأول ٢٠٢١، ص ١٣٧ - ١٣٨.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٤٠.

من الحفاظ على الأرض، والدفاع عن المدن العراقية، وكان هذا التداخل عاملاً مهماً في تدهور الوضع الأمني، وتدهور صورة الجيش لدى المجتمع العراقي، اذ ان تحويل مهام الجيش من مواجهة التهديدات الخارجية إلى جيش يؤدي مهام الأمن الداخلي، وإقحام هذه المؤسسة في الصراعات الداخلية، نزع عنه صفة الوطنية، لأن هذه المؤسسة خضعت منذ بداية تشكيلها إلى سياسات المحاصصة، انعكست سلباً على أدائها في تعاملها مع المكونات الأخرى للشعب العراقي^(١).

حيث انعكس ذلك على الجانب العسكري والأمني للدولة من خلال الآتي^(٢):

١- عدم بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على الأسس المهنية التي استبدلت بأخرى طائفية أو اثنية، وهذا ما طال تلك المؤسسة ابتداءً من أعلى هرمها (وزارة الدفاع والداخلية، ورئاسة اركان الجيش) فنزولاً.

٢- بروز ظاهرة ما يعرف (الدمج) القائم على دمج الجماعات المسلحة المرتبطة بما كانت تعرف بقوى المعارض العراقية بالمؤسسات العسكرية والأمنية، ومنحهم رتباً عسكرية عالية ليست على اساس التدرج المهني السائد وفق السياقات المتبعة في المؤسسات العسكرية والأمنية، الأمر الذي انعكس سلباً على الأداء الميداني فيما بعد.

٣- الإخفاق وضعف إجراءات عمليات نزع السلاح.. وارتباط حمايات المسؤولين واسلحتهم يعود اليهم شخصياً لا إلى الجهات الحكومية الرسمية التي تتولى تسجيل اسماءهم ومنح استحقاقاتهم المالية فحسب، الأمر الذي أدى إلى اتهام حماية أكثر من مسؤول عراقي بعمليات مخالفة للقانون، أو حتى عمليات إرهابية.

٤- إخفاق الحكومة في بعض الاجراءات التنفيذية الهادفة إلى الوصول إلى حل لبعض المشكلات السياسية والأمنية قد أدى إلى تسريب وتهريب كميات كبيرة من الأسلحة سرعان ما وجدت بحوزة الجماعات الإرهابية.

٥- خروج سلاح الجماعات الحزبية الكردية المسلحة (البيشمركة) عن محور القيادة العامة للقوات المسلحة المرتبطة دستورياً بالقائد العام للقوات المسلحة/ رئيس مجلس الوزراء، دفع البعض إلى اطلاق دعوات إلى فدرلة أو أقلمة العراق كي يكون السلاح خارج إطار الدولة

^١ المصدر نفسه، ص ١٤٣.

^٢ انوار الحيدري، إشكالية السلاح والدولة: رؤية في المشهد العراقي، مجلة النهرين، العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، آب ٢٠١٧، ص ١٥٠- ١٥١.

الاتحادية وتكون المؤسسات العسكرية والأمنية بيد الزعمات المناطقية، عبر تشكيل ما يعرف بالحرص الوطني المماثل لحرص الإقليم الذي هو الوصف الدستوري للبشمركة.

المبحث الثالث

المؤسسة العسكرية في ظل النظام الاجتماعي قبل وبعد عام ٢٠٠٣

أولاً: خصائص المجتمع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ المؤثر في تشكل المؤسسة العسكرية

يشكل المجتمع حياة أعضائه ويحددها فكراً وممارسة، فضلاً عن أن تواصل الأفكار والممارسات بين الناس تجسد التداخل المؤسسي بكل توافقاتها وتعارضاتها، ويشار إلى أن البنية الاجتماعية هي مولودة هذه الأفكار والممارسات التي تعبر بدورها عن طبيعة ومستوى تطور المجتمع^(١). إذ اتسمت تركيبة المجتمع العراقي في أوائل القرن العشرين بأقوامه المتعددة وأديانه المختلطة وكذلك المنازعات القائمة فيه حول ملكية الأرض وتباين أنماط الحياة بين المدن والقرى، بأنها لم تكن فقط ذات أثر سلبي على المجتمع وإنما كانت تشكل أثر كبير على الحياة السياسية أيضاً^(٢). لذلك سننتقل إلى أهم التحولات الاجتماعية التي حدثت بعد تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١ وكانت لها انعكاسات كبيرة على المؤسسة العسكرية. كالآتي:

١. النظام الملكي

جاء تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ ملازماً لتأسيس الدولة العراقية، خلافاً لدول كثيرة في العالم الثالث، وظل الجيش يمثل مصدر لنوع من الفخر الوطني. ولعل أول ما يمكن التأسيس عليه هو ملاحظة حنا بطاطو المتعلقة بموقع الدولة وصورتها عن العراقيين، في أواخر العهد العثماني وبدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ لاحظ أن "حكومة بغداد" قد وقفت على الدوام نداً لسلطة العشائر التي أقامت دويلاتها الخاصة في مناطق نفوذها، ما جعل تلك العشائر تنظر إلى الدولة في بغداد دائماً، بوصفها عدواً خصوصاً مع ملاحظة ما رافق ذلك من استبداد مارسه الولاة العثمانيون، وقد أصبحت الحكومة بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا التي نادراً ما كانت تتلقى أي رعاية، وبقيت محرومة دوماً تقريباً، شيئاً لا بد للإنسان من أن يحمي نفسه منه ولا يستحق إلا عدم الثقة والكراهية^(٣). وبالتعاقد مع الاستقطاب الطائفي صارت معارضة الحكومة آنذاك بالنسبة إلى معظم العراقيين مسألة غريزية، استمرت بالظهور حتى بعد انقطاع أو تهلhel الخيوط التي تربطهم بجماعاتهم القبلية أو المعتقدية، وكان هذا واضحاً للملك فيصل الأول

^١ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، الموروثات التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٤٥-٢٤٦.

^٢ رقولي كريم، بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠، مصدر سابق، ص٣٨.

^٣ حنا بطاطو، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي)، ترجمة عفيف الرزاز، دار القيس، الكويت، د. ت، ص١٢٠-١٢٣.

الذي شخص المشكلة التي تواجه دولته الناشئة بدقة في مذكراته المؤرخة في ١٧ آذار ١٩٣٢ ببغداد، حيث تطرق إلى حدة التناقضات التي تشكل المجتمع العراقي، من طائفية وقوميات وبنى مؤسسية تقليدية كالعشائر والمؤسسة الدينية ورجالها، فضلاً عن التناقضات بين الأجيال المتعلمة والأجيال الجاهلة^(١). والملاحظة أن أول نقطة في خطته تتمثل بتطبيق قانون التجنيد الإلزامي بهدف توسيع الجيش لينتج للعراقيين الدخول في كافة تشكيلاته وجعله ذراع الدولة المعبرة عن قوتها واحتكارها للإكراه. وبقدر ما تضمنته مذكرات فيصل تلك من رؤية واضحة لعلاج المشكلات التي شخصها، فإن وفاته المبكرة وما تلاها من أحداث قطعت المسار الزمني الذي تصوره لتحقيق أهدافه، وبلورة مشروعه في بناء هوية وطنية عراقية. فتناقمت المشكلات وجر الجيش إلى الاضطرابات الداخلية، وتخطت عملية بناء هوية وطنية جامعة لهذا التنوع طول عمر الدولة. لذلك تم تفكيك النظام العسكري القائم على أساس الولاء القبلي والديني، ليتم إنشاء جيش علماني مهني يعتمد على المؤهلات والكفاءات العسكرية للضباط والجنود بدلاً من الولاء القبلي، تم أيضاً إجراءات لتحقيق التوازن العرقي والديني في الجيش العراقي، فعين ضباط وجنود من مختلف الأعراق والمذاهب الدينية، بهدف تعزيز الشمولية والتعايش السلمي بين الأعراق المختلفة في العراق، كما تم وضع إصلاحات هيكلية في المؤسسة العسكرية تهدف إلى تحسين التدريب والتجهيزات العسكرية، وإنشاء مدارس عسكرية ومعاهد تدريب لرفع مستوى المهارات القتالية للجنود والضباط، وتحديث التجهيزات العسكرية وتطوير القدرات العسكرية للجيش العراقي بما في ذلك توريد الأسلحة ومعدات حديثة.

فبدأ الجيش العراقي بعشرة ضباط ممن كانوا في جيش الحجاز العربي، واخذت هذه النواة تنمو مع قدوم بقية الضباط العراقيين الذين كانوا والملك فيصل في الحجاز أو إلتحاق أولئك الذين كانوا ضمن الجيش العثماني ليصل عدد ضباط الجيش العراقي (٥١٩) ضابطاً^(٢). وقد أنشئت مدرسة تدريب الضباط في نيسان ١٩٢١، لتؤمن حاجة الجيش من الضباط، مع ان المدرسة اغلقت سنة ١٩٢٣ إلا أنها اعيدت سنة ١٩٢٤ في ٢١ حزيران ١٩٢١ ابتداءً تسجيل المتطوعين وتم تشكيل الفوج الأول حمل اسم فوج الامام الكاظم، ثم فوج في الحلة وآخر في الموصل ليصل عدد المتطوعين للجيش حوالي (٤٠٠٠) متطوع، وارتفع العدد إلى (٨٠٠٠)

^١ نشرت المذكرات في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩-١٠.

^٢ انظر ملحق رقم (١) الخاص بأسماء الضباط الأوائل.

جندي عام ١٩٢٥ وفي عام ١٩٣٢ أصبح الجيش العراقي يضم (٥٤٩٠) ضابطاً و (٩٣٢٠) ضابط صف وجندي و(٧٩٢) نائب ضابط، وتم إنشاء أول معمل لإنتاج العتاد الخفيف في عام ١٩٣٤، كما تم إنشاء الكلية العسكرية في نيسان عام ١٩٢١، كما تم إنشاء مدرسة الطيران عام ١٩٣٢^(١). أما ردود الافعال، فقد نظرت القوى التقليدية وخاصة التجارية منها، إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها اداة لتوحيد السوق الوطنية وذلك من خلال تأمين وتوطيد الأمن والاستقرار والقضاء على بؤر التوتر والانفلات الأمني وبالتالي حماية طرق المواصلات من غزوات العشائر، وتخليصهم من الأتاوات والرسوم التي تفرضها هذه القبائل وبخاصة على تلك الفئات التجارية التي كانت تتعامل تجارياً مع الجوار العربي في سوريا، أما المؤسسة الدينية، (الشيعية على وجه التحديد)، رأت في بعض الاوقات أن المؤسسة العسكرية رغم عدم تأييدها لها في البدء تشكل القوة الوحيدة والمهمة للدفاع عن الوطن والمركز والمرائد الدينية ضد هجمات الوهابيين، إذ تبنت في مؤتمر كربلاء المنعقد في ١٠ نيسان ١٩٢٢، وثيقة (مضبطة) وقع عليها الكثير من زعماء المؤسسة الدينية عامة ورؤساء القبائل (عدا قبائل الدليم التي لم تحضر المؤتمر لمعارضتها له بناءً على المشورة البريطانية)، والتي طالبت ودعت في إحدى مقرراتها إلى الدفاع عن مصالح البلد ومقاتلة المعتدين بمعاودة جيش الملك، المتكون حديثاً مما حدا بهذا الأخير إلى الطلب من المجلس الوزاري تهيئة قوة مسلحة كافية لحماية المرائد الدينية والحفاظ على أمن واستقرار القبائل العراقية القاطنة في المناطق المحاذية للملكة العربية السعودية، وحثه على النظر في ضرورة توسيع قوام الجيش بشرياً وتحديث معداته العسكرية^(٢). كما ان المثقفين ذوي التوجه العربي، رأوا في المؤسسة العسكرية الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق هدف ليس وحدة العراق وتحقيق بنيته العربية فحسب بل الامة العربية، أو على الأقل في المشرق العربي في كيان واحد يشمل الهلال الخصيب والجزيرة العربية وإعادة امجاد الماضي الغابر. أما العشائر فقد نظرت في المراحل الأولى بتوجس مشوب بالحذر إلى المؤسسة العسكرية وتكويناتها ومن ثم تحديثها، وقد تحول هذا الحذر إلى صراع مكشوف ذي طابع وحشي وقمعي، ناجم عن منظومة قيمها المستمدة من واقعها المادي ومن تاريخ معاناتها، مما قاسته من تجاربها مع السلطة المركزية السابقة، وكذلك من جيوش الاحتلال والجيش الوليد الذي بدأ رويداً رويداً يمتلك أدوات قسر أكثر

^١ وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ١، ط ١، دار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٠١.
^٢ عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق المالكي ١٩٢١-١٩٥٨، ط ١، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٣٦.

تطوراً وفعالية مما تمتلكه هي. لذلك وباختصار يمكننا ان نحدد مواقف القوى الاجتماعية من المؤسسة العسكرية العراقية في فترة العشرينات كالتالي:^(١).

١- قوى الاحتلال التي رأتها وسيلة بديلة لها في استقرار الحكم الذي أقامته، وتخفيضاً لنفقات جيوشها.

٢- النظام الملكي الذي اعتبرها أداة تثبيت لذاته وتوسيع لإمارته.

٣- القوى المدنية التقليدية التي عدتها وسيلة لحماية وضمان لانسيابية التنقل لقوى العمل وحركة السلع ورأس المال.

٤- شيوخ القبائل ناهضته في البدء لكنها اعتمدت عليه في تثبيت سلطتها ذات الطابع شبه الإقطاعي بعد ذلك.

٥- الضباط العثمانيون عدوها حاضنة لمصالحهم الخاصة، وتعبير عن هويتهم الوظيفية.

٦- المثقفون العرب استخدموها كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية.

٧- المؤسسة الدينية رأت فيها وسيلة لتثبيت واستمرار مصالحها ومنافعها (السنية)، في حين عارضته المرجعية الشيعية لأنه أداة قهر ولا يمثل واقع التركيبة الاجتماعية، ومن ثم سايرته في ما بعد.

وهكذا يمكن ان نخرج باستنتاج منطقي مفاده ان المؤسسة العسكرية غرزت في قلب مراكز القوى المفصلية للسلطة، وغرزت هي ذاتها بعمق في مكونات الحكم، وامتلك الضباط الدولة ومفاتيح التغيير فيها منذ ذلك التاريخ، وأصبحت احد اهم مصادر القوة المعتمدة عليها، والمحرك الرئيس لأجهزتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

اما التكوين الإثني للمؤسسة العسكرية لتلك الفترة يلاحظ الاستمرارية التي كان عليها إبان المرحلة العثمانية، من حيث البعد الطائفي، الذي أصبح قاعدة راسخة تسير عليها المؤسسة، حتى سقوط النظام، إذ ظلت قيادات المؤسسة العسكرية طيلة العشرينات ومطلع الثلاثينات تقتصر على الضباط العرب السنة، الذين أغلبهم من أصول اجتماعية وسطى أو قريبة منها ونادراً ما كان بينهم من القوميات والطوائف الأخرى، وكانت هذه سياسة مقصودة لسطوة الأقلية الطائفية الحاكمة. أما قاعدة المؤسسة العسكرية فأكثرية من المسحوقين اجتماعياً من فقراء الريف، والمناطق الجنوبية على وجه الخصوص. لذلك فتركيبة المؤسسة العسكرية والقيادية منها

^١ عقيل الناصري، مصدر سابق، ص ٤٠.

على الاخص، لم تعكس واقع العراق الاجتماعي/ الاثني/ الطائفي، منذ تلك الفترة وإلى يومنا هذا باستثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم، التي غيرت من مكونات تركيبة السلطة عامة ألغت حالة التمييز الاثني فيها، إلى درجة كبيرة جداً وان لم يقض عليها كاملة، لكن الحال عادت إلى سابق عهدها بعد انقلاب شباط الدموي عام ١٩٦٣. فظاهرة الانقلابات قد تبلورت أكثر فأكثر بعد ان غرست الحزبية الحديثة قواعدها داخل الجيش، مما مهد إلى توسيع وإنضاج إشكال من التعاضد المتبادل بين الحركة الوطنية المعارضة والجيش، وإن اختلفت مداها وفعاليتها بين فترة وأخرى حسب طبيعة الظرف السياسي السائد للبلد، ومما عمق هذا التعاضد هو فشل انظمة الحكم المتعاقبة في نيل اعجاب الجيش، وفقدان السياسيين التقليديين لسمعتهم بسبب مؤامراتهم ودسائسهم فيما بينهم وعدم قدرتهم على حل إشكالياتهم كأعضاء نخبة، بصورة ديمقراطية خاصة في فترات الثلاثينيات عندما استخدموا الجيش بشكل متزايد في قمع حركات العشائر في الارياف^(١). لذلك قدمت الحقبة الملكية بدايات التأسيس للدولة الحديثة واقامة المؤسسات العصرية إلا ان أوجه القصور التي شابتها لا يمكن ان تقارن بأي شكل بما جرى في المراحل اللاحقة، لكن تدخل الجيش في الحياة السياسية انهى التجربة بشكل مأساوي. لذلك فإن فترة الحكم الملكي اعترتها عوامل قصور عديدة في سياستها الداخلية، علاوة على سياستها الخارجية، ساهمت في خلق قطبية سياسية واقتصادية لصالح الأقلية، ومحاربة العملية الحزبية، وتزايد الاعتماد على الحليف البريطاني الذي استمر حضوره بفاعلية بدءاً من تشكيل أول وزارة عراقية، ومن ثم وضع الدستور وهيمنته على الثروات النفطية من خلال الامتيازات وتلقيق الانتخابات والمساهمة في اختيار رؤساء الوزارات والوزراء، ولغاية توجيه السياسة الخارجية وبناء الاحلاف، وكذلك السياسة الداخلية بما في ذلك الانفصال القضائي بين المدن وبين الريف واستمرار فقر الزراعة والصناعة وتهميش الأغلبية^(٢).

٢. النظام الجمهوري

لقد جاء التغيير العاصف في العراق صبيحه الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الذي قامت به مجموعة من ضباط الجيش، وقد أدى إلى تحول العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، ومن الحكم المدني إلى الحكم العسكري، وقد شارك في هذا التحول تياران رئيسيان:

^١ عقيل الناصري، مصدر سابق، ص ٨٢.

^٢ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسة الوحدة العربية، مصدر سابق، ص ١٤٨.

اليساري (الشيوعيون) والقوميون العرب، لكن تلك الفترة شهدت اضطرابات شديدة، انتهت بتحول آخر عاصف بدوره تمثل في انقلاب شباط ١٩٦٣ إذ حسم فيه الصراع لصالح جناحي التيار القومي العربي (البعث - حركة القوميين العرب)، ليتغلب القوميون العرب بتشجيع من جمال عبد الناصر، على حزب البعث طول فترة حكم العارفين من ١٩٦٣ - ١٩٦٨^(١). لذلك بدأ النظام الجديد بإحداث تغيير جذري في سياسة البلاد الخارجية بالتحول وبناء علاقات مع دول العالم كافة، بما فيها دول المعسكر الاشتراكي (سابقاً) على أساس مبدأ التكافؤ، وإلغاء سياسة الأحلاف والتكتلات وإعلان الحياد الإيجابي، وجاءت سياسته الاقتصادية مستهدفة تحقيق غايتين ثوريتين هما الاستقلال الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة والدخل لصالح عامة الناس. بدأ العهد الجديد ممارسة سياسة اقتصادية مختلفة جذرياً عن السياسة الاقتصادية للعهد القديم، فالغي المؤسسات الاقتصادية السابقة وبادر إلى بناء مؤسسات اقتصادية جديدة بكفاءات وطنية، وأعلن عن تطبيق سياسة التخطيط واعتماد الأولويات في سياسة الاستثمارية وتوسيع الخدمات الاجتماعية لصالح الدخل المحدود وضبط أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بدعم من الدولة، فضلاً عن ذلك شهد العراق بأنظمته المتعددة ثلاث أحداث ثورية كبرى ذات آثار اقتصادية واجتماعية واسعة تمثلت في قانون الإصلاح الزراعي، قوانين التأميم (الاشتراكية)، تأميم النفط. استمر النشاط الاقتصادي العراقي في صعوده، على الرغم من الصعاب التي رافقت محاولات التنمية في هذه المرحلة، فتسلك الاقتصاد العراقي قمة السلم بين دول العالم الثالث من حيث متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى بلوغه مستوىً عالياً من التعليم والمهارات، وامتلاكه الخبرة التكنولوجية المتقدمة ووفرة احتياطييه من العمالية الأجنبية^(٢).

ففي الحقبة الجمهورية أصبحت السياسة حكراً على مجموعة من القادة في قمة الهرم سلطة بيروقراطية طبقية، فكان القادة العسكريين في عهد النظام الجمهوري الأول والثاني نظراً لمهاراتهم في إدارة أنظمة القمع والمحسوبية، وبسبب الثقافة العسكرية الراضية للأفكار والممارسات الديمقراطية، كانوا يعدون السلطة كما لو كانت ملكاً شخصياً، وكانت المنظمات السياسية كالأحزاب وغيرها تعد معرقلاً أمام الارتباط المباشر بين القائد والشعب، واللعبة كانت زرع أهمية القائد في وجدان الشعب.

^١ علي السعدي، السياسة العذراء: مفهوم الدولة في الاجتماع العراقي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٦، ص٣٣٨.
^٢ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ص١٤٨ - ١٤٩.

لكن الحقبة الثالثة للنظام الجمهوري قد اهتمت بالإصلاحات سواء كانت اقتصادية، أو في مجال التعليم، ولاشك ان تلك السياسات الكبيرة للإصلاحات كانت من مبادرات رئيس الجمهورية وكانت تتم تحت توجيهه وإشرافه شخصياً، ولم تجرؤ أي مؤسسة على تحدي أو التشكيك في تلك السياسات؛ كان المسؤولون عن تنفيذ تلك المهام يقومون بعملهم بمثابرة ودقة خوفاً من العقاب، لكن هذه النجاحات والإنجازات ما كانت لتتحقق بهذه السرعة والكفاءة لو كان للعراق بنية ديمقراطية تخضع فيها القرارات إلى التمهيص والتدقيق الذي يأخذ وقتاً طويلاً^(١). كما نجح نظام البعث عبر تأميم النفط ليس في الحصول على مقومات بقاءه في السلطة فقط بل خلق بيئة رخاء للشعب العراقي عبر توسيع رقعة الخدمات الصحية والاجتماعية واطلاق برامج التربية والتعليم على أوسع نطاق، وتفعيل مؤسسات الضمان الاجتماعي والصحي إضافة إلى مشاريع الاسكان والحد من الهجرة الريفية إلى المدن والسيطرة على مواسم الفيضانات في نهر دجلة والفرات التي تهدد الأراضي الزراعية في العهود السابقة. ومع الأموال الطائلة التي جناها العراق من النفط فاقت كثيراً احتياجات الاقتصاد المدني، فسعى إلى إنفاق أسطوري على بناء أجهزة الأمن والتسلح الكبير وإلى تطوير صناعة عسكرية، وأثمر مسعى العراق حيث أصبح قوة عسكرية ضاربة فيما بعد لم ترحزها ثمان سنوات من الحرب مع إيران، ووصلت قوتها إلى درجة لم تنترد فيها القيادة العراقية عن تحدي الولايات المتحدة^(٢). كما خطا العراق قدماً في التصنيع المدني والسلعي ونمى كادرات علمية ممتازة، كانت أفضل مما لدى أي بلد عربي آخر، حتى ان العراق عام ١٩٨٠ أصبح دولة عصرية تثير حسد العرب وإعجاب الاتحاد السوفياتي والغرب، فأنشئت المصانع والمعاهد ووضعت خطط لخلق بنية تحتية من العلماء والعقول يعتمد عليها البلد دون الحاجة إلى استيراد كل شيء، ذلك ان العراق بدأ تنفيذ مشاريع في السبعينات تفوق طاقته البشرية بكثير على التنفيذ، فبنت الدولة المدارس والجامعات وأرسلت آلاف الشباب العراقيين من كل الجنسين للتعليم في الجامعات الاوربية وأمريكا وكندا. وبسبب التعليم الإجباري تحسن وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي وعلى سبيل المثال بلغ عدد المعلمات في أواخر السبعينات (٤٦) بالمائة من عدد المعلمين، لذا كان لذلك انعكاسات على المؤسسة العسكرية فانتسب عدد كبير من النساء إلى القوى المسلحة وبعضهن وصلن إلى مناصب إدارية وقيادية وعلمية هامة،

^١ سامر طالب، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

^٢ كمال ديب، موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية، ط ١، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٤٠.

وانخرط البعض منهم في الكلية الحربية وبعضهم أصبحن طيارات في سلاح الجو^(١). هذه الانجازات ليست أنها لم تتحقق في الدول العربية في ذلك الوقت فقط بل لا تزال حلمًا للنساء في بعض الدول العربية حتى اليوم.

وطالما أن الشعار كان إيجاد شعب متعلم، فهذا كان يعني تعليم البالغين الأميين الذين لم تسنح لهم فرصة الذهاب إلى المدرسة في طفولتهم، فركزت الدولة على محو الأمية في الأرياف وفي الأحياء الشعبية الفقيرة حتى لا تبقى القراءة والكتابة حكرًا على المحظوظين في المجتمع وعلى الأغنياء. وأعلن في عام ١٩٧٧ عن " يوم المعرفة " لإطلاق قانون البرنامج الوطني الشامل والإجباري لمحو الأمية، وأجبر كل رجل وامرأة في سن الخامسة عشرة إلى الخامسة والأربعين ان يلتحقوا بصفوف تعلم القراءة والكتابة، واعتبرت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ان برنامج محو الأمية العراقي هو الأكبر طموحاً في العالم ومنحت العراق جائزة الأمم المتحدة. كل هذه التحولات كان لها انعكاسات ايجابية على المؤسسة العسكرية العراقية.

لذلك حدثت تغيرات اجتماعية هامة أثرت على المؤسسة العسكرية فخلال فترة الخمسينيات شهد العراق تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مما أدى إلى تأثيرات كبيرة على المؤسسة العسكرية فتغيير النظام السياسي عام ١٩٥٨ تسبب في تغيير القوانين والتشريعات المتعلقة بالجيش وتركز السلطة العسكرية في يد الجيش العراقي، كما حدث تغير للثقافة الاجتماعية إذ شهد العراق تغيراً في الثقافة العراقية والقيم المجتمعية بدأت النخبة السياسية والمجتمعية في العراق تنتقد بعض الجوانب السلبية للثقافة العسكرية، مثل التمييز الاجتماعي والعنف والقمع، هذا التغير أثر على نظرة المجتمع للمؤسسة العسكرية وطريق تعاملها معها، كما كانت هنالك نهضة كبيرة للتعليم والتحضر وتحرر النساء والتي أثرت على تلك التحولات على المؤسسة العسكرية من حيث تغيير الأدوار الاجتماعية والتوجه نحو المساواة بين الجنسين. فقد شهد التعليم تطوراً كبيراً كان له انعكاسات كبيرة على جميع المستويات سياسية، اجتماعية، ثقافي، اقتصادي، وعسكرية، فتحسن فرص الحصول على الوظائف الجيدة، وتعزيز المستوى الثقافي والمعرفي للمجتمع بشكل عام، وأسهم في توعية الشباب وتعزيز وعيهم بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين، هذا أدى إلى انتشار الوعي الاجتماعي والمشاركة المجتمعية في القضايا الاجتماعية والسياسية.

^١ كامل ديب، موجز تاريخ العراق مصدر سابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

لذلك أصبح للمؤسسة العسكرية حضور بارز في المجتمع العراقي، من خلال الثقة الكبيرة التي حصل عليها من هذا المجتمع الذي اخذ ينظر إلى هذا الجيش على أنه الحامي والداعم الأساسي للدولة والنظام الحاكم، فكانت للقوات المسلحة العراقية دوراً محورياً في حفظ الأمن الداخلي وتوفير الاستقرار في البلاد، وكانت تحظى بتقدير كبير واحترام من قبل الناس، مع ذلك فإنه في نهاية الثمانينات ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بدأت بعض الانتقادات توجه للمؤسسة العسكرية بسبب التكاليف البشرية والاقتصادية والتأثير السلبي على حياة المدنيين والاقتصاد الوطني. لكن بعد حرب الخليج الأولى وتعرض المؤسسة العسكرية العرقية لهزيمة كبيرة في حرب الخليج، افقد منزلتها في نظر المجتمع العراقي، لذلك كانت آراء أفراد المجتمع اتجه المؤسسة العسكرية متنوع ومتباين، فكان هنالك من يثني على دورها الأمني والدفاعي، ومن جهة أخرى كان هناك انتقادات بسبب تكاليف الحروب والأزمات التي أثرت على حياة المدنيين.

ثانياً: خصائص المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ المؤثرة في المؤسسة العسكري.

حدثت الكثير من التحولات الاجتماعية في العراق الحديث وكان لها تأثير كبير على المؤسسة العسكرية في البلاد، أحد أهم هذه التحولات هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق، وفي أعقاب ذلك تغيرت المؤسسة العسكرية العراقية بشكل كبير، فتم حل الجيش العراقي السابق وتشكيل قوات جديدة بأشراف التحالف الدولي، هذا الإجراء أدى إلى إخضاع المؤسسة العسكرية لتحولات سياسية وإجراءات إصلاحية. وما رافق تلك التحولات من اضطرابات سياسية وأمنية متواصلة بعد ذلك، أثر بشكل كبير على المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى الانقسامات العرقية والطائفية في البلاد. لذلك سعى العراق بعد العام ٢٠٠٣ في عملية بناء القوات الأمنية على اساس مهني ووطني من خلال مؤسسة عسكرية جديدة بعد حل الجيش العراقي السابق، فحاول الاستفادة من دعم قوات التحالف الدولي في تلك الفترة وعمل على ادخال بعض الاقسام الجديدة إلى هيكل الوزارات الأمنية مثل الشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الإرهاب وغيرها. ويمكن القول ان الأزمة البنيوية الاجتماعية للنظام السياسي في العراق والتي وصلت إلى ذروتها بسقوط الدولة وتلاشي مؤسساتها في اعقاب الاحتلال الأمريكي، واثرت على المؤسسة العسكرية، والتي لا يمكن فهمها دون تفكيك طبيعة هذه النظام السياسي الجديد.

١. تغير النظام السياسي في العراق من نظام الحزب الواحد إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب.

هذا التغيير تسبب في تحول المؤسسة العسكرية من كونها جزءاً من الحزب البعثي إلى كونها مؤسسة وطنية مستقلة. فشهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بالفترة السابقة انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهات متعددة نحو التعددية الحزبية جاءت بعد تجربة طويلة استمرت ما يقارب ٣٥ عاماً من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد الذي يمنع قيام أي حزب أو تجمع أو تنظيم سياسي واعتبار ذلك من الخروقات الأمنية. أفرزت تطورات ما بعد سقوط النظام السابق حراكاً سياسياً واضحاً فتح الباب على مصراعيه لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة في الساحة السياسية العراقية متمثلة في أحزاب وهيكل تنظيمية وبمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، بعض الأحزاب كبير وقوي وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام ٢٠٠٣^(١). لذلك يتطلب نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي وجود تعددية حزبية حقيقية محكومة بضوابط قانونية تنظم عملها وتحدد وجودها مما يساعد على الاستمرارية والاستقرار السياسي، في ظل التحولات السياسية التي يشهدها العراق اليوم نحو الديمقراطية وفي ظل واقع مركب ومتأزم بأسباب عدم الاستقرار، تبرز ظاهرة غالباً ما توصف بأنها صحية، إلا وهي ظهور الأحزاب والتعددية الحزبية وهي ظاهرة اجتماعية، تتطور وتتجدد مع تطور النظام السياسي وتجده بل هي الجزء الرائد من هذا النظام، لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطور نحو الأفضل. ولما كان وجود الأحزاب بوصفها أداة فعالة في دول مختلفة وأنظمة سياسية متباينة فإن هذا الوجود يحتم اختلافها من نظام إلى آخر من حيث علاقاتها ونشاطاتها ومدى تفاعلها من أحزاب وأحداث معينة في محيطها الاجتماعي. لهذا فإن تحول النظام السياسي في العراق من نظام الحزب الواحد المسيطر على كل مفاصل السلطة إلى نظام ديمقراطي متعدد أستوجب إيجاد قانون ضابط وحاكم للأحزاب السياسية وتنظيم عملها. لكن خلل المنظومة السياسية التي عملت من خلالها الأحزاب السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، للسيطرة على النظام السياسي والدولة لا على العمل ضمنها، من هنا تغلغت الأحزاب داخل أجهزة الدولة العسكرية، والأمنية وجعلتها ساحة للصراعات السياسية في سبيل القبض على السلطة، فلجأت فيها القوى السياسية السنية

^١ محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، مصدر سابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.

والشيوعية إلى استخدام السلاح لتسوية الخلافات بدلاً من الصراع السياسي ضمن الدولة، نتج عنها اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية من السلبات التي أثرت في تركيبة منظومة القيادة والسيطرة وتوزيع المناصب على حساب الحرفية والمهنية في الجيش. بدءاً من رئاسة أركان الجيش نزولاً إلى باقي التشكيلات، هذا أدى إلى تدخل الانتماءات السياسية والطائفية في هذه المؤسسة التي كان يجب ان تكون فوق الميول والاتجاهات السياسية. كما ان خطة التسليح والتجهيز والتدريب للقوات المسلحة العراقية لم تحقق أحد أهم متطلبات الاستراتيجية الأمنية، وهو معالجة التهديدات الأمنية التي عصفت بالعراق فأصبحت مواجهة عدو غير نظامي، وتنظيمات مسلحة وإرهابية، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة الغير رسمية التي تفوق قوتها قدرات الجيش من حيث التسليح والاستخبارات، مع التبذير في موازنة الدفاع في شراء معدات وأسلحة لا يحتاج إليها الجيش في حرب، شكل ذلك معضلة حقيقية أثرت في أداء وبناء القوات المسلحة العراقية^(١).

إن النظام السياسي يأخذ غالباً أدواراً مزدوجة في صنع المواقف من الدولة يؤثر بطرائق عدة، فتبنى السلطة السياسية مذهباً معيناً، وفرض شروطه وتفسيراته على المجتمع سيولدان ردات فعل معاكسة تدفع أيديولوجياً إلى العنف، فضلاً عن ذلك ان إخفاق السلطة السياسية، وان لم تتخذ صيغة غير دينية في بناء منظومة قوانين تضمن حقوق المواطنين وتعزز العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية سيقود إلى الاضطرابات، وإلى ضعف سلطة الدولة، وبزوغ قوى محلية تقوم مقامها، وما دام الدين يمثل ركناً في القيم الاجتماعية، فإن تلك التنظيمات ستكون متعلقة به، وسيتعزز السخط على الدولة فضلاً عن السلطة السياسية ويتمظهر في صدام مسلح ضمن تنظيمات عقائدية^(٢). كما ان فشل الدولة في إدارة الصراع الاجتماعي، وإيجاد تسويات للمطالب المتناقضة، لن يكون بديلاً منه إلا ظهور الحركات المسلحة، وانضمام الشباب إليها بدافع ربما لا يكون الدين ركنها الأساس، بقدر ما تكون المطالب السياسية والدوافع الطائفية المؤسسة السياسية هي محفزها الأساس، فضلاً عن انعدام فرص العمل وضعف القدرة على توفير وظائف جديدة للأعداد التي تدخل سوق العمل سنوياً، قاد الشباب نحو اتجاهين محددين للعمل، إما الانخراط في القوى الأمنية الحكومية التي بدأت تتضخم على حساب المؤسسات

^١ عثمان رياض، مصدر سابق، ص ١٤١.

^٢ مها يحيى، الجاذبية القاتلة: خمس أسباب لانضمام الشباب إلى داعش، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، اطلع عليه بتاريخ ١٠ / ١ / ٢٠٢٤، على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada>

الأخرى، وإما التوجه نحو التنظيمات الراديكالية التي أصبح لبعضها استقلالية تامة عن الدولة^(١). أثر ذلك على المؤسسة العسكرية التي تعرضت لأزمة في البنية التحتية والتجهيزات العسكرية، فتم تدمير وتخريب العديد من المنشآت العسكرية خلال فترة الاحتلال والفوضى الأمنية التي تلتها أثر ذلك سلباً على استعدادات الجيش وقدراته على التصدي للتهديدات الأمنية. كما أثر تفكيك وتفريق القوات المسلحة العراقية السابقة على المؤسسة العسكرية، فتم فصل الضباط والجنود من التشكيلات العسكرية السابقة، مما أدى إلى فقدان الخبرة والقدرة العسكرية، تسبب في ضعف قدرات الجيش، كما أثرت الاضطرابات الأمنية سلباً على الروح المعنوية والانضباط داخل هذه المؤسسة، فواجهت الجنود والضباط بشكل سلبي المخاوف والتهديدات المستمرة التي يواجهونها والذي أثر على أدائهم العسكري والتزامهم بالأوامر. فضلاً عن التدخلات السياسية التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية وتوجهات طائفية في عملية التعيين والترقية، فتم تعيين ضباط غير مؤهلين بشكل صحيح أو لا يمتلكون الخبرة على قيادة القوات المسلحة العراقية بفعالية وكفاءة، مما أثر ذلك سلباً على قدراتها في مكافحة التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار، تسبب ذلك في تفاقم التوترات الطائفية داخلها وتقسيم الجيش حسب الانتماءات الطائفية، هذا الانقسام أثر بشكل سلبي على القدرة العسكرية للجيش وتحقيق الاستقرار للعراق ككل. إن إصلاح المؤسسة العسكرية العراقية تطلب التركيز على المؤهلات والكفاءة العسكرية بدلاً من الانتماءات الطائفية، ويجب ان تتم ترقية الضباط وتعيينهم بناءً على القدرات والخبرة العسكرية، وتجنب التدخلات السياسية والمحاصصة الطائفية، هذا سيساهم في تعزيز الاحترافية وقدرة المؤسسة العسكرية على توفير الأمن في العراق.

٢. تغيير هيكلية المؤسسة العسكرية.

حيث تم إجراء إصلاحات لزيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز قدرات الجيش العراقي، فتم دمج عناصر من الجيش العراقي السابق مع عناصر جديدة وتم تكوين جيش عراقي جديد لذلك حدد الدستور هو أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع وفي بنيان الدولة، وهو مجموع القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم وشكله في الدولة، كما يبين الدستور طبيعة النظام السياسي وهيئات الدولة وسلطاتها ووظائفها وكيفية انبثاقها وحركة تغييرها وعلاقاتها واختصاصاتها فيما

^١ علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق، مجلة عمران، العدد (٦ / ٢٢)، خريف ٢٠١٧، ص ١٢٥.

بينها، ثم علاقاتها مع المواطنين وحقوق المواطنين وواجباتهم^(١). يحدد الدستور مهام كل الجهات ويحدد أيضاً حقوقها القانونية ومن بين ذلك يأتي دور ومهام المؤسسة العسكرية سواء كان ذلك في وقت السلم أو الحرب، أو في ظروف الطوارئ كالكوارث الطبيعية والزلازل وغيرها، لذلك سعت جهات وطنية إلى اعتماد النصوص الدستورية في إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية وبعقيدة مبنية على الأسس الوطنية بعيداً عن الحزبية، فعقيدة يحكمها الدستور الوطني تجعله بعيداً عن التسييس في أداء أعماله ومهامه.

يعد الاختصاص العسكري من أهم اختصاصات دول العالم ولاسيما في الدول الفيدرالية منها، لتعلقها بجميع مواطني الدول على الرغم من تباين أفرادها من حيث القومية والاثنية والثقافة والدين والمذهب، فضلاً عن أن هذا الاختصاص علاقة قوية بحدود الدولة وعموم مساحتها وبكل أقاليمها ومقاطعاتها، لذا من الضروري إعطاء الأولوية في الدستور لموضوع ممارسة الاختصاص العسكري وبيان تفاصيل ممارسته والسلطة المعنية به وبالأخص موضوع الحرب والصالح، ففي كثير من الأحيان ينشأ نزاع داخل الدولة الواحدة حول السلطة المختصة بممارسته ويمثل رئيس الجمهورية الرئيس الفخري للسلطة التنفيذية في الوقت الذي يتربع واقعياً مجلس الوزراء على عرش هذه السلطة إذ منح الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من الناحية النظرية صلاحيات خاصة لرئيس الجمهورية تضمن له هيئته واحترامه بصفته رئيساً للجمهورية ورمزاً لوحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ويسهر على احترام الدستور وضمان الالتزام به والمحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لإحكام الدستور^(٢). لرئيس الجمهورية حق منح الأوسمة والنياشين للعسكريين والمدنيين على حد سواء بتوصية من رئيس مجلس الوزراء^(٣)، أي أن الرئيس في العراق لا يحق له منح أية أوسمة أو نياشين للعسكريين بما فيهم القادة والضباط وحتى الجنود في حالة قيامهم بأعمال عسكرية رشيدة في الدفاع عن الوطن وأمنها وفي التصدي للغزاة أو في حالة تعرض العراق إلى حرب خارجية أو داخلية إلا إذا رشحهم رئيس مجلس الوزراء وهو القائد الفعلي للقوات المسلحة^(٤). أما إعلان حالة الحرب والطوارئ فتكون بطلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ويكون القرار فيه من اختصاص مجلس

^١ محمد علي الحسيني ، المصطلحات والتعابير السياسية ، ط١، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٨٦.

^٢ المادة (٦٧) دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ ، الوقائع العراقية العدد ٤٠١٥ في ٢٠٠٦/١/١٧.

^٣ المادة (٧٣)/خامساً ، المصدر نفسه .

^٤ المادة (٧٨) ، دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.

النواب^(١)، أي أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ليس لهما صلاحية إعلان الحرب والطوارئ منفردين أو مشتركين إنما يعود هذا القرار إلى مجلس النواب ومن حقهما طلب إعلان الحرب أو حالة الطوارئ بصورة مشتركة فقط دون الإعلان عنها.

نصت المادة التاسعة / أولاً من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ على " تتكون القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة"^(٢). إن هذا النص يستتبع من خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لاعتبارات التقاسم والمحاصصة الإثنية والطائفية في حين كان ينبغي أن تكون القوات المسلحة فوق أي اصطافاف حزبي أو فئوي أو اثني، معتمدة على معايير الوطنية والكفاءة والخبرة، وليس لأية اعتبارات أخرى^(٣). تضمنت الفقرة ب من المادة التاسعة / أولاً "يحضر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة كما ولا يجوز للقوات المسلحة وأفرادها، وبضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشيح لإشغال مراكز سياسية، ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها، ولا المشاركة في غير ذلك من الأعمال التي تمنعها أنظمة وزارة الدفاع، ويشمل عدم الجواز هذا أنشطة أولئك الأفراد المذكورين آنفاً التي يقومون بها بصفته الشخصية أو الوظيفية، دون أن يشمل ذلك حقهم في التصويت"^(٤)، على أن تنظم خدمة العلم بقانون^(٥)، علماً أن قانون خدمة العلم لم يشرع لغاية هذه اللحظة من كتابة البحث مما يشير إلى عوز في التشريعات القانونية لتنظيم عمل المؤسسة العسكرية العراقية. راعى الدستور العراقي عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتكوين الميليشيات المسلحة، باستثناء المشاركة والتمتع بحق التصويت في الانتخابات التشريعية والمحلية بما يتلاءم مع مبادئ التحول الديمقراطي في العراق لتؤدي هذه المؤسسة دورها بحيادية وموضوعية، إلا أن واقع الحال يشير إلى وجود الكثير من الفصائل و التنظيمات المسلحة بما يتناقض مع منطق الدولة بوصف أنها هي التي تحتكر بحكم التعريف

^١ المادة (٦١)/تاسعاً، المصدر نفسه .

^٢ دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ .

^٣ عبد الحسين شعبان ، رؤية في مشروع الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، تشرين الأول ٢٠٠٥ ، ص ١٠٦ .

^٤ المادة ٩/ ب - ج ، دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ .

^٥ المادة ٩/ ثانياً ، المصدر نفسه .

حق الاستخدام الشرعي للقوة، كما يتناقض مع منطق الديمقراطية التي من بين أركانها تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعبر القنوات المؤسسية وبعيداً عن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه^(١). ولأجل إخضاع المؤسسة العسكرية العراقية للقيادة المدنية إذ يعد مسوغ أن يكون الحكم المدني هو الأصل ينبع من أن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية محترفة وظيفتها الدفاع عن الوطن وأن الدافع الأساسي للعمل العسكري هو اعتبارات نابعة من أخلاقيات المهنة لوحدها وليس شيئاً آخر^(٢)، وعليه نصت المادة ٧٨ من دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ على إن يكون رئيس مجلس الوزراء هو، القائد العام للقوات المسلحة^(٣).

أغفل دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، تحديد دور المؤسسة العسكرية في أوقات السلم كأن يستفاد من عدد أفرادها وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج والبناء بالقدر الذي لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة بشكل كامل. واتساقاً مع المواد الدستورية الخاصة بالمؤسسة العسكرية العراقية، شرعت القوانين المنظمة لعمل تلك المؤسسة، فبالنظر لتعليق قانون العقوبات العسكري رقم (١٣) لسنة ١٩٤٠ من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) ولمضي مدة طويلة على تشريع هذا القانون وللإستجابة للمتغيرات الحاصلة في العراق ولطبيعة متطلبات الجيش العراقي في اصدار قانون عقوبات ينظم الحياة العسكرية التي تقوم على أساس الانضباط العسكري واحترام الواجبات العسكرية، وانسجاماً مع ما جاء بدستور جمهورية العراق ومبادئ الديمقراطية والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن فقد بات من الضروري وضع تشريع عقابي عسكري يواكب تلك المتغيرات، ولأجل ذلك شرع قانون العقوبات العسكري رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٧^(٤).

وجد من الضروري وضع قواعد قانونية لإجراء التحقيق والإحالة والمحاكمة وطرق الطعن بالأحكام تتضمن صيغاً قانونية واضحة يؤدي العمل بها إلى تمكين المحاكم العسكرية من تحقيق الردع العام وكذلك الردع الخاص بالنسبة إلى الشخص الذي تثبت إدانته بارتكاب جريمة تخل بالواجب الوظيفي العسكري، لذلك جاءت نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري مبوبة على وفق منهج ثابت يضمن للعسكري محاكمة عادلة مع توفير الضمانات القانونية له

^١ كاظم علي مهدي ، الدولة في الفكر السياسي العراقي ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠١.

^٢ عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١.

^٣ المادة ٧٨ ، دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره .

^٤ قانون العقوبات العسكري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٧ ، الوقائع العراقية المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٤٠ في ٢٠٠٧/٥/٩.

فيما يتعلق بعدم إجباره على الاعتراف وتأمين محام له في أدوار التحقيق والمحاكمة. وجاء تشكيل المحاكم العسكرية من ضباط من ذوي الرتب العالية ومن حملة شهادة القانون، وأعطى هذا القانون الحرية للمحاكم في إجراءاتها فلا سلطان عليها إلا للقانون، ومنح وزير الدفاع سلطة وقف الإجراءات القانونية ضماناً لسير العدالة عند ارتكاب العسكري جريمة تتعلق بالواجب أو بسببه لحين عرضه على المحكمة العسكرية^(١). لكن واقع الحال يشير إلى غير ذلك فقد شهدت المؤسسة العسكرية انعكاسات للمحاصصة الطائفية من خلال اختيار الضباط والترقيات، وتوجيه الانتباه والتركيز على انتماءات الضباط العسكريين للطوائف بدلاً من المؤهلات والكفاءة العسكرية، هذا أدى إلى تراجع الاحترافية والتأثير السلبي على قدرة المؤسسة العسكرية على القيام بمهامها بشكل فعال. وبذلك تم تأسيس المحاصصة بواسطة النظام الجديد بعد العام ٢٠٠٣ وانتقلت إلى سلك الضباط في المؤسسة العسكرية علماً أنه لم تخصص الرتب العسكرية لمكون معين ولكن على الجانب العملي كان القادة يشددون على التبعية الدينية، فما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٨ وبسبب الاستعانة بضباط الجيش السابق فقد كان ضباط الفئة العليا ينتمون إلى السنة وهو ما دفع القيادة السياسية إلى تسريع وتيرة الترقيات بين صفوف الشيعة وبذلك غاب الاهتمام بالسردية الوطنية للجيش نتيجة اختلاف الميول والأمزجة للسياسيين فالأكراد لم يكن يعينهم الاهتمام بتأسيس جيش وطني بينما يشجعون في مساعيهم نحو الاستقلال، في حين فقد السنة ثقتهم بالنظام السياسي وصاروا ينظرون إلى الجيش بوصفه أداة للقمع وركز الشيعة جهودهم من أجل ضمان وهيمنتهم العددية^(٢).

٣. أثر التوترات الطائفية والعرقية على المؤسسة العسكرية.

بعد سقوط النظام السابق ظهرت قوى سياسية ومليشيات طائفية وعرقية بدأت بالتنافس على النفوذ والسيطرة في البلاد، تعرضت المؤسسة العسكرية العراقية لموجة كبيرة من التطهير الطائفي والعربي، حيث تمت إقالة واستبعاد العديد من الضباط والجنود من خلفيات أو عرقية معينة، هذا أدى إلى فقدان الخبرة والمعرفة العسكرية القيمة في صفوف الجيش العراقي. فضلاً عن ازدياد الانقسامات والصراعات الداخلية داخل المؤسسة العسكرية بسبب التفاوت في التمثيل الطائفي والعربي، مما أدى إلى ضعف القدرة العسكرية والانضباط الداخلي. بالإضافة إلى

^١ قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧ المنشور في الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٦، ٢٩/ ٢٠٠٧/٨.
^٢ فلورنس غاب، العلاقات المدنية- العسكرية في عراق ما بعد صدام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٦/١/١٣، مقال تحليلي متاح على الرابط الإلكتروني <http://carnegie-mec.org>، تاريخ الزيارة ٩/ ١/ ٢٠٢٤.

تواترات الطائفية والعنف العشائري أيضاً تسبب في تأثير سلبي على الروح المعنوية للجنود العراقيين، فقد شعروا بعدم التمثيل العادل والتمييز الطائفي داخل المؤسسة مما أثر على رغبتهم وعزيمتهم في القتال والدفاع عن البلاد. فضلاً عن ذلك فقد استغلت بعض الجماعات المتطرفة هذه التواترات لتجنيد أفراد المؤسسة العسكرية العراقية السابقة مما زاد من تفكك وانهيار البعض من قدرات الجيش وزاد من الصراعات الداخلية.

لذلك كان هنالك اعتقاد من ان الانتخابات ستلغي المحاصصة التوافقية، إلا ان الخريطة الاجتماعية للمكونات العراقية أصبحت محكومة بمبدأ الاستقطاب الطائفي والديني والقومي وحتى العشائر، مما أدى إلى وجود قيادات متعددة لن تسمح بوجود رجال دولة من جهة، كما أدى في الوقت نفسه إلى ضعف وتخلخل مفهوم المواطنة الضروري لتأسيس وبناء واستمرارية فكرة أو مبدأ دولة القانون^(١). وإشاع نظام المحاصصة نمط للحكم، غير مألوف في التجارب السياسية مما أدى إلى انعدام تام للثقة لدى المواطن في الدولة ذاتها. فقد أدت تفاعلات القوى المتنفذة إلى حبس المواطن في مدارج الهواجس الطائفية والاثني، وجعله مجرد أداة في الحشد الطائفي والعرقي - يلجأون إليه فقط في الانتخابات التي يريدون من خلالها الوصول إلى السلطة دون ان يكون شريكاً حقيقياً فيها، مما أوصل المواطن إلى حالة استلاب^(٢).

فقد تخندقت مكونات المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حول هويتها الفرعية، بحيث أضحت القبلية والطائفية والقومية هي ملاذ المواطنين للاحتماء بها بهدف الحصول على الحماية الذاتية والاجتماعية بدلاً من الدولة ومؤسساتها الرسمية، وشكل التقاف الأفراد حول الهويات الفرعية عامل اضمحلال لمفهوم المواطنة لديهم، بحيث تحول ولاء الفرد للقبيلة والطائفة والقومية، بدلاً من الولاء للوطن والدولة الذي تمثله الأمر الذي جعل من الطائفة والقبلية والقومية حاجز في طريق تكوين عملية ديمقراطية سليمة. حيث شهدت فترة ما بعد الاحتلال انتكاسة عميقة أرجعت العراق إلى ما قبل التأسيس، وأدت إلى تخريب البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وانهيار القيم والمعايير الأخلاقية وضعف التضامن الاجتماعي والصراع الطائفي والعرقي.

لذلك إن مسؤولية تحقيق التكامل والاندماج الوطني، وان كانت تقع في جزء كبير منها على عاتق الدولة والسلطة فان للمؤسسات الوطنية دور في هذه العملية، ونقصد بهذه المؤسسات

^١ ستار جبار علاوي، العراق بعد التغيير، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

^٢ صلاح النصاروي، العراق الطريق إلى الدولة المدنية، مجلة السياسات الدولية، العدد (١٨٣)، يناير، ٢٠١١، ص ٢٣.

الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والتعاونيات والجمعيات الثقافية، فهذه المؤسسات تتسم بطابعها الجماهيري يمكنها من القيام بدور أساسي في عملية التكامل من خلال تعزيز مبادئ الانتماء الوطني وتعزيز الولاء للأمة ونشر الثقافة القومية والقيم المشتركة. فأجواء الرضا الشعبي لن تتحقق إلا بتقديم الخدمات للناس، فلا قيمة لكل تنظير إذا لن يترجم واقعياً على الأرض. فالوثائق الدستورية غير ذات قيمة إذا لم يكن المراد منها مجسداً في الواقع وعلى رأسها تقديم الخدمات ، وعلى ذلك لا يمكن نكران حقيقة إن البعد السيكولوجي للتكامل يعتمد في معطى أساسي من معطياته على مقدار الخدمة التي يؤديها السياسي والمنفعة التي تقدمها السلطة للجمهور، ولا غرو ان نقول ان التكامل يبتعد بتضاؤل الخدمة والخدمات لان الهاجس سيكون التكتل على الجماعة الفرعية والانضواء تحت لوائها وتصور الحل على أساسها وطبقاً لدواعيها الدينية والطائفية والقومية أو الإقليمية وحتى المناطقية^(١).

لذلك فالمشكلة الحقيقية التي يعاني منها المجتمع العراقي هي تفجر حالة البحث عن الهوية في ظل الاحتلال، وان عملية تحقيق الانسجام بين المكونات الاجتماعية ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية، في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والاثني والديني، هو ابرز تحديات مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، على الاطلاق كون الاجتماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية تخضع لاختبار قل نظيره في تاريخ العراق في ظل ظروف تعد مفصلية بامتياز، لاسيما وان الدافع باتجاه تقويضها معا يعد مطلباً مخفياً لقوى اقليمية مجاورة ولقوى الاحتلال.

لذلك نستنتج ان الحقبة الملكية من تاريخ العراق قدمت بدايات مراحل التأسيس للدولة الحديثة واقامة المؤسسات العصرية إلا ان أوجه القصور التي شابها لا يمكن ان تقارن بأي شكل بما جرى في المراحل اللاحقة، لقد وضعت الاسس للدولة من قبل نخب سياسية متميزة في فكرها وممارستها لكن تدخل الجيش في الحياة السياسية، ووقوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أنهى التجربة بشكل مأساوي ومريع لتبدأ تجربة العسكر في السلطة وهي بداية الكارثة الحقيقية، اذ افتقد الجيش وقادته للبرنامج السياسي والرؤية الواضحة لطبيعة الدولة وبناءها وعمت سياسة الارتجال في منهج وسلوك القادة وتوالي مسلسل الفشل المتعاقب حتى تولى حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨

^١ نصير نوار محمد، التعددية المجتمعية وسبل انجاز التكامل الوطني، مجلة دراسات عراقية، العدد (٢)، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٥٣-٥٥.

وبداية حقبة شمولية والمركزية المفرطة وتراكم المشاكل دون معالجة منهجية واضحة، أوقعت البلاد في حروب وازمات متعددة وحصار اقتصادي انتهى بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. حيث مر العراق منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، بمراحل من الهزات والموجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مختلفة التوجه، سادها عدم الثبات والاضطرابات وإلغاء الماضي، وعدم وضوح الرؤى المستقبلية بما ينسجم مع واقع المجتمع العراقي. إذ سعت كل مرحلة إلى تصحيح مسار المرحلة التي سبقتها ولكن سرعان ما كانت تجد نفسها وقد انزلت إلى مأزق أعمق، لذلك لم تستطع قيادات العراق من تجديد الهوية السياسية والاقتصادية، وغلبت المصالح الخاصة، والتأثيرات الإقليمية والدولية، على مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية فسادت القرارات الانفعالية والارتجالية غير المنسجمة وغير المترابطة، وتعرقلت مسيرة التطور المنسجم مع الواقع العراقي، لم تهدف أي من هذه المراحل التي مر بها العراق إلى خدمة المواطن العراقية، بعيداً عن انتمائيه السياسي والاجتماعي والطائفي والقومي.

وقد خيل للعراقيين ان سقوط نظام البعث، وقيام نظام ديمقراطي سينتشل البلاد من أزمتها الخانقة، ويضعها على طريق التنمية المستدامة التي تتوافر مواردها المادية والمالية والبشرية، إلا ان الأمر لم يقتصر على عدم تحقيق تلك الوعود، بل تعداه إلى تعرض وحدة الدولة للتهديد وتعرض آمال المواطنين للانهايار إلى درجة استفحال موجات التهجير الداخلية والخارجية التي شملت الملايين، وذلك بفعل سوء إدارة الاحتلال، والتدخل الأجنبي والواسع في شؤون البلاد، وضعف القوى السياسية الليبرالية والديمقراطية، وعدم كفاءة القيادات التي حكمت الدولة في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشكلة الأمنية. وبعد سنوات من التغيير فإن العراق الجديد مازال قيد البلورة، ويبقى اتجاه البلد المستقبلي يشوبه الحيرة وليس من السهولة ان ترسم حدود واطار ومفاصل المشهد العرقي المستقبلي سواء للمدى القريب أو البعيد، وما يمكن ان يوصف به الوضع في العراق هو أنه قابل لجميع الاحتمالات. كما ان الديمقراطية في العراق بعد كل هذه السنوات هشة والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع امام الولاءات الضيقة، وتزداد الأزمة تعقيداً مع المؤثرات الخارجية.

الفصل السادس

المجتمع العراقي في ظل التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الأول: التحول في المجتمع العراقي الحديث.

المبحث الثاني: مشهد فشل التحول الاجتماعي في العراق بعد عام
٢٠٠٣.

المبحث الثالث: الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الرابع: تداعيات التحولات على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول

التحول في المجتمع العراقي الحديث قبل عام ٢٠٠٣

اتسم المجتمع العراقي مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتحول البلاد من التبعية العثمانية إلى التبعية البريطانية، بانقسامات وصراعات ونزاعات تقليدية عمودية، إضافة إلى الانقسامات بين المدينة والريف. فكانت قوة ووحدة كل جماعة من هذه الجماعات مقترنة بحاجة الفرد لحماية من قبل الجماعة في ظروف غياب حماية الدولة. وعلى الرغم من أن الولاة العثمانيين الإصلاحيين للقرن التاسع عشر وجماعة تركيا للفتاة (١٩٠٨) قد عملوا على كسر شوكة القبائل وفتحوا الطريق أمام تحلل الروابط الاجتماعية القبلية العشائرية، إلا أن الإنكليز أوقفوا هذه العملية بمنح الشيوخ أراضي الدولة التي كانت عائدة للعشيرة ككل، وعززوها بإجراءات قانونية من خلال منح الشيخ سلطة قضائية تجاه الفلاحين التابعين له، هذه الاجراءات استمرت طوال العهد الملكي، وخلقت من الشيوخ قوة اقتصادية دعمت سيطرتهم على الريف، وقوة سياسية محافظة التزمت خط سير السياسة البريطانية والبلاد.

كما ان رياح الثقافة القادمة من الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر، وانتشار الأفكار الوطنية والقومية بين الفئة القليلة المتعلمة التي عبرت عن ولادة قوة جديدة (الوطنية والقومية) باتجاه تعزيز الشعور نحو دولة عراقية موحدة ومجتمع عراقي موحد لم ترح الولاءات التقليدية عن مواقفها، بل أن التأثيرات كانت متبادلة. ففي حين أثرت الأفكار الجديدة بتحريك الجماعات التقليدية نحو تبني والتزام فكرة الدولة والمجتمع في العراق، فإنها استمرت متعايشة معها متأثرة بقيمها وعناصرها النفسية وعبرت عن نفسها في إطار النماذج العاطفية والمفاهيمية للأفكار الدينية والقيم الاتنية والتقاليد العشائرية التي برزت في ممارستها لاحقاً. لذا فإن غياب العلاقات الأفقية والتمايز الطبقي، مقابل انتشار العلاقات العمودية الأبوية (البطيركية) القائمة على علاقة الراعي بالرعية، وهذه العلاقات الوثيقة والمتداخلة بين القيادات المحلية المعتمدة بدرجة عالية على مشاعر الألفة والقرباة والصداقة والثقة والنخوة، كثيراً ما تخطت الجماعات والتحالفات السياسية، كما احتلت المؤسسة الدينية في هذه العلاقات دور القائد والموجه والمرشد الروحي الذي أهلها للزعامة السياسية. لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم التحولات الاجتماعية

في مراحل التحول السياسي في العراق بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ من خلال المرور بمراحل الحكم في العراق منذ تأسيس الحكومة عام ١٩٢١ إلى عام ٢٠٠٣ وكالاتي:
أولاً: (١٩٢١ - ١٩٥٨).

وانطلاقاً من الحقيقة أعلاه لا يستطيع الباحث في موضوع التغير الاجتماعي في العراق ألا أن يبدأ من تلك النقطة القريبة التي تم فيها تأسيس الحكومة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني، وفي مجتمع جمع بين التقليد والتحديث، والجهاز الإداري والعسكري البريطاني الحديث، وممثلي الجماعات المحلية فضلاً عن المكون الفوقي الخارجي^(١). لكن قبل الخوض في إبراز ملامح التغير الاجتماعي في العراق الحديث وتتبع مراحل التغير منذ تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية الوقت الحالي، لذي سننطلق إلى أبرز السمات التي يمتاز بها المجتمع العراقي. فيعتبر حنا بطاطو في كتابه " الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية" من أن المجتمع العراقي في مطلع القرن العشرين لم يكن شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة، ورغم تمتع الوحدات الاجتماعية العرقية والدينية بخصائص مشتركة، إلا أن هذه المجموعات المتميزة فيما بينها شكلت جملة من المجتمعات المنفصلة عن بعضها البعض والمنغلقة على ذاتها ضمن النطاق الجغرافي الواحد^(٢). فكان المجتمع العراقي يتصف بجملة من السمات، من أهمها^(٣):

١. غياب التجانس والاندماج الاجتماعي، وتغلب العلاقات الطائفية والقومية، مما أسهم في أن تتضمن البيئة الاجتماعية تقسيمات عملت على نقل الولاء من الدولة إلى الولاءات الفرعية العرقية الطائفية والمناطقية، التي أسهمت في تشتيت الهوية الوطنية العراقية، وانعزال الجماعات عن بعضها البعض.

٢. التوزيع الجغرافي للجماعات الدينية والاثنية، حيث تتمركز المجموعات في مناطق ومحافظات محددة من جنوب وشمال ووسط العراق، وباتت كل محافظة وحي وناحية تعرف نسبة إلى المجموعة الدينية أو المذهبية أو العرقية التي تقطنها، وهذا بدوره أفضى إلى بروز فكر التقسيم الذي رسخ الانعزالية في المجتمع المتمركز جغرافياً واثنوبولجياً في جنوب شيعي، وسط سني، شمال كردي.

^١ فالج عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٥.
^٢ حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية، ترجمة، عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣١.
^٣ سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق... قراءة في الإشكالات الاجتماعية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٥ تموز ٢٠١٩. <https://mcsr.Net/news.504>

٣. سيطرة وتنامي دور التكوينات القبلية والعشائرية القائمة على الروابط الأولية والعصبيات، فالعشائرية هي أهم خاصية تميز المجتمع العراقي، وتضم تكوينها الطوائف والعرقيات، ولطالما جرى استخدامها سياسياً كوسيلة لدعم وحماية النظام.

٤. الانفصال بين الدولة والمجتمع وعجز الدولة عن دمج الجماعات في إطار خطاب وطني وهوية متفق عليها، مما أفضى إلى اعتبار أن الدولة محسوبة على فئة معينة، وأن باقي فئات المجتمع تقع في خانة المجموعات المادية، لذلك بات عدم الاستقرار الاجتماعي وما يترتب عليه من حروب ونزاعات سمة ملازمة للمجتمع العراقي.

لذلك كان المجتمع العراقي بصورة عامة منقسم إلى ثلاث طبقات رئيسية: والأول، طبقة الاقطاعيين ورؤساء القبائل وكبار الملاك والتجار وأصحاب الثروات، وهي الطبقة المتنفذة التي كانت تسيطر على أجهزة الحكم نتيجة لسيطرتها على الأرض ودعم النظام السياسي والقانوني لها^(١). والثاني: طبقة الفلاحين والقبائل والرحل والبدو والحرفيين وهي أكثر الطبقات عدداً، إذ اتسم وضعها بالتأخر في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولم يكن لها وعي سياسي عالي، أما الطبقة الثالثة: فهي الطبقة الوسطى التي تضم صغار التجار والمثقفين والفنيين وغيرهم، فلم يكن لهذه الطبقة أثر في ميدان العمل السياسي. إلا أن الظروف السياسية ولاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى، أدت إلى زيادة أهمية هذه الطبقة، فأصبحت لها تنظيمات وتكتلات وأحزاب سياسية ودينية أسهمت في ثورة ١٩٢٠^(٢). ومن ثم تشكيل الدولة العراقية بعد عام ١٩٢٠، وتنصيب الملك فيصل الأول ملكاً على العراق. ومع تلك الجهود المبذولة من أركان الدولة المولودة حديثاً، ولا سيما بعد حصولها على الاستقلال ومن ثم قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢، إذ تم إحداث بعض التغيرات في عدد من جوانب الحياة فيها، مما يدل على فاعلية التغير. فنرى حدوث تغير في بعض جوانب الحياة الاجتماعية، كالاقراراف بحق المرأة في التعليم، وإشراكها فيه، وانتشار المدارس بمختلف مراحلها، والذي يعد واحداً من اهم الدلائل المهمة في هذا المجال. ويضاف إلى ذلك الاهتمام الذي أبدته الدولة في وقتها لإنشاء بعض المصانع وبناء عدداً من الجسور وتعبيد الطرق الرئيسية وبناء السدود والتي تعد واحده من أهم حركات الإصلاح، كونها ستوفر سيطرة على حركة وتوزيع المياه في العراق، وهذا يشكل

^١ عادل غفوري، احزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٠.
^٢ فوزية العطية، الجذور التاريخية لمنظمات المجتمع المدني مع التركيز على المنظمات النسوية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الوطني لمؤسسات المجتمع المدني، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وثائق ودراسات، بغداد، ١٩-٢٠، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٤٨.

دليلاً على تلك الرغبة في تحقيق درجة من التغيير في الحياة الاجتماعية للناس. فتم تشكل مجلس الأعمار في العهد الملكي، وهي مؤسسة تتكفل بمهمة استخدام بعض الموارد النفطية في إنشاء العديد من المشاريع الصناعية، وإقامة المؤسسات العلمية والاجتماعية التي أسهمت في وضع اللبنة الأولى لحياة اجتماعية عصرية. لكن النظام السياسي الملكي في العراق قد ارتكز اجتماعياً على ثلاث عناصر أساسية هي (الأسرة الهاشمية، والضباط، وشريحة العامة من الطبقات المالكة)، وتم تثبيتها بوسائل انتخابية حديثة، فأصبح ممثلو العناصر الثلاثة قادتها الأساس، وانصهرت النخب الحاكمة في ذلك الوقت في الطبقات التقليدية التي أحكمت اقضاء الطبقات الحديثة عن المشاركة، ولم يفلح النظام السياسي في الاستجابة للمتغيرات المجتمعية التي أدت إلى ضمور الطبقات التقليدية وصعود الطبقة الوسطى إذ برزت هذه الأخيرة بنمو الدولة المركزية بعد نمو المؤسسة العسكرية والإدارة والخدمات وتطور الانتاج ونمو واردات الدولة بعد مناصفة ارباح النفط مع الشركات الأجنبية عام ١٩٥٢^(١). وبما ان المجتمع العراقي يتسم بتعددية، فكل جماعة تعيش على قانون خاص وقت ذاك، فأقرت الدولة بحاجتها إلى مركزية جيش دائم يحتكر العنف وينتزعها من المحلية إلى الوطنية^(٢)، فضلاً عن هيمنة العناصر الثلاثة الأساسية السابقة الذكر، فأنتج نظاماً سياسياً مشوهاً ومنحرفاً عن الديمقراطية، فمتى ترسخت اسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعست مؤسسات المجتمع المدني، أي انها ستفصل عند دورها وتصبح عديمة الفائدة، فليست مؤسسات المجتمع المدني إحدى علائم الديمقراطية فحسب، وإنما تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضاً، فلا ممارسة ديمقراطية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط^(٣).

إن نمو الدولة العراقية في معظم مفاصلها، غير تركيبة المجتمع فنمت الطبقات الوسطى بشكل واسع، ونتيجة لعدم استيعاب هذا التغيير والسماح لها بالاندماج في مؤسسات الدولة ظهرت الأحزاب السياسية والجمعيات التي استوعبت الطبقة المثقفة المتوسطة^(٤). والجمعيات والاتحادات، كما تشكلت عدد من منظمات المجتمع المهنية والتعاونية التي قدمت خدمات إنسانية منها ما هو رسمي وغير رسمي، مثل جمعية حماية الاطفال ١٩٢٨، وجمعية الهلال

^١ أمل هندي الخزعلي: جدلية العلاقات بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، السنة ١٧، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، شباط، ٢٠٠٦، ص ١٤٤.

^٢ عبد الكريم الأرزلي، مشكلة الحكم في العراق، لندن، ١٩٩١، ص ٩.

^٣ حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٦١.

^٤ أمل هندي الخزعلي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية في المجتمع، مصدر سابق، ص ١٢٤.

الأحمر ١٩٣٢، وجمعية بيوت الأمة ١٩٣٥، وجمعية الاتحاد النسائي العراقي ١٩٤٤^(١). كما أسهمت الملكية وبحكم بناء مؤسساتها وتثبيت وجودها، في تعزيز الوعي باتجاه وحدة المجتمع والوطني، وبخاصة خلال الفترة بين عام ١٩٢١ - ١٩٣٩، على أن الملكية كانت من صنع الإنكليز إلا أنها اتجهت منذ بدايتها بخطوات حثيثة لإقامة الأسس البنوية الحديثة للدولة. وهكذا، ففي تلك الفترة كان للملك مغزى اجتماعي متعارض عملياً، مع أوضاع شيوخ العشائر الذين كانوا الحكام الفعليين لجزء كبير من الريف العراقي، فالمشايع كانوا حماة العراق، العشائرية التقسمي، بينما كان الملك يمثل القانون الوطني الواحد.

ثانياً: (١٩٥٨ - ١٩٦٨).

إن النظام الملكي قد عرف عدة سلبيات على المستوى السياسة الداخلية، علاوة على السياسة الخارجية، والتي ساهمت في خلق قطبية سياسية واقتصادية لصالح الأقليات، ومحاربة العملية الحزبية، وتزايد الاعتماد على الحليف البريطاني، الذي استمر حضوره بفعالية بدءاً من أول تشكيل وزارة عراقية ومن ثم وضع الدستور وهيمنة على الثروة النفطية، ومن خلال الإمتيازات وتلفيق الانتخابات. لذى جاءت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨^(٢). والتي جاءت لتقضي على النظام الملكي وتؤسس لبناء نظام جديد ألا وهو النظام الجمهوري، وعمل النظام الجديد على تصحيح تلك المظاهر السلبية ليسهم هو الآخر في إحداث بعض التغييرات المهمة في العراق، منها القضاء على النظام الإقطاعي من خلال قانون الإصلاح الزراعي، وانجاز مهمة الاستقلال عن المستعمر البريطاني، الذي يمثلان أهم مظاهر التغيير التي تم تحقيقه والتي كان لها انعكاسات ايجابية كبيرة على المجتمع العراقي، حيث شكلت الأساس للجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المجتمع في مختلف وجوها، لاسيما ما يتعلق منها بإنشاء عدد مهم من المصانع إضافة إلى الاهتمام بالجانب التربوي الذي يتجسد في إنشاء عدداً مهماً من المدارس والمعاهد والعلمية. كما كان هنالك تعاظم لواردات النفط بسبب السياسة التي اتبعها النظام الجمهوري ضد الشركات المسيطرة على النفط العراقي. كما كانت جهود الحكومة منصبة في ذاك الوقت على القضاء على أزمة السكن، فعملت الحكومة على إنشاء الكثير من التجمعات السكنية التي تم توزيعها على المحتاجين، ومن الخطوات الإصلاحية الأخرى التي كانت نقلة جذرية عما

^١ معن خليل العمر، المجتمع والأنشطة الصحية والثقافية، حضارة العراق، ج ١٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٩.
^٢ رقولي كريم، بناء الدولة العراقية، مصدر سابق، ص ٢٤.

سبق والتي عكست الروح الإصلاحية للطبقة الحاكمة كان قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ الذي أعطى النساء حقوقهن القانونية والاستقلال العائلي^(١). فكان هذا القانون ثورياً بالفعل، ليس فقط بالنسبة للعراق، بل إلى العالم الإسلامي ككل، حيث جرم زواج القاصرات وتعدد الزوجات، وعزز من حقوق الزوجة والحماية لها في حال الطلاق، وضمن القانون حقوق مساوية للرجال والنساء في مسألة الإرث، في مخالفة واضحة للشريعة الإسلامية^(٢).

لكن ومع اعلان النظام الجمهوري تعطلت الحياة الدستورية، وغطت الساحة السياسية العراقية، الصراعات الحزبية، فانعدمت فرص بناء المجتمع المدني باستثناء منظمات مهنية بقيت ضعيفة ومشلولة. ونجد الأحزاب المجازة كانت خمسة أحزاب، بينما بلغ عدد الجمعيات والنقابات في لواء محافظة بغداد ١٤٢ جمعية^(٣). فضلاً عن ذلك نجد ان النظام الجمهوري قد بدأ بسياسة إقتصادية مختلفة جذرياً، وتتجلى هذه السياسة في إلغاء مؤسسات إقتصادية قديمة، وبناء مؤسسات أخرى جديدة بكفاءات وطنية، وذلك من خلال الإعتماد على أسلوب التخطيط واعتماد الأولويات في سياساته الإستثمارية وتوسيع الخدمات الاجتماعية لصالح أصحاب الدخل المحدودة (الطبقات الدنيا)، وقد استمر النشاط الإقتصادي في الصعود، على الرغم من مختلف الحواجز التي كانت تعترضه في تلك المرحلة، فتجلى استمرار الصعود في النشاط الاقتصادي في تلك المرحلة من خلال سياساته التجارية التي طبقت آنذاك، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التالية^(٤):

١. التوسع التجاري مع جل دول العالم بدون تمييز.
٢. عقد اتفاقيات تجارية قوامها الاعتماد المتبادل على أساس المصالح والمنافع المشتركة.
٣. وضع نظام خاص للإستيراد، ويمكن بمقتضاه أن تقوم الجهات المعنية بمنح إجازات الإستيراد إلى المؤسسات التجارية بالقطاع الخاص، وفق حصص سنوية لأنواع السلع.
٤. تشجيع الصناعات المحلية بدل الصناعات المستوردة.
٥. إعفاء السلع الضرورية من الرسوم الجمركية.

^١ عضيد داويشه، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة، سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، ط١، بيروت، ٢٠١٩، ص٢٠٤.

^٢ Dann, Iraq Under Qassem: A political History. 1958- 1963, pp226.

^٣ عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، تقديم فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٠٣.

^٤ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ص٢٠٠.

لكن على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة أثناء الفترة الملكية والجمهورية لوضع حد للصراع التناحري بين مختلف العشائر والقبائل، إلا أن ذلك المجهود لم يغير شيء من تركيبة المجتمع العراقي وممارسته، هذه على مستوى الهويات، أما على مستوى التعليم ومستوى الحياة، فقد عرف العراق تطوراً ملحوظاً في هذا الجانب، إلا أنها تميزت بالاستمرارية في الفترة الجمهورية عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨^(١). فبالرغم من نشوء الدولة العراقية وسرعة مظاهر التغير فإنها لم تؤد إلى إزاحة الولاءات الفرعية، من هنا استمر الوعي الوطني ضعيفاً عندما اندلعت أحداث انقلاب ثورة تموز ١٩٥٨، فمن محصلات هذه الفترة هو تصاعد الشعارات والدعوات المثالية القائمة على تبني المطلقات، والإدعاء بامتلاك الحقيقة والنظرة الأحادية لمظاهر الحياة الاجتماعية وإهمال الفكرة النسبية والطلاق بين النظرية والواقع، والخط من مبدأ الواقعية والخلط بينهما وبين النفعية والذاتية.

وفي غياب البنية الدستورية سيطر الحكم الفردي " الديكتاتوري " لذلك انعدمت فرصة بناء مجتمع مدني فعال، على الرغم من أن الفترة الجمهورية اقتصررت من الناحية القانونية على منظمات المجتمع المدني المهنية إلا أنها بقيت ضعيفة ومشلولة أمام سلطة تنفيذية متحكمة، كما عرفت هذه الفترة أيضاً النزوح الريفي والهجرة إلى المدن، من أجل إيجاد ظروف ملائمة للحياة. لكن أعقب أسقاط نظام عبد الكريم قاسم فترة من التقلبات السياسية التي تمثلت في بروز عدد من القوى، والتجمعات السياسية التي لم تستطع أن تتجز تغيرات اجتماعية حقيقة، وبعد الانقلاب العسكري في ٨ / ٢ / ١٩٦٣، أخذت مؤسسات المجتمع تنقلص في نشاطها وبشكل ملحوظ بسبب ازدياد هيمنة الدولة المركزية سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، إذ أصبحت الدولة المحور لكل شيء في المجتمع، بل كانت هي المالك خاصة بعد تأميمات عام ١٩٦٤، فأحتكرت التجارة والمصارف، مما أضعف دور المجتمع المدني في التعبير عن ذاته وبشكل ملموس^(٢).

ثالثاً: (١٩٦٨ - ٢٠٠٣).

سيطر حزب البعث على مقاليد السلطة في العراق ولفترة تمتد إلى (٣٥) عاماً. عمل هذا النظام السياسي الجديد على أحداث العديد من التغيرات في العراق، مثلت عملية تأميم النفط

^١ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ط٢، دار كوفان، لندن، ١٩٩٢، ص٨.

^٢ بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، ط١، مؤسسة الغدير، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٢.

واحدة من أبرز الانجازات التي هيأت بدورها إمكانية انجاز عدد كبير من المشاريع التي أسهمت في ترسيخ مسيرة التحول الاجتماعي في العراق، حيث كانت أهم مظاهر التغير الاجتماعي في إنشاء عدد كبير من الجامعات العراقية، إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات الصناعية الكبرى، وبناء عدد آخر من المؤسسات ذات الصلة الاقتصادية، كما كان هنالك اهتمام في المجال التربوي من خلال بناء العديد من المدارس في مختلف مراحلها. ولا ننسى الاهتمام الذي أبدته الحكومة في قطاع النقل، من خلال إنشاء العديد من الطرق والجسور في مختلف أنحاء العراق والتي وفرت وسيلة مهمة لربط محافظات العراق بشبكة من الطرق. كما عمل النظام البعثي خاصة في فترة السبعينات على انتهاج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، فتم وضع الخطط التنموية التي تصبو إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء^(١). لذلك فقد أطلق عدد من المبادرات التي كانت تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة، مثل مشاريع بناء للفقراء بالإضافة إلى دعم التعليم المجاني حتى المرحلة الجامعية وبناء المستشفيات والعيادات المجانية، كما تم إقرار تشريعات الضمان الاجتماعي والحد الأدنى من الأجور والتقاعد، وعمل على توفير المنظومة الكهربائية ومحطات إنتاج الطاقة لإيصالها إلى المناطق النائية التي لم ترى المصباح الكهربائي من قبل.

أما في مجال التعليم فقد عمل النظام البعثي على تبني رؤية حديثة، فتم ضخ موارد مالية كبيرة في مجال التعليم والثقافة. فخلال السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠، فإن تسجيل الطلبة في المدارس الثانوية ارتفع من ٦٠٠٠٠٠ ألف إلى قرابة المليون، وفي الجامعات تضاعف العدد تقريباً من ٤٦٠٠٠ ألف إلى ٩٦٠٠٠ ألف، وفي نفس الفترة ارتفع عدد التدريسيين الجامعيين من ١٧٢١ إلى ٦٥١٥^(٢). كما كان الآلاف من خريجي الجامعات يحصلون على المنح الحكومية السخية للابتعاث والدراسة في الجامعات الغربية للحصول على الشهادات العليا، كما حقق العديد منهم إنجازات كبيرة في سوق العمل. لكن انتهى عقد النجاحات في أيلول عام ١٩٨٠، مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت إلى ما يقارب الثمان سنوات قدم فيها العراق خسائر تقدر بنصف مليون قتيل وجريح، وخرج باقتصاد منهك، كما تم تدمير منافذ تصدير النفط والمصافي ومصانع البتروكيمياويات؛ لذلك انخفضت صادرات العراق اليومية من

^١ عضيد داويشه، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

النفط الخام بصورة كبيرة، فضلاً عن خروج العراق من الحرب وكان في ذمته مديونية خارجية كبيرة تقدر بأكثر ١٠٠ مليار دولار.

ثم دخل العراق في حرب شرسة أخرى، مع قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أثر اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠. ثم فترة الحصار الاقتصادي التي امتدت إلى أكثر من عشر سنوات والتي مثلت ما يسمى حينها (حرب الاستنزاف)^(١). لذلك أثر كل هذه المظاهر السلبية في تردي الوضع الاقتصادي للمجتمع. وفي ضيق سوق العمل عن استيعاب أعداد تتزايد سنوياً من الشباب العاطلة عن العمل، فضلاً عما أسهمت فيه هذه الاضطرابات من تلكؤ عمليات التنمية والتغير في العراق^(٢). لذلك بعد عام ١٩٦٨، استمرت مظاهر تغييب المشاركة السياسية وابتلاع منظمات المجتمع المدني، فاتحة الطريق أمام ظهور نظام سياسي شمولي وتغييب المجتمع، فهيمنت الدولة على الحيز الأكبر لوظائف المجتمع المدني في ميدان انتاج وتبادل الثروة والتنظيمات الاجتماعية، وانتاج الثقافة والصحافة، وأبعد المجتمع العراقي عن ممارسة النشاط السياسي- المجتمعي وجعلها أي النظام حلقة صغيرة ضيقة في قمة الهرم السلطوي^(٣)، وغابت المؤسسات عن الوجود فغاب معها أي ملمح من ملامح الديمقراطية، ودرجت الممارسات السياسية في العراق باتجاه حكم الحزب الواحد والنظام الشمولي إلى الحد الذي يمكن القول بانعدام القوى التي يمكن وصفها بالمجتمع المدني، لاسيما ضعف الطبقة الوسطى وتآكلها، فأتسم النظام السياسي العراقي (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) باحتكار شامل للسلطة السياسية والمجتمعية، وأصبحت المؤسسات جميعاً واجهات للحزب وللنظام وعبئت لصالح الحزب.

رابعاً: التحول الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٣.

بعد انهيار النظام السياسي السابق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، في العراق، حدث نوع من (اللامعيارية) تمثلت في اتجاه بعض من أفراد المجتمع نحو سرقة المال العام المتمثل في أشكال مختلفة من الأسلحة والأموال النقدية، إضافة إلى مختلف أشكال الأثاث والسلع المتوفرة في دوائر الدولة ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية. كما أعقب التغيير حالات من العنف بين الجماعات

^١ مجموعة من الكتاب، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، الكويت، ١٩٩٠، ص ٦٢.

^٢ محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط ٣، الشركة المصرية العربية، ٢٠٠٤، ص ٣٥٦.

^٣ سرمد أمين، بناء المجتمع المدني في العراق، في: المجتمع المدني في العراق الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢ / ٢٠٠٤، ص ١٢.

المختلفة، ما تزال مظاهرها مستمرة إلى يومنا هذا، ولم يسلم حتى الأناس العاديين من عمليات القتل والتشريد المستمر، وتستمر الصراعات بين الكتل السياسية الاجتماعية المختلفة ولأسباب تعود إلى التنوع العرقي والديني والطائفي، فضلاً عن الاختلاف السياسي، وزيادة على ذلك فقد اتجه عدد من العوائل نحو ما يسمى السكن العشوائي متمثلاً في التجاوز على الأراضي العائدة للدولة لإقامة السكن عليها، من غير خضوعها لأي تخطيط مسبق من دوائر الدولة المختلفة مثلاً. كذلك الإهمال الواضح في القطاعات الانتاجية والزراعية والصناعية والتجارية، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وبقاء المصدر الاساس للدولة العراقية هو النفط، أي بقاء العراق دولة ريعية، والذي يشكل عقبة كبيرة في وجه التحول الاجتماعي والسياسي والسير في طريق نظام ديمقراطي، إذ لم تتم معالجة ذلك، فالبنية الاقتصادية لها ارتباط وثيق بعملية التحول الديمقراطي، لأن المتغير الاقتصادي يمثل مجموعة من الحريات التي تكفل مصالح الطبقات، بما يؤثر في مستواها التعليمي والتربوي والثقافي والسياسي، الذي يتقبل من ثم حالة الديمقراطية، ومن خلال زيادة رغبتها في المشاركة بالحياة السياسية، وفي الحفاظ على هذه المكتسبات، ومع كل هذه المظاهر السلبية للتحول الاجتماعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، فإن ثم بعض المظاهر الايجابية لذلك التحول^(١)، مما يستدعي الإشارة إليها في هذا السياق، فتتجسد هذه التغيرات الاجتماعية في عدد من المظاهر، التي تتمثل أبرزها في سعي القوى المختلفة نحو ترسيخ الاتجاه نحو الديمقراطية منهجاً في إدارة البلد، ويتمثل أيضاً في التعددية الحزبية التي كانت محرمة على العراقيين، وأيضاً الانفتاح على العالم الخارجي الذي مكن من دخول مختلف أنواع السلع الاستهلاكية، وكذلك دخول الاجهزة الالكترونية واستخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ونستنتج من ذلك أن العراق قد شهد تطورات وتغييرات جذرية على مستوى بناء الدولة والنظام السياسي منذ نشوء الدولة الحديثة تحت الاحتلال البريطاني في عشرينيات القرن الماضي وحتى الآن، وبالرغم من الإنتقال السريع للمفاهيم الغربية في الحكم مثل التعددية السياسية والتداول السلمي ووجود برلمان وقانون أساس (دستور ١٩٢٥) وبناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية، إلا أن دورها كان محدوداً جداً في انتقال المجتمع العراقي إلى مجتمع متمدن

^١ طارق حسن شريف، دور التغير الاجتماعي والاقتصادي في بناء الطالب العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية كلية الآداب، ٢٠١٣، ص ٧٣.

مبني على قيم ومفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعالة، إذ لم تخل عملية بناء الدولة الحديثة قبل الاحتلال البريطاني من جدليات وتحديات لاعتبارات تاريخية واجتماعية خاصة بالعراق، من نظام قائم على الخضوع التام للخلافة العثمانية والإنقسام القبلي العميق، وما أفرزه الاحتلال البريطاني بعد ذلك، فكان نشوء الدولة العراقية الحديثة تحدياً في حد ذاته، وكننتيجة لذلك كانت محاولات الأخذ بسياسات التغيير الاجتماعي غير ناجعة أو محدودة التأثير.

وبعد النظام الجمهوري مر العراق بانقلابات دموية حيناً، والقبول بالأمر الواقع وتسليم السلطة حيناً آخر، وكان الدستور المؤقت هو السمة القائمة في تلك الحقبة، مع وجود تيارات وأحزاب متناقضة فكرياً خلفت فجوة كبيرة في المجتمع العراقي، بسبب الصراعات بينها، والتي كانت من نتائجها صعوبة تبني سياسات واضحة لتأهيل المجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً على المدى البعيد، وكان الانعطاف الأخطر بعد عام ١٩٦٨، المتمثل بتبني نظام الحزب الواحد الذي تنصهر فئات المجتمع فيه، مما أدى إلى الانغلاق السياسي وعسكرة المجتمع، وبالتالي هذه الترسبات أنتجت مجتمعاً منقسماً يعاني من الاغتراب السياسي والمجتمعي وصولاً إلى عام ٢٠٠٣، الذي شهد الاحتلال الأمريكي ومبادراته في حل الدولة العراقية بمؤسساتها المختلفة، الأمر الذي عزز الإنقسام المجتمعي والولاءات الحزبية والطائفية والقومية الضيقة، فعملت الإدارة الأمريكية على الانتقال السريع نحو الديمقراطية، من دون تهيئة متطلباتها في إطار مرحلة إنتقالية، وهو ما أضاف تحديات وتعقيدات للمشهد العراقي.

المبحث الثاني

مشهد فشل التحول الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يتكون النسيج الاجتماعي في العراق من مجاميع متنوعة من القوميات والطوائف، وهذا التنوع يؤكد عكس ما يصوره البعض من أن هذه الحالة تحجيم التكاتف الوطني بقدر كونها إغناء للشخصية العراقية، هذه المكونات المتعددة للطيف الاجتماعي تولد تنوعاً في الشعور والانتماء لدى الفرد العراقي بين العرق والدين أو المذهب والعشيرة، إلا أن نتيجة الفشل في إداء التنوع تحولت هذه المكونات إلى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي بدلاً من أن يكون عامل قوة لإغناء النسيج الوطني؛ ومن ثم عاملاً سلبياً في الحياة السياسية وولد نوع من التحسس في تشكيلة النسيج الاجتماعي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣^(١). أيضاً سياسات النظام السابق أدت إلى زيادة التمايز الاجتماعي، وانقسام المجتمع إلى أقلية وأغلبية فقيرة، ومن ثم جاء الحصار الإقتصادي الذي فاقم حدة التفاوت الاجتماعي، ولاسيما بعد تخلي الدولة عن دورها في الأمن والاجتماعي والشخصي، وبسبب إنحسار الموارد المالية ولجوء الأفراد إلى المنظومات الأهلية كالعشيرة والطائفة للبحث عن الحماية الذاتية، ثم دخول الاحتلال الأمريكي الذي ادخل المجتمع العراقي في نمط جديد ومتشابه من العلاقات الداخلية، التي لم تكن مألوفة في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للبلاد، فالإحتلال نقض العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع العراقي وأحدث خللاً بنيوياً في أسس التعايش السلمي بين الطوائف والمذاهب، وأنتج ذلك حالة من عدم الإستقرار الداخلي^(٢). وتدمير لكل جوانب الحياة بالتحديد على المستوى المستوى الداخلي، وما نتج عنها من كوارث وصولاً إلى أحداث داعش الإرهابي عام ٢٠١٤ وحصول أزمة انسانية من قتل وتهجير ونزوح العديد من العوائل خارج مناطقها، أثر ذلك على تفاقم هذه الأزمة وبروز الهويات الفرعية، وافتقاد الروابط والأواصر بين مكونات المجتمع، هذا جعل البلد في أزمة حقيقية أثرت بشكل وبأخر على وحدة المجتمع، وفاعلية النظام السياسي العراقي، مما أدى إلى خلق حالة من الفوضى في كافة المستويات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

أولاً: أزمة الهوية الوطنية

^١ ناظم عبد الواحد الجاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية: العنف الطائفي أسبابه ونتائجه، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ٢.
^٢ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية، موسوعة المعارف للطبوعات، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٨١.

تعد أزمة الهوية من أهم الأزمات التي تعاني منها أغلب الدول النامية لا سيما تلك التي تتعدد فيها الأديان والأعراق والقوميات ومنها العراق، كذلك ان لهذه الأزمة أبعاداً تاريخية وثقافية وتحدث نتيجة لتراكم المشاكل وتعدد الولاءات، والدولة التي تعاني من هذه الأزمة تصبح مشلولة في أداء واجبها وإنجاز مهامها، وتتمثل أزمة الهوية في الولاء السياسي للأفراد داخل المجتمع، فيكون الولاء للجماعة العرقية المنتمي إليها وهذا يؤدي إلى غياب الولاء الموحد وتعددتها يؤدي إلى غياب المواطنة بين هؤلاء الأفراد تحت تأثير عوامل متعددة (التباين العرقي، التخلف الاقتصادي والحضاري، التفاوت الطبقي في المجتمع)، تلك العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية الوطنية الشاملة وظهور أزمة الهوية^(١). فتعاني الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها عام ١٩٢١ من مشاكل وأزمات تهدد وحدتها الوطنية، ومن أهمها بل وأكثرها جدلاً هي أزمة الهوية التي يكون فيها الصراع بين الأعراق والأديان والطوائف المختلفة والمتناقضة؛ ويؤدي ذلك إلى الضعف والتشتت، فضلاً عن ظهور عدد كبير للهويات الفرعية تتقدم وتراجع مع تقدم النظام السياسي وتراجع أثره بشكل كبير على الهوية الوطنية، حيث شهدت الدولة العراقية الحديثة منذ تشكيلها حتى الآن مشكلات متعددة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق. فالعراق بلد متعدد ومتنوع الأعراق والأديان والمذاهب، ويتكون من مجموعة من القوميات منهم العرب والكرد والتركمان والآرامنة، فضلاً عن التعدد الديني مثل الإسلام والمسيحية واليزيدية والصابئة، وبالرغم من هذا التعدد إلا أن العلاقة بينهم يسودها الألفة والتعايش السلمي^(٢). وكان للعامل السياسي أثر سلبي في الاندماج الوطني، ففي ظل النظام السياسي السابق (١٩٦٨-٢٠٠٣) نجد أن تلك الحقبة انتجت نظاماً أختزل المجتمع العراقي بشخص رئيس النظام وحزبه، مما أنتج قرارات استراتيجية مهلكة، وكرد فعل مضاد فقد انصرف المواطن العراقي إلى الاحتماء بالعناوين الجزئية (قبيلة، عشيرة، مذهب) بدلاً من الانتماء والاحتماء الكلي بالدولة والوطن، فضلاً عن تحمل المواطن العراقي الواجبات دون الحقوق والحريات، فأفرغ مفهوم الوطن والمواطنة من محتواه الحقيقي^(٣). وما ظاهرة السلب والنهب وتخريب مؤسسات الدولة العراقية إلا دليل على ضعف روابط المواطنة أولاً، وضعف وعي الدولة في ذهن الفرد العراقي ثانياً. وامتدت

^١ عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول الغرب العربي تونس نموذجاً، ط١، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ٢٠١٧، ص ٢٧.

^٢ منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٥٢، سنة ٢٠١٦، ص ٣٤٢.

^٣ عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ١٧٣.

أزمة الهوية إلى كل مفاصل الحياة المؤسسية في الدولة الجديدة، فلم تكن بقية المؤسسات غير السياسية الأخرى التي تم انشائها في العراق بعد الاحتلال بأفضل حال من المؤسسات السياسية، بما فيها وزارتي الدفاع والداخلية، فمن خلال عملية غسيل الدماغ التي تعرض لها المواطن العراقي بعد الاحتلال عندما تم افهامه بان الدولة العراقية المنحلة دولة لا تمثله وانها قد انهارت ولن ترجع مرة أخرى، وبالتالي فما عليه الا التمسك بطائفته وأثنيته.

لذلك بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق سياستها القائمة على الفوضى في العراق والتي تسعى إلى تفكيك مؤسساته وبنائها وفق سياساتها مما أثر سلباً على المجتمع العراقي من خلال اثاره الفتنة الطائفية وخلق حالة من الفوضى داخله أدى ذلك إلى توجه أفراد المجتمع إلى انتماءاتهم ومرجعياتهم الضيقة لضمان حقوقهم؛ مما القى بظلاله سلباً على الهوية الوطنية العراقية، فقام الحاكم المدني في العراق (بريمر) بتقسيم العملية السياسية في العراق على أساس المحاصصة السياسية التي ظلت مستخدمة في العملية السياسية ونمط الحكم في العراق والحكومات التي تلتها^(١). فتمودج دولة المكونات التي اعترف بها الدستور الدائم عام ٢٠٠٥، وهي المرة الأولى التي يعترف فيها الدستور بالتعددية الدينية والقومية والمذهبي، وتحديداً المادة ٣ منه بالإشارة إلى ان (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)، إلا ان النظام السياسي القائم اصبح امام مهمة ايجاد إجماع لا على النظام السياسي فحسب، بل على الدولة ذاتها وهو ما رافقته عراقيل معقدة لم تكن النخب السياسية العراقية اهلاً لمواجهةها في احيان كثيرة^(٢). فحل مؤسسات الدولة التي تعتبر روابط تربط العراقيين فيما بينهم، فهم كغيرهم من ابناء البلدان الأخرى، فالجيش والإعلام ومؤسسات التعليم هي الأساس الذي يجتمع حوله المواطنين في كل دول العالم. لذلك ان غياب مؤسسات الدولة التي تحمي المواطن العراقي قد جعلته يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد غير الهويات الفرعية التي استقوت به واستقوى بها هو ايضاً على حساب الهوية الوطنية الجامعة، إذ اخذ المواطن العراقي يعود للهويات العشائرية والمذهبية والأثنية^(٣). ولم تكتفي سلطات الاحتلال الأمريكي في العراق بدفع العراقيين للعودة إلى هوياتهم الفرعية وتجاوز الهوية الوطنية بل انها اخذت تنفخ في هذه الهويات

^١ فائق محمد رزاق وعلاء جبار أحمد، ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، بغداد، ص ١١.

^٢ علي عبد الهادي المعموري، جدل الدولة والتناقض الإثني، مجلة النهرين، العدد ٣، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، آب ٢٠١٧، ص ٩١-٩٢.

^٣ محمد مصطفى الحيدري، دراسة في الهوية الوطنية العراقية، مجلة حوار الفكر، العدد (١٠). المركز العراقي للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢١٠-٢١١.

وتستهضمها، فأخذ المحتل يبالغ في التعدد الإثني، والديني الموجود في العراق، وكأنه البلد الوحيد الذي يحتوي على تعدد اثني ومذهبي، بينما لو قمنا بعملية مسح وبحث عن الدول التي تتكون من جنس واحد فإننا تقريباً سوف نجد جميع دول العالم تضم في داخلها العديد من الهويات الفرعية، وبعضها يتجاوز ما موجود في العراق من تنوع.

لذلك فالديمقراطية تتأثر بالقيم المجتمعية، وتشكل جزءاً مهماً وأساسياً من الصراع السياسي، وغالباً ما تمس اتجاهات القيم الواسعة تأثيراً فعالاً في مواقف وسلوكيات الجماهير السياسي^(١). فإن مفردات القسر الاجتماعي الدين، العرف، العادات البدائية لها أثر في تنشئة وتكوين الثقافة العامة، السياسية منها والاجتماعية والثقافية، فكان لهذه المفردات متغير أساس في التأثير على السياسيين، وعسكريين، ومدنيين، الجمهور الواسع فتسببت الزعامة القبلية والدينية والحزبية ومن ثم العائلة الواحدة في الحكم، ومرد ذلك إلى خلفية فكرية ودينية وقبلية تمثل بالنزعة الأبوية المستبدية، فأحد المؤثرات الدينية الإسلامية هو إعلاء شأن الحاكم وإضفاء نوع من القداسة عليه، بحيث صار العقل العربي يتقبل فكرة الحاكم والزعيم الأوحد والمنقذ والبطل، فالرئيس لا يحاور ولا يسأل، والمرؤوس يطيع، لذلك فإن هذا التصور السلطوي وقف حاجزاً أمام الحوار^(٢). فكانت ظاهرة غياب المؤسسات السياسية والاقتصاد على المؤسسات التقليدية التي حافظت على الأنظمة السياسية، فالفرد العراقي كان واقعاً تحت تأثير التقليد الديني والزعامة القبلية، وكلاهما معوقان في طريق تأسيس قيم وثقافة الديمقراطية.

ايضاً ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتعامل مع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطني فقط لكنها تعاملت مع هويات فرعية أخرى في داخل الهويات الفرعية الرئيسية، وهذا ما نجده عندما اخذت تتعامل مع الهوية العراقية العربية دينياً أي بتجزئة القومية العربية، وكذلك من خلال تعاملها مع الهويات الدينية الكبيرة قومياً فهي لا تتعامل مع العراقيين الاكراد، أو التركمان على اساس ديني، بل تعاملت معهم على اساس اثني، ومن ثم تمكنت من تجزأه المجزء خصوصاً اذا كان يشكل نسبة كبيرة^(٣). لذلك لم تفارق الآثار التي خلفتها الأسس الطائفية والاثنية التي شيدت فوقها الدولة العراقية بعد الاحتلال، فالديمقراطية التوافقية التي اخرت عمل الحكومات

^١ دالتون، رسل جيه، دور المواطنة السياسية في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: أحمد يعقوب المجذوبة، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٦، ص ٩٩.

^٢ صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٣٨.

^٣ سرمد العبيدي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

ومؤسساتها التابعة لها بشكل كبير جداً، الامر الذي انعكس سلباً على حياة المواطن العراقي، والحصول على توافق هذه الفئة أو تلك يتطلب المزيد من الوقت والروتين الذي يقطع من المصلحة الوطنية العليا^(١). كما أثر العامل الخارجي على الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فلم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل حفز الاحتلال العديد من دول العالم للتدخل في الشأن الداخلي العراقي واثارت الفتن الطائفية. اما التنظيمات المسلحة الوافدة من الخارج خصوصاً الاسلامية منها والتي استغلت الظروف التي وفرتها سياسات الاحتلال في العراق، فهي الأخرى كان لها الباع الطويل في اذكاء التمزق والتشتيت التي مرت به الهوية الوطنية العراقية من خلال أدائها على الوتر الطائفي الذي حاولت ان تجد له نوع من التأييد في المجتمع العراقي.

لذلك ان الفشل في بناء مؤسسات قادرة على صهر الهويات الفرعية في بوتقة واحدة، وكذلك الفشل في تلبية مطالب تلك المكونات بالشكل الذي يشعر بها الأفراد بقوة الدولة وفاعلية مؤسساتها في إستيعاب الجميع وتكوين احساس بأنها تشكل مشتركاً عاماً يستوعب الجميع ويعبر عنه، فإخفاق الحكومات المتعاقبة بعد التحول في عام ٢٠٠٣ من تحقيق إندماجاً اجتماعياً بين مكونات المجتمع العراقي، ومن ثم أخفقت في بناء هوية وطنية عراقية موحدة.

ثانياً: ضعف دور وفعالية المجتمع المدني.

شهدت الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني نتيجة الانفتاح الديمقراطي الحاصل في العراق، إلا أن دورها لم يكن فاعلاً وحقيقي في الساحة الاجتماعية والسياسية، وكانت ذات فائدة محدودة جداً على الرغم من وجود هذا الكم من هذه المنظمات. لكن تغلب فائدة أصحابها على فائدة من تقتض تمثيلهم أو مساعدتهم، جعل تلك المنظمات تشهد انتكاساً وتراجعاً كبيراً كشركاء فاعلين في جهود التحول والتغيير وكان دورها هامشياً ومتشردماً. فضلاً عن ان نسبة كبيرة من هذه التنظيمات فشلت في أداء واحد من أهم ادوارها، المتعلق بوجوب مراقبة أداء الدولة والسلطة ومدى التزامها بالدستور والقانون، والتزامها بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والتعددية وحرية التعبير. فجوهر المشكلة التي تخيم على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو أنه على الرغم من حداثة البناء

^١ جابر حبيب جابر، عرقنة الديمقراطية التوافقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١١١٦٣)، في ٢١ تموز ٢٠٠٩.

المؤسسي فيها، إلا أنها ما يزال الكثير منها يعمل عبر الأطر أو القيم التقليدية، والعديد من هذه المنظمات قد تشكلت عن طريق الأحزاب السياسية العراقية الجديدة التي تواجدت على الساحة السياسية لتصبح هذه المؤسسات ملحقات تابعة للأحزاب، كما إنها كانت تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة في العراق^(١). ولا يزال التقليد اليوم في العراق يطغى على الحديث والعصري، وصحيح أن انخراط المؤسسات التقليدية (العشائرية والدينية) في العملية السياسية يمثل الشرط اللازم للحراك الاجتماعي الذي يمثل بدوره الشرط اللازم للحراك السياسي المطلوب للتحويل الديمقراطي، إلا إن طغيان منظومة القيم التقليدية لتلك التنظيمات على منظومة القيم الديمقراطية قد وقف حائلاً بوجه تحقيق السلوك السياسي المدني للدولة العراقية التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي^(٢). أما المواطن الذي انتسب لهذه المؤسسات فقليل منهم كان انتسابه منطلقاً من أصل ديمقراطي وحقوقى لكون تلك المؤسسات أصبحت جسراً لإغراض خاصة. وعموماً فإن القليل من هذه المؤسسات قد حاز على خصائص المجتمع المدني، وعلى الرغم من الكم الهائل من عدد منظمات المجتمع المدني إلا أن الناشط منها هو عدد قليل^(٣). وغياب أو ضعف إداء مؤسسات المجتمع المدني يعني اضعاف المسار الديمقراطي وفتح المجال للطروحات الأحادية لكي تشييد الواقع على اختلافها سواء كانت تسلطية أو سلطوية أم شمولية والتي ستكون النقيض تماماً لبناء الديمقراطية، كما أن غيابها سيؤدي لوجود نمط من الثقافة السلبية قد يؤدي لإشاعة نوع من السلوكيات يستند إلى التشكيك بالآخرين وعدم الاعتراف بهم وزيادة الفجوة ما بين الحاكم والمحكوم وجعل المواطن تابع ابداً ودوماً للدولة في كل جوانب حياته وليس ان يكون هو الرقيب عليها، فضلاً عن ان غياب مؤسسات المجتمع المدني سيعمق من مشكلة الوحدة والاندماج الوطني في الدولة^(٤). لذلك فإن الفشل في بناء مؤسسات مجتمع مدني حقيقية في العراق تعمل ضمن أطر مدنية حديثة بعيداً عن الأطر التقليدية الضيقة، سيسهم في إعاقة بناء نظام سياسي مدني ديمقراطي، وإن فشل بناء نظام سياسي ديمقراطي واستمرار طغيان التقليدي على الحديث والعصري، يعني فشل عملية التحول الاجتماعي في العراق.

^١ عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٩٣.

^٢ احمد غالب الشلاه، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥ / ٥ / ٢، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: <http://mcsr.Net>

^٣ عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل المجتمع المدني في العراق، مصدر سابق، ص ٩٢.

^٤ المصدر نفسه، ص ٩٣.

ثالثاً: تراجع وضعف النمو الاقتصادي.

إن ما يشهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ من تحديات اقتصادية، انعكست سلباً على الواقع السياسي والاجتماعي نتيجة غياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، تلك الاستراتيجيات التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم أفراد المجتمع بعد ان تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص. كما ان ارتفاع نسبة البطالة في العراق، كانت نتيجة لتحديات المرحلة الانتقالية التي تمثلت بالفوضى وغياب الأمن وضعف القانون، واستنزاف الإيرادات العامة في محاربة الإرهاب بدلاً من الإعمار والتنمية، وعدم وجود سوق تنطبق عليه شروط المنافسة، وغياب العدالة والمساواة في الأوضاع الفرص وتفاقم الفساد الإداري والمالي، وتفاقم العبء الاجتماعي المصاحب لإجراءات الانتقال وغياب مبدأ الشفافية والاعتماد على الربيع النفطي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية والصراعات السياسية التي انهكت البلد، كل ذلك أسهم في ارتفاع مستوى البطالة والفقر. ايضاً كان لتحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعيها بدون ضوابط كمية أو كمركية أثر كبير على المنشآت الاقتصادية العراقية وافقدتها قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة من مناشئ أجنبية بالرغم من تدني جودة غالبيتها، إلا إن انخفاض أسعارها ولوجود الرغبة لدى المستهلك العراقي باقتنائها، وازاء ذلك اضطرت كثير من المنشآت الاقتصادية العراقية إلى إغلاق أبوابها؛ بسبب عدم قدرتها على تغطية نفقاتها ولصعوبة حصولها على مستلزمات الإنتاج لاستمرار عملها، مما كان لها الأثر السلبي على العديد من العاملين في تلك المنشآت والمصانع^(١). والفقر والبطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية، فهما ظاهرتين إقتصاديتين من حيث الأسباب والنتائج المباشرة، وظاهرتين سياسية واجتماعية في جوانبها غير المباشر، ويعتبر إرتفاع معدلات البطالة والفقر واحدة من أهم المشاكل التي تواجه العراق لنتائجها الاجتماعية الخطيرة ولاسيما بين الشباب، إذ إن إرتفاع البطالة يعني إنعدام أُمكانيات الحصول على الدخل، وما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة، فضلاً عن أنها تعد بيئة خصبة ومؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف ونمو عدد ممن يقعون تحت خط الفقر^(٢). فضلاً عن ان إرتفاع معدلات البطالة والفقر فاقم من

^١ أمل أسمر زبون وفاضل عباس كاظم، ظاهرة الاغراق السلمي واثاره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (١٠)، المجلد (٤)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠١٤، ص ٩٦.

^٢ سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية: دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، ط١، مركز دار الدكتور للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٨.

تحديات الأخذ بسياسات سليمة تتوافق مع مرحلة التحولات الاجتماعي للمجتمع العراقي وحسب الإحصاءات والتقديرات فإن البطالة أرتفعت بنسب كبيرة خاصة بعد عام ٢٠١٤ نتيجة سيطرة المجاميع الإرهابية على مناطق واسعة من العراق مع نفاقم أزمة النزوح. وايضاً انتشار فايروس كوفيد 19، وكذلك التقلبات في اسعار صرف الدولار مقابل الدينار. وبذلك أصبح العراق بيئة أكثر ملائمة للفقير، وسجلت نسبة الفقر إرتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقاد واقع الفقر وإرتفاع معدلات البطالة إلى أثار سلبية عملت كإحدى معوقات التحول الاجتماعي في العراق وكما يأتي^(١):

١. إن مشكلة البطالة والفقير تدفع العاطلين عن العمل إلى حمل العقائد والأفكار الهدامة والمضرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع.
٢. يشكل الفقر وإرتفاع معدل البطالة عاملاً قوياً في دفع الفرد نحو إرتكاب الجرائم والانحراف على اختلاف أنواعه، مثل الإرهاب والمخدرات والجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال.
٣. تعمل مشكلة الفقر والبطالة على إضعاف عامل الولاء للدولة والوطن، ومن ثم تراجع حالات التأييد والإسناد لقرارات الدولة.
٤. علاقة الفقر والبطالة بهجرة كثير من الشباب وأصحاب الكفاءات العلمية إلى خارج البلد بهدف تأمين حياة أفضل.

لذلك فالوضع الاقتصادي المتردي في العراق وانتشار البطالة ادى إلى جملة من الآثار التي لها انعكاساتها السلبية البليغة على المجتمع العراقي، فقد شهد المجتمع العراقي خلال السنوات القليلة الماضية، ظواهر وحالات نتجت عن آفة البطالة مثل انتشار تعاطي المخدرات وانسياق بعض الشباب وراء الإرهاب والافكار الدينية المتطرفة، وكثيراً ما كانت مثل هذه الأفكار الشيء المغري لتعويض الخيبة في تحقق انجاز في الحياة وانغلاق الابواب والنوافذ التي تترك الكثيرين أكثر سهولة في انقيادهم لقناعات تترجم واقع اليأس من الدنيا وما فيها.

رابعاً: الهجرة الداخلية والخارجية.

أدت أعمال والإرهاب التي تكررت بشكل يومي بعد عام ٢٠٠٣، إلى بروز ظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة، إذ شهد العراق موجات من الهجرة والتهجير القسري، سواء على الصعيد

^١ محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع، مصدر سابق، ص ١٠٠ - ١٠١.

الداخلي أم على الصعيد الخارجي، وأدى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لإيجاد واقع مرير برزت ملامحه منذ الأيام الأولى، التي استلمت بها سلطة الائتلاف المؤقتة إدارة شؤون البلاد، فشهد العراق موجة هجرة خارجية بسبب ضعف عوامل الحماية الذاتية وعجز الحكومة العراقية ومؤسساتها الأمنية على حماية الأفراد وتساعد الخوف من المستقبل المجهول من جهة، وشكل تفجير قبة مرقد الإمامين العسكريين (٢٠٠٦) في سامراء موجة نزوح كبيرة على المستوى الداخلي من جهة أخرى^(١). هذا لا يعني أن النزوح لم يكن موجوداً من قبل هذا الحدث، لكن إتسعت رقعته بعد تفجير المرقاد المقدسة، ووصلت بعض الاحصائيات أعداد الأسر النازحة في مختلف مناطق العراق (٢٢٢٩٦) عائلة^(٢). إلا أن أعداد النازحين والمهجرين تضاعف، بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة من العراق في عام ٢٠١٤، ووصل أعداد النازحين العراقيين إلى أكثر من (٥) ملايين شخص^(٣). فكانت لموجات النزوح سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي آثار سلبية للتغيير الحاصل في المجتمع العراقي، وأدت هجرة الشباب والكفاءات خارجياً خسارة التكلفة المادية والفكرية في تكوين وتعليم المهاجر بصورة مباشرة وغير مباشرة، والخسارة ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر لذا فإن هجرة الكفاءات تعد أكثر كلفة من المهاجرين إطلاقاً، وعجز دور المؤسسات الوطنية بالنهوض على ان تأخذ دورها في عملية إعادة الأعمار، واللجوء إلى خدمات الشركات والمؤسسات الأجنبية لدراسة وتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار، فضلاً عن ان الضرر الكبير يلحق بالمجتمع العراقي من جراء الهجرة المتواصلة للكفاءات والشباب وعدم القدرة على استقطابها هذا من جهة، وما أفرزته موجة النزوح الداخلي من العوز والبطالة وتفشي الامراض وتشرذم الأطفال وضياع فرص التعليم، والاحباطات النفسية والصحية والتكاليف الباهظة لبناء مخيمات النزوح من جهة أخرى^(٤).

خامساً: تدني جودة التعليم.

يعد التعليم الللاعب الأساس في تنفيذ البرنامج الايديولوجي لأي نظام سياسي، فكل الأنظمة السياسية تنتظر إلى التعليم على أنه الوسيلة التي يستعين بها لتنشئة أفراد المجتمع على القيم

^١ محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع، مصدر سابق، ص ٩٨.
^٢ جمهورية العراق، الجداول الإحصائية الرئيسية بعد شهر شباط ٢٠٠٦، بشأن النازحين، الإصدار السابع أعدتها وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات، بغداد، ٢٠٠٨.
^٣ وزير الهجرة والمهجرين جاسم محمد الجاف، خلال احتفالية نظمها الوزارة بمناسبة الانتصار على تنظيم داعش، ١٥ / ١٢ / ٢٠١٧، على الرابط: <http://www.Rudaw.Net/aeabic/middleeast/Iraq/151220175>
^٤ ناظم الجواهري، هجرة الكفاءات العراقية من منظور التأثير الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في مجلة الطيور المهاجرة، العدد الثاني اذار ٢٠٠٦، ص ٩.

والصفات والاتجاهات، والتي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام القائمة، والعمل على تحقيق أهدافه والوفاء بمتطلباته، وذلك عن طريق تربية وتعليم يتسمان بطابع سياسي معين، يتشكل بدوره وفقاً لاتجاهات الأنظمة السياسية المعنية وفلسفتها وعقيدتها وايدئولوجيتها^(١). لذلك مر التعليم في العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية إلى سقوط النظام السياسي في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ عدة مراحل وتحديات، وكل مرحلة تسير في اتجاهات معينة تتناسب في عمقها ومداهها مع سياسات المستحوزين على السلطة وتوجهاتها، إلا أن سياسة (البعث) في التربية والتعليم تناغمت مع فلسفة المرحلة، المتجسدة بالحزب الواحد وتمجيد القائد^(٢). كما شهد التعليم في العراق لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ تحولات عميقة، بعد سلسلة من الأزمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد، جعلتها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى إحتياجات المجتمع والتنمية، وبات تدني مستوى جودة التعليم في العراق مرهوناً ببعض المعوقات، منها:

١. التراجع الأمني الذي أدى إلى فقدان الكثير من الأطفال بالحصول على فرصة تعليم جيد، وتفشي الامية التي سهلت لحركات الفكر الضال من غسيل أدمغتهم، وتوظيفهم في الأعمال العسكرية^(٣).

٢. انخفاض الإنفاق الحكومي والعجز الواضح بميزانية المؤسسات التعليمية، والتي انعكست سلباً في نوعية وكفاءة التعليم، ومن ثم أسهمت في اضعاف دور المؤسسة التعليمية باستثمار المعرفة لتحقيق أهدافها الرامية لإعادة تأهيل المجتمع^(٤).

٣. إرتفاع مستويات الفقر أسهم في عدم اهتمام العديد من الأسر بالتعليم كأحد الضروريات في الحياة، مما اضطر كثير من الفتيان ترك أو عدم الالتحاق بالمدرسة لإعالة أسرهم، ومن ثم أسهم الفقر في إرتفاع درجة الأمية في المجتمع العراقي.

٤. عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وهو ما يعكسه انخفاض معدل التحاق الإناث بالمؤسسات التعليمية بعد عام ٢٠٠٣، بسبب التراجع الأمني والنقص في مؤسسات التعليم.

٥. فاقمت أزمة النزوح الداخلي من انخفاض جودة التعليم، ولاسيما بعد عام ٢٠١٤، والتي أفضت إلى عدم التحاق ما يقارب (٣) ملايين طفل وصبي إلى التعليم، ناهيك عن المشكلات

^١ اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التعليم والهوية في العالم المعاصر: مصر نموذجاً، ط١، دراسات استراتيجية، العدد (٦٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠١، ص ٣٢.

^٢ نعمة عبد اللطيف، اصلاح التعليم- مهمة وطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٣١٩)، ٢٠٠٦، ص ٤١.

^٣ التقرير السنوي للمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الامم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان)، الدورة (٣١)، البند(٤) من جدول الاعمال، ص ١٠.

^٤ كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١، ص ١١.

النفسية والاجتماعية لتلك الشرائح، وعدم قدرة الجهات الحكومية توفير أجواء دراسية، بسبب تدمير العديد من الأبنية المدرسية والمؤسسات التعليمية جراء العمليات الإرهابية التي طالت تلك المناطق^(١).

٦. فاقمت جانحة كوفيد 19 من انخفاض مستوى جودة التعليم، لأن أغلب الطلبة والتدريسيين لم يكونوا مدربين على النظام الإلكتروني، فضلاً عن ضعف شبكات الانترنت في العراق، إضافة إلى التكاليف المادية لتوفير الأجهزة والحواسيب، هذا أيضاً مكلف مادياً للأغلبية، فضلاً عن ذلك ان نظام التعليم الإلكتروني جعل الطالب أقل تلقياً واستيعاباً للمواد وعزوف البعض من حضور دروسهم بحجة الانترنت، كما تسبب التعليم الإلكتروني ببعض حالات الغش، كل ذلك كان سبباً في تدني مستوى جودة التعليم.

سادساً: ضعف دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى.

إن المثقف هو ضمير المجتمع، في محدد يتجاوز علاقته بالفكر والثقافة، ولا تتحقق هذه الأهلية دون تكامل وظيفته المعرفية مع وظيفته الاجتماعية، وتكتمل صورة المثقف بشرط خروج وظيفته الاجتماعية من فريديتها المعرفية إلى كينونة اجتماعية فاعلة، فالدور المحوري الذي يضطلع به المثقف اجتماعياً مهم جداً، لما يملكه من وعي اجتماعي يمنحه رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة، وما له من دور اجتماعي ينهض فيه ويغرس القيم السليمة والإيجابية في المجتمع بدلاً تلك السلبية، وما شهدته أوضاع العراق من ضبابية المشهد الثقافي وتنامي ظاهرة إنتساب أشباه المثقفين إلى دوائر الفعل، لم يساعد على أداء رسالة المثقف الحقيقي بالصورة المطلوبة^(٢).

ويمكننا في هذا الصدد ان نبين أهم الأسباب التي أدت لضعف دور النخب الثقافية، والتي عملت كإحدى معوقات التحولات الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣^(٣)، وكما يأتي:

١. ترسبات القمع السياسي للنخب المثقفة داخل المجتمع، نتيجة سياسات القمع وتهميشها سياسياً أسهمت بما لا يقبل الشك في ضعف دور الطبقة المثقفة ونخبها الواعية في أداء مهامها تجاه

^١ كريم محمد حمزة، المصدر السابق، ص ١١.

^٢ محمد محي الجناي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع، مصدر سابق، ص ١١.

^٣ حيدر سعيد، في مجموعة باحثين، دور المثقف في التحولات الديمقراطية: مولد المثقف اللادولتي: حالة العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٥٦.

المجتمع، مما كان له الأثر البالغ في قلة الإنتاج المعرفي، إلا في حدود دعم برامج النظام السياسي وأيديولوجيته.

٢. أنتج التهميش السياسي السلطوي تهميش اجتماعي لدور النخب الثقافية، وإعتياد المجتمع على أن السياسة هي المحور الأساس في التغيير الاجتماعي، ولذا عد الحاكم هو المركز وما سواه هو الأطراف.

٣. انشغال العديد من النخب الثقافية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بإشباع الحاجات الرئيسية وتوافر كفايتها وتحولها اجتماعياً وإدارياً إلى مجرد موظفين يتلقون مخصصاتهم من الدولة.

٤. صعوبة تشكيل الخطاب الثقافي مع صعوبة تكوين هوية المثقف في المجتمع يعني عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في ظل فوضى سياسية وإرهاب مثقفي، وعدم تبلور تكتل نخبوي يشكل جماعات ضغط ذات قيم وأهداف مشتركة تساهم في إحداث التغيير المطلوب^(١).

٥. تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة في أغلب الأحيان، وقلة تفاعل المثقف مع ما يحدث في الواقع من حراك مدني، والذي أفرز خفوت الابداع وتراجعته وبروز الثقافة السطحية وظاهرة الادعاء الثقافي، وهو ما يفسر حالة العسر في ظهور مبدعين جدد^(٢).

أما على صعيد الطبقة الوسطى، والتي هي أهم مقومات الديمقراطية وصاحبة الدور الرئيسي بتمدن وديمقراطية المجتمع، كونهما (مستتيرة) و (ميسورة)، وهاتان الخصلتان من شأنهما تنظيم جمعيات وحركات سياسية تشكل قوى ضغط وجماعات مصالح لمنع احتكار السلطة لفئات معينة^(٣). والطبقة الوسطى في العراق قد جرى سحقها بسبب سياسات النظم المتعاقبة، وما بقي منها فقد استقلاليته وأضحى راضخاً لتلكم النظم مطوعاً أو قسراً، نتيجة الظروف الأمنية المتردية والوضع الاقتصادي الراكد والنشاط التجاري الذي توسع كثيراً لصالح الاستهلاك على حساب

^١ شاكر سعيد، المثقف العراقي (الواقع والموقع مقارنة في سوسيولوجية المعرفة)، صحيفة النبا الالكترونية، العدد (٨٢)، على الرابط: <https://annabaa.org> اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٠.

^٢ علي حسين عبيد، المثقفون والمآزق العراقي الراهن، مقالة منشور على شبكة النبا المعلوماتية، في ٨/٩/٢٠١٥ على الرابط:

<https://annabaa.org/Arabic/annabaarticles/3452> اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٠

^٣ عامر حسن الفياض، هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٣١-٣٢)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣.

الإنتاج المحلي، والتي لعبت دوراً رئيسياً في هشاشة وضعف دور هذه الطبقة في المجتمع العراقي^(١).

سابعاً: تزايد ظاهرة الفساد.

تعد ظاهرت الفساد بكل أشكاله ومستوياته أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي تطورت بشكل خطير في العراق بعد العام ٢٠٠٣، في ظل غياب المؤسسات الفعلية بسبب الأزمات السياسية والفوضى وانعدام الأمن، وغياب القانون والصراعات الحزبية والمحاصصة الطائفية، وتردي الأوضاع الاقتصادي والاجتماعية- الثقافية، فقد انتعش الفساد في ظل ذلك وتحول إلى ظاهرة بالغة الخطورة على مقومات النهوض بالواقع العراقي (السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي)، وتحقيق التنمية المستدامة. مما كان سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الخطيرة الأخرى من العنف وشيوع قيم بعيدة عن القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كان لها انعكاسات سببت تلكؤ للعملية الديمقراطية.

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، يقع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر الدول فساداً والمتوقع أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرصة التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم، إذ لم يشهد العراق استثناء للفساد بهذا الحجم، وتوسع دائرته، وتشابك حلقاته، وتربط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي، كما موضح الآتي.

^١ عامر حسن الفياض وعبد الواحد ناظم الجاسور، ثالث المستقبل العربي (الديمقراطية- المجتمع المدني- التنمية)، مركز ابن زائد للتنسيق، ابو ظبي للطباعة والنشر، الامارات، ٢٠٠٢، ص ٢.

مؤشرات الفساد في العالم جدول رقم (١)^(١)

ت	السنة	تسلسل العراق	النسبة
1	2003	113	2.2
2	2004	129	2.1
3	2005	170	2.2
4	2006	160	1.9
5	2007	178	1.5
6	2008	178	1.3
7	2009	176	1.5
8	2010	175	1.5
9	2011	175	1.8
10	2012	169	1.8
11	2013	171	1.6
12	2014	170	1.6
13	2015	161	1.6
14	2016	166	1.7
15	2017	169	1.8
16	2018	168	1.8
17	2019	162	2
18	2020	160	2.1
19	2021	157	2.3
20	2022	157	2.3

ففي المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦، جاء العراق آخر دول بترتيب (١٦٠) دولة من أصل (١٦٣)، وبدرجة شفافية (١.٩) من أصل ١٠ درجة. وبقي العراق في ذيل القائمة على الرغم من وجود تقدم ملحوظ في انتقال العراق إلى مرحلة أكثر تقدماً في محاربة الفساد إلا أن هذا التقدم كان بسيطاً جداً. لذلك يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في المجتمع العراقي بدرجات كبيرة جداً، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات التي تعالج الفساد، إلا أنه مازال مرتفعاً، ويفسر هذا بأنه لم توجد لحد الآن في العراق نية حقيقية لمعالجة الفساد لدى القادة السياسيين، ولم تحسم كثير من قضايا الفساد، وأن هناك تستراً واضحاً على العديد من القضايا

^١ علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساته، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٠-٣١.

المتهم بها مسؤولين كبار في السلطة السياسية^(١). لدى شكل الفساد ظاهرة خطيرة جداً تتخر في جسد المجتمع واحد التحديات الكبيرة التي تقف عائقاً أمام عملية التحول الاجتماعي والسياسي، إذ تلقي بظلاله على مجمل الأوضاع العامة في العراق، ومن ثم يصبح عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات ثقيلة على مبدأ المواطنة وعلى مجمل مفهوم العملية السياسية الجارية في العراق. ولا يمكن لعملية التحول الاجتماعي أن يكتب لها النجاح في ظل تزايد ظاهرة الفساد بكل أشكالها ومستوياتها.

ثامناً: استمرار إشكالية البنى التقليدية.

يهدف التحول سواء كان سياسياً أو اجتماعياً إلى تفكيك البنى التقليدية وإحلال محلها بنى حديثة، لأن القيم والاعراف التقليدية تؤثر في بنية وخصائص النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتحول يصبح عملية تحول مجتمعاً مستنداً إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قائم على خصائص المجتمعات المتطورة والحديثة. أي إنها من نظام يقوم على اسس تقليدية (الزعامة الروحية، السلطة المطلقة، القبلية والعشائرية، الدينية) التي تعد من معايير الحكم التقليدي، إلى نظام سياسي قائم على أساس دستوري ودرجة عالية من المؤسساتية. فضلاً عن دور التحول السياسي والاجتماعي في علمنة الثقافة السياسية، هذا التحول يفصل بين السياسة والأهداف الدينية وتأثيرها.

يعد المجتمع العراقي كنظيره العربي مجتمع ابوي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تتربط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة، تسود في ظل هذه البنية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي مما سيولد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون السلطة مثلما يخافون الحياة الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعه لسلطتها^(٢). تمثل القبيل والمؤسسة الدينية أهم البنى الاجتماعية التقليدية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتأريخها وفعلها وتأثيرها. لذلك شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ بروز كبير

^١ بشير ناظم الجبشي، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، جامعة تكريت، المجلد (٤)، السنة (٦)، كانون الأول ٢٠١٣، ص ٤٣٥.

^٢ ابتسام محمد عيد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٣٩.

للمؤسسات التقليدية على الساحة السياسية وخاصة القبلية والمؤسسة الدينية على حساب المؤسسات المدنية الديمقراطية الحديثة، وما زالت هذه العملية مستمرة للوقت الحالي، جعلها مسألة معقدة جداً، إلا وهي إعادة إنتاج البنى التقليدية والمجتمع التقليدي على حساب المؤسسات الحديثة، فبدلاً من تفكيك بنى المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة تقتضيها عملية التحول، تم إعادة انتاج وتقوية البنى التقليدية المتمثلة بالقبيلة والمؤسسة الدينية والتي تلقي بتأثيراتها على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني، والأحزاب السياسية...، وبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للانتماءات الأولية، أصبحت مجرد متدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، مما يعمق الانقسامات العمودية في المجتمع العراقي. وتجاوز هذه المؤسسات التقليدية لحساب المؤسسات الحديثة يحتاج إلى وقت طويل، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن ضربها عرض الحائط لأنها مؤسسة راسخة داخل المجتمع العراقي، ولكن بلوغ دورها على الساحة السياسية في المرحلة الحالية أوج قوته، وإعادة انتاجها والاعتماد عليها، ولد ذلك بيئة طاردة للمؤسسات الديمقراطية، وبالتالي فإن استمرار الحال على هذا المنوال سيؤدي إلى إضعاف المنهج الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية لإن القبلية والمؤسسة الدينية هي احد المؤسسات التقليدية التي تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً.

لذلك نستنتج ان سياسات المحاصصة، ومناخات الطائفية السياسية، والتهميش والاقصاء، وغياب الدستور وكذلك غياب المؤسسات المحترفة والمهنية التي تؤدي إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية وانهيار التنمية الاقتصادية وفقدان الأمن، وضعف البنى التحتية واستمرار البنى التقليدية على حساب البنى الحديثة، وانتشار الفساد الذي أصبح القاعدة وليس الاستثناء، وارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر ٣٠%، وازدياد التضخم النقدي والعجز في الميزانية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة عملياً. أن كل الموازنات الضخمة طوال المراحل الماضية لم تستخدم إيجابياً لتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات، وأصبح من الصعب الحديث عن تحقيق تحول سياسي واجتماعي حقيقي في العراق في ظل تلك التحديات التي هي في استمرار وتزايد، واستمرار تلك المشكلات أو التحديات سيؤدي إلى فشل عملية التحول في العراق.

المبحث الثالث

الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أولاً: التحديات السياسية.

١. تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق: لقد أفرز الاحتلال مجموعة من التداعيات التي تركت آثار واضحة على الوضع السياسي، فكان منها ظاهرة انتشار الأحزاب على اعتبار أنها أحد أوجه الديمقراطية الجديد بعد إسقاط النظام السياسي في العراق، لكن هذه الكثرة قد تمخض عنها حالة جديدة من الاصطفاف الطائفي الذي لم يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر، كما أن بعض هذه الأحزاب تم تأسيسها خارج العراق وتمارس نشاطاتها في الخارج وهي لا تملك شعبية أو جماهير واسعة، فضلاً عن ذلك عدم شعورها بمعاناة غالبية أبناء الشعب. يضاف إلى ذلك أنها قد عملت في ظل ظروف غامضة سواء كان في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو في بعض الدول الإقليمية العربية منها وغير العربية، كما لم يتم الفصح عن مصادر تمويلها.

ايضاً تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ أن الممارسات اليومية لقوات الاحتلال أدت لحدوث تدهور أمني خطير في البلاد وأعطت المبرر لاستمرار الاحتلال وتقوية المزاعم بأنه على الرغم من تواجد قوات الاحتلال إلا أن تطورات الأحداث كادت ان تخلف حرباً أهلية بين العراقيين بين الأعوام (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)، فضلاً عن بروز مجموعة من العوامل ساعدت على انهيار الوضع الأمني في العراق أهمها^(١) على النحو التالي:

أ. الحدود المفتوحة: لقد استمر حالة عدم مسك الحدود مع دول الجوار لفترة طويلة جراء حالة التدمير التي تعرضت لها المنافذ الحدودية، بالإضافة لنهب وتدمير النقاط الحدودية مع دول الجوار، الأمر الذي فتح الباب أمام المتسللين للدخول إلى العراق خاصة عناصر الإرهاب.

ب. تأخر إعادة بناء الجيش العراقي: إن تسريح قوات الاحتلال للمؤسسة العسكرية والأمنية، التي كان لها تصور كامل عن الحالة الأمنية في البلاد والتهديدات الخارجية على الحدود، أثبت خطأ التصورات الأمريكية مما دعا لإعادة التفكير ببناء الجيش العراقي ليكون قادراً للتصدي للوضع الأمني المتدهور سواء كان في العاصمة بغداد أو في بقية المحافظات.

^١ سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (مراحل ما بعد الحرب الباردة)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٣٤.

ج. المليشيات الحزبية المسلحة: أن منطق الجماعات المسلحة الغير رسمية يتناقض مع منطق الدولة باعتبارها هي التي تحتكر حق الاستخدام الشرعي للعنف، كما يتناقض مع منطق الديمقراطية، فعملت أغلب التنظيمات السياسية على تشكيل تنظيمات مسلحة لها خارج سلطة الدولة، والذي يعد واحد من العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني في العراق^(١).

٢. التوازنات السياسية الهشة: إن الديمقراطية في جانب مهم منها تعني توافق مختلف التكوينات الاجتماعية والقوى والتيارات السياسية والفكرية على عدد من القضايا الجوهرية والمصيرية؛ مثل شكل الدولة، وطبيعة العلاقات بين الدين والدولة، وطبيعة النظام السياسي، فضلاً عن القبول بقواعد الديمقراطية والالتزام باحترامها كاختيار أصيل ونهائي، وليس كموقف تكتيكي أو ظرفي... الخ. فتنحصر كل القوى السياسية على تعزيز مكاسبها وحماية مصالحها في عراق ما بعد صدام فالأكراد حريصون على التمتع بحكم ذاتي، والشيعية يتطلعون إلى دور سياسي في عراق موحد يعكس حقيقة وزنهم العددي باعتبارهم يشكلون الأغلبية داخل المجتمع العراقي، والسنة فلدی قطاع عريض منهم هو اجس من احتمالات التهميش السياسي والاقتصادي في ظل الترتيبات السياسية الجديدة^(٢). فلم تستطع النتائج التي حققتها جميع الأطراف السياسية ولا الخلافات الرئيسية بينها أن تخفي التناقضات الثانوية داخل كل مجموعة مذهبية أو قومية، كما أن وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود، واستمرار تدهور الوضع الأمني، دفع بهذه الخلافات إلى الواجهة، مما أدى إلى تفكيك التحالفات والائتلافات والتفاهات التي تشكلت خلال العملية الانتخابية أو دفعها نحو التفكيك، ولم يكن انهيار هذه التحالفات سوى دليل على هشاشة التنظيمات السياسية التي أفرزتها الحاجة الآنية وافتقادها الشرعية السياسية والشعبية في أوساط المكونات الطائفية أو داخل التيار الوطني العام، والتي انصاغت تحت ظروف شديدة القسوة والارتباك للشعارات الطائفية بغية حماية ذاتها من التهديدات والمخاوف التي شعرت بأنها تواجه مستقبلها ومصيرها^(٣).

ثانياً: التحديات الاجتماعية والاقتصادي

^١ حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

^٢ حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٥-٢٦.

^٣ صلاح النصراوي، العراق.. تحولات سياسية وتوازنات هشة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٩)، يوليو ٢٠٠٧، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ١٤٥-١٤٦.

ان المجتمع يعاني جملة من المشاكل والعلل، منها ما هو داخلي المصدر، كأزمة السلطة، ومنها ما هو خارجي المصدر كالإرهاب، كالاتي^(١):

١. أزمة عدم الاندماج: يعد تحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة- الأمة، بحيث تجري عمليات الاندماج في شتى اصعدة الدولة وهياكلها فهي تستهدف بناء كيان سياسي جديد يتميز عن جميع الكيانات والجماعات المكونة له، وهي كيان مشترك من حيث شعور الأفراد والجماعات تجاهه بحس المقاسمة والمشاركة. وما حصل في العراق تمزيق للنسيج الاجتماعي، وثقافة تورث العداوات والأحقاد بين المكونات. اذ ان نظام المحاصصة الحزبية يعتمد على تقسيم وظائف السلطة بين الكتل البرلمانية بهدف إستمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية، واستمرار هذا المنهج سوف يمكنه من أن يصبح عرفاً دستورياً^(٢). فتظن الأحزاب والقوى السياسية العراقية إن سياسة المحاصصة تمثل إستحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد نظام البعث وتعويضاً لما أصابها من أضرار في تلك الحقبة، لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها، لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، أي اعتماد دولة المكونات بعيداً عن مبدأ المواطنة^(٣). الذي خلف وراءه آثار سلبية تمثلت في تجسيد الطابع الطائفي والقومي على حساب الطابع الوطني، فضلاً عن شخصنة المؤسسات فإن كل وزارة إذا ما إسندت وظيفتها إلى جهة سياسية سرعان ما تقوم هذه الجهة من فرض توجهاتها الحزبية أو الشخصية على الوزارة وإدارتها، لذلك خلف هذا النمط من تحويل الأزمات إلى صراع، ثم إلى إنقسام طائفي وديني وعرقي؛ بسبب إنتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الإنتماءات والولاءات. هذا التخلف هو تراكمي بسبب تراجع وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية في رفع مستوى المواطنة في نفوس الأفراد، مما دفع هذه الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة إلى عدم ثققتها بالمكونات الأخرى مستصحبين معهم الحوادث السياسية السابقة حتى يتفاعل المجتمع ومكوناته مع تلك الحوادث، وبهذا انتقل المجتمع العراقي من مجتمع متجانس نسبياً إلى مجتمع غير متجانس بسبب طموحات النخب السياسية القائمة على تسييس

^١ سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي- الاقتصادي والمواطنة الناشطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٣.

^٢ فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص١٦٦.

^٣ عامر حسن فياض وآخرون، ولاية الشر المتأسلم، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص٨٨-٨٩.

الهوية الطائفية التي حولت المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي أو أحزاب أو قوى سياسية، لها صفة اجتماعية حصرية (أحزاب أو قوى شيعية، وأخرى سنية، وثالثة كردية)، في ظاهرة إستقطاب عمودية تؤسس للتمايز وتثبيته، والذي ساعد على اضعاف الهوية الوطنية^(١). فالديمقراطية التوافقية في العراق باتت تركز الطائفية فيها وأصبح البلد مكوناً من كتل طائفية وليس من شعب، تعمل على تغييب مفهوم الأمة لصالح الجماعات وإعادتها لإنتاج الإنغلاق الطائفي والأثني، والذي كان سبباً في تدهور الأمن المجتمعي في العراق.

٢. الإرهاب: على الرغم من غياب تعريف واحد متفق عليه للإرهاب في القانون الدولي، فإن وصف عمل ما بأنه إرهابي لا يعني فقط ان ذلك الحدث يجمع بعض الخصائص لكل هذا الوصف، يعني أيضاً أنه لا يمكن قطعاً تبريره بأي سبب سياسي أو عرقي أو جنسي أو ديني أو بسبب أي شيء آخر، ويعد هذا العنصر من العناصر العنيفة التي ضربت المجتمع العراقي وخلفت ورائها ملايين الضحايا بين القتلى والنازحين. لذلك عرف القانون العراقي الإرهاب على انه كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة تستهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب أو الخوف والفرع بين الناس أو إثار الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية^(٢). لذلك فالإرهاب في العراق له أبعاد عديدة، لكن أهمها البعد السياسي والطائفي، فالبعد السياسي وبناء الدولة العراقية الجديدة كان على أساس مجموعة من القوانين أصدرها الحاكم المدني للعراق، وقد أسهمت هذه القوانين في تحديد طبيعة النظام السياسي العراقي، فكرست التقسيم الطائفي والعرقي بدلاً من إرساء المفاهيم الوطنية وترسيخها، وأدت إلى تقاسم مناصب الدولة بشكل توافقي (رضائي) وليس على أساس القدرة والكفاءة الأمر الذي أدى إلى تراجع بناء الدولة، واشاعة ظاهرة الفساد المالي والإداري، ونشوء الصراع الطائفي بين المكونات الداخلية في العملية السياسية، فضلاً عن أن مؤثرات دول محيط بالعراق، كان لها الأثر البالغ في تغذية الصراعات الداخلية على السلطة، ما مكن الإرهاب من العمل بحرية في ظل الانشغال في حال الصراعات السياسية الداخلية^(٣). لذلك كان أهم الاسباب وراء تصاعد

^١ مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٧٩.

^٢ قانون مكافحة الإرهاب، الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

^٣ ثامر عبد العزيز السعيد، الإرهاب في العراق: بين أسبابه الحقيقية وأبعاده الإقليمية، ط ١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

وتيرة العمليات الإرهابية في العراق يمثل بانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات في العراق بعد التحول الذي شهدته العراق عام ٢٠٠٣، مما ولد الشعور بالإحباط والاستياء لدى المواطن الذي أخذ يعاني الامريين من الفاقة والعوز في ظل انعدام الأمن والخدمات، وانتشار عمليات الفساد الممنهج التي قام بها بعض كبار موظفي الدولة، علاوة على تراجع أداء الأدوار الموضوعية لمنظمات المجتمع المدني العراقي، بالإضافة إلى الدعم الذي وجده الإرهابيون من الدول المجاورة للعراق نتيجة قلقها من الوجود الأمريكي في العراق، ايضاً تخوفها من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق^(١).

٣. أزمة السلطة: لم يتأصل مفهوم الدولة في العراق كما في بقية الدول العربية، في الوعي والممارسات العملية على غرار التأصل الذي حدث للمفهوم في أوروبا بعد عصر النهضة والثورة الفرنسية. فلا يوجد إلى حد كبير تفاعل في الوعي بين النخب السياسية والمجتمع والمتقنين مع مفهوم الدولة، فالنخبة السياسية تريد بقاء الوضع الراهن على ما عليه، والوعي المجتمعي غائب بسبب التخلف الموروث تاريخياً، ودور المثقف مفتوح أو مقنن من قبل السلطة السياسية، ولم تجر محاولات جدية من قبل السلطة لصقل الوعي المجتمعي، ونقله إلى حالة متقدمة وعصرية ورشيدة^(٢). لذلك ان ضعف الثقافة السياسية في العراق هي إشكالية خطيرة ومهمة تتعلق بالجانب الفكري، وبعد سنوات طويلة من الثقافة التسلطية، يحدث وبشكل مفاجئ تحول إلى شكل مغاير يحمل ثقافة ديمقراطية تمتلك مفاهيم التسامح واحترام الرأي الآخر، فضلاً عن ما اسهمت به النخبة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ من تعميق مشكلة ضعف الثقافة السياسية، التي يفترض بها ان تقوم بمهمة بناء ثقافة سياسية ناضجة، لكن هذه النخبة في الأصل هي غير متجانسة، إضافة إلى وجود مجموعة من الظروف المتشابكة والمتسارعة الداخلية والخارجية، تبرز في المقدمة قضايا المعيشة والأمن والعمل والصحة والسكن والتعليم والفقر والبطالة.

٤. الطائفية: تشتق هذه الكلمة كمصطلح من الطائفة التي يمكن حصر معناها بالجانب الاجتماعي الذي يركز على البعد الديني، فهي تأتي بمعنى الجماعة ذات الهوية الدينية أو المذهبية التي غالباً ما توفر للفرد من جراء انتمائه لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فريته

^١ دنيا جواد، الإرهاب في العراق: دراسة في الاسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٤٤.

^٢ محمد جاب الانصاري، الوعي الملتبس بالدولة القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٠.

لها^(١). والطائفية في العراق هي أزمة طائفية سياسية، وليس اجتماعية وحسراً الطائفية المذهبية (السنة، الشيعة)، وهي نتيجة لجملة من العوامل والأسباب المتداخلة، فالمشكلة في جذورها ومسبباتها ليست نتيجة التعددية؛ لأن التعددية الدينية والمذهبية هي حقيقة ثابتة في الوجود الإنساني، وإنما جذورها ومسبباتها تكمن في السياسات والأيديولوجيات غير الوطنية التي تضطهد الطوائف وتحرمها من حقوقها وحرياتنا الأساسية، مما يدفع الطوائف المذهبية للدفاع عن وجودها وكيانها، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات ومشكلات بين الطوائف والمذاهب وفي طبيعة علاقتها ببعضها أبرزها مشكلة الثقة. ففلسفة النظام السياسي تؤثر في التعددية المجتمعية (الدينية والمذهبية) وتوظفها بطريقة إيجابية أو سلبية، فإذا أراد توظيفها في مصلحة المجتمع والدولة يتحتم على النظام السياسي إدارة هذه التعددية بطريقة تحقق المواطنة ويضمن الحقوق للطوائف جميعاً دون هيمنة ثقافة أو مذهب معين، وهذا ما يوجد في النظم السياسية الديمقراطية، بخلاف إدارة التعددية في النظم السياسية الشمولية إذ يتم توظيفها لفرض ثقافة أو مذهب معين^(٢). لذلك فالطائفية في العراق وما تولده من عنف وعنف مضاد بين الطوائف الدينية والمذهبية تؤدي دوراً أساسياً في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلاً عن آثار الصراع الطائفي وغياب قيم المواطنة والانتماء المجتمعي وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين. لذا فالطائفية السياسية تشكل عائقاً بارزاً من معوقات الأمن المجتمعي؛ لأن التوظيف السياسي للطائفية ضمن المصالح الضيقة وتغيب فكرة المواطنة، يؤثر سلباً في زعزعة التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي وطوائفه، والطائفية السياسية تؤدي إلى مختلف أنواع الحروب والصراعات، فضلاً عن الانقسامات والتفكك الوطني والمجتمعي؛ لأن الطائفية تعجز عن صناعة هوية وطنية جامعة، وهي تنفي التعددية الثقافية والمجتمعية وبالنتيجة فشل الهوية الوطنية وبروز الهويات الفرعية وتناميها، ومنع أي مشروع للتعايش السلمي^(٣).

٥. الفساد: له آثار مدمرة على الفرد والمجتمع وله تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة وإن الآثار المدمرة للفساد في العراق ليست مجرد قضية أخلاقية بل إنها قضية عامة يمثل الأثر الاجتماعي منها في القضاء على هبة القانون وانهيار شديد في البيئة الاجتماعية

^١ صلاح كاظم جابر، دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد (٢)، جامعة القادسية، ٢٠١٣، ص ٥١.

^٢ عبد العظيم جبر حافظ، إشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، مطبعة الإبداع، بغداد، ٢٠١٦، ص ٢١٥.

^٣ ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، ط ١، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص ٨٩-٩٠.

والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن ان الفساد الإداري يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بشكل غير مشروع ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي^(١). لذلك أدى الفساد في العراق إلى حرمانه من تدفق الأموال اليه وحد من دخول الاستثمارات الأجنبية، أيضاً هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد، فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في البلد اثر ذلك في الكفاءة الحدية لرأس المال، وبانخفاض رأس المال نلاحظ ان المستثمر لا يتخذ قراره بالاستثمار، لأن معدل العائد المتوقع سيكون منخفضاً ومحفوفاً بالمخاطر في ظل بيئة فساد وضعف نظام القضاء والأمن، لذلك فإن فساد السلطة والنخب السياسية في العراق يعد أهم اسباب جعل العراق بيئة غير جذابة للاستثمار، والتي تؤثر على بناء مجتمع آمن ومستقر.

٦. الازمة الاقتصادية: يواجه العراق أزمة مالية حادة ألقت بظلالها على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات جراء اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، هذا المورد الريعي الذي يعتمد عليه العراق بشكل شبه كامل في تمويل الموازنة، إضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي (الزراعة، والصناعة بكافة فروعها)، في تعزيز موارد الموازنة.

٧. العالم الافتراضي: ازدادت في العقد الحالي الاهمية الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات كونها امتزجت في جميع نواحي الحياة لا سيما امتزاجها بالأعلام، وانبثاق عصر جديد اطلق عليه عصر الاتصال الرقمي الذي أحدث تغيير في الواقع السياسي العالمي وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط حيث ادى إلى تغييرات هامة في المنطقة، فقد استطاعت هذه التقنية أن تستخدم الإعلام كسلاح جديد بيد الدول الكبرى واطلق عليه فيما بعد (القوة الناعمة) والذي حل محل استخدامها للسلاح التقليدي كما في السابق للسيطرة على دول العالم، وكان هذا واضحاً وجلياً بنفس الوقت للعالم مع صعوبة إخفاء التكلفة المادية والخسارة البشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في احتلال العراق عام ٢٠٠٣^(٢). لذلك يحتل العالم الافتراضي مكانة وتأثيراً كبيراً على الساحة الداخلية، لذلك جندت له القوى المؤثرة جيوشاً إلكترونية، مهمتها

^١ عبد الكاظم داخل عجلان ونور شذهان عداي، الفساد واثرة على الاقتصاد العام، وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية، ص٣.
^٢ رأفت مهند عبد الرزاق، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة البتراء، الاردن، ٢٠١٣، ص٢.

التأثير على الجماهير وتحريك الرأي العام، بكافة الطرق الأخلاقية وغير الأخلاقية، بما يخدم مصلحتها ويحقق اجندتها في العراق.

إن لظاهرة العولمة أذرعاً طويلة وأدوات عديدة تركز عليها الجهات المتنفذة مثل الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الدول الضعيفة بشكل عام، والعراق مثال واضح على ذلك، لعل أشهرها^(١):

أ. وسائل الإعلام والاتصالات التي تقوم بنقل الأفكار والمعلومات بشكل سريع، وتصنع الظواهر والأحداث، وتفتعل الصراعات والأزمات، وتكتشف ممارسات وأفعال الدول والحكومات أمام جمهورها وأمام الرأي العام الإقليمي والدولي، إلى درجة جعلتها من المحركين والموجهين الأساسيين والرئيسيين للرأي العام، بعد أن كانت الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على لعب ذلك الدور واحتكاره، وقد استخدمت الوسائل الإعلامية في بث الدعاية الكاذبة حول امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل لاستقطاب الرأي العام الأمريكي والدولي، فضلاً عن استخدامها في شن حرب نفسية ومعنوية على العراق مجتمعاً ودولة قادت في نهاية المطاف إلى احتلاله وتخريبه.

ب. المؤسسات الدولية غير الحكومية التي يمكنها ان تعبر الحدود والحواجز وتراقب سلوك الدول تجاه مجتمعاتها، وما يشكل ذلك من ضغط عليها وعلى سياساتها، فالدول أصبحت تخشى على مكانتها وسمعتها أمام تلك المؤسسات مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية التي أصبحت من اللاعبين المؤثرين في النظام الدولي إلى جانب الدول.

ج. الشركات متعددة الجنسيات التي فاقت قدرتها بعض الدول وأصبح نطاقها أوسع من نطاق دولها الأم، لاسيما أنها تقطع الحدود والحواجز وتعتبر إلى أقاليم كثيرة تمارس ضغوطات على اقتصاديات الدول وأسواقها، وتتحكم في ثرواتها والأيدي العاملة فيها، وتهدد أمنها الغذائي والاقتصادي، وتقلل من أهمية منتجاتها الوطنية خاصة أن استخدمت من قبل الجهات المتحكمة فيها أو من قبل دولها الأم.

ايضاً برزت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللتين تم تصنيفهما كجزء من أذرع العولمة الاقتصادية، التي تؤثر على اقتصاديات الدولة الضعيفة والنامية، كحال

^١ صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢١. ص ٦٩.

العراق، أيضاً ان الهدف المعلن من إنشائها هو مساعدة الدول النامية على النهوض والنمو من خلال قروض ومساعدات مالية، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك تماماً، فالعراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وقع في الفخ الذي نصبته تلك المؤسسات، ووقع في إشكاليات كبيرة طالت جوانب كثيرة من قطاعات الاقتصاد، فقد وصل حجم ديونه جراء تعامله مع هاتين المؤسساتين إلى ستة أضعاف دخلة السنوي الإجمالي، فضلاً عن التسبب بنتائج أخرى كارثية على المجتمع والدولة العراقية مثل حدوث تضخم هائل في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض أسعار الموارد الطبيعية التي يمتلكها، مثل النفط، إلى أدنى مستوى وهو ما قاد في عدم تمكين الفرد العراقي من شراء مستلزماته واحتياجاته الأساسية^(١). لذلك فقدت الحكومة العراقية القدرة على السيطرة حتى أصبح مصير العراق مهدداً بالتشرذم والتفكك، فالدول الاستعمارية استبدلت احتلالها المباشر المكلف ومرتفع الثمن، باحتلال آخر جديد مريح وقليل التكلفة لا يصيب فقط الجانب الاقتصادي والسياسي، وإنما أصاب الهوية العراقية، وأصاب العقول، والانتماء والمواطنة، والثقافة، وأقتحم خصوصيات المجتمع العراقي وسبب في سلب جزء من سيادة الدولة، وزاد ضرب المنظومة القيمية لدى المجتمع: مثل قيم التماسك، والانتماء، وخدمة الدولة، والعيش المشترك وتقبل الآخر، والذي كان له انعكاسات خطيرة على الأمن المجتمعي في العراق.

^١ صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٧٠.

المبحث الرابع

تداعيات التحولات على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣

انتشار الجريمة المنظمة في العراق

تعد الجريمة المنظمة في الوقت الراهن تحدياً أمنياً وسياسياً واقتصادياً خطيراً ليس على مستوى الدول فحسب بل على الأمن العالمي واستقرار المجتمعات حول العالم لاسيما مع اختلال موازين القوى في النظام العالمي وتغيرها المستمر في ظل نظام العولمة واستمرار تداعياتها المختلفة من بينها تداعيات (الجيوسياسية) التي اثبتت تأثيرها المستمر في العقود الأخير، فعجزت فيه الحكومات أمام تحديات العولمة للتصدي لظاهرة انتشار الجريمة المنظمة والتي تحولت إلى ظاهرة غير وطنية بسبب فتح الحدود (لاسيما الجانب الاقتصادي منها)، والتبادل السريع للأموال عبر المصارف العالمية، فضلاً عن سرعة تبادل المعلومات عبر الشبكات الحديثة للمعلومات. فيبدو ان الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قد أدى إلى تنامي الجريمة المنظمة فيه والتي صعبت المشروع الأمريكي في العراق، وحالت دون إعادة الإعمار والتنمية وأصبحت عقبة أساسية أمام بناء الدولة، فتم تعزيز التمرد ودعمه من خلال أنشطة المجموعات الإجرامية؛ فضلاً عن تمويل الصراع الطائفي من خلال مجموعة أخرى وبدافع رغبة تلك المجاميع في السيطرة على سوق الجريمة، كما ساهمت منظمات إجرامية تقليدية إلى اشاعة انعدام الأمن عن طريق الاختطاف والابتزاز وسرقة البنوك وتهريب المخدرات وتهريب النفط بسبب الطبيعة النقدية لتلك العمليات ووجود العديد من الفرص للسرقة^(١). وتعتبر حالة العراق بوضوح عن ان الفساد يساعد الجريمة المنظمة وهي تحفز الفساد، لذلك برزت حالة العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ كبيئة خصبة انتعشت خلالها الجريمة المنظمة والفساد، وكانت اغلب التقارير تؤكد تلك الحقيقة منذ الاحتلال، ففي آب عام ٢٠٠٣ قدم وفد من مكتب الأمم المتحدة المختص بالمخدرات والجريمة (UNODC) بياناً وضع فيه الدور المركزي للجريمة المنظمة في العراق، مشيراً إلى أنها تساهم بالفعل في زعزعة الاستقرار وتعقيد إعادة الإعمار، وركز التقرير على الاتجار بالأسلحة النارية، وتهريب النفط، وسرقة القطع الأثرية والاتجار بها، والاتجار بالبشر، والاختطاف والابتزاز، مع تأكيدها على ان سرقة النحاس على نطاق واسع من

^١ وداد حماد مخلف، الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتأثيرها في الدول الهشة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (٤)، المجلد (١٩)، كانون الأول ٢٠٢٢، ص ٣٨٤٦.

أبراج الكهرباء وخطوط الطاقة سيكون له تأثير خطير على البنية التحتية (الكهرباء)، وأشار إلى أن شروط توسع الجريمة المنظمة تشمل غياب سيادة القانون، وتفكك مؤسسات الدولة، وقد حدثت هذه العوامل على خلفية التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في فترة التسعينات^(١). كما اشارت تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى ان العراق منذ عام ٢٠٠٣ اصبح ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم، ولم يقتصر الفساد داخل العراق فقد كشفت لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي من ان مليارات الدولارات من أموال العراق المودعة في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جرى التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق، وتقدر تلك الأموال بنحو ٦,١٩ مليار دولار تمثل أرصدة حساب إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، بالإضافة إلى أموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٠، فقد جرى سحبها من البنك المذكور وتصرفت بها سلطة الاحتلال، وتعرضت تلك الأموال إلى عملية الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي^(٢). بأشكها المختلفة من سرقة البنوك وتهريب المخدرات إلى الاختطاف وتهريب النفط والابتزاز وغيرها. بينما استشرت عمليات الفساد مفاصل الدولة كافة فإن مجموعات الجريمة المنظمة بدأت تتخر قطاعات كبيرة في العراق، فشكل قطاع النفط بيئة حاضنة لمجموعات جرائم تهريب النفط بصورة منظمة عبر الحدود، بعد ان كان من المؤمل ان تكون صناعة النفط محرك التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة العراق الجديد، فبعد تشكيل الحكومات العراقية الأولى أستمرت حالات الفساد المالي والإداري في العراق فشمل الفساد كل الوزارات والمؤسسات العراقية بدون استثناء، وظل العراق يتقدم دول العالم منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي في الفساد حيث حل في المركز ١٧٠ عام ٢٠١٤ حسب منظمة الشفافية الدولية . وفي ظل حلقة الفساد المستشري نمت اشكال الجريمة المنظمة وتضاعفت وتيرتها حتى انتشرت في العراق، اهمها:

١. جرائم الإرهاب والطائفية

^١ تقرير مكتب الأمم المتحدة (UNOPC) حول مكافحة الجريمة والمخدرات، موقع انترنت، اطلع عليه بتاريخ: ٢٢ / ١١ / ٢٠٢٣ على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2003/8/12382>

^٢ حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دولية، مركز الدواست الدولية في جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١٠، ص ٥٠.

لقد برز التحدي الأمني في العراق مع انهيار مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية وتراجع دور النظام القانوني، بعد انهيار الحكومة ومؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة عام ٢٠٠٣، فضلاً عن ما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وفشل حماية حدود العراق الممتدة مع ست دول، أربع منها عربية هي (سوريا، الاردن، السعودية، الكويت، إيران، تركيا)، فقد هيأت تلك الظروف المناخ المناسب لظهور حركات التمرد والإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها ومسمياتها وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين ووصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من تلك الدول^(١). فظهرت جرائم الإرهاب وارتبطت مع جرائم الطائفية في العراق عقب الاحتلال الأمريكي له، وانتشار الإرهاب كان وراءه عدة اسباب منها الطائفية السياسية والاجتماعية، اضافة إلى التفجيرات والنزاعات في المنطقة ونمت مظاهرها مع انتشار القتل على الهوية لأسباب طائفية لفترة عامين، ناهيك عن المستوى المتدني فتغلب النزاعات المسلحة بين العشائر خاصة في جنوب العراق. لذلك ساهمت مجموعات الجريمة المنظمة في تمويل وتغذي الإرهاب والطائفية التي تتقاتل مع بعضها البعض ومع القوات الحكومية العراقية والأمريكية، فضلاً عن ان الشرطة الناشئة التي تهدف إلى دعم سيادة القانون قد اخترقت من قبل الجماعات الغير حكومية وتخللتها الطائفية والفساد، لذلك كانت جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل، لذا فالقوة التي تم تكوينها لحماية المواطن انخرطت في القتال الطائفي والابتزاز والسرقة والختف^(٢). وحصل العراق وفق المؤشرات الدولية على حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلد، بسبب تصنيفه على انه بلد مرتفع المخاطر، والجدول التالي يوضح ذلك:

^١ كنت كاتزمان، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٦.
^٢ وداد حماد مخلف، الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتأثيرها في الدول الهشة، مصدر سابق، ص ٣٨٥٠-٣٨٥١.

جدول (٢) العراق في مؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)

السنة	المخاطر
٢٠٠٤	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٠	درجة مخاطرة مرتفعة
٢٠١١	درجة مخاطرة مرتفعة
٢٠١٢	درجة مخاطرة مرتفعة
٢٠١٣	درجت مخاطرة مرتفعة
٢٠١٤	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٥	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٦	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٧	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٨	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
٢٠١٩	درجة مخاطرة مرتفعة
٢٠٢٠	درجة مخاطرة مرتفعة
٢٠٢١	درجة مخاطر مرتفعة
٢٠٢٢	درجة مخاطر مرتفعة

ويمكن تفسير التصنيف المتأخر الذي حصل عليه العراق خلال السنوات العشر المنصرمة في المؤشر إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، ويعد من أقل دول العالم أمنياً واستقراراً فجاء بالمرتبة ١٦١ عالمياً من بين ١٦٣ دولة شملها تقرير مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠٢٢ الذي صنف ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بسلم وأمن منخفض جداً، فضلاً عن غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات اقتصادية غير مدروسة لاسيما تلك التي ترتبط بسياسة الأجور والمعاشات، إضافة إلى عدم سلامة النظام المالي وكفاءته^(١).

^١ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني العدد الخاص، جامعة النهرين، آب ٢٠٢١، ص ٣

٢. غسيل الأموال.

تعد عملية يتم فيها التصرف بالأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع بطريقة تخفي مصدرها الأصلي لكي تجعلها مشروعة عن طريق عدد من عمليات التحويل في الحسابات المصرفية ولكي تتجح في ذلك عليها اجراء عمليات متعددة ومعقدة فقد يتم تحويل هذه الأموال عبر فروعها في العالم وبعد ذلك يقوم أصحابها بسحب أموالهم من البنوك لشراء العقارات أو المساهمة في شركات متعددة الجنسيات^(١). وتعد جريمة غسيل الأموال من ابرز المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات لما تشكله من حالة عدم التوازن والاستقرار اللذان يمثلان الركيزة الأساسية في سبيل تحقيق التنمية للمجتمعات وتطورها، لذا فهي من اشد الجرائم المالية لانعكاساتها الخطيرة على المجالات السياسية والاقتصادية والأخلاقية على مختلف المستويات الفردية منها والمجتمعية والمؤسسات.

ساهم غياب الدولة العراقية ومؤسساتها القانونية والرقابية بعد الاحتلال الأمريكي وفتح الحدود العراقية على مصراعيها وانفتاح السوق العراقية على الخارج بدون قيد أو شرط، مما ساعد على دخول السلع والبضائع الممنوعة والرديئة الصنع، فضلاً عن سهولة تداول الأموال وتحويلها إلى الخارج، وساهمت عمليات الجريمة المنظمة في تدفقات الأموال الغير شرعية، كما أدى انتشار الفساد المالي والإداري وارتفاع معدلات عمليات المال العام يقابله تكلؤ واضح للسلطة التنفيذية في القبض على المفسدين وتقديهم للقضاء العادل، يصاحب ذلك انعدام للتشريعات القانونية أو عدم تفعيلها بما يتناسب مع حجم هذه الجرائم أو اتساعها وتغلغلها في مختلف مؤسسات الدولة^(٢). سبب ذلك احتلال العراق للمراكز المتقدمة ضمن العشر دول الأولى في العالم الأكثر فساداً منذ عام ٢٠٠٤ حسب منظمة الشفافية الدولية، وتأتي الأموال المغسولة من تزييف العملات، والاختلاس والسرقة، والابتزاز، والرشاوي الحكومية والتهرب الضريبي، وتشترك في عمليات تهريب وغسيل الأموال مصارف أهلية معروفة بمساعدة مصارف حكومية مقابل بضائع وفواتير وهمية^(٣). كما يشير تقرير الأمم المتحدة إلى مدى استفادة جماعات إرهابية منظمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من غسيل الأموال وتهريب المخدرات، ووجود رابط بينها وبين

^١ وداد حمادي خلف، الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص ٣٨٣٧.

^٢ فائق سعيد حميد، ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (٢٣)، المجلد (١١)، ٢٠١٦، ص ٤٨٠.

^٣ اسراء شاكر حسن، اخبار الجريمة المنظمة في الفضاءية العراقية، مجلة الباحث، العدد (٢٩)، ٢٠١٨، ص ٤٥٧.

الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فتشير الإحصائيات إلى ظهور ظاهرة غسيل الأموال في العراق وتطورها بصورة مطردة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مباشرة، اذ ارتفع حجم عمليات غسيل الأموال في العراق في سنوات الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

٣. تهريب النفط

لقد ساعدت الظروف البيئية التي سادت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي التي تمثلت بالفوضى القانونية والسياسية بعد التنبؤ بمستقبل الدولة إلى جانب سيادة ثقافة الخروج على القانون السائد مع عدم وجود مقاييس تحدد كمية النفط المصدر، فأصبح العديد من العاملين في القطاع النفطي مهتمين في المقام الأول بالمكاسب الشخصية والخاصة وتم التخلي عن مفاهيم المسؤولية الجماعية، لذلك فإن عائدات الفساد والجريمة في القطاع النفطي قد وفر الأموال لحملات العنف ضد الولايات المتحدة والحكومة العراقية، أيضاً ضد الفصائل المتنافسة، كما تم استخدام سرقة الأموال كآلية تمويل للأحزاب السياسية التي رافقت ظاهرياً على النظام الجديد وكانت على استعداد للعمل ضمنه ومع ذلك فعندما ينتشر الفساد فغالباً ما يكون هناك تأثير على الذين ليسوا فاسدين، فالذين لا يشتركون ينظر إليهم بارتياح وانعدام الثقة، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع النفط من ضعف بنى التحتية أمام هجمات الإرهابيين أو المتمردين، ومن السرقة من قبل المجموعات التي وجدت أنه من السهل نسبياً الوصول إلى خطوط الأنابيب. وأظهرت البيانات المعدة حول تصدير النفط العراقي اختلافات مهمة بين التقديرات المقدمة من الإدارات والوكالات المختلفة في الحكومة الأمريكية وبين الأرقام الأمريكية والعراقية، ففي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال، أصدر مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO) تقريراً عن القطاع النفطي والكهرباء في العراق لاحظ فيه وجود تباين بين تقديرات وزارة الخارجية لإنتاج النفط الخام لعام ٢٠٠٦ (٢,١ مليون برميل يومياً) والصادرات (١,٥ مليون برميل يومياً)، مما يظهر ان التهريب كان أحد التفسيرات المحتملة لهذا التناقض، والذي يبلغ حجمة من (٥ إلى ١٥) مليون دولار يومياً، هذه الأرقام تبين ان تهريب النفط الخام هي عملية معقدة للغاية وتتجاوز القدرات الاقتصادية للمهربين، وهو الدور الذي لعبته الجهات السياسية الفاسدة في تسهيل التهريب، كما

ان التهريب يتم عبر الموانئ الجنوبية في البصرة باتجاه الكويت وإيران، والمنافذ الشمالية باتجاه تركيا، والمنافذ الغربية باتجاه سوريا والأردن^(١).

٤. جرائم تهريب البشر

يعد الاتجار بالبشر شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتكمن خطورتها في التنظيم والتخطيط الذي يكفل لها النجاح والاستمرارية بحيث يصعب تطويقها والقضاء عليها بسهولة ذلك ان من ينتمي إلى هذه المنظمات الإجرامية هم في الغالب أصحاب خبرة واحتراف يخططون لذلك بطريقة محكمة تكفل النجاح في تنفيذها. وتمثل هذه الظاهرة صورة للجريمة المنظمة المركبة والمعقدة والخطرة فهي مركبة لأنها تتكون من سلسلة الافعال الجرمية المختلفة والمعقدة لأنها ترتكب بأساليب تتسم بالدقة من جماعات إجرامية غاية في التنظيم قد تتستر وراء اعمال يبدو انها شرعية وتلجأ لذوي السطوة لكي تخفي أنشطتها الإجرامية وهي خطرة بالنظر لما تخلفه من آثار على أمن الدولة وكيانها الاجتماعي ونظامها الاقتصادي، ولما تخلفه من الألف الضحايا من الرجال والنساء والاطفال^(٢). لذلك قضية تهريب البشر وما يرتبط بها من تزوير في المستندات اعتبرت من ضمن الجرائم المنظمة في العراق عقب الاحتلال الأمريكي، ومع بروز مشكلة اللاجئين الهائلة وفرار اعداد كبيرة من العراقيين بسبب ظاهرة الإرهاب والطائفية ومن ثم تنظيم داعش الإرهابي، تخطت الارقام الملايين إلى البلدان المجاورة حيث فرص العمل محدودة للغاية مما شكل حافزاً قوياً لمحاولة إعادة التوطين بالكامل خارج المنطقة، خاصة في أوروبا، وتكون الرغبة مصحوبة بأموال كافية إما لشراء وثائق مزورة أو حقيقية أو لدفع الرسوم الباهظة التي يفرضها مهربي البشر لتسهيل الهجرة غير الشرعية.

٥. جرائم تهريب السلاح

لا شك ان السلاح المنفلت يلعب دوراً كبيراً في تقليص موارد الدولة، إذ يساعد على الاستيلاء بشكل مباشر أو غير مباشر على موارد الدولة، وهذا شائع حالياً في المنافذ الحدودية والآبار النفطية وغيرها من المؤسسات التي تسيطر عليها بعض هذه المجاميع. فخطر السلاح المنتشر بين شرائح المجتمع وتحت أي مسمى تشكل خطراً جسيماً على الاستقرار الأمني

^١ تقرير الشفافية الثاني، تهريب النفط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٣٧)، ٢٢ / أيار / ٢٠٠٦.
^٢ سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس عشر، ٢٠١٩، ص ٢٣٦.

والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. فيعود تاريخ نشأة بعض الفصائل المسلحة في العراق إلى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وعلى أثر حل المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية، انتشر سوق الأسلحة والمسلحين الذين رفعوا شعارات محاربة الاحتلال الأمريكي، استمر صعود التنظيمات في العراق بعد الفوضى السياسية التي خلفها الاحتلال، وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، سرعان ما برزت على الساحة العراقية تنظيمات مسلحة أغلبها شيعية لها دعم خارجي، وأخذت تفرض سيطرتها على الحياة السياسية عبر الضغط الأمني. لذلك هنالك مجموعة من المتغيرات التي دفعت بالمجتمع باتجاه تصاعد وتيرة انتشار السلاح خارج اطار الدولة منها^(١):

١. الانفلات الأمني الذي يمكن اعتباره من أكثر المبررات والدوافع التي أدت إلى تصاعد وتيرة اقتناء الأسلحة والاحتفاظ بها لدى العشائر والمواطنين.

٢. غياب الدولة وأجهزتها الأمنية من الساحة، أدى إلى الشعور بالحاجة إلى الجماعة أكثر من أي وقت مضى، لذلك فإن الجماعات العشائرية والقبلية لا بد لها من ان تمتلك مقومات القوة لكي تحمي أفرادها، والتسليح يقع في مقدمة تلك المقومات.

٣. غياب القانون الرادع الرسمي الذي أدى إلى ان المواطن لم يجد سبيلاً لحماية نفسه وعائلته وممتلكاته بغير السلاح، وهو وحدة قد لا يكون ذو فائدة مالم يقتزن بالفعل الجمعي سواء كان العشيرة أو الجهة المسلحة التي ينتمي لها.

٤. الانتشار غير المسبوق للأسلحة المعروضة للبيع أو الاستيلاء نتيجة الانهيار الحاصل بالمنظومة الأمنية، سهل وإلى حد بعيد قدرات الأفراد من الاحتفاظ بأكبر الاعداد والكميات من الأعتدة والأسلحة.

٥. أسهم الاحتلال بزعة ثقة المواطن بالدولة حينما بدأ الاحتلال بالتحرك لاحتواء عشائر وقبائل بذاتها وأشرف على تسليحها وتجهيزها في المناطق الغربية والموصل وكركوك، هذا دفع باقي العشائر بالتسلح من اجل خلق حالة توازن.

٦. ارتفاع المستوى المعاشي هو الآخر كان دافعاً لغرض شراء واقتناء الاسلحة.

٧. الصعود غير المتوقع للمليشيات والمجاميع المسلحة، والتي فرضت قوتها في المجتمع.

^١ حسن سلمان خليفة البيضاني، العراق وجيشه- الواقع الديمغرافي وتأثيره على بناء الجيش، ط١، المكتبة العلمية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٧٧.

٨. العودة إلى أحضان الإنتماءات الفرعية في مرحلة ما بعد السقوط كظاهرة اجتماعية بعد ان بات المتحكم بحسم الأمور والقضايا والمشاكل القائمة هو العرف العشائري نتيجة التراجع الكبير للأدوات والضوابط القانونية في اقناع طرفي النزاع بأنهاء حالة الاختلاف، هذا الامر يحتاج إلى ان يكون الفرد فاعلاً في عشيرته، لذلك لابد من التسلح ليصبح عنصر قوة مضاف للعشيرة والقبيلة.

لذلك فتحت حالة الفوضى والفراغ الأمني وحل المؤسسة العسكرية كمؤسسة نظامية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مجالاً لانتشار أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة الشيعية غير النظامية التي مارست العنف السياسي وخضعت لتوجيهات خارجية، ايضاً أدت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل وتغلغله على أكثر من ثلث مساحة العراق خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى توسيع الجماعات المسلحة الشيعية كماً ونوعاً نتيجة تأسيس هيئة الحشد الشعبي، بفتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها المرجع الديني (السيستاني) لدعوة المدنيين لحمل السلاح وتطويق انتشار نفوذ داعش داخل العراق. ونتيجة ذلك حظي الحشد بشرعية سياسية حكومية ومؤسسة قانونية من خلال مصادقة مجلس النواب العراقي على قانون " هيئة الحشد الشعبي"، عام ٢٠١٦، ونص القانون على ان الحشد سيكون (قوة رديفة إلى جانب القوة المسلحة، مع منع ممارسات أفراد وقيادته العمل السياسي الحزبي^(١). في الوقت الذي فشلت به التحالف الدولي والجيش العراقي عن هزيمة داعش تمكن الحشد من إنهاء سيطرة داعش عام ٢٠١٧، والذي اكسبها شعبية كبيرة وجعلها حامياً للهويات وبديلاً عن الجيش النظامي الذي كادت أن تتهار الدولة برمتها معه. وتعد مدن العراق الجنوبية الثلاث البصرة والناصرية والعمارة، النقل الأكبر للعشائر ومقاتلي ميليشيات الأحزاب السياسية. العشائر الجنوبية دائماً ما تتفاخر في اقتناء أفرادها السلاح، وهو بمثابة "هوية" أساسية لدى رجال العشائر، فلا يكاد يخلو منزل من السلاح الخفيف والمتوسط كالبندقية الروسية الصنع وهي الأكثر رواجاً والسلاح الرشاش BKC، إضافة الى سلاح القنص والقاذفة التي تستهدف الدروع.

٦. تجارة المخدرات

^١ حاتم ابو زائدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، ط١، دار أي- كتب، لندن، ٢٠١٩، ص ٧٠.

بلغت أهمية الاتجار بالمخدرات بالنسبة للجريمة المنظمة ذروتها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين مع ظهور فرص تجارية جديدة، فضلاً عن تولد أنشطة لجماعات الجريمة المنظمة لم تكن معروفة قبل عدة عقود، أيضاً برزت تجارة المخدرات لتكون بمثابة حاضنة لنمو جماعات الجريمة المنظمة، فضلاً عن كونها نشاطاً تضطلع به تلك الجماعات بعد تثبيتها في الأسواق الأخرى غير المشروعة، لذلك أصبحت لتجارة المخدرات توجهاً مهم بالنسبة لجماعات الجريمة المنظمة التي استحدثت طرائق جديدة لتهريب وبيع المخدرات، وإخفاء أرباحها وتخفيف منافسيها، والتأثير على الأنظمة السياسية، والقضاء على أعدائها^(١). هذه الظاهر في العراق وإن عدها البعض بأنها أقل الدول الإقليمية من حيث رواج تلك الظاهرة إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما خلفته حالة الحرب والفوضى والانفلات الأمني وظاهرة البؤس التي يعيشها المواطن العراقي تحت ظل الحروب المتكررة، كلها معطيات اجتمعت لتوفير بيئة ملائمة لتجارة ورواج تلك الظاهرة الخطرة التي تهدد كيان المجتمع العراقي، فأصبح العراق محطة عبور لتجارة المخدرات، أو يصنف على أنه بلد بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عد العراق على أنه بلد عبور أو ما يطلق عليها (ترانزيت) لنقل المواد المخدرة المنتجة في أفغانستان وإيران إلى دول أوروبا والخليج العربي والبحر المتوسط^(٢). ومع ذلك فإن ازدياد استخدام المخدرات نتيجة زيادة الشحن العابر عبر العراق الذي أصبح طريقاً رئيسياً لنقل المواد المخدرة، لكن حدث أن أصبح المجتمع العراقي سوقاً لتصريف المخدرات، بسبب توافرها محلياً وغياب الحلول التي تعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي، يضاف لها عدم وجود تقنيات حديثة للكشف عن المواد المخدرة في المناطق الحدودية، كذلك تورط جهات سياسية ومجاميع مسلحة، فضلاً عن غياب مراكز التأهيل في العراق. كما أن حجم الجهود الرسمية المبذولة لا تتناسب وحجم تلك الظاهرة المستشري في المجتمع، فنقتصر على ملاحقة صغار التجار وعدم ملاحقة المتورطين الرئيسيين فيها لارتباطهم بجهات سياسية متنفذة، ومليشيات مسلحة، فضلاً عن أن عدم حسم ملف المنافذ الحدودية يعد من أكبر العراقيل أمام هذا الملف الخطير. وبفعل اضرار المخدرات على المستوى الاجتماعي والصحي والاقتصادي، أصبح معوق وتحدي واضح لتحقيق الأمن المستدام، فهي من الجرائم الخطرة التي

^١ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، تقرير المخدرات العالمي، نيويورك، ٢٠١٧، ص ١٥.

^٢ حميد ياسر الياسري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطن، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٢١)، ٢٠١٥، ص ٢٦٢.

عانت ومازالت منها كثير من البلدان المتقدمة فما بالك بالبلدان النامية التي تعمل على مكافحتها بالطرق التقليدية^(١).

٧. جرائم السطو المسلح.

لقد تزايدت جرائم السطو المسلح من قبل منظمات الجريمة المنظمة مع انعدام الأمن وعجز القوات الحكومية وانشغالها في مواجهة التنظيمات الإرهابية التي حاول عدد منها التستر وراء جرائم السطو المسلح والسرقات، فساهمت الفوضى وتوافر الأسلحة مقتترنه بغياب فعالية قوى الأمن من الشرطة وباقي التشكيلات في توفير بيئة سهلة للغاية للمنظمات الإجرامية والإفلات من العقاب مع ما تحققه لإرهاب المجتمع في العراق مع تزايد عمليات السطو واقتحام المنازل، وسرقة السيارات، والاختطاف^(٢). لذلك أصبحت بغداد عاصمة السطو على البنوك في العالم ، هذا ما تم تأكيده في صيف عام ٢٠٠٧ عندما سرق ثلاث حراس في مصرف دار السلام ببغداد مبلغ ٢٨٢ ألف دولار، والمزيد من السرقات الجسيمة في مصرف الرافدين ١,٢ مليون دولار، والبنك الصناعي ٧٨٤ ألف دولار، والمصرف العراقي للتجارة ١,٨ مليون دولار، ومصرف بغداد ١,٦ مليون دولار، ومصرف الوركاء ٧٥٠ ألف دولار، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار ١,٣٢ مليون دولار^(٣). بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ يعد العامل الأبرز في تزايد معدلات الجريمة من السطو والقتل والخطف، إذ إن السياسة لها تأثير مباشر في جميع نواحي الحياة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ومع تدهور الوضع السياسي في البلاد واستمرار الصراعات بين مختلف الكتل السياسية أدى إلى تزايد معدلات الجريمة في العراق عاماً بعد آخر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة في البلاد والتي وصلت إلى أرقام قياسية خاصة في ظل أزمة كوفيد 19 كان احد الأسباب في تزايد معدلات السطو المسلح في العراق.

٨. جرائم الخطف

برزت ظاهرة عصابات الخطف بعد أن تحولت فوضى النهب إلى أنشطة إجرامية منظمة عقب الاحتلال الأمريكي، وعد سلاحاً مميزاً للإرهابيين والمتمردين، فتساعد عمليات الاختطاف على خلق مناخ من الخوف وتوفر وسيلة لممارسة الضغط القسري لتحقيق مطالب سياسية؛ كما

^١ لؤي شياح مظهر شخير العويدي، وسائل تحقيق الامن المستدام واثره على ادارة الدولة- العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا/ الدورة ٢٥، ٢٠٢٣، ص ٥٥.

^٢ اسراء شاكر حسن، اخبار الجريمة المنظمة في الفضاء العراقي، مصدر سابق، ص ٤٥٨.

^٣ وداد حمادي خلف، الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة، مصدر سابق ص ٣٨٥٦.

تسلط الضوء على استمرار عجز الحكومة عن حماية مواطنيها وفرض النظام والقانون؛ فضلاً عن كونها مصدر مهم ومربح لتمويل قضية ما، فأموال الفدية التي تؤخذ تتجاوز في بعض الأحيان الملايين من الدولارات وما سببت في إفلاس الكثير من العوائل، وقد لا تكون ضماناً لنجاة المخطوف من القتل، بل يحدث وفي حالات كثيرة ان تتم عملية تسليم مبلغ الفدية المطلوب لإطلاق سراح المخطوف لكن لا يكفي الخاطفون إلا بقتل الشخص المخطوف وتهديد أسرته بالرحيل وترك المنزل لدوافع انتقامية^(١). لذلك خلفت ظاهرة الخطف آثاراً اجتماعية ونفسية متعددة تأتي آثارها الاقتصادية لتضاعف من أخطارها على أمن وسلامة المجتمع، فقد تسببت هذه الجرائم المتكررة التي تطل التجار وأصحاب الشركات والمحلات التجارية إلى إغلاق وتوقف كثير من المشاريع والشركات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونتيجة ذلك هجرة أصحابها إلى الخارج واستثمار أموالهم في تلك البلدان التي توفر لهم ظروفاً ملائمة، وهذا ما خلف ركوداً في النشاط الاقتصادي للأسواق التجارية وحرَم المجتمع العراقي من ميزة الاستثمار التي تعد ضرورية لإنعاش الاقتصاد العراقي. لكن الخطف لم يستمر على هذه الشاكلة بل اخذ منحى آخر عندما استهدف الكفاءات العلمية المرموقة في المجتمع من الأطباء والعلماء والمفكرين، ولم تعد قضية الاختطاف مقصورة على مطالب مادية بحتة وإنما أصبحت تمثل جزءاً من مخطط تخريبي تقوم به جهات سياسية داخلية وخارجية موالية للاحتلال، تهدف إلى تصفية العقول العراقية المبدعة في المجالات العلمية من خلال اللجوء إلى الخطف أو الاغتيال أو التهجير للكفاءات العلمية خارج البلاد^(٢). لذلك شهد العراق حركة هجرة واسعة من قبل الكفاءات العلمية إلى خارج البلاد مما أدى إلى حدوث فراغ كبير في المؤسسات العلمية والحكومية، وقلة في الكوادر العلمية والإدارية الكفوءة والقادرة على تقويم أداء هذه المؤسسات وتطويرها نحو الأهداف الصحيحة، والذي دفع بالخريجين إلى واجهة الحياة الأكاديمية العلمية والسياسية والصناعية في العراق مؤدياً إلى تضعُّع الكيان الإداري ومن ثم العلمي للمؤسسات الحكومية المختلفة وتردي مستوى الخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع. لذلك فالخطف جريمة وبلاء اجتماعي خطير يمتد إلى معظم جوانب الحياة في المجتمع، وله تداعيات كثيرة على المجتمع وأفراده، والخطف هو أهم أنواع السلوك الإجرامي حيث له العديد من التداعيات السلبية على مصالح الأفراد والبناء

^١ احمد عبد العزيز عبد العزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي، مجلة آداب الرفادين، عدد خاص، مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع، العدد (٤٧/٤)، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

^٢ احمد عبد العزيز عبد العزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص ١١٩.

والاستقرار على جميع المستويات^(١)، والأخطر من ذلك كله توظيف الخطف لأغراض طائفية، ونصبح هنا في تحدي مزدوج بين الخطف والطائفية، على هذا الصعيد تبرز مشكلة الاخطاف ذات توجه طائفي مع مشكلة أخرى هي مشكلة التهجير القسري للعديد من العائلات العراقية من أماكن إقامتهم الأصلية تحت الضغط والتهديد^(٢).

٩. تهريب الآثار

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق واعتدائها على المتحف العراقي في ٩ نيسان ٢٠٠٣، تمكن اللصوص من سرقة ألف القطع الأثرية، بالإضافة إلى جرائم تدمير بعضها منها والمتاجرة ببعض آخر، إذ تدر أموال طائلة وما تزال قضية تهريب الآثار مستمرة بالرغم من ملاحقة القوات الأمنية لهم. إذ شهدت السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق سرقة أعداد كبيرة من الآثار، سواء من المتاحف مثل المتحف الوطني العراقي أو بسبب الحفريات غير القانونية في المواقع الأثرية في جميع أنحاء البلاد في ظل حالة الفوضى الأمنية. كذلك دمرت بعض الروائع الأثرية التي لا تقدر بثمن لاسيما بعد عام ٢٠١٤ وظهور داعش الإرهابي، فقد حطم تماثيل ومجسمات أثرية في متحف الموصل، والقيثارة السومرية، كما نهبت القطع النفيسة من المتحف وهربت إلى خارج العراق، وجرف التنظيم الإرهابي مواقع أثرية مهمة بينها مدينة النمرود^(٣). لكن السبب الحقيقي لاتساع ظاهرة تهريب الآثار هو قلة الوعي لدى البعض بأهمية تلك الآثار بكونها ترمز إلى تراث ثقافي في حقبة تاريخية بعيدة، وعدم وجود ولاء للوطن، كذلك غياب اغلب المواقع الأثرية من الحراسة لعدم تمكن الحكومة من توفير الأعداد المطلوب لتوفير الحراسة لتلك المواقع بسبب كثرة اعدادها الذي قد يصل إلى عشرات الالاف من المواقع الأثرية وهو ما يشكل صعوبة في السيطرة عليها وبالتالي سهولة عمليات التنقيب غير المشروعة وتهريب الآثار، فضلاً عن وجود مواقع أثرية لم تعلن الجهات الرسمية عن ان تلك المواقع أثرية بغية اضعاف الحماية القانونية عليها، وكذلك ضعف السلطة القانونية مما يجعل جريمة تهريب الآثار تتمدد وتتمو وتكبر في العراق.

٩. الجرائم الإلكترونية

^١ عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٦.

^٢ لؤي شياح مظهر شخير العويدي، مصدر سابق، ص ٥٨.

^٣ بعد ٢٠ عاماً الغزو الأمريكي أين ذهبت آثار العراق، الجزيرة نت، اطلع عليه بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٣: على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/culture/2023/4/8>

يعد العراق من أبرز دول الشرق الأوسط تعرضاً للجرائم الإلكترونية تبعاً لظروف الداخلية والخارجية التي مر بها. وتتوعدت تلك الجرائم الإلكترونية ولعل من أبرزها:

أ. الابتزاز الإلكتروني: أدى الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي بكل أشكالها واستعمالها المتزايد في العراق إلى ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونية، حتى أصبح معظم الأشخاص الذي يستخدمون هذه الوسائل عرضة للاستغلال الإلكتروني، ويعد الابتزاز الإلكتروني أبرز أنواعها عن طريق نشر صور أو مقاطع فيديو أو وثائق لابتزاز الضحية، فضلاً عن أن الجرائم الإلكترونية اقترنت في بعض الأحيان بالنزاعات العشائرية، وحتى بالفصائل المسلحة، بسبب ضعف سلطة تنفيذ القانون تفاقمت ظاهرة الجرائم الإلكترونية^(١). وتعد الجرائم الإلكترونية من أخطر الجرائم على أمن المجتمع والدولة لما لها من تأثيرات عدة، فتؤدي إلى التفكيك الأسري والطلاق إلى جانب الآثار النفسية العديدة، وما زاد من خطورة هذه الظاهرة هي صعوبة إثباتها كونها من الجرائم المعاصرة، فيستعمل الجاني التكنولوجيا الحديثة مما يصعب كشفها. أيضاً اسهم ضعف الرقابة والإجراءات القانونية في انتشار الجرائم الإلكترونية في العراق، فنلاحظ ارتفاع حالات الابتزاز الإلكتروني لاسيما من قبل الشباب التي انتجت العديد من الضحايا وجعلتهم يستجيبون لطلبات المبتزين تحاشياً للفضائح، كما أن نسبة الابتزاز الإلكتروني ارتفعت خلال جانحة كورونا^(٢). علماً أن ظاهرة الابتزاز الإلكتروني لم ينجم منها حتى المسؤولين في الحكومة فهناك عشرات الصفحات تظهر يومياً على مواقع التواصل الاجتماعي وتروج لمعلومات الهدف منها التشهير واتهام بقضايا فساد أو حتى تربطهم بالإرهاب. وقد أشارت الشرطة المجتمعية بتزايد ملحوظ بعدد حالات الابتزاز الإلكتروني والتي وصلت ما بين (١٠ - ٢٠) حالة يومياً في عام ٢٠٢١، حيث أصبحت السبب الرئيسي وراء ارتفاع حالات الانتحار والطلاق والعنف الأسري، ولعل أحد أسباب تزايد خطورة هذه الظاهرة هي عدم وجود قوانين رادعة لجرائم الابتزاز الإلكتروني، أيضاً هناك تسريب لبيانات المستخدمين في الفيسبوك، وقد شمل البيانات المسربة معلومات شخصية وأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني ومعلومات عن مكان المستخدم والبيانات الوظيفية وغيرها من المعلومات التي ادخلها المستخدمون في ملفاتهم

^١ أحمد الشيخ ماجد، الجرائم الإلكترونية في العراق بطش القانون وعقوبة غيابيه، ١٧، ١٢، ٢٠١٨، موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://www.ultrasawt.Com>

^٢ وكالة يقين للأنباء، ارتفاع معدلات الابتزاز الإلكتروني في العراق خلال أزمة كورونا، ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٠، اطلع عليه بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://iraqcharter.org>

الشخصية، وكان نصيب العراق من الحسابات المسربة (١٧١١٦٣٩٨) مليون حساب^(١). هذا مؤشر خطير يدل على ان وسائل التواصل الاجتماعي لا تتوفر فيها عناصر الحماية المتكاملة مما يجعل البيانات والمستندات الشخصية عرضة للسرقة و لابتزاز والتوظيف غير المشروع لها. ب. الإرهاب الالكتروني: فقد استغلت الشبكات الإرهابية التطور التكنولوجي واستخدمتها لبث افكارهم المتطرفة وتجنيد الاشخاص والتحريض على شن هجمات إرهابية. فقد عمدت جميع التنظيمات الإرهابية من قبيل تنظيم القاعدة داعش الإرهابي وغيرها إلى توظيف الفضاء السيبراني كونه يضمن لها بث افكارها الهدامة وتجنيد الأشخاص وجمع الأموال وتنفيذ عمليات إرهابية على الارض، ومن المعلوم ان الإرهاب سواء كان التقليدي أو الالكتروني قد احدث اضرار جسيمة في العراق، فقد اعاق تقدمه ونهضته الاقتصادية، لاسيما انه استهدف منذ التحول السياسي عام ٢٠٠٣ للحملة الوطنية، وعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي العراقي لاسيما وان العراق عانى من مختلف الاعمال الإرهابية واشدها فتكا على صعيد العالم، ولهذا يعد العراق البلد الاكثر ضرراً في العالم من العمليات الإرهابية، فكان ذلك سبباً في تعاون العراق مع المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي. وليبيان فداحة الإرهاب الالكتروني ان عدد مواقع الجماعات الإرهابية الالكتروني ارتفع من (١٢) موقعاً عام ١٩٩٧ إلى قرابة (٥٠) الف موقع عام ٢٠١٦، فضلاً عن تأكيد دراسات حديثة ان قرابة (٨٠%) من الذين التحقوا بالتنظيمات الإرهابية ولاسيما تنظيم داعش تم عن طريق تجنيدهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى امتلاك تنظيم داعش لأكثر من (٤٥) الف حساب على تويتر، وينشر قرابة (٩٠) الف تغريده مما يؤشر بوضوح على استعمال التنظيمات الإرهابية لوسائل التواصل الاجتماعي^(٢).

ج. الاتجار بالبشر: حيث ارتبطت الجرائم الالكترونية في العراق بظواهر خطيرة على المجتمع العراقي لعل أخطرها الاتجار بالبشر. فقد أعلن المرصد العراقي لضحايا الاتجار بالبشر في تموز عام ٢٠١٩ عن رصد وكشف (٢٧) شبكة اتجار بالبشر تقوم بمهمة تجارة اعضاء البشرية واستدراج النساء للعمل ضمن شبكات الدعارة، ويتم استدراج الضحايا عبر سماسرة ينتشرون في

^١ حسين حاتم، الشرطة المجتمعية تسجيل نحو ٢٠ حالة ابتزاز الكتروني يوميا، صحيفة المدى ، مؤسسة المدى، العدد (٤٩٤٧)، بغداد، ١٩ / ٥ / ٢٠٢١.

^٢ وقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع، العراق بعد عام ٢٠٠٣: (الدولة، المجتمع، الاقتصاد، القانون، العلاقات الخارجية، التحديات والفرص)، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل بالتعاون مع مؤسسة بيت الخبرة العراقي، ٢٧- ٢٨ حزيران ٢٠٢١، ص ١٢٩.

مختلف محافظات العراق ومن خلال صفحات على الفيسبوك^(١). وكان من أهم الاسباب التي انتجت هذه الظاهرة هي الحروب وموجات العنف الكبيرة التي تعرض لها العراق والتي خلفت الالف الإيتام والأرامل، وبسبب التدهور الاقتصادي نتيجة الفساد المستشري، فضلاً عن التدهور الأمني في العراق.

د. التسقيط السياسي لأغراض انتخابية والمضايقات الالكترونية: ولدت الجرائم الالكترونية في العراق ظاهرة جديد تعرف بالجيش الالكتروني والتي تعمل على الترغيب والترهيب وبث الاخبار الكاذبة والصحيحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تعرض كثير من الناشطين المدنيين والصحفيين إلى حمل اتهام وتهديد من قبل هذه الجيوش عبر حسابات وهمية على الإنترنت. وترتبط بعض هذه الجيوش بقوى سياسية متنفذة تتولى تمجيد الجهة المنتمية اليها، وتعمل بالوقت ذاته على تسقيط الخصوم لاسيما وان وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير في الشارع العراقي^(٢). لذلك فالجرائم الالكترونية في العراق هي في تطور مستمر تتزامن مع التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي، هذا الحال يتطلب الحد منها عبر تشريع قوانين تواكب هذه التطورات، فضلاً عن تزويد الأجهزة الأمنية المختصة مع هذه الجرائم بأحدث الأجهزة الالكترونية، والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية، بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة شبكات التواصل الاجتماعي لمعالجة هذه الجرائم والقضاء عليها وعدم تفشيها إلى الحد الذي يصعب معالجتها.

يتضح مما تقدم بان انتشار الجريمة المنظمة مع الفساد السياسي والإداري يتفاعل وينشط في ظل واقع سياسي هش، والعراق عقب تعرضه للاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ اخذ ينظر اليه بانه دولة هشة لا تمتلك مقومات القوة السياسية، فنجد ان الحكومات العراقي المتعاقبة تسعى للحد من انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والفساد السياسي والإداري من خلال إجراءات قانونية وأمنية داخلية، والتقدم خارجياً عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة لمنع انتشار الجريمة المنظمة في سنة ٢٠٠٧، وبذلك فقد أصبح العراق جزءاً من المجتمع الدولي، وهذا ما يوجه العراق باتجاه وضع آليات قانونية وإدارية لتفعيل مبدأ النزاهة ومكافحة الفساد الإداري لقمع حاضنة الجريمة المنظمة وتحجيم نشاطات مجاميعها ويحفز العراق لاستعادة القوة الجيوسياسية

^١ قناة الجزيرة الفضائية، توثيق ٢٧ شبكة للإتجار بالبشر في العراق، ٢٨ / ٧ / ٢٠١٩.

^٢ وقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع، العراق بعد عام ٢٠٠٣: (الدولة، المجتمع، الاقتصاد، القانون، العلاقات الخارجية، التحديات والفرص)، مصدر سابق، ص ١٣٠.

للعراق للوصول إلى كبح نشاطات الجريمة المنظمة في الأراضي العراقية، كما نشير أخيراً إلى قرار البرلمان العراقي في ٣٠ حزيران ٢٠١٥ تشريع قانون غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بعد ضغوطات البنك الدولي على الحكومة العراقية وتلويحها بوضع العراق على القائمة السوداء قبل أيام من انتهاء المهلة.

الفصل السابع

حصيلة الدراسة وجوهرها

المبحث الأول: استنتاجات الدراسة

المبحث الثاني: توصيات ومقترحات الدراسة

المبحث الأول: استنتاجات الدراسة

تمهيد

يمثل هذا الفصل خلاصة ما توصل اليه الباحث في موضوع بحثه عن (التحولات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على تشكل المؤسسة العسكرية)، حيث تم فيه وضع اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث من خلال المقارنة لاهم التحولات السياسية والاجتماعية واثرها على المؤسسة العسكرية العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، والتوصيات والمقترحات اللازمة للحد من ظاهرة التدخل في عمل المؤسسة العسكرية.

١. عملت التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣ على زيادة العبء على المؤسسة العسكرية العراقية، من خلال المتغيرات والازمات الاجتماعية (حروب، النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية، والتحولات الاقتصادية)، الفساد الاداري، وازمة الهوية الوطنية، والانفتاح على العالم الخارجي.

٢. أثر إعادة تشكل المؤسسة العسكرية على اسس اجتماعية إلى ضعف في الاداء، والتحزب المذهبي، ومما اضعف قدرة القوات المسلحة العراقية في اداء مهامها الاساسية في المجتمع، وصبحت بعض المكومات تنتظر لها بوصفها العدو وليست الجهة الرسمية الحامية لها.

٣. ساهمت التدخلات في عمل المؤسسة العسكرية العراقية لشيوع حالة من فقدان السيطرة على المظاهر السلبية في المجتمع، مما سهل لوجود بيئة حاضنة لكل الظواهر السلبية التي اضررت بالمجتمع العراقي.

٤. هناك فارقاً كبيراً بين المؤسسة العسكرية العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ متمثلاً بالآتي:

أ- شكل النظام السياسي الذي القى بظلاله على الأداء العام والتراتبية العسكرية.

ب. طريقة الإنتماء لهذه المؤسسة فبعد ان كانت تجنيداً إلزامياً مفروضاً على كل شرائح المجتمع، أصبح طوعياً وكوظيفة يمتنها من يريد التطوع لهذه المؤسسة، وكان لذلك تداعيات خطيرة اضررت بكفاءة وقدرة القوات المسلحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

ج. تركيبة المؤسسة العسكرية العراقية قبل عام ٢٠٠٣ ذات طابع واحد وهو انعكاس للتكوين والنسيج المجتمعي العراقي، لكن بعد الاحتلال برزت تكتلات حزبية فئوية القت بظلالها على هوية المؤسسة العسكرية العراقية.

د. كان هناك فارق كبير بين المؤسستين من ناحية التدريب والتسليح والقوة القتالية، وهذا واضح من خلال ترتيب المؤسسة العسكرية العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

هـ. هناك فارق آخر وهو امتلاك المؤسسة العسكرية قبل عام ٢٠٠٣ قدرة السيطرة على المظاهر السلبية في المجتمع سواء من خلال الانتماء لهذه المؤسسة والتي تحدد المكلف بمجموعة من السلوكيات ان خالفها يتعرض للعقوبات العسكرية، أو قدرتها على السيطرة على المظاهر السلبية في المجتمع، على خلاف ذلك لا تمتلك المؤسسة الحالية تلك القدرة.

٥. ان من بين ابرز المؤشرات التي أثرت في المؤسسة العسكرية العراقية هي، انخفاض مستوى الإيمان بالعقيدة العسكرية لدى المنتسبين وضرورة الدفاع عن أمن واستقرار البلد، الاختراق الذي طال هذه المؤسسة بسبب تواطئ بعض المنتسبين لها، الممارسات غير المهنية التي مارسها بعض المحسوبين على هذه المؤسسة، وضعف التسليح والبنية العسكرية المطلوب للمواجهة والصمود للوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

٦. تعاني المؤسسة العسكرية العراقية بعد الاحتلال من الهشاشة، فكان تداعيات ذلك خطيراً جداً في ظل وجود تدخلات خارجية، وداخلية، فلم تتمكن من السيطرة على الشأن العراقي في ظل الغزو الالكتروني.

٧. ان النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لم يمتلك المقومات الاساسية لتوحيد المجتمع العراقي في بوتقة واحدة، بل عزز الولاءات العشائرية والاثنية والقومية، فكان له تداعيات سلبية اضر بالأمن المجتمعي، وفككت النسيج الاجتماعي العراقي.

٨. ان سبب انتشار المظاهر المسلحة في العراق هو انتشار مظاهر الفقر ونقص فرص العمل، والانقسامات العرقية والدينية في المجتمع العراقي، والسلاح المنفلت، وضعف الأجهزة الأمنية والقضائية، فضلاً عن انعدام الوعي الأخلاقي والقيم الإنسانية التي تحد من العنف.

٩. ان السبب في انتشار الجريمة والجريمة المنظمة ليس فقط ضعف الجهات الأمنية والقضائية بل هناك اسباب أخرى منها الانفتاح على العالم الخارجي بدون محددات، مع افتقار المؤسسة

العسكرية الوليدة للتقنيات والأجهزة الالكترونية التي تمكننا من مراقبة واكتشاف تلك المنظمات الإجرامية.

١٠. هناك اسباب ادت إلى ضعف الدولة والقانون الرسمي منها، وجود جهات تمتلك القدرة السياسية والعسكرية، وقادرة على تغيير الحكومة في أي وقت تشاء، لذلك تعجز المؤسسة العسكرية وحتى الجهات القضائية من محاسبة تلك التنظيمات السياسية.

١١. هناك علاقة تفاعل بين انتشار الجريمة المنظمة مع الفساد السياسي والإداري فنشاط هذه المظاهر في ظل واقع سياسي هش لا يمتلك مقومات القوة السياسية.

١٢. ان سبب عدم تمكن القوات الأمنية من القضاء على التنظيمات الإرهابية (داعش) ليس فقط ضعف المؤسسة العسكرية بل وجود الحواضن الاجتماعية والفكرية التي تدعم هذا التنظيم المنحرف والضال مع انتشار السلاح المنفلت.

١٣. تعد سياسات المحاصصة، ومناخات الطائفية السياسية، والتهميش والاقصاء، وغياب الدستور، وغياب المؤسسات المهنية والمحترفة، وانهيار التنمية الاقتصادية، وفقدان الأمن، واستمرار البنى التقليدية، والفساد، والفقر، اسباب فشل تحقيق تحول سياسي واجتماعي حقيقي في ظل وجود هذه التحديات التي لازالت في حالة تزايد.

١٤. ان دور التحولات الاقتصادية على الرغم الإيجابيات الكبيرة، يقابلها سلبيات، فالانفتاح على العالم الخارجي ودخول العراق السوق الحر مع انعدام الجهات الرقابية وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي جعل بالإمكان تجهيز المؤسسة العسكرية بالأسلحة والمعدات العسكرية الغير خاضعة للمواصفات المطلوبة، شكل هذا الأمر عائق كبير أمام المؤسسة العسكرية العراقية، مع وجود ظواهر جديدة لم يألفها المجتمع العراقي ولم تكن المؤسسة العسكرية معدة لمواجهة مثل هذه الظواهر السلبية.

١٥. على الرغم من تمكن العراق من تفعيل صادرات النفطية بكميات كبيرة إلا ان هذه الصادرات والموارد المالية المتحققة منها لم توظف بالشكل الصحيح مما أدى إلى تعرض العراق للأزمات الاقتصادية المتكررة وسببت حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، وولدت نسباً مرتفعة من البطالة والفقر تجاوزت ٣٠ % في العراق.

١٦. ان نظام المحاصصة التوافقية أدى إلى ضعف في الهيكلية والأداء العام للمؤسسة العسكرية، بسبب زج الموظفين والضباط في هيكلية المؤسسة العسكرية دون مراعاة الكفاءة، والخبرة، والسياقات العسكرية للتدرج في المراتب.

١٧. ان الفشل في بناء مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تعمل ضمن أطر مدنية حديثة بعيداً عن الاطر التقليدية الضيقة، اسهم في إعاقه بناء نظام سياسي مدني ديمقراطي والذي يعني فشل عملية التحول الاجتماعي في العراق،

١٨. تكمن مشكلة الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق بتنفيذها وليس في مبادئها، فبدلاً من ان تكون عاملاً للتوافق والانسجام بين الكتل والقوى السياسية المختلفة والجماعات الاجتماعية المتنوعة، أصبحت وسيلة تعيق إدارة الدولة والنهوض بمؤسساتها، فضلاً عن استخدامها كوسيلة للالتفاف على الدستور حتى اصابت البلد في بعض المراحل بشلل سياسي.

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات

١. المضي في طريق الاصلاحات السياسية والمؤسسية والأمنية والوقوف بجدية امام التحديات التي توجهها تلك الاصلاحات لوضع حدود للاختلالات الأمنية التي يشهدها العراق من خلال إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس جديدة تبتعد عن العنصرية والطائفية، لاستتباب الأمن والأمان والقضاء على بؤر ومنابع الإرهاب وحواضنه لتحقيق استقرار البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢. العمل على دراسة اعادة الخدمة العسكرية الالزامية وفق متطلبات التحولات السياسية والاجتماعية.

٣. بناء عقيدة عسكرية وطنية تحظى بقبول جميع فئات المجتمع العراقي.

٤. على الجهات المختصة بإعادة النظر في هرم القيادة والأمرأ من القمة إلى القاعدة وإستبدال القادة والأمرأ الذين تولوا مناصبهم خارج السياقات المألوفة لاختيار القادة من خلال المؤهلات الصحيحة أو منحوا الرتب الكبيرة التي فيها تجاوز على قاعدة ضرورة التدرج المهني لتراكم الخبرة بمرور الزمن، وإقالة الذين لم تثبت كفاءتهم في مواقعهم أو لم يستوعبوا الأداء المهني الوطني بعيدا عن الولاءات الطائفية أو الحزبية أو القومية، وتقديم المتهمين منهم بالفساد أو جرائم إرهاب أو إنتهاكات للمحاكم المختصة.

٥. على الجهات التشريعية والتنفيذية ان تسن قوانين تجعل بموجبها المؤسسة العسكرية مرتبطة بالدولة بعيداً عن تدخلات الأحزاب والمصالح الشخصية ونظام المحاصصة.

٦. على الجهات المختصة العمل على إعادة قدرات الجيش العراقي وفق أسس مهنية وأكاديمية حديثة، وتزويدهم بمختلف الأسلحة المتقدمة والبرامج الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة، كما يمكن إعتماد آلية لنظام التجنيد الإلزامي لا يضر بالمجندين مثل تقليل مدة الخدمة وذلك يوفر لنا مزايا كثيرة منها، وجود أفراد الشعب العراقي جميعهم في جيش واحد ولمدد زمنية متفق عليها قانوناً، وخلق إندماج روعي بين الجيش والشعب يتلقى فيها الشباب أولى أسس العقيدة الوطنية ثم ينطلق لبناء الحياة على هذه العقيدة.

٧. يجب على الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية العمل على تحقيق السيادة الكاملة للدولة من خلال إقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار مبنية على مبدأ التعاون المشترك والاحترام المتبادل واعتماد الحوار والتفاوض لحل المشاكل العالقة.

٨. العمل على تعزيز سيادة الدولة والقانون بين مكونات المجتمع المختلفة بغض النظر عن اختلافاتهم المذهبية والدينية والقومي، والعمل على تحقيق اسس وطنية ونبذ الولاءات الطائفية.

٩. على الجهات المختصة العمل على تطبيق القوانين التي تحقق الإرادة السياسية ازاء القضاء على الفساد الإداري والمالي بوصفهم عائقا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ كل الاجراءات والتدابير القانونية بحق المتهمين من قبل الجهات المختصة.

١٠. على الجهات المختصة العمل على تنويع الاقتصاد العراقي والحد من هيمنة القطاع النفطي على بنية القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والقضاء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

١٢. العمل على تفعيل وتحريك عجلة الصناعة العسكرية، والزراعة والإفادة من الموارد المالية والطبيعية التي يمتاز بها البلد من اجل القضاء على البطالة والفقر في العراق.

١٣. على الجهات الرسمية العمل على نزع السلاح (المنفلة) من الأفراد والجماعات المسلحة والعشائر باستخدام وسائل تعبر عن هيبة وقوة الدولة لإشاعة روح الامن والأمان في المجتمع.

المقترحات

١. عدم اخضاع الانتماء الى المؤسسة العسكرية على اساس طائفي كما اقره الدستور، اذ يتوجب تعديل تلك المادة والذهاب الى ان يكون التمثيل على اساس الوطن والكفاءة والنزاهة، لكي يتم خلق مؤسسة عسكرية قائمة على عقيدة وطنية وليس على عقيدة الولاءات الفرعية، ليتم دفع مشكلتين الاولى عدم اتهامها بانها طائفية والثانية جعلها مؤسسة تحمل اسم الوطن شكلا ومضمونا، بوساطة قبولها المنتسبين على اساس الهوية الوطنية لا غير، لينتج عن ذلك بالمجمل انشاء مؤسسة عسكرية تمثل جميع العراقيين وتمتلك عقيدة للدفاع عن العراق، يصبح دورها فضلا عن طبيعتها وطنية فقط.

٢. اعادة النظر بقانون الدمج أو على الاقل ايقافه أو استبداله بقانون يتناسب مع وضع المؤسسة العسكرية، اذ ان القانون على ما هو عليه يسمح بشكل أو باخر إلى جهات ان تشكل قوات غير نظامية وتدفع بها نحو الدمج في المؤسسة العسكرية اذا ما اقتضت الضرورة، لذلك

ستكون تشكيلات المؤسسة العسكرية ضعيفة ومجزأة ويمكن ان تتفكك عندما تتعرض لأي تدخلات سياسية خارجية كانت ام داخلية.

٣. اجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي تعنى بظاهرة تنامي القوات غير النظامية، أو كما تسمى بالميليشيات المسلحة والظواهر المصاحبة لها أو الناتجة عنها، اذ ان البحث والتقصي عن تلك الظاهرة واسبابها وما ينتج عنها، يعطي مزيدا من كشف الغموض حول عمل المؤسسة العسكرية وطبيعة الدور الذي تقوم به، ولا سيما على صعيديها الاجتماعي والسياسي، كما ان الدراسات والبحوث المنتجة في العراق والتي تختص بشأن تلك القوات محدودة إلى حد ما، وبالتالي لا تستطيع الجهات التنفيذية الرسمية معالجة تلك الظاهرة أو الوقوف على الآليات المناسبة للوقاية منها أو تفاديها قبل تشكيلها، لذلك يتوجب الدفع نحو مزيد من الدراسات والبحوث ومن كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية لمعالجة تلك الظاهرة وما تشكله من خطورة على المجتمع العراقي والسياسة العراقية في ان واحد.

٤. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بشكل جاد، اذ يحقق التفعيل على ايجاد فرد مدني يفكر ويسلك الطريق المدني بعيدا عن الافكار العسكرية ومن ثم المتشددة، كما ان ايجاد مجتمع مدني ينتج عنه مجتمعا يطالب بحقوقه المدنية والسياسية وفقا لما يراه هو لا ما تراههم الاحزاب والايديولوجيات، ويمكن الوصول إلى ان القوانين والحقوق والحريات المشرعة مؤهلة للتطبيق وسهلة المنال، اذ يعكس كل منهما وجوده وتحقيقه على الآخر لتكتمل صورة مدنية تعطي كل ذي حق حقه، ونحصل على مؤسسة عسكرية ذات استقرار دائم ومضمون.

٥. ايجاد مركز بحثي تخصصي وبمواصفات عالمية في العراق يختص بالشأن العسكري والغرض منه الوقوف على أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسة العسكرية العراقية، ورسم أهم المعايير العالمية لمؤسسة عسكرية خرجت من نظام تسلطي فردي إلى نظام ديمقراطي، كما ان معرفة الآليات التي تحقق الاستقرار للمؤسسة العسكرية ينبغي ان تخضع لضوابط علمية رصينة وبوجود كوادر واحصائيات ومؤشرات من دون ان تسيس تلك الامكانيات لجهة حزبية أو ما شابه ذلك.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: القواميس والمعاجم والموسوعات

١. إبراهيم مذكور ونخبة من الاستاذة المصريين العرب المتخصصين، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
٢. الأب لويس معلوف، قاموس المنجد في اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، ط٧، بيروت، ١٩٣١.
٣. ابن منظور الانصاري، لسان العرب المحيط، منشورات بيروت، مج٢، بيروت.
٤. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
٥. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية)، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.
٦. إسماعيل صبري، ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤.
٧. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية، موسوعة المعارف للمطبوعات، بيروت ٢٠٠٧.
٨. خالد عزام، موسوعة التاريخ الاسلامي، العصر العباسي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٩. ريمون بودون، المعجم النقدي في علم الاجتماع، منشورات الهيئة العامة السورية، ج٢، دمشق، ٢٠٠٧.
١٠. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١.
١١. عبد الهادي الجواهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣.
١٢. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، ط٤، مصر، ٢٠٠٤.
١٣. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ط ٢٠٠٥.
١٤. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤.
١٥. المقدم الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية الجزء الاول، الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٧.

ثالثاً: الكتب

١. إبراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨.
٢. أحمد أمين سليم، حضارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١.
٣. احمد زايد، علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
٤. اسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر ١٤٩٢ - ١٩٨٠ الجناح الآسيوي، ج١، دار الميرخ للنشر، الرياض، ١٩٩٥.
٥. أحمد طرييد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٧، ص٤٥١.
٦. أحمد عدنان كاظم، أثر التحولات العالمية في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث، ط١، الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦.
٧. احمد ابراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
٨. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.
٩. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.
١٠. _____، النظريات الاجتماعية المعاصرة، بغداد، ١٩٩٥.
١١. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
١٢. إدريس هاني وآخرون في مواجهة داعش : آية الله العظمى السيستاني دام ظله والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل، تحرير محمد هاشم البطاط، ط١، الساقى للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠١٦.

١٣. أسعد كاظم شبيب ، الخيار الصعب قراءة في أبعاد فتوى الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٦.
١٤. بشار فتحي جاسم العكدي، صراع النفوذ البريطاني- الأمريكي في العراق ١٩٣٩- ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، دار غيدان لنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
١٥. بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة: إياد أحمد، دار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.
١٦. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٧. بيكو باريك، سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة: حسن محمد فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
١٨. بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، ط١، مؤسسة الغدير، بغداد، ٢٠٠٤.
١٩. ثامر عبد العزيز السعيد، الإرهاب في العراق: بين أسبابه الحقيقية وأبعاده الإقليمية، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٨.
٢٠. بوتومور، عهد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
٢١. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٠.
٢٢. جارس تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٣. جليل طالب جعفر اليعقوبي ، الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش :دراسة رؤيوية لمستقبل قلق ، ط١ ، دار الجليل ، بغداد ، ٢٠١٦.
٢٤. جهادية القرغولي، العقلية العربية في التنظيمات الادارية والعسكرية في العراق والشام خلال العصر العباسي الاول(١٣٢-٢٣٢)، ط١، آفاق عربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٦.
٢٥. جارس تيللي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٢٦. جبر مجيد حميد العتابي ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩١.
٢٧. حسن أبو هنية ومحمد سليمان ابو رمان ، تنظيم الدولة الإسلامية "الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية " ، مؤسسة فريدريش ايرث ، عمان ، ٢٠١٥.
٢٨. حاتم ابو زائدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، ط١، دار أي-كتب، لندن، ٢٠١٩.
٢٩. حامد الزيايدي، ما بعد الاستعباد العراق ١٩٦٨- ٢٠٠٣، ط١، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١١.
٣٠. حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهوري، ترجمة: عفيف البراز، ط٢، دار الحياة، بغداد، ٢٠٠٢.
٣١. حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٣٢. حنا بطاطو، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي)، ترجمة عفيف الرزاز، دار القبس، الكويت، د.ت.
٣٣. حسين الطحان، الدستور العراقي الجديد، ط١، بغداد، ٢٠٠٩.
٣٤. حسن سلمان خليفة البيضاوي، العراق وجيشة- الواقع الديمغرافي وتأثيره على بناء الجيش، ط١، المكتبة العلمية، بغداد، ٢٠٢٠.
٣٥. حسن سعد عبد الحميد، السياسة العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧.
٣٦. حيدر سعيد، في مجموعة باحثين، دور المثقف في التحولات الديمقراطية: مولد المثقف اللادولتي: حالة العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧.
٣٧. حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥.
٣٨. حسين حافظ العكيلي، العراق في الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، ط١، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٣.
٣٩. خضر عباس عطوان و إسراء علاء الدين، تقييم الأداء الحكومي، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.
٤٠. دلال ملحق استيتة، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، ط٤، الاردن، ٢٠١٤.
٤١. دالتون، رسل جيه، دور المواطنة السياسية في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: أحمد يعقوب المجذوبة، ط١، دار البشير، عمان، ١٩٩٦.
٤٢. ذياب موسى البداينه، الأمن في عهد العولمة، ط١، الرياض، ٢٠١١.

٤٣. رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، ترجمة: فخري صالح، ط١، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
٤٤. رجا حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ط٢، مطبعة الدار العربية، بغداد، ١٩٨٢.
٤٥. رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠)، ط١، بيروت، تشرين الأول، ٢٠٠٨.
٤٦. رشيد الخيون، ضد الطائفية العراقية.. جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣، ط١، الناشر مدارك لا بداع، بيروت، ٢٠١١.
٤٧. رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح (العراق تحت الاحتلال وتدمير الدولة وتكريس الفوضى)، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
٤٨. زهير الجزائري، المستبد صناعة قائد صناعة شعب، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦.
٥٢. ستيفن هيمسلي لونكريك، أربع قرون من تاريخ العراق الحديث' ترجمة جعفر الخطاط، ط٤، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٤.
٤٩. سيار، جميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦_١٩١٤، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١.
٥٠. سيار جميل، تكوين العرب الحديث، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
٥١. ستار جبار علي، العراق بعد التغيير" دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣"، دار امانة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.
٥٢. سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي- الاقتصادي والمواطنة الناشطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٦.
٥٣. سماح مهدي صالح العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط وملامح نظام عالمي جديد، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٨.
٥٤. سعد عبد الله الكلاي، نحو نموذج شامل في القيادة، دراسة نقدية لنظريات ومداخل القيادة الادارية، الرياض، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠.
٥٥. سمير عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات (الادمان، والمكافحة، واستراتيجية المواجهة)، ط١، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩.
٥٦. سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية: دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، ط١، مركز دار الدكتور للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢.
٥٧. سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ط١، المانيا، ٢٠٠٢.
٥٨. صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢١.
٥٩. صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٨.
٦٠. صدقة يحيى فاضل، مبادئ علم السياسة، ط٣، دار العلم للنشر، جدة، ٢٠٠٣.
٦١. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
٦٢. صباح صادق جعفر الانباري، قانون الحشد الشعبي رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٦، مع الأمر الديواني رقم ٩١ لسنة ٢٠١٦، مكتبة القانون والقضاء، بغداد، ٢٠١٧.
٦٣. صباح عبد الحميد الشخيلي، إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، ط١، دار بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
٦٤. طاهر حسو الزبياري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٦٥. عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
٦٦. عبد المومن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف_ المسيلة، كاية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.
٦٧. عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمعات الاشتراكية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤.
٦٨. عبد الله بلقرز، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
٦٩. عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة دراسات، بغداد، ٢٠١٠.
٧٠. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٤.
٧١. عمار هاشم عواد، دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٩.
٧٢. علي غسان احمد، انتهاك قوات التحالف حقوق الانسان في العراق، مجلة اوراق عراقية، العدد ٣، ٢٠٠٥.
٧٣. عبد الكريم الأرزقي، مشكلة الحكم في العراق، لندن، ١٩٩١.

٧٤. علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة من قساوسة المالكي إلى جدائل اليزابث، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠.
٧٥. علي السعدي، السياسة العذراء: مفهوم الدولة في الاجتماع العراقي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٦.
٧٦. عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، تقديم فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
٧٧. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ط٢، دار كوفان، لندن، ١٩٩٢.
٧٨. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧١، الجزء الثاني.
٧٩. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق من عام ١٨٧٦_١٩١٧، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٧٢، ج٢.
٨٠. علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي -دراسة في العراق بعد ٢٠٠٣، مكتب العراق الجديد للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩.
٨١. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، مراجعة: عماد الشيخ داود، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٦.
٨٢. علي خليفة الكواري محرراً وآخرون، حوار من أجل الديمقراطية، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦.
٨٣. علي طاهر الحمود، مكافحة الفساد في العراق أوراق سياساته، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
٨٤. عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
٨٥. عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤_١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨.
٨٦. عماد هادي علو، العراق والتحالف الغربي (١٩٩١-٢٠٠٣)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٨٧. عمار هاشم عواد، دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
٨٨. عامر كامل محمد، موقف الدولة الإقليمية من اراء مرشحي الرئاسة الأمريكية حيال العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد ١ مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨.
٨٩. عامر حسن الفياض وعبد الواحد ناظم الجاسور، ثالث المستقبل العربي (الديمقراطية- المجتمع المدني- التنمية)، مركز ابن زايد للتنسيق، ابو ظبي للطباعة والنشر، الامارات، ٢٠٠٢.
٩٠. عامر حسن فياض وآخرون، ولاية الشر المتأسلم، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
٩١. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩.
٩٢. عيسى الشماس، القيم والمجتمع، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢٢.
٩٣. عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق المالكي ١٩٢١-١٩٥٨، ط١، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، ٢٠٠٠.
٩٤. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسة الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.
٩٥. نشرت المذكرات في: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
٩٦. عبد العظيم جبر حافظ، إشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، مطبعة الإبداع، بغداد، ٢٠١٦.
٩٧. عبد الخالق حسين، ثورة الزعيم (دراسة في ثورة ١٤ تموز العراقية وعبد الكريم قاسم)، ط٢، ميزويوتاميا، بغداد، ٢٠٠٧.
٩٨. عادل غفوري، احزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤.
٩٩. عضيد داويشه، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة، سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، ط١، بيروت، ٢٠١٩.
١٠٠. عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول الغرب العربي تونس نموذجاً، ط١، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ٢٠١٧.
١٠١. فخرى الدباغ، د. قيس عبد الفتاح مهدي، علم النفس العسكري، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
١٠٢. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، المعاف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.
١٠٣. فادية عمر الجولاني، مبادئ علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، ١٩٩٣.
١٠٤. فليح كريم خضير، عبد الواحد مشعل، الوضع الاجتماعي والحركات الأدبية في ولاية بغداد بالعهد العثماني، المؤتمر الدولي بغداد في الحضارة الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

١٠٥. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطاع العربي الحديث ، ترجمة: غيف البستاني ، ط٧، دار الفارابي، لبنان ١٩٨٠.
١٠٦. فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السواقي العلمية، الاردن، ٢٠١٨.
١٠٧. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥.
١٠٨. فاضل عبد الواحد علي، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٣.
١٠٩. لوريمر، ج، ج، دليل الخليج ، القسم الجغرافي، ج٣، طبعة جديدة معدلة اعداها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر و الدوحة ، بدون تأريخ.
١١٠. لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠.
١١١. ليث عبد الحسين الزبيدي، الثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
١١٢. خليل ابن احمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرون، دار الرشيد للنشر، ح٣، بغداد، ١٩٨٠.
١١٣. العراق في موكب الحضارة الاصلية والتأثير، نخبة من اساتذة التاريخ، الجزء الاول ، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٨.
١١٤. الطبري : تأريخ الأمم والملوك ، الجزء السابع.
١١٥. كاظم علي مهدي ، الدولة في الفكر السياسي العراقي ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤.
١١٦. كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١١.
١١٧. كنت كاتزمان، قياس الأمن والاستقرار في العراق، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.
١١٨. محمد العليوات. القيم والأعراف- قراءه في التحولات الاجتماعية، دار المحجة البيضاء دار الواحة، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.
١١٩. ماجدة بنت ابراهيم الجارودي، قيادة التحويل في المنظمات- مدخل الى نظريات القيادة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١١.
١٢٠. مونیکا غاتر تورلر، القيادة واساليب ممارسة السلطة، ترجمة عز الدين الخطابي، لا مكان للطبع ولا الناشر، ٢٠١٣.
١٢١. محمد صالح الحناوي، السلوك التنظيمي، عمان، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.
١٢٢. ماهر محمد صالح حسن، القيادة- اساسيات ونظريات ومفاهيم، الاردن، دار الكندي، ٢٠٠٤.
١٢٣. مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة: محمد برجاي، ط٢، منشورات عويدات، بيروت _ باريس، ١٩٨٠.
١٢٤. محمد حسين المومني وسعد شاكر شبلي، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي، ط١، دار مكتب حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٢٥. محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي (وابرز تحولاتها)، ط٢، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣.
١٢٦. محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.
١٢٧. مصدق عادل، التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق ، ط١، بلا دار طباعة ، بيروت ، ٢٠١٧.
١٢٨. مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد، ٢٠٠٨.
١٢٩. محمد عصفور سلمان، صفحات من تاريخ العرب الحديث، المطبعة المركزية/ جامعة ديالى، العراق، ديالى ٢٠١٤.
١٣٠. مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الامريكية، دار الكتاب العربي ، دمشق -القاهرة ، ٢٠٠٨.
١٣١. مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥.
١٣٢. مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١ ، بغداد، ٢٠١٤.
١٣٣. مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.
١٣٤. مجموعة باحثين ، قياس الأمن والاستقرار في العراق ، ط١ ، مركز العراق للأبحاث ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٨.
١٣٥. محمود أحمد عزت البياتي ، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١.
١٣٦. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط٣، مكتبة الوسطية للنشر والتوزيع، اليمن، ٢٠١٩.

١٣٧. مجموعة باحثين، متابعات سياسية، حكومة الوحدة الوطنية: تحديات وإنجازات، المؤسسة الإعلامية للدعوة والتبليغ والإرشاد، النجف الاشرف ، ب.ت.
١٣٨. مجموعة باحثين ، الحشد الشعبي .. الرهان الأخير ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، ط ٢ ، الطباع ، بغداد ، ٢٠١٥
١٣٩. مجموعة من الكتاب، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، الكويت، ١٩٩٠.
١٤٠. مجموعة باحثين، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨.
١٤١. معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرة، بلجيكا، إيرلندا الشمالية، لبنان)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٥.
١٤٢. ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، ط ١، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢.
١٤٣. معن خليل العمر، المجتمع والأنشطة الصحية والثقافية، حضارة العراق، ج ١٣، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥.
١٤٤. محمد حسين البرغثي، الثقافة العربية والعولمة، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
١٤٥. محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، ٢٠١١.
١٤٦. محمد علي الحسيني ، المصطلحات والتعابير السياسية ، ط ١، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠٠٤.
١٤٧. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط ٣، الشركة المصرية العربية، ٢٠٠٤.
١٤٨. مي العبد الله، الاتصالات والديمقراطية، دار النهضة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥.
١٤٩. محمد محي الجنابي، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة في حالة العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، ط ١، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
١٥٠. مجموعة باحثين، الحشد الشعبي- الرهان الأخير، سلسلة كتب مركز بلادي، كتاب رقم (١)، بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٥.
١٥١. مجدي كامل، الحكام العرب في مذكرات الزعماء والقادة السياسيين ورجال المخابرات، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي، د.ت.
١٥٢. وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وناء الدولة- الامة (دراسة حالة العراق)، ط ١، الاكاديميون للنشر، والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
١٥٣. وليام بولك، لكي نفهم العراق، تقديم عبد الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
١٥٤. وليم أندرسن وغاريت ستانسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسم، مراجعة ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥.
١٥٥. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط ١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨.
١٥٦. وديع خليل شكور، أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨.
١٥٧. وزارة الدفاع، تاريخ القوات المسلحة، ج ١، ط ١، دار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦.
١٥٨. هاشم بكر حريزي، الادارة التربوية، ط ٢، مكة المكرمة، مطبعة بهادر، ٢٠٠٢.
١٥٩. ناصر عبيد الناصري، ظاهرة الفساد، دار المدى للنشر، دمشق، ٢٠٠٢.
١٦٠. نبيل اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٨.
١٦١. نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، ط ١، بيروت، ٢٠١٤.
١٦٢. نواف سالم كنعان، القيادة الإدارية، عمان، دار الثقافة، ٢٠٠٦.
١٦٣. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

١. زيام عبد النور، المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر ٢٠١١- ٢٠١٩، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢١.
٢. عبد الحكيم خسرو جوزل، الثقة السياسية في الديمقراطيات الناشئة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين، ٢٠١١.
٣. نيران عدنان كاظم، طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩.

٤. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥.
٥. ذكرى عبد المنعم ابراهيم، تريف مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٦. عدي فالح حسين، جدلية الشراكة والمعارضة في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٤.
٧. حسين ابراهيم عداي، الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العراق المعاصر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠١٧.
٨. سلمان محسن عديربه عبد الله، الأمن المجتمعي في ضوء العقيدة والفكر الإسلامي، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة عدن، اليمن، ٢٠١٤.
٩. منيرة هيشر، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٩.
١٠. ماريّا حسين مغناظ التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
١١. مهند كاظم رشيد، الجيش العراقي وتطوره وإثره السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠١١.
١٢. علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
١٣. علي عبد الهادي المعموري، سياسية الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
١٤. فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤيا الأمريكية والرؤية العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨.
١٥. رهنف نضال لطفي جرادات، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي العراقي نموذجاً، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة النجاح الوطني، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠٢٢.
١٦. سعود منيف الفصيل، التحولات الديمقراطية وأثرها على الحياة السياسية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٣)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٣.
١٧. طارق حسن شريف، دور التغير الاجتماعي والاقتصادي في بناء الطالب العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية كلية الآداب، ٢٠١٣.
١٨. مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
١٩. لؤي شياح مظهر شخير العويدي، وسائل تحقيق الامن المستدام وأثره على ادارة الدولة- العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا/ الدورة ٢٥، ٢٠٢٣.
٢٠. سي حمدي عبد المومن، إشكالية التغير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، اطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة محمد بوضياف_ المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.

خامساً: القوانين والمواد الدستورية

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة (٩)، للمزيد راجع جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٥، في ١٧ / ١ / ٢٠٠٦.
٢. اتفاقية مركز القوات بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، جنيف، ٢٠٠٩.
٣. مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.
٤. أمر سلطة الائتلاف رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٩، آب ٢٠٠٣.
٥. وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥١١ في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٣.
٦. وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر ٨ حزيران ٢٠٠٤.
٧. أمر سلطة الائتلاف رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٩، آب ٢٠٠٣.
٨. ديباجة / القسم الأول والثاني من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالصناعات العسكرية العراقية.
٩. مجلس الحكم يختار رئاسة دورية من تسعة أعضاء، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٢٧، ٣٠ / يوليو / ٢٠٠٣.
١٠. المادة (٣٠) الفقرة (ج) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
١١. المادة ٢٧ من اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية الأمريكية.

١٢. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، الباب الأول المبادئ: الأساسية، المادة (١)، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، ط٧، دار الولاء للطباعة، بغداد، ٢٠١٣.
١٣. المادة (٦٧) دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، الوقائع العراقية العدد ٤٠١٥ في ١٧/١/٢٠٠٦.
١٤. المادة (٧٨)، دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.
١٥. دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ ..
١٦. المادة ٩/ب -ج، دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.
١٧. قانون مكافحة الإرهاب، الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥
١٨. قانون العقوبات العسكري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٧، الوقائع العراقية المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٠٤٠ في ٩/٥/٢٠٠٧.
١٩. قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٧ المنشور في الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٦ في ٢٩/٨/٢٠٠٧.
٢٠. التقرير السنوي للمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، الامم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان)، الدورة (٣١)، البند (٤) من جدول الاعمال.

سادساً: الدوريات والمجلات العلمية

١. أحمد عبدالله ناهي، التحول الديمقراطي في الاردن والعراق دراسة مقارنة، نشرة شؤون عراقية تنقيفية، العدد (٤)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، كانون الأول ٢٠٠٧.
٢. أحمد عبدالله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢١)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦.
٣. احمد الانباري، حكومة حيدر العبادي: تحديات الإصلاح والفرص المتاحة، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٦٩، ٢ شباط ٢٠١٧.
٤. أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٥٣، تموز ٢٠١٢.
٥. احمد عبد العزيز عبد العزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي، مجلة آداب الرفادين، عدد خاص، مؤتمر كلية الآداب العلمي الرابع، العدد (٤٤٧)، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.
٦. ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٥)، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٧. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التعليم والهوية في العالم المعاصر: مصر نموذجاً، ط١، دراسات استراتيجية، العدد (٦٦)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠١.
٨. اسراء شاكر حسن، اخبار الجريمة المنظمة في الفضائية العراقية، مجلة الباحث، العدد (٢٩)، ٢٠١٨.
٩. اياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الكوفة، العدد (٤)، جامعة الكوفة، خريف ٢٠١٣، ص ١٩٨-١٩٨.
١٠. أمنة محمد علي، إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥١)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٥.
١١. محمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٩)، العدد (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٦.
١٢. أمل أسمر زبون وفاضل عباس كاظم، ظاهرة الاغراق السلعي واثاره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (١٠)، المجلد (٤)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠١٤.
١٣. أمل هندي الخزعلي: جدلية العلاقات بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، السنة ١٤، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، شباط، ٢٠٠٦.
١٤. انوار الحيدري، إشكالية السلاح والدولة: رؤية في المشهد العراقي، مجلة النهرين، العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، آب ٢٠١٧.
١٥. بشير ناظم الجحيشي، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، جامعة تكريت، المجلد (٤)، السنة (٦)، كانون الأول ٢٠١٣.
١٦. بشرى محمد سامي الاسدي وحاكم محسن محمد الربيعي، والفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
١٧. بان صباح جمعة، العلاقات العراقية- السورية (الازمة وسبل الانفراج)، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.
١٨. تقرير الشفافية الثاني، تهريب النفط، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٠٣٧)، ٢٢/أيار/٢٠٠٦.

١٩. جميلة الطاهر، العلاقة العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع (دراسة مستقبلية)، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ٧، مركز بلادي للدراسات والبحاث الاستراتيجية، بغداد، حزيران ٢٠١٤.
٢٠. جابر حبيب جابر، عرقنة الديمقراطية التوافقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١١١٦٣)، في ٢١ تموز ٢٠٠٩.
٢١. حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الثالث، دبي، ٢٠٠٥.
٢٢. حيدر صبري شاكر الخيقاني، أضواء على نظام الحكم الملكي في العراق، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
٢٣. حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار... أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٣، جامعة المستنصرية، ٢٠١١.
٢٤. حسن تركي عمير، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق، مجلة دفاتر سياسية وقانونية، جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١٢، عام ٢٠١٥.
٢٥. حسين اسماعيل علي، الأبعاد الاجتماعية للمعلوماتية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، مجلد العدد ٣ لسنة ٢٠١٢.
٢٦. حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
٢٧. حاكم محسن محمد الربيعي وبشرى محمد سامي، امكانات استضافة الاستثمار الاجنبي في العراق للمساهمة في حل مشكلة السكن ونماذج من تجارب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
٢٨. حارث صاحب محسن، أثر الانترنت في التغيير الاجتماعي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد (٥٩)، الجزء (٢)، ٢٠٢١.
٢٩. حسين درويش العالي، الثقافة العراقية بين خيرات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والنشر، العدد (٧٤)، بغداد، ٢٠٠٤.
٣٠. حسين علوان البيج، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
٣١. حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دولية، مركز الدوايات الدولية في جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١٠.
٣٢. حسين حاتم، الشرطة المجتمعية تسجيل نحو ٢٠ حالة ابتزاز الكتروني يوميا، صحيفة المدى، مؤسسة المدى، العدد (٤٩٤٧)، بغداد، ١٩ / ٥ / ٢٠٢١.
٣٣. خليل محمد حسن الخالدي وعماذ اسماعيل جميل الرواس، مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبّان الاحتلال الأمريكي، مجلة آداب الرفادين، عدد خاص، العدد (٤/٤٧) مؤتمر كلية الآداب العلمي، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.
٣٤. حوار مع الحاكم المدني الأمريكي السابق للعراق بول بريمر حول حل الجيش العراقي وقانون اجتثاث البعث واعتقال صدام، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد ٨٥، كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٠.
٣٥. حميد شهاب أحمد، تداعيات الوجود العسكري الأمريكي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٣٦. حميد ياسر الياسري، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطن، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٢١)، ٢٠١٥.
٣٧. خرموش إسمهان، الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الإنساني. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٤)، ٢٠١٨.
٣٨. خضر عباس عطوان، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية سياسية- تحليل مقارن، مجلة رؤية، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، كانون الأول ٢٠١٢.
٣٩. خلود محمد خميس، تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً)، مجلة السياسيات الدولية، العدد ٢٦- ٢٧، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.
٤٠. دنيا جواد، الإرهاب في العراق: دراسة في الاسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
٤١. ربيع حيدر الموسوي ومهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق (١٩٢١-١٩٤١) دراسة تاريخية، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ١٣، ٢٠١٢.
٤٢. رأفت مهند عبد الرزاق، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الآداب والعلم، جامعة البترا، الاردن، ٢٠١٣.

٤٣. رعد الحمداني، وقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٨.
٤٤. ستار جبار علاوي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات عليا، العدد ٥٤، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٤٥. ستار جبار علاوي، المجتمع المدني والدولة في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان ٢٠٠٥.
٤٦. سمير عبد الرحمن الشميري، مدخل نظري إلى مفهوم الحزب الديمقراطي، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (٣)، السنة (١)، بغداد، ٢٠٠٣.
٤٧. سمير عادل حسين، الفساد الإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٧، هيئة النزاهة، العراق، ٢٠١٥.
٤٨. سيمون هيرنش، المنطقة الرمادية : كيف انتقل برنامج سري للبتاغون إلى أبي غريب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٥، تموز ٢٠٠٤.
٤٩. سمر أمين، بناء المجتمع المدني في العراق، في: المجتمع المدني في العراق الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢ / ٢٠٠٤.
٥٠. سمر العبيدي، الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨.
٥١. سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٢، تموز ٢٠١٥.
٥٢. سامر سعدون العامري، التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس عشر، ٢٠١٩.
٥٣. صلاح النصراوي، العراق الطريق إلى الدولة المدنية، مجلة السياسات الدولية، العدد (١٨٣)، يناير، ٢٠١١.
٥٤. صلاح كاظم جابر، دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد (٢)، جامعة القادسية، ٢٠١٣.
٥٥. طه حميد حسن العنكي، نحو بناء سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٥٦. لخصر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد ٢٥ يناير (٢٠١١-٢٠١٥)، بحث منشور في مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ٢٠١٧.
٥٧. عصام الجبلي، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، ندوة مستقبل العراق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٥٨. عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا إشكالية نظرية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٢، سبتمبر الدوحة ٢٠١٦.
٥٩. عماد جاسم محمد، المؤسسة العسكرية العراقية واهمية التحول في العقيدة والمهام، مجلة الجامعة العراقية، العدد (٤٦ ج ٣)، ٢٠٢٢.
٦٠. عثمان رياض، تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية. مجلة رؤية تركية، العدد (١٠ / ١)، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، تشرين الأول ٢٠٢١.
٦١. عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، صحيفة الزمان، العدد ٦٩٥٢٧، في ٢٠ نيسان ٢٠١٤.
٦٢. عوض خلف دلف العيساوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ٢٠٠٩.
٦٣. عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي (١٩٣٥-١٩٣٩)، مجلة التربية والعلوم، المجلد (١٤)، العدد (١٨)، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.
٦٤. عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفدرالية في اقليم كردستان، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٦٥. عامر حسن الفياض، هشاشة الطبقة الوسطى وشفاء الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٣١-٣٢)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٦٦. علي فارس حميد، العقيدة القتالية وتحديات الأمن الوطني بعد تنظيم داعش (دراسة في الخيارات الاستراتيجية)، مجلة اغتراب، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، العدد ١ حزيران، ٢٠١٦.
٦٧. علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة الخامسة، العدد التاسع عشر، ٢٠١١.
٦٨. علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الرابع، السنة الأولى، كانون الأول، ٢٠١٢.

٦٩. علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق، مجلة عمران، العدد (٢٢ / ٦)، خريف ٢٠١٧.
٧٠. علي عبد الهادي المعموري، جدل الدولة والتناقض الإثني، مجلة النهرين، العدد ٣، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، آب ٢٠١٧.
٧١. عبد الجبار احمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٧٢. عبد الحسن شعبان، اشكالية الدستور العراقي المؤقت، الحقوق الفردية والهياكل السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد (١٤٠)، القاهرة، ٢٠٠٤.
٧٣. عبد الحسين شعبان ، رؤية في مشروع الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٢٠ ، تشرين الأول ٢٠٠٥.
٧٤. عبد الحي وهناء صوفي، الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التنافسية، (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد الخريف، بيروت، ٢٠٠٦.
٧٥. عدنان قحطان وكريم بهية ، حل الجيش العراقي : الأسباب والنتائج والبدل المطلوب ، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٣٧ ، آب ٢٠٠٤.
٧٦. عمار شرعان (محرراً)، التقرير الاستراتيجي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانون الأول ٢٠١٧.
٧٧. فائق صبيح هاشم ، كلية طيران الجيش مؤسسة علمية رصينة وأسس لبناء طيران عراقي كفوء ومقتدر ، مجلة بلادي ، وزارة الدفاع العراقية ، السنة التاسعة ، العدد ٥٥ ، تشرين الثاني ٢٠١٣.
٧٨. فاتن محمد رزاق وعلاء جبار أحمد، ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، بغداد.
٧٩. فاتن سعيد حميد، ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (٢٣)، المجلد (١١)، ٢٠١٦.
٨٠. كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق، مجلة عمران، العدد ١٩ / ٥، ٢٠١٧.
٨١. مجلة أمرو الحضائر، العدد الثالث، مطبعة المطابع العسكرية، ١٩٩٥.
٨٢. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، العدد (٥٦) بغداد ٢٠١٣.
٨٣. محمد صالح شطيبي، اثر التحولات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
٨٤. محمد علي تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٩، بيروت، ٢٠١٤.
٨٥. مايكل نابيتس ، مستقبل قوات الأمن العراقية ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العدد ٨، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، ٢٠١٦.
٨٦. مجلة أمرو الحضائر، العدد الثاني، مطبعة مديرية المطابع العسكرية، اذار ١٩٩٩.
٨٧. مجلة أمرو الحضائر، العدد الثاني، مطبعة مديرية المطابع العسكرية، تموز ١٩٩٩.
٨٨. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، العدد (٢٣) جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١، ص ١١.
٨٩. منعم صاحي العمار ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة " دراسة في نظم تشكيلها" ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان ٢٤/٢٣ ، ٢٠١١.
٩٠. منعم خميس مخلف وآخرون، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة (استحقاقات معلقة)، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد ١٣، السنة الرابعة، شتاء ٢٠١٥.
٩١. محمد منذر جلال ، الإستراتيجية الأمريكية ولعبة التسليح في العراق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العراق ، العدد ١٣ ، السنة الرابعة ، شتاء ٢٠١٥.
٩٢. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الديمقراطية في العراق والواقع وأفاق المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد الثاني والسبعون والثالث والسبعون، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٩٣. محمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد (٣)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٣.
٩٤. محمد جاب الانصاري، الوعي الملتبس بالدولة القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٩٥. منى عبد الستار محمد حسن، البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد (٢)، مج (٢٢)، ٢٠١٤.
٩٦. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٥٢، سنة ٢٠١٦.
٩٧. محمد مصطفى الحيدري، دراسة في الهوية الوطنية العراقية، مجلة حوار الفكر، العدد (١٠)، المركز العراقي للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٩.
٩٨. نصير نوار محمد، التعددية المجتمعية وسبل انجاز التكامل الوطني، مجلة دراسات عراقية، العدد (٢)، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.
٩٩. نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح، الاقتصاد غير الرسمي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
١٠٠. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
١٠١. ناظم الجواهري، هجرة الكفاءات العراقية من منظور التأثير الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في مجلة الطيور المهاجرة، العدد الثاني اذار ٢٠٠٦.
١٠٢. نعمة عبد اللطيف، اصلاح التعليم- مهمة وطنية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٣١٩)، ٢٠٠٦.
١٠٣. ناظم عبد الواحد الجاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية: العنف الطائفي أسبابه ونتائجه، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.
١٠٤. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني العدد الخاص، جامعة النهرين، آب ٢٠٢١.
١٠٥. همام خضير مطلق، أثر المتغيرات الإقليمية على الأوضاع الداخلية العراقية (ايران- سوريا) انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٧- ٢٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.
١٠٦. وداد حماد مخلف، الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتأثيرها في الدول الهشة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد (٤)، مج (١٩)، ٢٠٢٢.
١٠٧. صالحة عبد الله عيسان وعلي عبد جاسم الزامل، السلوك القيادي لدى اعضاء هيئة التدريس العلمانيين في جامعة السلطان قابوس، بحث، مجلة عمان، مجلد ١٢، العدد ٢، جامعة السلطان قابوس، ٢٠١١.
١٠٨. ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩.
١٠٩. ياسين سعد محمد البكري، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ايلول ٢٠٠٩.
١١٠. ياسر ابراهيم علي، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.
١١١. طارق عبد الحافظ الزبيدي، أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والسبعون (يوليو ٢٠٢٢).

سابعاً: المؤتمرات والمنظمات والتقارير الدولية

١. اعتماد علام وعبد الباسط عبد المعطي، العولمة وقضايا المرأة والعمل، اعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات العليا والبحوث والخدمات المتكاملة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢. الهام عطا خطوط الموسوي، دور الرقابة المالية من الحد من ظاهرة الفساد الاداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، المعهد العالي للدراسات والمحاسبة والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٣. فتحي محمد اميمة، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية (دراسة وصفية تحليلية ثورة ١٧ فبراير في ليبيا نموذجاً)، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ٦- ٨ نوفمبر ٢٠١٢.
٤. سندس عباس حسن، مؤسسات المجتمع المدني والدستوري، وزارة الدولة لشؤون المرأة، أوراق عمل مؤتمر الوطني الثاني للمرأة العراقية نحو ثقافة دستورية للمرأة العراقية، بغداد، ٣ - ٤ آب ٢٠٠٥.
٥. فوزية العطية، الجذور التاريخية لمنظمات المجتمع المدني مع التركيز على المنظمات النسوية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الوطني لمؤسسات المجتمع المدني، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وثائق ودراسات، بغداد، ١٩ - ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٤.
٦. جمهورية العراق، الجداول الإحصائية الرئيسية بعد شهر شباط ٢٠٠٦، بشأن النازحين، الإصدار السابع أعدتها وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات، بغداد، ٢٠٠٨.

٧. عبد الكاظم داخل عجلان ونور شدهان عداي، الفساد واثرة على الاقتصاد العام، وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية.
٨. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، تقرير المخدرات العالمي، نيويورك، ٢٠١٧.
٩. وقائع المؤتمر العلمي الدولي التاسع، العراق بعد عام ٢٠٠٣: (الدولة، المجتمع، الاقتصاد، القانون، العلاقات الخارجية، التحديات والفرص)، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل بالتعاون مع مؤسسة بيت الخبرة العراقي، ٢٧- ٢٨ حزيران ٢٠٢١.
١٠. تقرير سقوط الموصل ، الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على الرابط الالكتروني : <http://ar.parliament.iq/2016/08/01> اطلع عليه بتاريخ ٣٠ /٧ /٢٠٢٣.

ثامناً: مواقع انترنت

١. قناة الجزيرة الفضائية، توثيق ٢٧ شبكة للإتجار بالبشر في العراق، ٢٨ /٧ /٢٠١٩.
٢. خضير عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، مقالة منشورة بتاريخ ١٧ /٤ /٢٠١٣، موقع انترنت ، اطلع عليه بتاريخ ٤ /١٠ /٢٠٢٣، على الرابط: [https:// www. Azzaman.com](https://www.Azzaman.com)
٣. عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، مرقع انترنت على الرابط: [http:// lahaye- uni. Com/ scfrs. Net/ index2. Php?option. Com- content&tas](http://lahaye-uni.Com/scfrs.Net/index2.Php?option.Com-content&tas)
٤. عزيز جبر شيال، الجيش العراقي :قدرات متدنية وتهديدات متزايدة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ٢٠١٢، على الرابط الالكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/2012115134647609886.html>
٥. جيمس جيفري، ما وراء الانسحاب الأمريكي من العراق، مقال منشور على الموقع الرسمي لمعهد واشنطن على الرابط الالكتروني <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq>
٦. مقال بعنوان : تصاعد حدة التوتر بين كربلاء والانبار من جديد عقب حادثة النخيب، السومرية نيوز، ١٦ أيلول ٢٠١١ على الرابط الالكتروني <https://www.alsumaria.tv/mobile/news/46121>
٧. قناة البغدادية ، مقابلة مع مهدي الغراوي بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٤.
٨. جمال محمد تقي في العراق جيش مهلهل وتسليح معطل وحسم مؤجل !، صحيفة صوت اليسار الالكترونية <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/16102012/JemaTaki0003.htm>
٩. عمر هاشم عواد، دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية: دراسة في تأثير الولايات المتحدة على الرابط: [https:// ilps.Edu.iq/ index. Php/ilps/aricle/download/46/48](https://ilps.Edu.iq/index.Php/ilps/aricle/download/46/48) اطلع عليه بتاريخ ٧/٨/٢٠٢٣.
١٠. العراق ٤٥ دولياً ، تصنيف أقوى جيوش العالم لعام ٢٠٢٣، وكالة شفق نيوز، اطلع عليه بتاريخ ٧ /٨ /٢٠٢٣، على الرابط: <https://shafaq.com/ar/%D8%B9%D8%B1%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%88>
١١. الموقع الرسمي لوزارة الدفاع العراقية على الرابط الالكتروني: <https://www.mod.mil.iq>
١٢. مركز المستقبل، لماذا يسعى العراق لتعزيز دوره في التهذنة الإقليمية موقع انترنت على الرابط: <https://futureuae.com/AE/Mainpage/Item/8477> اطلع عليه بتاريخ ٢٢ /٨ /٢٠٢٣.
١٣. الجزيرة نت: العراق توقيع اتفاق للطاقة مع توتال بـ ٢٧ مليار دولار على الرابط: اطاع عليه بتاريخ ٢٢ /٨ /٢٠٢٣ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023>.

١٤. الترا عراق، هل تعيش حكومة محمد شجاع السوداني في استقرار حقيقي، موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ: ٢٣/ ٨/ ٢٠٢٣، على الرابط: [https:// ultrairaq. Ultrasawt. Com](https://ultrairaq.Ultrasawt.Com)

١٥. وائل فاضل علي ، العولمة والتنشئة الاجتماعية، ٢٠١٤ موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://socio.yoo7.com/t3518-topic>

١٦. صبري زايد السعدي، العراق: السياسات النفطية في غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٢)، العدد (٤٨٨)، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٩، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اطلع عليه بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٣، على الرابط <https://academia-arabia.com/files/2/143263> :

١٧. مها يحيى، الجاذبية القاتلة: خمس أسباب لانضمام الشباب إلى داعش، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، اطلع عليه بتاريخ ١٠ / ١ / ٢٠٢٤، على الرابط: [https:// carnegieendowment. Org/ sada](https://carnegieendowment.org/sada)

١٨. فلورنس غاب، العلاقات المدنية- العسكرية في عراق ما بعد صدام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، ١٣ / ١٦ / ٢٠١٦ ، مقال تحليلي متاح على الرابط الإلكتروني <http://carnegie-mec.org> ، تاريخ الزيارة ٩ / ١ / ٢٠٢٤.

١٩. سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق... قراءة في الإشكالات الاجتماعية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٥ تموز ٢٠١٩. [https:// mcsr. Net/ news. 504](https://mcsr.Net/news.504)

٢٠. احمد غالب الشلاه، شروط التحول الديمقراطي في العراق، رؤية مستقبلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢ / ٥ / ٢٠١٥، شبكة المعلومات الدولية على الرابط: [http// mcsr. Net](http://mcsr.Net)

٢١. وزير الهجرة والمهجرين جاسم محمد الجاف، خلال احتفالية نظمتها الوزارة بمناسبة الانتصار على تنظيم داعش، ١٥ / ١٢ / ٢٠١٧، على الرابط: [http:// www. Rudaw. Net/ aeabic/ middleeast/ Iraq/](http://www.Rudaw.Net/aeabic/middleeast/Iraq/) 151220175

٢٢. شاكر سعيد، المثقف العراقي (الواقع والموقع مقارنة في سوسيولوجية المعرفة)، صحيفة النبا الإلكترونية، العدد (٨٢)، على الرابط: [https:// annabaa. Org](https://annabaa.Org) اطلع عليه بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠٢٣.

٢٣. علي حسين عبيد، المثقفون والمأزق العراقي الراهن، مقالة منشور على شبكة النبا المعلوماتية، في ٨ / ٩ / ٢٠١٥ على الرابط: [https:// annabaa/ org/ Arabic/ annabaarticles/ 3452](https://annabaa.org/Arabic/annabaarticles/3452) اطلع عليه بتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠٢٣

٢٤. تقرير مكتب الأمم المتحدة (UNOPC) حول مكافحة الجريمة والمخدرات، موقع انترنت، اطلع عليه بتاريخ: ٢٢ / ٢٠٢٣ / ١١ على <https://news.un.org/ar/story/2003/8/12382>

٢٥. بعد ٢٠ عاما الغزو الأمريكي أين ذهبت آثار العراق، الجزيرة نت، اطلع عليه بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٣: على الرابط: <https://www.aljazeera.net/culture/2023/4/8>

٢٦. احمد الشيخ ماجد، الجرائم الإلكترونية في العراق بطش القانون وعقوبة غيابه، ١٧، ١٢، ٢٠١٨، موقع انترنت اطلع عليه بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://www.ultrasawt.Com>

٢٧. وكالة يقين للأنباء، ارتفاع معدلات الابتزاز الإلكتروني في العراق خلال أزمة كورونا، ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٠، اطلع عليه بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣، على الرابط: <https://iraqcharter.org>

٢٨. عزيز جبر شيال، الجيش العراقي- قدرات متدنية وتهديدات متزايدة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢،
على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports>
مع الانترنت

تاسعاً: المصادر الاجنبية

- ¹. DJ Elliott , The Missing Link : A Realistic Appraisal of the Iraqi Military , Defense Industry Daily staff ,12 July,2011
- ².Barry Buzan ole waever and jaap do wilde secrity a framework for analysis,2011.
- ³ .Hornby and parnwell. An English- Readers ictionary, oxford university press, Ely, House London, Eighteenth Impression, 1967.
- ⁴ Maria spirOva, the role of the military in political transitions, rozetta Meijer, Egypt,2014.
- ⁵ Joao freire, the military and political intervention: Ideeological trends and contemporary contexts, journal openedition, Issue on 2\ 2010,Portugal.
- ⁶. Loose Ends, Iraq's Security Forces between U. S. Drawdown and Withdrawal, Baghdad/ Washington/ Brussels, International Crisis Group, October 26, 2010.
- ⁷. Dann, Iraq Under Qassem: A political History. 1958- 1963.
- ⁸. Robert Dhal A, Democracy and its Critics, Yale University press, 1989.
- ⁹ Laurie Mullins, Management and Organizational Behaviour, 3rd, London, Pitman Publishing, 1993.

Abstract

of a Since the basis of the state's existence and survival is its possession enable it to national military institution that possesses the qualifications that interfere in the preserve the unity and stability of the country, states that marred by disputes work of the military institution are described as a state .and divisions

transformations political and social) The researcher took the topic of as (**institution and their repercussions on the formation of the military** institution in Iraq suffers the title of his current study, given that the military systems, especially after and faces various challenges in all its types and major political and the American occupation in 2003 and the occurrence of risks to social transformations in Iraq, and its consequences. Significant :individuals and society, by answering the following questions

- 1 .What are the social dimensions of the formation of the military institution in light of political transformations?
- 2 .What is the nature of the relationship between the military institution, political transformations, and the security role of that institution?
- 3 .What is the relationship between the formation of the military institution, societal security, and tribal, sectarian, ethnic, and national states?
- 4 .What is the relationship between foreign interventions, the political system, the formation of the military institution, global changes, and imported values?
- 5 .What is the relationship between internal interventions, the formation of the military institution, the spread of crimes and drug trafficking?

The importance of the study was represented in the political and social transformations that Iraq was subjected to as a result of the American occupation, and the decision to dissolve the Ministries of Defense and and rebuild the military institution on political foundations, helped to Interior

the role and status of this institution among citizens. Consequently, weaken social problems arise, perhaps the most important of which are a many security chaos as a result of the absence of security forces, societal state of insecurity, external and internal interventions, imported values, the spread of tribal, ethnic, sectarian and nationalist references, instead of national identity, the spread of informal armed groups, and the spread of various ,and drug trafficking. This study also seeks to achieve a set of goals Crime :including

- 1 .Explaining the role of social transformations or changes in the formation of the military institution.
- 2 .Identify the social effects that resulted from the formation of the military institution.
- 3 .Explaining the role of internal interventions on the military institution and controlling deviations and negative manifestations in society.
- 4 .Identify the ability of the political system to unify tribal, ethnic ,and national states and maintain societal security.
- 5 .Explaining the role of external forces on the political system ,rebuilding the military institution, and controlling scientific variables and imported values.

This study is considered a descriptive study.

Among the most important conclusions that the researcher came out :are with

- 1 .The social transformations after 2003 increased the burden on the Iraqi military institution, through social changes and crises) wars, armed conflicts, natural disasters, and economic transformations ,(administrative corruption, the crisis of national identity, and openness to the outside world.
- 2 .The impact of the restructuring of the military institution on social foundations led to poor performance and sectarian partisanship, which weakened the ability of the Iraqi armed forces to perform their basic tasks in society, and some

communities began to view them as the enemy and not the official body protecting them.

3 .Interventions in the work of the Iraqi military institution contributed to the spread of a state of loss of control over negative phenomena in society, which facilitated the existence of an incubating environment for all negative phenomena that harmed Iraqi society.

4 .The study experts believe that among the most prominent indicators that affected the Iraqi military institution are the low level of belief in the military doctrine among members and the necessity of defending the security and stability of the country, the infiltration that affected this institution due to the complicity of some of its members, and the unprofessional practices practiced by some of its associates. On this institution, and the weakness of the armament and military structure required to confront and withstand the Iraqi situation after 2003.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Qadisiyah University/College of Arts

Studies Department of Sociology/Graduate



**Political transition and social transformations
repercussions on the formation of the military
institution**

Comparative analytical study

A thesis submitted by

Adnan Mohaan Shibram

To the Council of the College of Arts/University of

**Al- Qadisiya.in partial fulfillment of the Requirement The Requirement
for the Degree ph. D. of Arts in Sociology**

Supervision

A. prof. Dr.. Muayad Fahim Mohsen